

ديوان السنَّة

موسوعة شاملة لكل ما ورد عن سيد المرسلين من أقوال وأفعال وتقريرات

الطهارة

المجلد العاشر

كتاب السواك

إعداد

مجموعة من الباحثين

إشراف

عدنان بن محمد العرعور



تابع كتاب السواك

١٨٨- بَابُ الِاسْتِيَاكِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ

[١٢٤٥ط] حَدِيثُ أَبِي سَعِيدٍ:

عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، قَالَ: أَشْهَدُ عَلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ قَالَ: **«الْغُسْلُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَاجِبٌ عَلَى كُلِّ مُحْتَلِمٍ، وَأَنْ يَسْتَنَّ، وَأَنْ يَمَسَّ طِيبًا إِنْ وَجَدَ»**.

وَفِي رِوَايَةٍ، قَالَ: **«غُسْلُ يَوْمِ الْجُمُعَةِ عَلَى كُلِّ مُحْتَلِمٍ، وَسِوَاكٌ، وَيَمَسُّ مِنَ الطِّيبِ مَا قَدَرَ عَلَيْهِ (وَلَوْ مِنْ طِيبِ الْمَرْأَةِ)»**.

۞ **الحكم: متفق عليه** (خ، م).

اللغة:

قَوْلُهُ: **(وَأَنْ يَسْتَنَّ)**: أي: يَدْلُك أسنانَه بالسِّواك. (الفتح ٢/ ٣٦٤).

الفوائد:

قال الحافظ ابن رجب: «وهذا مما استدل به جمهورُ العلماء على أن المراد بالوجوب ههنا: تأكُّدُ الاستحباب؛ لأنه قرَنه بما ليس بواجب إجماعًا، وهو الطِّيبُ والسِّواك» (فتح الباري ٨/ ١٢٠).

قال ابن حَجَر: «دعوى الإجماع في الطِّيب مردودةٌ؛ فقد روَى سُفيانُ بن عُيَينةَ في جامعه عن أبي هريرة: **«أَنَّهُ كَانَ يُوجِبُ الطِّيبَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ»**، وإسناده

صحيحٌ، وكذا قال بوجوبه بعضُ أهل الظاهر» (فتح الباري ٢/ ٣٦٢).

التخريج:

﴿خ ٨٨٠ "واللفظ له" / م ٨٤٦ "والرواية له" / د ٣٤٤ / ن ١٣٩١، ١٣٩٩ / كن ١٨٣٢، ١٨٥٤ / حم ١١٢٥٠، ١١٦٥٨ / خز ١٨٢٩ دون ذكر السواك، ١٧٤٥ / عه ٢٦١٦ / طي ٢٣٣٠ / عل ١١٠٠ دون ذكر السواك / طس ٢٨٢٠ / منذ ١٧٥٥ / جم ٢١ / مسن ١٩٠٦ / غيل ٧٥٧ / هق ٦٠٢١ / ص (غلق ٢/ ٣٥٠) / غرائب شعبة لابن مَنْدَه (رجب ٥/ ٣٤٥)، (الفتح ٢/ ٣٦٥) / معيل (الفتح ٢/ ٣٦٥)، (إتحاف ٥٦١٦) / نعيم (خ - الفتح ٢/ ٣٦٥، إتحاف ٥٦١٦) / جوزقي (متفق - الفتح ٢/ ٣٦٥، إتحاف ٥٦١٦) / محلى (٢/ ٩) / حداد ٨٧٠ / تحقيق (١/ ٢٢٩) / جوزى (ناسخ ٧٨) / غلق (٢/ ٣٥٠ - ٣٥١)﴾.

السند:

قال البخاري (٨٨٠): حدثنا عليُّ بن عبد الله بن جعفر، قال: حدثنا حَرَمِيُّ بن عُمَارة، قال: حدثنا شُعْبة، عن أبي بكر بن المُنْكَدِر، قال: حدثني عَمرو بن سُلَيم الأنصاري، قال: أَشْهَدُ على أبي سعيد قال: أَشْهَدُ عَلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ قَالَ: . . . فذكره.

كذا رواه البخاري، عن عَمرو بن سُلَيْم، عن أبي سعيدٍ به، بدون واسطةٍ بينهما.

ورواه مسلم (٨٤٦) فقال: حدثنا عَمرو بن سَوَّاد العامري، حدثنا عبد الله بن وَهْب، أخبرنا عَمرو بن الحارث، أن سعيد بن أبي هلال، وبُكَيْر بن الأَشَجِّ، حدَّثاه عن أبي بكر بن المُنْكَدِر، عن عمرو بن سُلَيم، عن

عبد الرحمن بن أبي سعيد الخُدْري، عن أبيه، به. قال: «إلا أن بُكَيرًا لم يَذكر عبدَ الرحمن، وقال: في الطِّيب: **وَلَوْ مِنْ طِيبِ الْمَرْأَةِ**».

وكذا رواه أبو داود (٣٤٤)، والنَّسائي في (الصغرى ١٣٩١) و(الكبرى ١٨٣٢)، وغيرُهما، من طريق ابن وَهْب به، مِثْلَه.

وقد تابع شُعْبَةَ وبُكَيرًا على إسقاط عبدِ الرحمن بن أبي سعيدٍ غيرُ واحد:

فرواه ابن خُزَيمة في (صحيحه ١٧٤٤) عن أبي يحيى محمد بن عبد الرَّحيم البَزَّاز.

ورواه أبو بكر الشافعي في (الغَيْلانيات ٧٥٧) عن إسحاقَ بن الحسن الحَرْبي.

كلاهما: عن عبد الله بن رجاء، عن سعيد بن سلَمة، عن محمد بن المُنْكَدِر، عن أخيه أبي بكر بن المُنْكَدِر، عن عَمرو بن سُلَيْم، عن أبي سعيد، به.

ورواه الطَّيالسي في (مسنده ٢٣٣٠) قال: حدثنا فُلَيح بن سُلَيْمان، قال: أخبرني أبو بكر بن المُنْكَدِر، عن عَمرو بن سُلَيم الزُّرَقي، عن أبي سعيد، به.

فهؤلاء أربعةٌ رَوَوْه عن أبي بكر بن المُنْكَدِر، عن عَمرو بن سُلَيم، عن أبي سعيد، به.

وخالفهم سعيدُ بن أبي هلال، فزاد فيه: (عبد الرحمن بن أبي سعيد)، بين عمرو بن سُلَيمٍ وأبي سعيد.

ورواه ابن لَهِيعة - كما عند أحمدَ (١١٢٥٠)، والطبرانيِّ في (الأوسط

٣٢٨٧)- عن بُكَير، عن أبي بكر بن المُنْكَدِر، كذلك بإثبات (عبد الرحمن)[١].

ولكن ابن لَهِيعةَ ضعيفُ الحديث، وقد خالفه الثقة الحافظُ عَمرُو بن الحارث، فرواه عن بُكَيْر بإسقاطه.

فلا ندري على أي شيء اعتمد الدارَقُطْني في قوله: «رواه سعيد بن أبي هلال، وبُكَيْر بن عبد الله بن الأَشَجّ، عن أبي بكر بن المُنْكَدِر، عن عَمرو بن سُلَيم الزُّرَقي، عن عبد الرحمن بن أبي سعيد الخُدْري، عن أبيه، فضبطا إسنادَه وجَوَّداه» (العلل ٢٢٨١)؟!

وذكر الدارَقُطْني أيضًا أن البَاغَنْدي رواه عن ابن المَدِيني عن حَرَمِيٍّ بإثباته، خلافًا لتَمْتَام، فرواه عن ابن المَدِيني ولم يُثْبِتْه.

قلنا: رواه عن ابن المَدِيني بدون ذِكرِ (عبد الرحمن) جماعةٌ من الحفاظ غيرُ تَمْتَام، وهُم:

البخاريُّ - كما تقدَّم -.

وأبو يحيى البزَّاز، عند ابن خُزَيمة في (صحيحه ١٨٢٩).

وعبد العزيز بن سلام، عند الإسماعيلي في (مستخرجه) - كما في (الفتح ٢/ ٣٦٥)، (إتحاف المهرة ٥٦١٦) -.

ومحمد بن يحيى الذُّهْلي، عند الجَوْزَقي في (مستخرجه) - كما في (الفتح ٢/ ٣٦٥)، و(إتحاف المهرة ٥٦١٦) -.

---

(١) وذكر الحافظ في (الفتح ٢/ ٣٦٥) أن أحمد أخرجه من طريق ابن لَهِيعة عن بُكَير ليس فيه عبد الرحمن، وهو ذُهُولٌ منه رحمه الله؛ فقد ذكره بإثبات (عبد الرحمن) في (أطراف المسند ٨٢٩٥)، وهو الصواب، كما في كل طبعات (المسنَد).

وإسماعيلُ القاضي، عند ابن مَنْدَه في (غرائب شُعْبة) - كما في (الفتح ٢/ ٣٦٥) -.

كلُّهم: عن عليِّ بن المَدِيني به بإسقاط (عبد الرحمن).

وتابع عليَّ بنَ المَدِيني على إسقاطه أيضًا إبراهيمُ بن محمد بن عَرْعَرة:

رواه المَرْوَزي في (الجمعة ٢١) عنه، عن حَرَميٍّ، به.

بل ما ذكره الدارَقُطْني عن الباغَنْدي لا يسلم له؛ فالذي وقفْنا عليه عكسُ ما ذَكر؛ فقد رواه أبو بكر الإسماعيليُّ في (مستخرجه) - كما في (الفتح ٢/ ٣٦٥)، ومن طريقه البَيْهَقي في (السنن ٦٠٢١) -.

ورواه أبو نُعَيم في (مستخرجه على البخاري) - كما في (الفتح ٢/ ٣٦٥)، و(إتحاف المهرة ٥٦١٦) - عن أبي إسحاق بن حمزة، وأبي أحمد الغِطْرِيفي.

ثلاثتُهم (الإسماعيلي، وابن حمزة، والغِطْرِيفي): عن الباغَنْدي، عن ابن المَدِيني، به، بإسقاط (عبد الرحمن)، كرواية البخاري ومَن تابعه.

ولذا قال الحافظ ابن حَجَر: «فهؤلاء ثلاثةٌ من الحُفَّاظ حدَّثوا به عن الباغَنْدي فلم يذكروا (عبد الرحمن) في الإسناد، فلعل الوهَمَ فيه ممن حدَّث به الدارَقُطْنيَّ عن الباغَنْدي» (الفتح ٢/ ٣٦٥).

وعليه؛ فقول الدارَقُطْني - بعد ذِكر الخلافِ في إثبات عبد الرحمن وعدَمِه-: «والقول الأول هو الصحيح» - يعني: بإثبات (عبد الرحمن) - فيه نظرٌ؛ لِمَا تقدَّم.

ومن المحتمل أن يكون عَمرُو بن سُلَيم سمِعه من عبد الرحمن بن

أبي سعيد، ثم سمِعه من أبي سعيد، فحدَّث به تارة هكذا وتارةً هكذا. لاسيما وعَمرو بن سُلَيم من كبار التابعين، بل يقال: إن له رؤيةً.

ثم إن هذا الخلاف في السند لا يؤثِّرُ في صحة الحديث شيئًا؛ فعبدُ الرحمن ثقة حُجَّةٌ، فالحديث على كل حالٍ صحيحٌ.

قال ابن رجب: «وعن الدارَقُطْني أن ذِكر (عبد الرحمن) في إسناده أصحُّ من إسقاطه.

وتصرُّف البخاري يدلُّ على خلاف ذلك؛ فإنه لم يخرِّج الحديثَ إلا بإسقاطه، وفي روايته أن عَمرو بن سُلَيم شَهِدَ على أبي سعيد، كما شَهِدَ أبو سعيد على النبي ﷺ، وهذا صريحٌ في أنه سمِعه من أبي سعيد بغير واسطة.

وذَكر الدارَقُطْني أن بُكَير بن الأَشَج زاد في إسناده: (عبد الرحمن بن أبي سعيد)، وهو - أيضًا - وهَمٌ منه. فالظاهرُ: أن إسقاط عبد الرحمن من إسناده هو الصواب، كما هي طريقة البخاري.

وأما أبو بكر بن المُنْكَدِر، فهو: أخو محمد بن المُنْكَدِر، وهو ثقةٌ جليل، ولم يُسَمَّ، كذا قاله البخاري ههنا، وأبو حاتم الرازي» (فتح الباري ٨/ ٨٥ - ٨٦).

وقال ابن المُلَقِّن: «والبخاري صحَّ عنده سماعُ عَمرٍو من أبي سعيد، فإن الشهادة لا تكون إلا بالسماع، وإنْ رواه مرةً عن ابن أبي سعيد عبد الرحمن، فيكون سمِعه منهما، وإنْ صحَّح الدارَقُطْنيُّ الأولَ» (التوضيح ٧/ ٣٩١).

وقال ابن حجر - بعد ذِكرِه أن الثابت عن بُكَير عدمُ إثبات (عبد الرحمن) -:

«وغفَلَ الدارَقُطْني في العلل عن هذا الكلام الأخير، فجَزَم بأن بُكَيرًا وسعيدًا

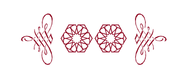
خالفا شُعْبَةَ فزادا في الإسناد عبد الرحمن، وقال: «إنهما ضبطا إسنادَه وجوَّداه، وهو الصحيح»، وليس كما قال، بل المنفرد بزيادة عبد الرحمن هو سعيد بن أبي هلال، وقد وافق شُعبةَ وبُكَيْرا على إسقاطه محمدُ بنُ المُنْكَدِرِ أخو أبي بكر، أخرجه ابن خزيمة من طريقه.

والعدد الكثيرُ أَوْلى بالحفظ من واحد، والذي يظهر أن عَمرو بن سُلَيمٍ سمِعه من عبد الرحمن بن أبي سعيد عن أبيه، ثم لَقِيَ أبا سعيدٍ فحدَّثه، وسماعُه منه ليس بمنكَر؛ لأنه قديمٌ، وُلِد في خلافة عُمر بن الخطاب، ولم يوصَف بالتدليس» (الفتح ٢/ ٣٦٥).

وقال أيضًا: «وزيادة (عبد الرحمن) في الإسناد إمَّا من المَزِيد في متَّصِل الأسانيد، وإمَّا أن يكون عَمرو بن سُلَيمٍ سمِعه من عبد الرحمن، ثم سمِعه من أبيه، وقد صرَّح شُعبةُ وبُكَيْر بن الأَشَج وغيرُهما بسماع عَمرٍو من أبي سعيد» (تغليق التعليق ٢/ ٣٥١).

تنبيه:

قال ابن الجَوْزي: «يحتمل أن يكون قوله «**وَأَنْ يَسْتَنَّ... إلخ**» من كلام أبي سعيد، خلَطه الراوي بكلام النبي ﷺ»، **نقله الحافظ، وتعقَّبه بقوله:** «وإنما قال ذلك؛ لأنه ساقه بلفظ: «قال أبو سعيد: وَأَنْ يَسْتَنَّ»، وهذا لم أره في شيء من نُسَخ الجمع بين الصحيحين الذي تكلَّم ابن الجوزي عليه، ولا في واحد من الصحيحين، ولا في شيء من المسانيد والمستخرَجات، بل ليس في جميع طرق هذا الحديث: «قال أبو سعيد»؛ فدعوى الإدراج فيه لا حقيقةَ لها» (فتح الباري ٢/ ٣٦٤ - ٣٦٥).



١- رِوَايَة: «ثَلَاثُ حَقٌّ»:

وَفِي رِوَايَةٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: **«ثَلَاثٌ حَقٌّ عَلَى الْمُسْلِمِ: السِّوَاكُ، وَالْغُسْلُ، وَأَنْ يَمَسَّ طِيبًا إِنْ قَدَرَ عَلَيْهِ»**.

۞ الحكم: صحيح المتن ولكن بلفظ: «وَاجِب» بدلَ: «حَقّ»، كما تقدَّم في رواية الصحيحين، وإسناده ضعيف بهذا اللفظ.

التخريج:

[عيل (كثير - إمام ٣/ ٤٨)].

السند:

أخرجه الإسماعيلي في «حديث يحيى بن أبي كَثير» - كما في (الإمام لابن دقيق ٣/ ٤٨) -: عن الحسن بن سُفيان، عن هُدْبَةَ بن خالد القَيْسي، عن أَبانَ بنِ يزيدَ، عن يحيى بن أبي كَثير، عن محمد بن عبد الرحمن بن ثَوْبانَ، عن رجل، عن أبي سعيد الخُدْري، به.

التحقيق

هذا إسناد ضعيف؛ لإبهام راويه عن أبي سعيد.

وقد اختُلِف فيه على يحيى بن أبي كثير، على عدة أوجُهٍ:

فرواه أيوبُ بن عُتْبَةَ - كما في (العلل لابن أبي حاتم) -: عن يحيى بن أبي كَثير، عن أبي سلَمةَ، عن أبي سعيد، به.

وسُئِل عنه أبو زُرْعَةَ وأبو حاتم، فقالا: «هذا خطأٌ؛ إنما هو: يحيى، عن محمد بن عبد الرحمن بن ثَوْبانَ، عن رجل، عن أبي سعيد، موقوفٌ» (العلل ٥٩٥).

قلنا: لم نقف عليه بهذا الإسناد موقوفًا، إلا عند عبد الرزاق في (المصنَّف ٥٣٧٧) - ومن طريقه ابن المُنْذِر في (الأوسط ١٧٦١) -: عن عُمر بن راشِد، عن يحيى بن أبي كَثير، عن أبي سلَمة، قال: سمِعتُ أبا سعيد الخُدْريَّ [يقول]: «**ثَلَاثٌ هُنَّ [حَقٌّ] عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ فِي يَوْمِ الْجُمُعَةِ: الْغُسْلُ، وَالسِّوَاكُ، وَيَمَسُّ طِيبًا إِنْ وَجَدَ**».

وعُمر بن راشِدٍ ضعيفٌ، **وقد قال أبو زُرْعة،** وسُئِل عن حديثٍ رواه عِكْرِمةُ بن عَمَّار، عن يحيى بن أبي كَثير، عن أبي سلَمةَ، عن أبي هريرة، بهذا الحديث.

قال: «يقولون: عن يحيى بن أبي كَثير، عن محمد بن عبد الرحمن بن ثَوْبانَ، عن رجل، عن أبي سعيد، عن النبي ﷺ؛ وهو الصحيح» (العلل ٥٦٤).

قلنا: وهو كما قال، فقد وقفْنا عليه بإسناد صحيحٍ عن أَبانَ بنِ يزيدَ عن يحيي هكذا.

وأبانُ من أصحاب يحيى الأثباتِ، وظاهرُ كلام أبي زُرْعةَ يُفيد أن جماعةً رَوَوْه هكذا عن يحيى.

وهذا الوجه ضعيف؛ لإبهام راويه عن أبي سعيد، كما تقدَّم آنفًا، ولكن متْنه يشهد لمعناه روايةُ الصحيحين المتقدمةُ.



[١٢٤٦ط] حَدِيثُ رَجُلٍ مِنَ الْأَنْصَارِ:

عَنْ رَجُلٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ مِنَ الْأَنْصَارِ ﵁، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «**حَقٌّ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ: أَنْ يَغْتَسِلَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، وَأَنْ يَتَسَوَّكَ، وَأَنْ يَمَسَّ مِنْ طِيبٍ إِنْ كَانَ لَهُ (إِنْ كَانَ لِأَهْلِهِ)**».

وَفِي رِوَايَةٍ، قَالَ: عَنْ شَيْخٍ مِنَ الْأَنْصَارِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «**حَقٌّ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ: الْغُسْلُ، وَالطِّيبُ، وَالسِّوَاكُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ**».

وَفِي رِوَايَةٍ، بِلَفْظِ: «**ثَلَاثٌ حَقٌّ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ: الْغُسْلُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، وَالسِّوَاكُ، وَيَمَسُّ مِنْ طِيبٍ إِنْ كَانَ**».

۞ **الحكم: صحيح المتن، ولكن بلفظ: «وَاجِب» بدلَ: «حَقّ»، كما تقدَّم في حديث أبي سعيد في الصحيحين، وهذا الشاهد في إسناده مقالٌ، وضعَّفه** السُّيوطي.

التخريج:

تخريج السياق الأول: ﴿حم ١٦٣٩٨ "والرواية له" / مسد (مط ٦٩٦) "واللفظ له" / طح (١/ ١١٦/ ٧٠٠) / صحا ٧١٣٥، ٧٢٩١ / مدونة (١/ ٢٢٨)﴾.

تخريج السياق الثاني: ﴿حم ٢٣٠٧٦﴾.

تخريج السياق الثالث: ﴿ش ٥٠٣٥ "واللفظ له" / عل ٧١٦٨﴾.

التحقيق

مدارُه - عند الجميع - على محمد بن عبد الرحمن بن ثَوْبانَ، واختلف عليه:

فرواه أحمد (١٦٣٩٨) قال: حدثنا عبد الرحمن، عن سُفْيان، عن سعد بن

إبراهيم، عن محمد بن عبد الرحمن بن ثَوْبان، عن رجل من الأنصار من أصحاب النبي ﷺ، به مرفوعًا بلفظ السياق الأول.

ورواه أحمد (٢٣٠٧٦) قال: حدثنا وَكِيع، عن سُفْيان، عن سعد بن إبراهيم، عن محمد بن عبد الرحمن بن ثَوْبان، عن شيخ من الأنصار، به بلفظ السياق الثاني.

وتابع ابنَ مَهْديٍّ ووكيعًا، جماعةٌ:

فرواه مُسَدَّد في (مسنده) - كما في (المطالب ٦٩٦) -: عن يحيى القَطَّان.

ورواه الطَّحاوي في (شرح معاني الآثار ٧٠٠) عن فهد. وأبو نُعَيم في (معرفة الصحابة ٧١٣٥): عن سُلَيمانَ بنِ أحمدَ (الطبراني)، عن عليِّ بن عبد العزيز. كلاهما: عن أبي نُعَيم الفَضْلِ.

ورواه سَحْنُونُ في (المدونة ١/ ٢٢٨): عن عليِّ بن زياد التونسي.

كلُّهم: عن سُفيانَ، عن سعد بن إبراهيم[1]، عن محمد بن عبد الرحمن بن ثَوْبانَ[2]، عن رجل من أصحاب النبي ﷺ، به.

وتابع سُفيانَ على هذا الوجه، إبراهيمُ بن سعد:

فقد رواه أبو نُعَيم في (معرفة الصحابة ٧٢٩١) قال: حدثنا أبو عَمرو بن حَمْدان، حدثنا الحسن بن سفيان، حدثنا زكريا زَحْمُويَه، حدثنا إبراهيم بن سعد، عن أبيه، عن محمد بن عبد الرحمن بن ثَوْبان، عن رجل من أصحاب النبي ﷺ، به.

---

(١) تصحَّف في مطبوع (المدونة) إلى: «سعيد».

(٢) انقلب في مطبوع (المدونة) إلى: «عبد الرحمن بن محمد بن ثوبان».

فمدارُه - عندهم - على عن سعد بن إبراهيم، به.

وهذا إسناد رجالُه ثقات، **رجالُ الصحيح كما قال الهَيْثَمي** في (المجمع ٣٠٤٤).

إلا أن محمد بن عبد الرحمن بن ثَوْبانَ ليس من كبار التابعين، ولم يصرِّح بالسماع من الصحابي، فلا يُدرَى هل سمِع منه أم لا؟

وقد نصَّ أبو بكر الصَّيْرفي، أن التابعي إذا روَى عن رجل من الصحابة مبهَمًا، لا يُقْبَل حتى يصرِّح بالسماع، قال: «لأني لا أعلم أسمِع ذلك التابعيُّ منه أم لا؟ إذْ قد يحدِّث التابعي عن رجل، وعن رجلين، عن الصحابي، ولا أدري هل أمكَنَ لقاءُ ذلك الرجلِ أم لا» (فتح المغيث ١/ ١٩١).

واستحسنه العِراقي، فقال: «وهو حسَنٌ متَّجهٌ، وكلامُ مَن أطلق قَبوله[(١)] محمولٌ على هذا التفصيل» (التقييد والإيضاح ص ٧٤).

وخالفه الحافظ ابنُ حَجَر، فقال: «وفيه نظرٌ؛ لأن التابعي إذا كان سالمًا من التدليس حُمِلتْ عنعنتُه على السماع، وإن قلتَ: هذا إنما يتأتَّى في حق كبار التابعين الذين جُلُّ روايتِهم عن الصحابة بلا واسطة، وأما صغارُ التابعين الذين جُلُّ روايتِهم عن التابعين فلا بد من تحقُّق إدراكِه لذلك الصحابيِّ، والفرْض أنه لم يسمع حتى يُعلم هل أدركَه أم لا؟. فينقدح صحةُ ما قال الصيرفي.

(١) أي: قَبول حديثِ التابعي عن رجل من الصحابة مبهمًا، لأن الصحابة كلهم عدول، نصَّ على ذلك الإمام أحمد، والحُمَيدي، وابنُ عَمَّار، وغيرُهم. انظر (الكفاية للخطيب البغدادي ص ٤١٥)، و(فتح المغيث ١/ ١٩١).

قلت (أي ابن حجر): سلامتُه من التدليس كافيةٌ في ذلك؛ إذ مدارُ هذا على قوة الظنِّ به، وهي حاصلةٌ في هذا المقام. والله أعلم» (النكت على كتاب ابن الصلاح ٢/ ٥٦٢).

قلنا: وأما في حديثنا فقوةُ الظنِّ أنه لم يَسمعْه منه؛ فقد رُوي عنه بإثبات واسطةٍ مبهَمةٍ بينه وبين الصحابي؛

كذا رواه ابن أبي شَيْبة في (المصنَّف ٥٠٣٥): عن غُنْدَر، عن شُعْبَةَ، عن سعد بن إبراهيم، قال: سمِعتُ محمد بن عبد الرحمن بن ثَوْبانَ، يحدِّث عن رجل من الأنصار، عن رجل من أصحاب النبي ﷺ، عن النبي ﷺ، به بلفظ السياق الثالث.

ورواه أحمد (١٦٣٩٧) عن غُنْدَرٍ بهذا الإسناد، لكن موقوفًا، كذا وقع في كل طبعات (المسنَد)، وزوائدِه وأطرافِه، ولعله سقطٌ قديم، أو خطأٌ من رواة (المسند)، وقد تُكُلِّم في ابن المُذْهِب والقَطِيعي؛ فإن الموقوف ليس من شرط (المسنَد).

وقد رواه أبو يَعْلَى (٧١٦٨) من طريق عبد الملك بن إبراهيمَ الجُدِّي، عن شُعْبَةَ، به مرفوعًا أيضًا.

ورواه يحيى بن أبي كَثير، عن محمد بن عبد الرحمن بن ثَوْبان، عن رجل، عن أبي سعيد الخُدْري، به مرفوعًا.

وصحَّح هذا الوجهَ أبو زُرْعة في (العلل ٥٦٤).

وقيل: عن يحيى، عن محمد بن عبد الرحمن بن ثَوْبان، عن رجل، عن أبي سعيد، به موقوفًا.

حكاه أبو زُرْعةَ وأبو حاتم في (العلل ٥٩٥).

وقيل عن يحيى غيرُ ذلك، كما تقدَّم بيانُه قريبًا في حديث أبي سعيد.

والوجه الذي صحَّحه أبو زُرْعة هو أصحُّها عندنا أيضًا؛ لصحة إسنادِه إلى يحيى.

وهذه متابعة قويةٌ لشُعْبَةَ، على إثبات الواسطةِ بين محمد بن عبد الرحمن والصحابيِّ، وإن خالفه في التصريح باسم الصحابي، فقال: (عن أبي سعيد).

وهو أشبه بالصواب؛ فقد أخرجه الشيخان من حديث أبي سعيد نحوَه. وقد تقدَّم.

وقد رمز لضعفه السُّيوطي في (الجامع الصغير ٣٤٥٨).

وأما الشيخ الألباني فذهب إلى ترجيح روايةِ الثَّوْري على رواية شُعبةَ؛ باعتبار أن الثَّوْري مُقدَّمٌ على شُعْبةَ عند الاختلاف، ومِن ثَمَّ صحَّح الحديثَ. (الصحيحة ١٧٩٦).

قلنا: وعذْرُ الشيخِ في ترجيح رواية الثَّوْري على شُعبةَ، أنه لم يقف على رواية يحيى بن أبي كَثير، التي فيها متابعةٌ لشُعْبةَ. والله أعلم.



[١٢٤٧ط] حَدِيثُ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ، عَنْ رَجُلٍ:

عَنْ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ، عَنْ رَجُلٍ مِنْ أَصْحَابِ مُحَمَّدٍ ﷺ، أَنَّ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «**حَقٌّ للهِ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ أَنْ يَغْتَسِلَ كُلَّ سَبْعَةِ أَيَّامٍ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، وَأَنْ يَسْتَنَّ، وَأَنْ يُصِيبَ مِنْ طِيبِ أَهْلِهِ**».

۞ **الحكم: صحيح المتن، ولكن بلفظ: «وَاجِب» بدلَ: «حَقّ»، كما تقدَّم في حديث أبي سعيد في الصحيحين، وإسناده معلول.**

التخريج:

[عب ٥٣٥٥].

السند:

أخرجه عبد الرزاق في (المصنف): عن الثَّوْري، عن سعد بن إبراهيم، عن عُمر بن عبد العزيز، عن رجل من أصحاب محمد ﷺ، أن النبي ﷺ، به.

التحقيق

هذا إسناد رجالُه ثقاتٌ رجالُ الشيخين، إلا أن عبد الرزاق قد خُولِف في إسناده؛ خالفه عبدُ الرحمن بن مَهْدي، ووَكِيعُ بن الجَرَّاح، ويحيى القَطَّان، وأبو نُعَيمٍ الفَضْلُ بن دُكَين، وعليُّ بن زياد التونسي، كلُّهم: عن سُفيانَ، عن سعد بن إبراهيم، عن محمد بن عبد الرحمن بن ثَوْبان، عن رجل من الأنصار من أصحاب النبي ﷺ. كما تقدَّم.

هذا هو المحفوظ عن سُفْيانَ في هذا الحديث، وعليه؛ فذِكْر (عُمر بن عبد العزيز) فيه وهَمٌ من عبد الرزاق.

والحديث لا يخلو من مقال، كما تقدَّم بيانُه في الحديث السابق.

ولكن المتن يَشهَد له حديثُ أبي سعيد المتقدِّمُ أول الباب، ويَشهَد له أيضًا ما في الصحيحين من حديث أبي هريرة، عن النبي ﷺ، قال: «**حَقٌّ للهِ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ أَنْ يَغْتَسِلَ فِي كُلِّ سَبْعَةِ أَيَّامٍ، يَغْسِلُ رَأْسَهُ وَجَسَدَهُ**».



[١٢٤٨ط] حَدِيثُ ثَوْبَانَ:

عَنْ ثَوْبَانَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**حَقٌّ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ: السِّوَاكُ، وَغُسْلُ يَوْمِ الْجُمُعَةِ، وَأَنْ يَمَسَّ مِنْ طِيبِ أَهْلِهِ إِنْ كَانَ**».

۞ **الحكم: صحيح المتن، ولكن بلفظ: «وَاجِب» بدلَ: «حَقّ»، كما تقدَّم في حديث أبي سعيد في الصحيحين، وإسناده ضعيف، وضعَّفه** العَيْني.

التخريج:

﴿بز ٤١٧١﴾.

السند:

قال البزَّار: حدثنا إبراهيم، قال: حدثنا الرَّبيع بن نافع، قال: حدثنا يزيدُ بن ربيعة، عن أبي الأَشْعَث، عن أبي عُثمانَ، عن ثَوْبانَ، به.

التحقيق

هذا إسناد ضعيفٌ جدًّا؛ فيه يزيدُ بن ربيعة وهو الرَّحَبي، أبو كامل الدمشقي؛ قال البخاري: «أحاديثه مناكيرُ» (التاريخ الكبير ٨/ ٣٣٢). وقال دُحَيْم: «ليس بشيء، وأنكر أحاديثَه عن أبي الأَشْعَث» (الجرح والتعديل ٩/ ٢٦١)، وقال أبو حاتم الرازي: «ضعيف الحديث، منكر الحديث، واهي الحديث، وفي روايته عن أبي الأَشْعَث عن ثَوْبانَ تخليطٌ كثير» (الجرح والتعديل ٩/ ٢٦١). وقال الجُوزَجاني: «أحاديثُه أباطيلُ، أخاف أن تكون موضوعة» (أحوال الرجال ٢٨٤). وقال النَّسائي والدارَقُطْني وغيرُهما: «متروك» (لسان الميزان ٨٥٥٤). وقال أبو مُسْهِر: «كان قديمًا غيرَ متَّهَم، ما يُنكَر عليه أنه أدرك أبا الأَشْعَث، ولكني أخشَى عليه سُوءَ الحفظِ والوهَم» (الكامل ١٠/ ٦٦٦).

وأغرب ابن عَدِي فقال: «ويزيد بن ربيعةَ هذا أبو مُسْهِرٍ أعلمُ به؛ لأنه من بلده، ولا أعرِفُ له شيئًا منكرًا قد جاوز الحدَّ فأذكره، وأرجو أنه لا بأسَ به في الشاميِّين»! (الكامل ١٠/ ٦٦٧).

قلنا: وهذا من ابن عَدِي غيرُ مقبول؛ لمصادمته صريحَ أقوالِ الأئمة في أن أحاديثه مناكيرُ، بل خاف بعضُهم أن تكون موضوعة، منهم إمامُ أهل الشام دُحَيْم، وكلامُ أبي مُسْهِرٍ لا يفيد توثيقًا أَلْبَتَّةَ، بل صريحٌ أيضًا في التَّضْعيف، وإنما ينفي عنه التُّهَمةَ فحسْبُ.

وبه ضعَّفه العَيْني في (نخب الأفكار ٢/ ٤٥٨).

وقال الهَيْثَمي: «رواه البزَّار، وفيه يزيدُ بن ربيعة، ضعَّفه البخاري والنَّسائي، وقال ابن عَدِي: أرجو أنه لا بأسَ به» (المجمع ٣٠٤٦).

قلنا: والمتن على كل حالٍ صحيحٌ من حديث أبي سعيد، كما تقدَّم في أول الباب.

ولعله لذلك رمز لحُسْنه السُّيوطيُّ في (الجامع الصغير ٣٧٤٨)، يعني لشواهده.

وأما قول المُناوي: «إسناد حسَن»! (التيسير ١/ ٥٠٠)، فليس بحسَن.

قلنا: وقد رُوي من طريق آخَرَ عن ثَوْبانَ موقوفًا:

قال ابن أبي حاتم في (العلل ٢/ ٥٨٣): «وسُئِل أبو زُرْعة عن حديث رواه محمد بن عبد الله بن نُمَير، عن يحيى بن يَمَان، عن سُفْيانَ، عن سعد، عن رجل، عن ثَوْبانَ، قال: «حَقٌّ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ أَنْ يَسْتَاكَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، وَيَلْبَسَ أَفْضَلَ ثِيَابِهِ، وَيَتَطَيَّبَ»؟

فقال أبو زُرْعة: «أخطأَ فيه يحيى؛ وإنما هو: عن محمد بن عبد الرحمن بن

ثَوْبانَ» (العلل ٦١١).

قلنا: يعني: أن المحفوظ في هذا الحديث ما رواه عبد الرحمن بن مَهْدي، ووَكِيعُ بن الجَرَّاح، ويحيى القَطَّانُ، وأبو نُعَيمٍ الفَضْلُ بن دُكَين، وعليُّ بن زيادٍ التونسيُّ، كلُّهم: عن سُفْيانَ الثَّوْريِّ، عن سعد بن إبراهيم، عن محمد بن عبد الرحمن بن ثَوْبانَ التابعيِّ، وليس عن ثَوْبانَ الصحابيِّ. وقد تقدَّم.



[١٢٤٩ط] حَدِيثُ سَهْلِ بْنِ حُنَيْفٍ:

عَنْ سَهْلِ بْنِ حُنَيْفٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «**مِنْ حَقِّ الْجُمُعَةِ: السِّوَاكُ، وَالْغُسْلُ، وَمَنْ وَجَدَ طِيبًا فَلْيَمَسَّ مِنْهُ**».

۞ **الحكم: صحيح المتن، ولكن بلفظ: «وَاجِب» بدل: «حَقّ»، كما تقدَّم في حديث أبي سعيد في الصحيحين، وإسنادُه تالف، وضعَّفه** الهَيْثَمي، والعَيْني.

التخريج:

﴿طب (٦/ ٨٨/ ٥٥٩٦) / عدوي (ق ٣٢ / أ)﴾.

السند:

قال الطبراني في (الكبير): حدثنا أبو يَعْلَى أحمدُ بن عليِّ بن المُثَنَّى المَوْصلي، حدثنا (شَيْبانُ)[١] بن فَرُّوخَ، حدثنا يزيدُ بن عِياض، عن أَشْعَثَ بن (مالك)[٢]، عن عثمان بن أبي أُمامةَ، عن سَهْل بن حُنَيف، به.

ورواه محمد بن إبراهيم العَدَوي في (جزء له ق ٣٢ / أ) عن عبد الله بن محمد بن عبد العزيز البَغَوي، عن شَيْبانَ بن فَرُّوخَ، عن يزيد بن عِياض، عن أَشْعَثَ بن عبد الملك، عن عثمانَ بن أبي أُمامةَ بن سَهْل، عن أبيه، به.

---

(١) تحرَّف في المطبوع إلى: «سفيان»، وهو على الصواب في (النسخة الخطية ٢/ ق٨٣/ أ).

(٢) كذا وقع في مطبوع الطبراني، تبعًا لأصله (٢/ ق ٨٣/ أ)، ولعل الصواب: (أشعث بن عبد الملك)، كما رواه محمد بن إبراهيم العَدَوي في (جزء له ق ٣٢/ أ) عن عبد الله بن محمد بن عبد العزيز البَغَوي، عن شَيبانَ بن فَرُّوخَ، به. والله أعلم.

التحقيق

هذا إسناد تالف؛ آفتُه يزيدُ بن عِياض، وهو متفَقٌ على ضعفه، وتركه جماعةٌ، وكذَّبه آخرون، (تهذيب التهذيب ١١/ ٣٥٣)، وقال الحافظ: «كذَّبه مالكٌ وغيرُه» (التقريب ٧٧٦١).

وبه ضعَّفه الهَيْثَمي، قال: «رواه الطبراني في (الكبير)، وفيه يزيدُ بن عِياض، وهو كذاب» (المجمع ٣٠٥٦).

وبه ضعَّفه أيضًا العَيْنيُّ في (نخب الأفكار ٢/ ٤٥٨).

وعُثمانُ بن أبي أُمامةَ؛ لم نقف له على ترجمة.



[١٢٥٠ط] حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ:

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**ثَلَاثٌ هُنَّ حَقٌّ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ يَوْمَ الْجُمُعَةِ: الْغُسْلُ، وَالسِّوَاكُ، وَأَنْ يَمَسَّ طِيبًا إِنْ وَجَدَ، وَلَوْ مِنْ قَارُورَةِ امْرَأَتِهِ**».

۞ **الحكم: صحيح المتن، ولكن بلفظ: «وَاجِب» بدلَ: «حَقّ»، كما تقدَّم في حديث أبي سعيد في الصحيحين، وإسنادُه منكَر، وأعلَّه** أبو زُرْعة.

التخريج:

﴿عيل (كثير - إمام ٣/ ٤٨)﴾.

السند:

أخرجه الإسماعيلي في «حديث يحيى بن أبي كَثير» - كما في (الإمام لابن دقيق ٣/ ٤٨) -: عن الحسن بن سُفْيان، عن عبد الله بن عُمر الجُعْفي، عن عَنْبَسةَ بن عبد الواحد، عن عِكْرِمة، عن يحيى، عن أبي سلَمة، عن أبي هريرة، به.

يحيى هو: ابن أبي كَثير، وعِكْرِمةُ: هو ابن عَمَّار.

التحقيق

هذا إسناد ضعيف؛ فيه علتان:

الأولى: عِكْرِمةُ بن عَمَّار؛ متكلَّمٌ في روايته عن يحيى بن أبي كَثير خاصَّةً؛

قال عبد الله بن أحمدَ عن أبيه: «أحاديثُ عِكْرِمةَ بن عَمَّار عن يحيى بن أبي كَثيرٍ ضِعافٌ، ليس بصِحاح»، قلت له: مِن عِكْرِمةَ أو مِن يحيى؟ قال: «لا إلا مِن عِكْرِمة» (العلل - رواية عبد الله ٣٢٥٥). وقال في موضعٍ آخَرَ:

«عِكْرِمة بن عَمَّار مضطرِبُ الحديث عن يحيى بن أبي كَثير» (العلل - رواية عبد الله ٤٤٩٢).

وقال عليُّ بن المَدِيني: سألتُ يحيى القَطَّانَ عن أحاديثِ عِكْرِمةَ بنِ عَمَّارٍ عن يحيى بن أبي كَثير، فضعَّفها، وقال: «ليست بصِحاح» (علل أحاديث صحيح مسلم لابن عَمَّار الشهيد ص ٨٣)، و (الكامل لابن عَدِي ٨/ ٢٩٠).

وقال البخاري: «عِكْرِمةُ بن عَمَّارٍ يَغلَطُ الكثيرَ في أحاديثِ يحيى بن أبي كَثير» (العلل الكبير للترمذي ص ٢٤١).

وقال أبو داود: «في حديثه عن يحيى بن أبي كثيرٍ اضطرابٌ» (سؤالات الآجُرِّي ١/ ٣٧٩).

ولذا قال الحافظ: «صدوق يغلَط، وفي روايته عن يحيى بن أبي كثير اضطرابٌ، ولم يكن له كتابٌ» (التقريب ٤٦٧٢).

وقد خُولِف في سنده، وهذه هي:

العلة الثانية: المخالفة؛ فقد رواه أَبانُ بن يزيدَ، عن يحيى بن أبي كثير، عن محمد بن عبد الرحمن بن ثَوْبانَ، عن رجل، عن أبي سعيد، به، كما تقدَّم.

وأَبانُ من الأثبات في يحيى، ولذا سُئِل أبو زُرْعة عن حديث عِكْرِمةَ بنِ عَمَّارٍ هذا، فقال: «يقولون: عن يحيى بن أبي كثير، عن محمد بن عبد الرحمن بن ثَوْبانَ، عن رجل، عن أبي سعيد، عن النبي ﷺ؛ وهو الصحيح» (العلل ٥٦٤).

١- رِوَايَة: «مِنْ كُلِّ سَبْعَةِ أَيَّامٍ يَوْمًا»:

وَفِي رِوَايَةٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «**إِنَّ للهِ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ مِنْ كُلِّ سَبْعَةِ أَيَّامٍ يَوْمًا، يَغْسِلُ كُلَّ شَيْءٍ مِنْهُ، وَأَنَّ يَسْتَنَّ، وَأَنْ يَمَسَّ طِيبًا إِنْ كَانَ لَهُ**».

۞ **الحكم: صحيح المتن بما في الباب، وإسناده ضعيفٌ جدًّا.**

التخريج:

[كر (٥٤/ ٤٠٨)].

السند:

أخرجه ابن عساكر في (تاريخ دمشق ٥٤/ ٤٠٨) قال: أخبرنا أبو محمد الأنصاريُّ المُزَكِّي، ثنا أبو محمد الكَتَّاني، أنبأنا أبو الفتح محمد بن عُمر بن أحمد اليَبْرُودِي قراءةً عليه، ثنا أبو عبد الله محمد بن إبراهيم بن مَرْوانَ القُرَشيُّ، حدثنا أبو عبد الملك أحمد بن إبراهيمَ القُرَشيُّ، ثنا أبو النَّضْر إسحاقُ بن إبراهيمَ، ثنا الوليد بن مسلم، عن عُمرَ بن قيس المَكِّي، عن سعد[1] بن إبراهيم، عن محمد بن عبد الرحمن بن ثَوْبانَ، عن أبي هريرة، به.

التحقيق

هذا إسناد ضعيفٌ جدًّا؛ فيه عُمر بن قيس المَكِّي المعروف بسَنْدَل، قال عنه الحافظ: «متروك» (التقريب ٤٩٥٩).

---

(١) أثبت في المطبوع (سعيد)، وقال محقِّقه: في نسخة: (سعد).
قلنا: وهو الصواب؛ فهو المعروف برواية هذا الحديثِ عن محمد بن عبد الرحمن، كما تقدَّم.

[١٢٥١ط] حَدِيثُ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَمْرِو بْنِ حَلْحَلَةَ، وَرَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ:

عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَمْرِو بْنِ حَلْحَلَةَ، وَرَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ، قَالَا: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**غُسْلُ يَوْمِ الْجُمُعَةِ وَاجِبٌ عَلَى كُلِّ مُحْتَلِمٍ، [وَالسِّوَاكُ]**».

الحكم: ضعيف جدًّا، وضعَّفه: ابنُ حَجَر، والسُّيوطي، والألباني.

التخريج:

[صمند (إصا ٦/ ٣٠٦) / صحا ٤٣٧٣ "واللفظ له"، (جامع ١٠٥١) "والزيادة له" / ...].

سبق تخريجُه وتحقيقُه في باب: «حُكْم السواك»، حديث رقم (؟؟؟؟؟).



[١٢٥٢ط] حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ:

عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**إِنَّ هَذَا يَوْمُ عِيدٍ، جَعَلَهُ اللهُ لِلْمُسْلِمِينَ، فَمَنْ جَاءَ إِلَى الْجُمُعَةِ فَلْيَغْتَسِلْ، وَإِنْ كَانَ طِيبٌ فَلْيَمَسَّ مِنْهُ، وَعَلَيْكُمْ بِالسِّوَاكِ**».

۞ **الحكم:** **إسنادُه منكر، وأعلَّه** ابن رجب، والبُوصِيري، وابنُ حَجَر. ويشهد لمعناه ما تقدَّم، دون قولِه: «**إِنَّ هَذَا يَوْمُ عِيدٍ**»؛ فلم نجد له شاهدًا صحيحًا.

التخريج:

﴿جه ١٠٦٦ "واللفظ له" / طس ٧٣٥٥ / طص ٧٦٢ / طوسي ٣٦٤ / سط (١/ ٢٢٩) / فقط (أطراف ٢٥٢٢) / أصبهان (٢/ ١٣٠ -١٣١) / عط (رواية الحاكم ١٦)﴾.

السند:

أخرجه ابن ماجه (١٠٦٦)، والطُّوسي في (مختصر الأحكام ٣٦٤)، وأسلَمُ في (تاريخ واسط ص ٢٢٩)، قالوا: حدثنا عَمَّار بن خالد الواسطي، حدثنا عليُّ بن غُراب، عن صالح بن أبي الأخضر، عن الزُّهْري، عن عُبَيد بن السَّبَّاق، عن ابن عباس... به.

ومدارُه - عند الجميع - على عَمَّار بن خالد، عن عليِّ بن غُراب، عن صالح بن أبي الأخضر، عن الزُّهْري، به.

وقال الطبراني: «لم يَروِ هذا الحديثَ عن الزُّهْري عن عُبَيد بن السَّبَّاق إلا صالحُ بن أبي الأخضر، ولا عن صالحٍ إلا عليُّ بن غُرَاب، تفرَّد به عَمَّارُ بن خالد» (الأوسط).

وقال الدارَقُطْني في (الأفراد): «تفرَّد به صالحُ بن أبي الأخضر عن الزُّهْري، وعنه عليُّ بن غُراب» (أطراف الأفراد ٢٥٢٢).

التحقيق

هذا إسناد منكَر؛ فيه علتان:

الأولى: صالح بن أبي الأخضر؛ وهو «ضعيف» كما في (التقريب ٢٨٤٤). لاسيما في الزُّهْري، قال يحيى بن مَعِين: «ليس حديثُه عن الزُّهْري بشيء» (الكامل ٩١٤). وقال البخاري: «صالح بن أبي الأخضر عن الزُّهْري، ليِّنٌ» (التاريخ الكبير ٤/ ٢٧٣).

وبه ضعَّفه البُوصِيري، فقال: «هذا إسناد فيه صالحُ بن أبي الأخضر، ليَّنَه الجمهور، وباقي رجال الإسنادِ ثقاتٌ» (مصباح الزجاجة ١/ ١٣٢).

الثانية: المخالفة؛ فقد رواه مالك في (الموطأ ١٦٩): عن الزُّهْري، عن ابن السَّبَّاق، مرسَلًا.

ولذا قال ابن رجب الحنبلي: «ورواه صالح بن أبي الأخضر، عن الزُّهْري، عن عُبَيد بن السَّبَّاق، عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عن النبي ﷺ. خرَّجه ابنُ ماجَه، ولا يصحُّ، والصحيح رواية مالك. ويدلُّ عليه إنكارُ ابن عباس للطِّيب» (فتح الباري له ٨/ ١٢١).

وقال ابن حَجَر: «أخرجه ابن ماجَهْ من رواية صالح بن أبي الأخضر عن الزُّهْري عن عُبَيد، وصالحٌ ضعيف، وقد خالفه مالك؛ فرواه عن الزُّهْري عن عُبَيد بن السَّبَّاق بمعناه مرسَلًا» (الفتح ٢/ ٣٧٣).

قلنا: ومع ذلك حسَّن إسنادَه المُنْذِري في (الترغيب ١٠٥٨)، **وقال الألباني:** «حسَنٌ لغيره» (صحيح الترغيب والترهيب ٧٠٧).

وأما متْنُه فيشهد له ما سبق في الباب، دون قولِه: «**إِنَّ هَذَا يَوْمُ عِيدٍ**»؛ إذ كلُّ شواهده ضعيفةٌ، وسيأتي الكلامُ على بعضها هنا، وبقيتُها في «كتاب الجمعة»، إن شاء الله تعالى.

هذا وقد رواه بعضُهم عن ابن عباس مقتصرًا على فقرة الغُسل يومَ الجُمُعة، دون محلِّ الشاهد هنا، فسيأتي الكلامُ عليها - إن شاء الله - في باب: «غسل الجمعة»، من كتاب «الغسل».



[١٢٥٣ط] حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ:

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ فِي جُمُعَةٍ مِنَ الْجُمَعِ: «**مَعَاشِرَ الْمُسْلِمِينَ، إِنَّ هَذَا يَوْمٌ جَعَلَهُ اللهُ لَكُمْ عِيدًا؛ فَاغْتَسِلُوا، وَعَلَيْكُمْ بِالسِّوَاكِ**».

الحكم: إسناده منكَر، وأعلَّه أبو حاتم، والدارَقُطْني، والبَيْهَقي، وابنُ عبد البر. **وتبِعهم:** عبدُ الحق الإشْبيلي، وابنُ رجب، وابن المُلَقِّن، والبُوصِيري. **واستغربه** الذهبي.

ويشهد لمعناه ما تقدَّم، دون قولِه: «**إِنَّ هَذَا يَوْمٌ جَعَلَهُ اللهُ لَكُمْ عِيدًا**»؛ فلم نجد له شاهدًا صحيحًا.

الفوائد:

قال ابن عبد البر: «وفيه الحثُّ على السِّواك، والآثار في السِّواك كثيرةٌ، وقد مضى القولُ في سِواك القوم فيما مضى من كتابنا أنه كان الأَراكَ والبَشَامَ.

وكل ما جلا الأسنانَ، ولم يُؤْذِها، ولا كان من زينة النساء؛ فجائزٌ الاستنانُ به.

وهذا القول يحمله أهلُ العلم: أنه كان من رسول الله ﷺ وهو يخطب في الجُمُعة، وإذا كان كذلك؛ كان فيه دليلٌ على أن للخطيب أن يأتي في خُطبته بكل ما يحتاج إليه الناسُ من فصول الأعياد وغيرِها؛ تعليمًا لهم، وتنبيهًا على ما يُصلِحُهم في دِينهم» (التمهيد ١١/ ٢١٣).

التخريج:

[طس ٣٤٣٣ "واللفظ له" / طص ٣٥٨ / علحا ٥٩١ / عط (رواية

أبي أحمد الحاكم ٥٥)، (رواية ابن الحاجب ٩٨) / معقر ٣٩٠ / هق ١٤٤٠، ٦٠٢٧ / تمهيد (١١/ ٢١٠ - ٢١٢) / غبز ٨٢ / معكر ١٦٢ / طاهر (تصوف ٥٩) / ذهبي (١/ ٣٥٥)].

السند:

قال الطبراني في (الأوسط): حدثنا الحسن بن إبراهيم بن مُطَّرِح الخَوْلاني المصري، نا يزيد بن سعيد الصَّبَّاحي، نا مالك بن أنس، عن سعيد بن أبي سعيد المَقْبُري، عن أبيه، عن أبي هريرة، به.

ومدارُ الحديث - عندهم - على يزيدَ بن سعيد الإسكندرانيِّ، عن مالك، عن سعيد المَقْبُري، عن أبيه، عن أبي هريرة، به.

إلا أن بعضهم رواه عنه بإسقاط أبي سعيد المَقْبُري، كما عند ابن عبد البر، وابنِ عساكر.

قال الخطيب: «لم يَرْفَعه عن مالك غيرُ الصَّبَّاحي، ولا أعلم روَى عن مالك غيرَ هذا» (عوالي مالك رواية عُمر بن الحاجب عقب رقم ٩٨).

وقال ابن عساكر: «تفرَّد به يزيدُ بن سعيد عن مالك مسنَدًا» (المعجم)[(١)].

التحقيق

هذا إسناد منكَر؛ فيه ثلاث علل:

الأولى: ضعْف يزيدَ بن سعيد الإسكندرانيِّ؛ قال أبو حاتم: «محله

---

(١) وأما قول الطبراني: «لم يروه عن مالك إلا يزيدُ بن سعيد، ومَعْنُ بن عيسى» (الأوسط) و(الصغير)، فلم نقف على رواية مَعْنِ بن عيسى هذه في شيء من المصادر، فالله أعلم.

الصدق» (الجرح والتعديل ٩/ ٢٦٨). وذكره ابن حِبَّان في (الثقات ٩/ ٢٧٧)، وقال: «يُغْرِب»، وضعَّفه ابن عبد البر في (التمهيد ١١/ ٢١٠).

وقول أبي حاتم لا يُفيد التوثيقَ، بل يعني أن هذا الراوي ممن يُكتَب حديثُه؛ ليُنظَرَ فيه، قال ابن أبي حاتم: «وإذا قيل له: صدوق، أو: محلُّه الصِّدقُ، أو: لا بأسَ به؛ فهو ممن يُكتَب حديثُه ويُنظرُ فيه» (الجرح والتعديل ٢/ ٣٧).

وأما قولُ الهَيْثَمي: «رواه الطبراني في (الأوسط) و(الصغير)، ورجالُه ثقات»! (المجمع ٣٠٤٨). فلتساهله المعروفِ، واعتمادِه المطْلَقِ على توثيق ابن حِبَّان، على خلاف ما عليه المحقِّقون من أهل العلم.

العلة الثانية: المخالفة؛ فإن المحفوظ عن مالك عن الزُّهْري عن عُبَيد بن السَّبَّاق به مرسلًا.

كذا رواه في (الموطأ ١٦٩) - ومن طريق جماعةٌ من الثقات الحفاظ -: عن الزُّهْري به. وسيأتي تخريجُه قريبًا.

ولذا قال أبو حاتم الرازي: «وهِمَ يزيدُ بن سعيد في إسناد هذا الحديث؛ إنما يرويه مالكٌ بإسناد مرسَلٍ» (العلل ٥٩١).

وقال الدارَقُطْني: «رواه أبو خالد يزيدُ بن سعيد الصَّبَّاحي الإسكندراني، عن مالك، عن سعيد المَقْبُري، عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ.

ووَهِمَ فيه؛ وإنما روَى مالكٌ هذه الألفاظَ في (الموطأ) عن الزُّهْري، عن عُبَيد بن السَّبَّاق، مرسَلًا عن النبي ﷺ» (العلل ٢٠٧٠).

وقال البَيْهَقي عَقِبَه: «هكذا رواه هذا الشيخُ عن مالك، ورواه الجماعةُ عن مالك، عن الزُّهْري، عن ابن السَّبَّاق، عن النبي ﷺ مرسَلًا» (السنن ١٤٤٠).

وقال عَقِبَ الرواية المرسَلةِ: «هذا هو الصحيحُ: مرسَلٌ، وقد رُوي موصولًا، ولا يصحُّ وصْلُه»، ثم ساق حديثَ أبي هريرة هذا، (السنن ٢٠٦٧).

وقال ابن عبد البر: «وقد رواه يزيدُ بن سعيد الصَّبَّاحُ، عن مالك، عن [ابن شِهاب][(١)]، عن سعيد بن أبي سعيد المَقْبُري، عن أبيه عن أبي هريرة، ولم يتابِعه أحدٌ من الرواة على ذلك، ويزيدُ بن سعيد هذا من أهل الإسكندرية، ضعيفٌ» (التمهيد ١١/ ٢١٠).

وأقرَّ بإعلاله: عبدُ الحق الإشْبيلي في (الأحكام الوسطى ١/ ١٥٢)، **وابنُ رجب** في (فتح الباري ٨/ ٤١٧)، **وابنُ المُلَقِّن** في (البدر المنير ٢/ ٤٩)، **والبُوصِيري** في (الإتحاف ٢/٢٧٦).

وقال الذهبي: «هذا غريبٌ عن مالك» (معجم الشيوخ ١/٣٥٦).

العلة الثالثة: الاضطراب؛ فقد اضطرَب فيه يزيدُ بن سعيد هذا على عدةِ أوجه:

فرواه تارةً عن مالك، عن سعيد المَقْبُري، عن أبيه، عن أبي هريرة.

وتارةً عن مالك، عن سعيد المَقْبُري، عن أبي هريرة. بإسقاط أبي سعيد. وقد تقدَّما.

وتارةً عن مالك، عن صَفْوانَ بن سُلَيم، عن عطاء بن يَسَار، عن أبي سعيد به. كما عند ابن عبد البر في (التمهيد ١١/ ٢١٠).

---

(١) كذا في الطبعة المغربية، وطبعة هجر (ضمن شروح الموطأ ٣/ ٦١٨). والصواب: أن ذِكر (ابن شهاب) هنا مقحَمٌ، إما من النُّسَّاخ أو سبقُ قلم من ابن عبد البر، وقد أسنده من عدة وجوه عن يزيدَ بن سعيد عن مالك عن سعيد المَقْبُري، كما في بقية المصادر، ليس فيه (ابن شهاب). والله أعلم.

وتارةً عن مالك، عن ابن شِهاب، عن ابن السَّبَّاق، مرسلًا. كما عند أبي أحمدَ الحاكمِ في (عوالي مالك ١٥).

ولذا قال ابن عبد البر: «وهذا اضطرابٌ عن يزيدَ بن سعيد، ولا يصحُّ شيءٌ من روايته في هذا الباب» (التمهيد ١١/ ٢١٢).

قلنا: والوجه المرسَلُ هو المحفوظُ عن مالك.

وقد ذَكر له ابنُ عبد البر طريقًا آخَرَ:

فقال عَقِبَ الرواية المرسَلةِ: «هكذا رواه جماعةٌ من رُواة الموطأ عن مالك، عن ابن شِهاب، عن ابن السَّبَّاق مرسلًا، كما [يروى][(١)]، ولا أعلم فيه بين رواة الموطإِ اختلافًا.

ورواه حَجَّاج بن سُلَيمانَ الرُّعَيْني، عن مالك، عن الزُّهْري، عن أبي سلَمةَ وحُمَيدٍ ابنَيْ عبدِ الرحمن بن عَوْف - [أو][(٢)] عن أحدهما -، عن أبي هريرة، أن رسول الله ﷺ قال في [جُمُعَةٍ مِنَ الْجُمَعِ... فذكره حرفًا بحرف][(٣)].

رواه عن حَجَّاج هذا - وهو حَجَّاج بنُ سُلَيمانَ بنِ أَفْلَحَ الرُّعَيْني [يُكْنَى][(٤)] أبا الأزهر - جماعةٌ هكذا، ولا يصحُّ فيه عن مالك إلا [ما][(٥)] في الموطأ»

(١) في الطبعة المغربية للتمهيد: «روى». والمثبَت من طبعة هجر (ضمن شروح الموطأ ٣/ ٦١٨).

(٢) في الطبعة المغربية: «و». والمثبت من طبعة هجر.

(٣) في الطبعة المغربية: «قال في: جَعَلَهُ اللهُ عِيدًا، فَاغْتَسِلُوا وَعَلَيْكُمْ بِالسِّوَاكِ». كذا، والمثبَت من طبعة هجر.

(٤) ما بين المعقوفين سقط من الطبعة المغربية، والمثبَت من طبعة هجر.

(٥) ما بين المعقوفين سقط من الطبعة المغربية، والمثبَت من طبعة هجر.

(التمهيد ١١/ ٢١٠).

قلنا: وهو كما قال، لاسيما وحَجَّاجٌ هذا متكلَّمٌ فيه، فقال عنه أبو زُرْعة: «منكَر الحديث» (الجرح والتعديل ٣/ ١٦٢)، وقال ابن يونس: «في حديثه خطأٌ ومناكيرُ» (تاريخ الإسلام ٤/ ١٠٩٠)، وقال ابن عَدِي: «حدَّث عن اللَّيْث وابنِ لَهِيعةَ أحاديثَ منكَرةً»، ثم ذكر له جملةَ أحاديثَ، وختمها بقوله: «وهذه الأحاديث يتفرَّد بها حَجَّاجٌ عن ابن لَهِيعة، ولعلنا قد أُتينا من قِبَل ابنِ لَهِيعة لا من قِبَل حَجَّاج؛ فإن ابن لَهِيعةَ له أحاديثُ منكَراتٌ يطولُ ذِكرُها إذا ذكرْناها، وإذا روَى حَجَّاج هذا عن غير ابن لَهِيعةَ فهو مستقيمٌ إن شاء الله تعالى»! (الكامل ٣/ ٣٠١ -٣٠٣). وذكره ابن حِبَّان في (الثقات ٨/ ٢٠٢) وقال: «يُعتبَر حديثُه إذا روَى عن الثقات». وقال الحاكم: «ثقة مأمون». انظر (لسان الميزان ٢١٤٩).

قلنا: ويَشهَد لمتْنِه ما سبق في الباب، فيصحُّ بها، دون قولِه: «**إِنَّ هَذَا يَوْمٌ جَعَلَهُ اللهُ لَكُمْ عِيدًا**»؛ فكلُّ شواهدِه ضعيفةٌ.



[١٢٥٤ط] حَدِيثُ أَبِي أَيُّوبَ الْأَنْصَارِيِّ:

عَنْ أَبِي أَيُّوبَ الْأَنْصَارِيِّ رضي الله عنه، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**يَا مَعْشَرَ الْمُسْلِمِينَ، مَنْ جَاءَ مِنْكُمُ الْجُمُعَةَ فَلْيَغْتَسِلْ، وَإِنْ وَجَدَ طِيبًا فَلَا عَلَيْهِ أَنْ يَمَسَّ مِنْهُ، وَعَلَيْكُمْ بِهَذَا السِّوَاكِ**».

۞ **الحكم: إسنادُه منكَر، وأعلَّه** أبو زُرْعة الرازي، والدارَقُطْني.

التخريج:

〚طب (٤/ ١٤٩/ ٣٩٧١)〛.

السند:

قال الطبراني في (الكبير): حدثنا الحسين بن إسحاق التُّسْتَري، حدثنا عبد الله بن عُمر بن أَبانَ، ثنا إسحاق بن سُلَيمان الرازي، عن معاوية بن يحيى، عن الزُّهْري، عن عطاء بن يزيدَ، عن أبي أيُّوبَ الأنصاري، به.

التحقيق

هذا إسناد منكَر؛ فيه علتان:

الأولى: معاوية بن يحيي الصَّدَفي؛ واهٍ جدًّا، قال ابن مَعين: «هالكٌ، ليس بشيء» (تهذيب الكمال ٢٨/ ٢٢٢)، وقال أحمد: «تركْناه» (تهذيب التهذيب ١٠/ ٢٢٠)، وجرَحه سائرُ النُّقَّاد؛ ولذا قال الذهبي: «ضعَّفوه» (الكاشف ٥٥٣٦).

قلنا: لاسيما في رواية إسحاقَ بن سُلَيمانَ الرازيِّ عنه؛ فقد قال البخاري: «روى عنه هِقْلُ بن زياد أحاديثَ مستقيمةً، كأنها من كتاب، روَى عنه عيسى ابنُ يونس، وإسحاق بنُ سُلَيمانَ أحاديثَ مناكيرَ، كأنها من حفظه» (التاريخ

الكبير ٧/ ٣٣٦).

وقال الدارَقُطْني: «يُكتَب ما روَى الهِقْلُ عنه، ويُتجنَّب ما سواه، خاصَّةً ما روَى عنه إسحاقُ بن سُلَيمان الرازيُّ» (الضعفاء والمتروكين ٥١١).

الثانية: المخالفة؛ فإن المحفوظ عن الزُّهْري ما رواه عنه مالكٌ، عن عُبَيد بن السَّبَّاق مرسَلًا، كما تقدَّم.

ولذا قال أبو زُرْعة الرازي - وسُئِل عن هذا الحديث -: «هذا خطأٌ؛ رواه الزُّهْري، عن عُبَيد بن السَّبَّاق، يعني: عن النبي ﷺ مرسَلًا» (العلل ١٤٠). وأقرَّه ابن المُلَقِّن في (البدر المنير ٢/ ٥٣).

وقال الدارَقُطْني: «يَرويه معاويةُ بن يحيى الصَّدَفي، عن الزُّهْري، عن عطاء بن يزيدَ، عن أبي أيُّوبَ، قاله إسحاقُ بن سُلَيمانَ الرازيُّ عنه. وهو وهَمٌ؛ وإنما رواه الزُّهْري، عن عُبَيد بن السَّبَّاق مرسَلًا عن النبي ﷺ، قال ذلك مالكُ بن أنس وغيرُه.

ومعاويةُ الصَّدَفيُّ ضعيفٌ، حدَّثهم بالرَّيِّ بأحاديثَ مِن حفْظِه وَهِمَ فيها على الزُّهْري. وأمَّا روايتُه عن الزُّهْري: فهي من غير طريق إسحاقَ مستقيمةٌ، يُشبِه أن يكون من كتابه» (العلل ١٠٠٣).



[١٢٥٥ط] حَدِيثُ أَنَسٍ:

عَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه، أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ فِي جُمُعَةٍ مِنَ الْجُمَعِ: «**يَا مَعْشَرَ الْمُسْلِمِينَ، إِنَّ هَذَا يَوْمٌ جَعَلَهُ اللهُ عِيدًا لِلْمُسْلِمِينَ؛ [فَاغْتَسِلُوا فِيهِ،] وَمَنْ كَانَ عِنْدَهُ طِيبٌ فَلَا يَضُرُّهُ أَنْ يَمَسَّ مِنْهُ، وَعَلَيْكُمْ بِالسِّوَاكِ**».

وَفِي رِوَايَةٍ: «**يَا مَعْشَرَ الْمُسْلِمِينَ، مَا عَلَى أَحَدِكُمْ أَنْ يَتَّخِذَ ثَوْبَيْنِ لِجُمُعَتِهِ سِوَى ثَوْبَيْ مِهْنَتِهِ، وَيَمَسَّ مِنْ طِيبٍ إِنْ كَانَ لِأَهْلِهِ، وَعَلَيْكُمْ بِالسِّوَاكِ**».

۞ **الحكم: إسناده منكر، وأعلَّه** البَيْهَقي، وابنُ رجب. والغُسْل والطِّيبُ والسِّواك ثابتٌ من حديث أبي سعيد المتقدِّمِ في أول الباب.

التخريج:

﴿هق ٦٠٢٨ / شعب ٢٧٣٢ "والرواية له" / تمهيد (١١/ ٢١٢) "واللفظ له" / وسيط ١١٩٥ "والزيادة له"﴾.

السند:

أخرجه البَيْهَقي في (الكبرى) قال: أخبرناه أبو الحسين بن بِشْرانَ ببغدادَ، أخبرنا عليُّ بن محمد المصري.

وقال في (الشُّعَب): أخبرنا أبو عبد الله الحافظ، أخبرنا أبو جعفر محمد بن محمد البغدادي.

وقال ابن عبد البر في (التمهيد ١١/ ٢١٢): حدثني خلَف بن قاسم، أنبأنا أحمد بن الحسن بن إسحاق.

ثلاثتُهم: عن يحيى بن عثمانَ بن صالح، عن أبيه، حدثنا ابن لَهِيعة، حدثني عُقَيل، أن ابن شهاب أخبره، عن أنس بن مالك، به.

وتابع يحيى بنَ عثمانَ، محمدُ بن إسحاقَ الصَّغَاني:

رواه الواحِديُّ في (التفسير الوسيط ١١٩٥) قال: حدثنا عبد الرحمن بن محمد السَّرَّاجُ إملاءً، نا أبو العباس المَعْقِلي، نا محمد بن إسحاقَ الصَّغاني، نا عثمان بن صالح، نا ابن لَهِيعة... فذكره.

فمدارُه - عندهم - على عثمانَ بن صالح، عن ابن لَهِيعةَ، عن عُقَيل - وهو ابن خالد الأَيْلي -، به.

التحقيق

هذا إسناد منكَر؛ فيه علتان:

الأولى: ابنُ لَهِيعةَ؛ والعملُ على تضعيف حديثِه، كما تقدَّم مِرارًا.

الثانية: المخالفة؛ فقد رواه الإمام مالكٌ عن ابن شِهاب مرسَلًا، كما تقدمت الإشارةُ إليه، وسيأتي تخريجُ هذه الرواية المرسَلةِ قريبًا.

ولذا قال البَيْهَقي عَقِبه: «والصحيح ما رواه مالكٌ، عن ابن شِهاب، مرسَلًا» (السنن).

وقال ابن عبد البر: «ولا يصحُّ فيه عن مالك إلا (ما) في الموطأ» (التمهيد ١١/ ٢١٠) يعني: مرسَلًا.

وقال ابن رجب: «وقد رُوي عن الزُّهْري، عن أنس، عن النبي ﷺ. والمرسَل هو الصحيحُ» (فتح الباري ٨/ ١٢١).

والغُسل والطِّيبُ والسِّواك ثابتٌ في الصحيحين من حديث أبي سعيد، وقد تقدَّم في أول الباب.

أمَّا كونُ يومِ الجُمُعةِ يومَ عيدٍ، واتخاذُ ثوبين للجُمُعة غير ثوبَيِ المِهْنة؛

فشواهدُهما لا تخلو من مقال، وسيأتي الكلامُ عليها مفصَّلًا في «كتاب الجمعة» إن شاء الله.



[١٢٥٦ط] حَدِيثُ ابْنِ السَّبَّاقِ مُرْسَلًا:

عَنْ عُبَيْدِ بْنِ السَّبَّاقِ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ فِي جُمُعَةٍ مِنَ الْجُمَعِ: «**يَا مَعْشَرَ الْمُسْلِمِينَ، إِنَّ هَذَا يَوْمٌ جَعَلَهُ اللهُ عِيدًا؛ فَاغْتَسِلُوا، وَمَنْ كَانَ عِنْدَهُ طِيبٌ فَلَا يَضُرُّهُ أَنْ يَمَسَّ مِنْهُ، وَعَلَيْكُمْ بِالسِّوَاكِ**».

۞ **الحكم: ضعيف؛ لإرساله. وأعلَّه بالإرسال:** عبدُ الحق الإشْبيلي، وابنُ المُلَقِّن، والبُوصِيري.

التخريج:

﴿ط ١٦٩ / ش ٥٠٥٤ / طاو ٢١٨ / شف ٤٠٩ / أم ٤٠٨ / مسد (مط ٦٩٥)، (خيرة ١٥١١) / جم ٣٢ / عط (رواية الحاكم ١٥) / هق ٦٠٢٦ / هقع ٦٦٥٠ / غيب ٩٢٧ / مطغ ٢٣١ / زاهر (سباعيات ق ٢٦٤ / أ)﴾.

السند:

أخرجه مالك في (الموطأ) - ومن طريقه الباقون -: عن ابن شِهاب الزُّهْري، عن ابن السَّبَّاق، به.

التحقيق

هذا إسناد رجالُه ثقات، إلا أنه مرسَلٌ؛ فعُبَيدُ بن السَّبَّاق من التابعين.

وأعلَّه بالإرسال عبدُ الحق الإشْبيلي، فقال - عَقِبَه -: «وابنُ السَّبَّاق اسمُه عُبَيد، وهو من بني عبد الدار، وحديثُه هذا مرسَلٌ، إنما يَروي عن أُسامةَ بن زيد، وابنِ عباس، ومَيْمونةَ، وغيرِهم» (الأحكام الوسطى ١/ ١٥٢)، **وأقرَّه ابن المُلَقِّن** في (البدر المنير ٢/ ٤٩).

وقال البُوصِيري: «رواه مُسَدَّدٌ والبَيْهَقيُّ مرسَلًا، بسندٍ رجالُه ثقاتٌ» (الإتحاف ٢/ ٢٧٦).

[١٢٥٧ط] حَدِيثُ الزُّهْرِيِّ، عَمَّنْ لَا يَتَّهِمُ، عَنِ الصَّحَابَةِ:

عَنِ الزُّهْرِيِّ، قَالَ: أَخْبَرَنِي مَنْ لَا أَتَّهِمُ، عَنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ: أَنَّهُمْ سَمِعُوا رَسُولَ اللهِ ﷺ فِي يَوْمِ جُمُعَةٍ مِنَ الْجُمَعِ، وَهُوَ عَلَى الْمِنْبَرِ يَقُولُ: «**يَا مَعْشَرَ الْمُسْلِمِينَ، إِنَّ هَذَا يَوْمٌ جَعَلَهُ اللهُ عِيدًا لِلْمُسْلِمِينَ؛ فَاغْتَسِلُوا فِيهِ مِنَ الْمَاءِ، وَمَنْ كَانَ عِنْدَهُ طِيبٌ فَلَا يَضُرُّهُ أَنْ يَمَسَّ مِنْهُ، وَعَلَيْكُمْ بِهَذَا السِّوَاكِ**».

۞ **الحكم: إسناده ضعيف.**

التخريج:

[عب ٥٣٦٠].

السند:

أخرجه عبد الرزاق في (المصنَّف): عن مَعْمَر، عن الزُّهْري، قال: أخبرَني مَن لا أَتَّهِم، عن أصحاب النبي ﷺ، به.

التحقيق

هذا إسناد ضعيف؛ لإبهام شيخِ الزُّهْري. وأمَّا قولُ الزُّهْري: «أخبرَني مَن لا أَتَّهِم»، فهذا من باب التعديل على الإبهام، وهو غير معتمَد.



[١٢٥٨ط] حَدِيثٌ ثَالِثٌ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ:

عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ فِي جُمُعَةٍ مِنَ الْجُمَعِ: **«يَا مَعْشَرَ الْمُسْلِمِينَ، إِنَّ هَذَا يَوْمَ عِيدٍ، جَعَلَهُ اللهُ لِهَذِهِ الْأُمَّةِ؛ فَاغْتَسِلُوا بِالْمَاءِ، وَمَنْ كَانَ عِنْدَهُ طِيبٌ فَلَا يَضُرُّهُ أَنْ يَمَسَّ مِنْهُ، وَعَلَيْكُمْ بِهَذَا السِّوَاكِ»**.

۞ **الحكم: إسناده ضعيف، وضعَّفه** ابن عبد البر.

التخريج:

〚طش ١٨٢٤ "واللفظ له" / تمهيد (١١/ ٢١٠)〛.

السند:

قال الطبراني في (مسند الشاميين): حدثنا إبراهيم بن محمد بن عِرْق، ثنا عَمرو بن عثمانَ ومحمد بن مُصَفّى، قالا: ثنا محمد بن حَرْب، عن الزُّبَيْدي، عن الزُّهْري: أخبرَني مَن لا أَتَّهِم، عن أبي سعيد الخُدْري، به.

والزُّبيدي هو محمد بن الوليد بن عامر.

التحقيق

هذا إسناد ضعيف؛ لإبهام شيخِ الزُّهْري.

ورواه ابن عبد البر في (التمهيد ١١/ ٢١٠) من طريق يزيدَ بن سعيد الإسكندراني، عن مالك، عن صَفْوان بن سُلَيم، عن عطاء بن يسار، عن أبي سعيد، به.

وهذا منكَر؛ فإن المحفوظ: عن مالك، عن الزُّهْري، عن ابن السَّبَّاق مرسَلًا.

ويزيدُ بن سعيدٍ ضعيفٌ، وقد اضطرب فيه، وهذا أحد أوجه اضطرابِه، وقد تقدَّم بيانُ ذلك كلِّه في حديث أبي هريرة.

ولذا قال ابن عبد البر: «وهذا اضطرابٌ عن يزيدَ بن سعيد، ولا يصحُّ شيءٌ من روايته في هذا الباب» (التمهيد ١١/ ٢١٢).



١٨٩- باب فِيمَا رُوِيَ
فِي فَضْلِ التَّسَوُّكِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ

[١٢٥٩ط] حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَغَيْرِهِ:

عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَا: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**مَنِ اغْتَسَلَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، وَاسْتَاكَ، وَمَسَّ مِنْ طِيبٍ إِنْ كَانَ عِنْدَهُ، وَلَبِسَ مِنْ أَحْسَنِ ثِيَابِهِ، ثُمَّ خَرَجَ حَتَّى يَأْتِيَ الْمَسْجِدَ (ثُمَّ أَتَى الْجُمُعَةَ)، فَلَمْ يَتَخَطَّ رِقَابَ النَّاسِ، حَتَّى**[1] **(ثُمَّ) رَكَعَ مَا شَاءَ [اللهُ] أَنْ يَرْكَعَ (ثُمَّ صَلَّى مَا كَتَبَ اللهُ لَهُ)، ثُمَّ أَنْصَتَ إِذَا خَرَجَ الْإِمَامُ، فَلَمْ يَتَكَلَّمْ حَتَّى يَفْرُغَ مِنْ صَلَاتِهِ؛ كَانَتْ كَفَّارَةً لِمَا بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْجُمُعَةِ الَّتِي قَبْلَهَا**».

قال: وَكَانَ أَبُو هُرَيْرَةَ يَقُولُ: «**وَثَلَاثَةُ أَيَّامٍ زِيَادَةٌ؛ إِنَّ اللهَ جَعَلَ الْحَسَنَةَ بِعَشْرِ أَمْثَالِهَا**».

۞ **الحكم: صحيح لغيره، وإسناده حسن. وصحَّحه:** ابن خُزَيمة، وابنُ حِبَّان، والحاكم، وابن المُلَقِّن، والعَيْني. **وحسَّنه** النَّووي، والألباني. وقال الذهبي: «إسنادُه صالح». وهو ظاهر صنيع الحافظ.

التخريج:

[د ٣٤٣ "والروايات له ولغيره" / حم ١١٧٦٨ "واللفظ له" / خز ١٨٤٧

(١) في طبعة المكنز: «ثم».

"والزيادة له ولغيره" / حب ٢٧٧٨ / ك ١٠٥٩، ١٠٦٠ / طي ٢٤٨٥ عن أبي هريرة وحده / منذ ١٧٧٢، ١٧٧٣ / طح (١/ ٣٦٨/ ٢١٦٤، ٢١٦٥) / هق ٥٧٤٩، ٥٩٥٤، ٦٠٢٥ / هقع ٦٦٥٧ / هقغ ٦٤١ / شعب ٢٧٢٧ / هقر ٢٩٦ / هقف ٢٦٨ / معر ٥٢٦ / بغ ١٠٦٠ / بغت (٨/ ١٢٢)﴾.

السند:

قال أحمد (١١٧٦٨): حدثنا يعقوب، حدثنا أبي، عن محمد بن إسحاق، حدثنا محمد بن إبراهيم بن الحارث التَّيْمي، عن أبي سلَمةَ بن عبد الرحمن بن عَوْف، وأبي أُمامةَ بن سَهْل بن حُنَيف، عن أبي سعيد الخُدْريِّ وأبي هريرةَ، به.

وكذا رواه محمد بن سلَمةَ، عند أبي داود (٣٤٣).

وإسماعيلُ ابن عُلَيَّةَ، عند ابن خُزَيمة (١٨٤٧)، وابنِ المُنْذِر في (الأوسط ١٧٧٢)، والحاكمِ في (المستدرك ١٠٦٠)، وغيرِهم.

وأحمد بن خالد الوَهْبي، عند الطَّحاوي في (شرح معاني الآثار ٢١٦٤) والبَغَويِّ في (شرح السنة ١٠٦٠)، و(التفسير ٨/ ١٢٢).

كلُّهم: عن محمد بن إسحاق، حدثني محمد بن إبراهيم، عن أبي سلَمة بن عبد الرحمن وأبي أُمامةَ بنِ سَهْل، عن أبي سعيد الخُدْريِّ وأبي هريرة، به.

وخالفهم حَمَّادُ بن سلَمةَ - عند أبي داودَ (٣٤٣)، والطيالسيِّ في (مسنده ٢٤٨٥)، وغيرِهما - فرواه عن محمد بن إسحاقَ، عن محمد بن إبراهيم، عن أبي سلَمةَ بن عبد الرحمن - وحدَه -، عن أبي هريرة - وحدَه -، به[1].

(١) وذكر الدارَقُطْني في (العلل ١٧٩٣) أن محمد بن سلَمة، رواه عن ابن إسحاق، عن محمد بن إبراهيم، عن أبي أُمامةَ بن سَهْل - وحدَه -، عن أبي سعيد وأبي هريرة. =

ومدارُه عند الجميع على محمد بن إسحاق، عن محمد بن إبراهيم، به.

التحقيق

هذا إسناد حسَن؛ رجاله كلُّهم ثقات، غيرَ ابنِ إسحاقَ، فصدوقٌ يدلِّس، وقد صرَّح بالتحديث عند أحمدَ وغيرِه؛ فانتفت شبهةُ التدليس.

ولذا صحَّحه ابن خُزَيمةَ وابنُ حِبَّانَ؛ فأخرجاه في صحيحيهما.

وقال الحاكم: «هذا حديث صحيحٌ على شرط مسلم، ولم يخرجاه». وفي هذا نظر؛ لأن مسلمًا لم يحتج بابن إسحاق.

وحسَّنه النَّوَوي في (خلاصة الأحكام ٢/ ٧٨٠)، وفي (المجموع ٤/ ٥٣٧).

وقال الذهبي: «إسناده صالح» (المهذب ٣/ ١١٢٢).

وقال ابن المُلَقِّن: «هذا الحديث صحيح»، وقال: «وفي إسناد هذا الحديثِ عنعنةُ ابن إسحاقَ، لكن رواه ابن حِبَّانَ بدونها» (البدر المنير ٤/ ٦٧٠).

وتبِعه الحافظ، فقال: «ومدارُه على ابن إسحاقَ، وقد صرَّح في رواية ابن حِبَّانَ والحاكمِ بالتحديث» (التلخيص الحبير ٢/ ١٣٨).

وقال العَيْني: «رواه البَيْهَقي بإسناد صالح» (نخب الأفكار ٢/ ٤٨٧)، وقال في موضع آخَرَ: «إسناد صحيح» (نخب الأفكار ٦/ ٤٢).

وحسَّنه الألباني في (صحيح أبي داود ٣٧١).

وأمَّا بالنسبة للخلاف الذي على محمد بن إسحاقَ في إسناده، فلا يضرُّ

= كذا قال، وقد رواه أبو داود من طريقين عن محمد بن سلَمةَ (عن أبي سلَمة وأبي أُمامة). فلعل مَن حدَّث به الدارَقُطْنيَّ عن محمد بن سلَمةَ قَصَّر فيه، والله أعلم.

الحديث شيئًا؛ إذ كلُّهم ثقات، فاقتصار أحد الرواة على ذِكر أحدهما (أعني: أبا سلَمةَ، أو: أبا أُمامةَ)، أو على ذِكر أحدِ صحابي الحديث، لا يؤثِّرُ في صحة الحديث، وقد رواه الجماعة عنهما جميعًا.

وأما الوجه المؤثِّر الذي ذكره الدارَقُطْني، حيث قال: «ورواه عِمْران بن عُيَينة، عن ابن إسحاق، عن محمد بن إبراهيم، عن أبي أُمامةَ مرسَلًا. لم يَذكر أبا هريرة ولا أبا سعيدٍ الخُدْريَّ ولا أبا سلَمةَ» (العلل ١٧٩٣).

فالجواب: أن هذا الوجهَ منكَرٌ، لا يثبُتُ عن ابن إسحاق؛ فإن عمران بن عُيَينة، وإن قال فيه ابن مَعِين، وأبو داود: «صالح»، فقد ضعَّفه أبو زُرْعة وأبو حاتم وغيرُهما، (تهذيب التهذيب ٨/ ١٣٧).

وقد خالفه الثقات الأثباتُ من أصحاب ابن إسحاق، كإبراهيمَ بن سعد، وإسماعيلَ ابنِ عُلَيَّة، ومحمدِ بن سلَمة، وأحمدَ بن خالد الوَهْبي، وغيرِهم.

فالعجب من الدارَقُطْني رَحِمَهُ اللَّهُ، حيث قال: «وهذا الاختلافُ عندي من محمد بن إسحاق»! (العلل ١٧٩٣).

ثم إن المتن ثابت صحيحٌ من وجوه أخرى؛ فقد روى البخاري (٨٨٣) نحوَه من حديث سَلْمانَ الفَارسي، قال: قال رسول الله ﷺ: «**لَا يَغْتَسِلُ رَجُلٌ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، وَيَتَطَهَّرُ مَا اسْتَطَاعَ مِنْ طُهْرٍ، وَيَدَّهِنُ مِنْ دُهْنِهِ، أَوْ يَمَسُّ مِنْ طِيبِ بَيْتِهِ، ثُمَّ يَخْرُجُ فَلَا يُفَرِّقُ بَيْنَ اثْنَيْنِ، ثُمَّ يُصَلِّي مَا كُتِبَ لَهُ، ثُمَّ يُنْصِتُ إِذَا تَكَلَّمَ (إِذَا خَرَجَ) الْإِمَامُ؛ إِلَّا غُفِرَ لَهُ مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْجُمُعَةِ الْأُخْرَى**».

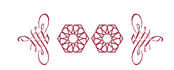
ولكن ليس فيه ذِكرُ (السِّواك)؛ ولذا لم نخرِّجْه هنا، وسيأتي إن شاء الله بشواهده في باب: «فضْل الغُسل يوم الجمعة».

وأخرج بعضَه مسلمٌ (٨٥٧) من طريق أبي صالح، عن أبي هريرة، عن

النبي ﷺ، قال: «**مَنِ اغْتَسَلَ، ثُمَّ أَتَى الْجُمُعَةَ، فَصَلَّى مَا قُدِّرَ لَهُ، ثُمَّ أَنْصَتَ حَتَّى يَفْرُغَ مِنْ خُطْبَتِهِ، ثُمَّ يُصَلِّي مَعَهُ؛ غُفِرَ لَهُ مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْجُمُعَةِ الْأُخْرَى، وَفَضْلُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ**». وسيأتي أيضًا في الباب المذكور.

تنبيه:

عزاه السُّيوطي في (جمع الجوامع ٨/ ٦٣٠) لابن زَنْجُويه، والضِّياء، ولم نقف عليهما.



١- رِوَايَةٌ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَحْدَهُ بِسِيَاقٍ آخَرَ:

وَفِي رِوَايَةٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، أَنَّهُ قَالَ: «**مَنِ اسْتَنَّ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، ثُمَّ اغْتَسَلَ كَمَا يَغْتَسِلُ مِنَ الْجَنَابَةِ، ثُمَّ مَسَّ مِنْ طِيبٍ، ثُمَّ لَبِسَ ثَوْبَيْهِ، ثُمَّ غَدَا إِلَى الْمَسْجِدِ، فَلَمْ يُفَرِّقْ بَيْنَ اثْنَيْنِ، وَلَمْ يَتَكَلَّمْ حَتَّى يَقُومَ الْإِمَامُ؛ غُفِرَ لَهُ مَا بَيْنَ الْجُمُعَتَيْنِ**».

۞ **الحكم: صحيح بما تقدم، وإسناده ضعيف.**

التخريج:

[عب ٥٦٦١ / مخلص ٣٥١].

السند:

أخرجه عبد الرزاق في (المصنف ٥٦٦١): عن ابن جُرَيج، عن رجل، عن سعيد بن أبي سعيد، عن أبيه، عن أبي هريرة، به.

التحقيق

هذا إسناد ضعيف؛ لإبهام شيخ ابن جُرَيج.

فإن قيل: رواه أبو طاهر المُخَلِّص في (المخلصيات ٣٥١) من طريق حَجَّاج بن محمد، عن ابن جُرَيج، عن سعيد بن أبي سعيد المَقْبُري، عن أبيه، عن أبي هريرة به. فلم يَذكر الرجلَ المبهَم.

قلنا: ابن جُرَيجٍ مدلِّسٌ، فلا غرابةَ في أن يُسقِط شيخَه، ويرويَه بالعنعنة.



١٩٠- بَابُ الِاسْتِيَاكِ عِنْدَ قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ

[١٢٦٠ط] حَدِيثُ عَلِيٍّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ السُّلَمِيِّ، قَالَ: أَمَرَ عَلِيٌّ بِالسِّوَاكِ، وَقَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**إِنَّ الْعَبْدَ إِذَا تَسَوَّكَ ثُمَّ قَامَ يُصَلِّي، قَامَ الْمَلَكُ خَلْفَهُ يَسْتَمِعُ الْقُرْآنَ، فَلَا يَزَالُ عَجَبُهُ بِالْقُرْآنِ يُدْنِيهِ مِنْهُ، حَتَّى يَضَعَ فَاهُ عَلَى فِيهِ، فَمَا يَخْرُجُ مِنْ فِيهِ شَيْءٌ مِنَ الْقُرْآنِ إِلَّا صَارَ فِي جَوْفِ الْمَلَكِ، فَطَهِّرُوا أَفْوَاهَكُمْ [بِالسِّوَاكِ]؛ [لِلْقُرْآنِ]**».

وَفِي رِوَايَةٍ: عَنْ عَلِيٍّ رضي الله عنه، أَنَّهُ كَانَ يَأْمُرُ بِالسِّوَاكِ، وَيَقُولُ: «**إِنَّ الرَّجُلَ إِذَا قَامَ فِي الصَّلَاةِ، اسْتَدَارَ الْمَلَكُ حَتَّى يَضَعَ فَاهُ عَلَى فِيهِ، فَلَا يَخْرُجُ مِنْ فِيهِ آيَةٌ إِلَّا وَقَعَتْ فِي فِي الْمَلَكِ**». قَالَ: قُلْتُ: هُوَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ؟ قَالَ: نَعَمْ، إِنْ شَاءَ اللهُ.

۞ **الحكم: رفْعُه منكَر، الصواب فيه الوقْفُ. وأشار إلى هذه العلةِ:** البزَّارُ، والمُنْذِري. **وضعَّفه:** العِراقي، وابن المُلَقِّن.

التخريج:

تخريج السياق الأول: ﮋبز ٦٠٣ "والزيادة الثانية له ولغيره" / زمب (زوائد ابن صاعد ١٢٢٥) "واللفظ له" / نعيم (سواك - إمام ١/ ٣٧٠) / غيب ١٥٦٤ "والزيادة الأولى له ولغيره" / تجويد ١٨، ١٩ / مغلطاى (١/

١١٧) / فقط (أطراف ٤٥١)].

تخريج السياق الثاني: [غيب ١٥٦٣ "واللفظ له" / ضيا (٢/ ١٩٨/ ٥٨١)].

التحقيق

هذا الحديث مداره على الحسن بن عُبيد الله، عن سعد بن عُبَيدة، عن أبي عبد الرحمن السُّلَمي، عن عليٍّ. **وقد رُوي عن الحسن من ثلاثة طرق:**

الطريق الأول: رواه محمد بن زياد، عن فُضَيل بن سُلَيمان، عن الحسن بن عُبيد الله، عن سعد بن عُبَيدة، عن أبي عبد الرحمن السُّلَمي، عن عليٍّ، مرفوعًا.

أخرجه البزَّار في (المسند ٦٠٣) - ومن طريقه أبو نُعَيم في (السواك)، كما في (الإمام لابن دقيق ١/ ٣٧٠) -، قال: سمِعتُ محمد بن زياد، يحدِّث عن فُضَيل بن سُلَيمان، عن الحسن بن عُبيد الله، عن سعد بن عُبَيدة، عن أبي عبد الرحمن، عن عليٍّ به مرفوعًا.

ورواه ابن صاعد في (زياداته على الزهد لابن المبارك ١٢٢٥)، وأبو نُعَيم في (السواك) كما في (الإمام لابن دقيق ١/ ٣٧٠) -، وأبو العلاء العَطَّار في (التمهيد في معرفة التجويد ١٨، ١٩) -: من طُرُق، عن محمد بن زياد الزِّيادي، به.

وقال الدارَقُطْني في (الأفراد): «تفرَّد به محمد بن زياد الزِّيادي، عن الفُضَيل بن سُلَيمان، عن الحسن بن عُبيد الله، مرفوعًا إلى النبي ﷺ» (الأطراف ٤٥١).

وهذا إسناد ضعيف؛ فيه فُضَيلُ بن سُلَيمانَ النُّمَيري؛ وهو ضعيف، ضعَّفه جمهورُ النُّقَّاد، وانظر ترجمته في (تهذيب التهذيب ٨/ ٢٩١ - ٢٩٢).

ولذا قال العِراقي: «رجاله رجالُ الصحيح، إلا أن فيه فُضَيلَ بن سُلَيمانَ النُّمَيريَّ، وهو وإن أخرج له البخاري ووثَّقه ابنُ حِبَّانَ، فقد ضعَّفه الجمهور» (طرح التثريب ٢/ ٦٦).

وقال ابن المُلَقِّن: «رجال المرفوع رجالُ الصحيح، منهم فُضَيلُ بن سُلَيمان، أخرج له الشيخان وضعَّفه الحُفَّاظ» (البدر المنير ٢/ ٥١ -٥٢).

قلنا: ذَكر الحافظ ابنُ حجر في (مقدمة الفتح ص ٤٣٥) أن أحاديثه في البخاري كلَّها متابعةٌ.

ومع هذا قال الهَيْثَمي: «رواه البزَّار، ورجالُه ثقات» (المجمع ٢٥٦٤)!.

وقال الألباني: «إسناده جيِّد، رجاله رجالُ البخاري، وفي الفُضَيل كلامٌ لا يضر»! (الصحيحة ٣/ ٢١٥).

ومحمد بن زياد الزِّيادي؛ قال عنه الحافظ: «صدوق يخطيء» (التقريب ٥٨٨٧).

ثم إن المحفوظ عن الحسن بن عُبيد الله... به موقوفًا:

كذا رواه ابن المبارَك في (الزهد ١٢٢٤)، وعبد الرزاق في (المصنَّف ٤٢٢٩) وغيرُهما: عن ابن عُيَينة.

ورواه ابن المقرئ في (معجمه ١٠٧٦): من طريق أبي داودَ الطَّيالسيِّ، عن شُعبةَ.

ورواه البَيْهَقي في (الكبرى ١٦٥)، وفي (الشُّعب ١٩٣٧)، والضِّياء في (المختارة ٥٨٠) وغيرُهما: من طريق عثمانَ الدارمي، عن عَمرو بن عَون، عن خالد بن عبد الله.

ورواه عليُّ بن محمد الحِمْيَري في (جزء له ٢٢): عن أبي كُرَيب، عن عبد الله بن إدريسَ.

أربعتُهم (ابن عُيَينة، وشُعبة، وخالد، وابنُ إدريسَ): عن الحسن بن عُبيد الله النَّخَعي، عن سعد بن عُبَيدة، عن أبي عبد الرحمن السُّلَمي، عن عليٍّ، موقوفًا.

وتابع الحسَنَ على هذه الرواية الموقوفةِ، الأعمشُ:

رواه ابن أبي شَيبة في (المصنَّف ١٨١٠): عن أبي معاوية.

ورواه أبو نُعَيم في (السواك) - كما في (الإمام لابن دقيق ١/ ٣٧١) -: من طريق جَريرٍ ووَكيعٍ،

ثلاثتُهم: عن الأعمش، عن سعد بن عُبَيدة، عن أبي عبد الرحمن السُّلَمي، عن عليٍّ، به موقوفًا.

ولذا أشار إلى إعلاله بالوقفِ البزَّارُ، حيث قال - عَقِبَ روايةِ فُضَيْلٍ المرفوعة-: «وهذا الحديث لا نعلمُه يُروَى عن عليٍّ رضي الله عنه بإسنادٍ أحسنَ من هذا الإسناد، وقد رواه غيرُ واحد عن الحسن بن عُبيد الله، عن سعد بن عُبَيدة، عن أبي عبد الرحمن السُّلَمي، عن عليٍّ رضي الله عنه موقوفًا» (المسند ٢/ ٢١٤).

وقال المُنْذِري: «رواه البزَّار بإسناد جيِّدٍ لا بأس به، وروَى ابن ماجَهْ بعضَه موقوفًا، ولعله أشبَهُ» (الترغيب والترهيب ٣٣٣).

الطريق الثاني: عن شُعْبة، عن الحسن بن عُبيد الله، عن سعد بن عُبَيدة، عن أبي عبد الرحمن السُّلَمي...به.

أخرجه قَوَّامُ السُّنَّة في (الترغيب ١٥٦٤): من طريق عُمر بن نُعَيم، عن

حَمْدون بن الحارث بن مَيْمون المقرئ، ثنا العباس بن الوليد بن عبد الرحمن الجارُودي، حدثنا شُعبةُ، عن الحسن بن عُبيد الله، عن سعد بن عُبَيدة، عن أبي عبد الرحمن السُّلَمي، عن عليٍّ، به مرفوعًا. بلفظ السياق الأول.

وأخرجه قَوَّامُ السُّنَّة في (الترغيب ١٥٦٣) - ومن طريقه الضِّياء في (المختارة ٥٨١) -: من طريق أحمد بن جعفر بن حَمْدان، ثنا الحسن بن جَحْدر[1] الصَّيْدَلاني، ثنا حَمْدون الخَزَّاز، حدثنا عباس بن الوليد أبو الفضل، [حدثنا شُعبة، عن الحسن بن عُبيد الله، عن سعد بن عُبَيدة][2]، عن أبي عبد الرحمن السُّلَمي، عن عليٍّ، به بلفظ السياق الثاني.

وهذا إسناد ضعيف؛ مسلسَلٌ بالعِلل:

الأولى: أبو الفضل عباس بن الوليد، الذي وجدْناه بهذا الاسم والكُنيةِ يَروي عن شُعبةَ: هو البصري؛ ترجم له ابن أبي حاتم في (الجرح والتعديل ٦/ ٢١٤) ولم يذكر فيه جرحًا ولا تعديلًا، وذكره ابن حِبَّان في (الثقات ٨/ ٥١٠)، وقيل للدارقطني: «هو النَّرْسي؟»، قال: «لا، هو شيخٌ يَروي عن شُعبةَ» (العلل ٦/ ١٥٦).

ولكن وقع عند أبي القاسم الأصبهانيِّ في (الترغيب ١٥٦٤): «العباس بن الوليد بن عبد الرحمن الجارُودي»، ولم نعثر له على ترجمة، وليس لقائل أن يقول: «إنه أبو العباس الوليد بن عبد الرحمن الجارودي»؛ فإن هذا لم

(١) تحرَّف في مطبوع (المختارة) إلى: «محمد»، والصواب (جَحْدر)، كما في (الترغيب)، وكذا في ترجمته من (تاريخ بغداد ٨/ ٢٤٤).

(٢) ما بين المعقوفين سقط من مطبوع (المختارة). وقال محقِّق المختارة في حاشيته: «لأن هذا الحديث أُلحق بالهامش، وقد أصابته رطوبةٌ أتلفتْ كثيرًا من كلماته».

يَروِ عنه إلا ابنُه المُنْذِر، كما الحافظ في (الفتح ٨/ ٢٨١). والله أعلم.

الثانية: حَمْدون بن الحارث الخَزَّاز؛ لم نجد له ترجمة سوى في (طبقات القُرَّاء ١/ ٢٦١) لابن الجَزَري، ولم يَزِدْ عن قوله: «روَى القراءةَ عن أبي الحسن عليِّ بن حمزةَ الكِسَائي، روَى القراءة عنه الحسينُ بن عليِّ بن حَمَّادٍ الجَمَّالُ».

الثالثة: المخالفة؛ فقد رواه الطَّيالسي - عند ابن المقرئ في (معجمه ١٠٥٨) -: عن شُعْبَةَ... به موقوفًا.

وهذا هو المحفوظ عن الحسن بن عُبيد الله، كما تقدَّم بيانُه في الطريق الأول.

الطريق الثالث: عن سُفْيانَ بنِ عُيَينة، عن الحسن بن عُبيد الله... به مرفوعًا.

أخرجه أبو نُعَيم في (السواك) - كما في (الإمام ١/ ٣٧٠) -: عن عليِّ بن هارونَ السِّمْسَار، عن جعفرٍ الفِرْيابي، عن قُتَيبةَ بن سعيد، عن سُفْيانَ... به.

وهذا إسناد ضعيف؛ عليُّ بن هارونَ السِّمْسارُ قال عنه الخطيبُ البغدادي: «كان أمْرُه في ابتداء ما حدَّث جميلًا، ثم حدَث منه تخليطٌ» (تاريخ بغداد ١٣/ ٦١١).

وقد تقدَّم أن المحفوظ عن سُفْيانَ عن الحسن بن عُبيد الله... به موقوفًا.

كما رواه ابن المبارَكِ وعبدُ الرزاق وغيرُهما، عن ابن عُيَينة، وقد تقدَّم قريبًا.

١- رِوَايَة: «أَفْوَاهكُمْ طُرُقُ الْقُرْآنِ»:

وَفِي رِوَايَةٍ مَرْفُوعَةٍ مُخْتَصَرَةٍ، بِلَفْظ: «إِنَّ أَفْوَاهَكُمْ[1] طُرُقُ الْقُرْآنِ، فَطَهِّرُوهَا بِالسِّوَاكِ».

۞ **الحكم: ضعيف جدًّا. واستنكره جدًّا** أبو أحمدَ الحاكمُ. **واستغربه** أبو نُعَيم. **وضعَّفه:** أبو العلاء الهمَذاني، وابنُ دقيق، وابن المُلَقِّن، والعِراقي، والسُّيوطي، والمُناوي، والألباني.

التخريج:

﴿معر ١٨٠٢ / زهر ٤٦٣ "واللفظ له" / مج ٦٧٩ / كك (ق٢١٤ / ب) / حل (٤/ ٢٩٦) / نعيم (سواك - إمام ١/ ٣٧١) / سجز (جمع الجوامع ٢/ ٤٦٨)، (صغير ٢٢١٤) / سمأ (ص ٢٧ - ٢٨) / تجويد ٢١، ٢٢﴾.

السند:

أخرجه ابن الأعرابي في (معجمه): عن عباسٍ الدُّوري، عن مسلم بن إبراهيم، عن بَحْرٍ السَّقَّاء، عن أبي ساج، عن سعيد بن جُبَير، عن عليٍّ بن أبي طالب، به.

ورواه أبو أحمدَ الحاكمُ في (الكُنَى ق ٢١٤ / ب): من طريق حَفْص بن عُمر.

ورواه أبو نُعَيم في (الحلية ٤/ ٢٩٦) و(السواك) - ومن طريقه العَطَّار في (التجويد ٢١): من طريق محمد بن زكريا.

---

(١) كذا في كل المصادر عدا (معجم ابن الأعرابي)، ففيه: «**أَجْوَافَكُمْ**»، ويبدو أنها محرَّفةٌ من: «**أفواهكم**»، والله أعلم.

ورواه أبو الفضل الزُّهْري في (حديثه ٤٦٣): من طريق الباغَنْدي.

والدِّينَوَري في (المجالسة ٦٧٩): من طريق أحمدَ بن محمد الوَرَّاقِ.

كلُّهم: عن مسلم بن إبراهيم، به.

فمدارُه - عند الجميع - على مسلم بن إبراهيم، عن بَحْر بن كَنِيز السَّقَّاء، عن أبي ساج عثمانَ بن عَمرو بن ساج، عن سعيد بن جُبَير، عن عليِّ بن أبي طالب، به.

التحقيق

هذا إسناد ضعيف جدًّا؛ مسلسَلٌ بالعِلل:

الأولى: بَحْر بن كَنِيز السَّقَّاء؛ متفَقٌ على ضعفه، ولذا قال الذهبي: «وهّوه، قال الدارَقُطْني: متروك» (الكاشف ٥٣٧). وانظر (الميزان ٢/ ٥)، و(تهذيب التهذيب ١/ ٤١٩).

وبه ضعَّفه **ابن دقيقِ العيدِ** في (الإمام ١/ ٣٧١)، **وابنُ المُلَقِّن** في (البدر المنير ٢/ ٥٠)، **والعِراقي** في (طرح التثريب ٢/ ٦٦).

الثانية: أبو ساج، وهو عثمان بن عمرو بن ساج[1]، وربما نُسِب إلى جده فقيل: عثمان بن ساج، وهو هو، كما نصَّ عليه ابنُ حِبَّان في (الثقات ٨/ ٤٤٩)، والذهبي في (الميزان ٥٥١٠)، والمِزِّيُّ في (التهذيب ١٩/ ٤٦٧)، وتبِعه ابنُ حَجَر في (التقريب ٤٥٠٦)، وغيرُهم[2]؛ قال عنه أبو حاتم:

(١) وقد جاء التصريح باسمه كاملًا في (معرفة التجويد ٢١) للعَطَّار، ولذا قال - عَقِبه -: «هذا حديث غريبٌ من حديث أبي ساج عثمانَ بن عَمرو ساج القاصِّ...».

(٢) خلافًا لصنيع ابن أبي حاتم؛ حيث فرَّق بينهما، فترجم لعثمانَ بن ساج في (الجرح =

«يُكتَب حديثُه ولا يُحتج به» (الجرح والتعديل ٦/ ١٦٢)، واعتمده الذهبي في (الكاشف ٣٧٢٩)، وقال ابن حَجَر: «فيه ضعْفٌ» (التقريب ٤٥٠٦).

الثالثة: الانقطاع؛ بين عثمانَ بن ساج وسعيدِ بن جُبَير؛ قال المِزِّي في ترجمة «عثمان بن عمرو بن ساج»: «روى بَحْر بنُ كَنِيز السَّقَّاءُ عن عثمانَ بن ساج عن سعيد بن جُبير، فلا أدري هو هذا أو عمٌّ له، فإن كان هذا - أي: صاحب الترجمة - فإن روايته عن سعيد بن جُبَيرٍ مرسلَةٌ، والله أعلم» (تهذيب الكمال ١٩/ ٤٦٩).

الرابعة: الانقطاع بين سعيد بن جُبَيرٍ وعليٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ سُئِل أبو زُرْعة: عن سعيد بن جُبَير عن عليٍّ؟ فقال: «مرسَلٌ» (المراسيل لابن أبي حاتم ص ٧٤). وقال البخاري: «سعيد بن جُبَير لم يدرِك أيامَ عليٍّ» (التاريخ الأوسط ١/ ٧٠٢).

ولذا قال أبو أحمدَ الحاكمُ - عَقِبَ الحديث -: «منكَر جدًّا، لم يدرِك سعيدٌ عليًّا، ولم يَرَه» (الكُنَى ق ٢١٤ / ب).

وبهذه العلةِ أعلَّه أبو العلاء الهمَذاني، في (التجويد ٢١).

والحديثُ استغربه أبو نُعَيم، فقال: «غريبٌ من حديث سعيد، لم نكتبه إلا من حديث بَحْر» (الحلية ٤/ ٢٩٦).

وضعَّفه العِراقي في (تخريج أحاديث الإحياء ١/ ٨٠)، **والسُّيوطي** في (الجامع الصغير ٢٢١٤)، **والمُناويُّ** في (فيض القدير ٢/ ٤٢٨)، وفي (التيسير ١/

= والتعديل ٦/ ١٥٣)، بروايته عن خُصَيف وروايةِ المُعْتَمِر عنه، وترجم لعثمانَ بن عَمرو بن ساج في (الجرح والتعديل ٦/ ١٦٢) بروايته أيضًا عن خُصَيفٍ وغيرِه، وروايةِ سعيد بن سالم عنه. ومال الحافظ أيضًا إلى التفريق بينهما في (تهذيب التهذيب ٧ / ١٤٥). والصواب أنهما واحدٌ. والله أعلم.

٣١٢)، **والألباني** في (الضعيفة ٢٢٧٥)، و(ضعيف الجامع ١٤٠١).



٢- رِوَايَة: «نَظِّفُوا أَفْوَاهَكُمْ»:

وَفِي رِوَايَةٍ، بِلَفْظ: «**نَظِّفُوا أَفْوَاهَكُمْ؛ فَإِنَّهَا طُرُقُ الْقُرْآنِ**» «يَعْنِي: بِالسِّوَاكِ».

الحكم: إسنادُه تالف.

التخريج:

[شيو ٣٢٣].

السند:

قال ابن عبد الباقي - المعروف بقاضي المارَستان - في (مشيخته): أخبرنا هَنَّاد، قال: حدثنا أبو الحسن عليُّ بن أحمدَ الخُزاعي، قال: حدثنا أبو محمد عبد الله بن محمد بن يعقوب الأستاذ، قال حدثنا أحمد بن يعقوب بن زياد، قال حدثنا داود بن رُشَيد، قال حدثنا أبو يوسفَ، قال: شكَا إليَّ هارونُ الرَّشيدُ ما يَلْقَى من السِّواك، فقلت: إن السِّواك يُنَظِّفُها ويُنَقِّيها، فقال: وكيف؟ قلت له: حدَّثني أميرُ المؤمنين المَهْدي، عن أمير المؤمنين المُنْصور، عن أبيه، عن سعيد بن جُبَير، عن ابن عباس، عن عليِّ بن أبي طالب، به.

التحقيق

هذا إسناد تالف؛ مسلسَلٌ بالعِلل:

الأولى: هَنَّادٌ شيخُ ابن عبد الباقي، هو: هَنَّاد بن إبراهيمَ أبو المُظَفَّر

النَّسَفي؛ ذكره الذهبي في (الميزان ٩٢٥٤) وقال: «راويةٌ للموضوعات والبلايا، وقد تُكُلِّم فيه». وقال ابن الجوزي: «كانوا يتَّهِمونه؛ لأن الغالب على حديثه المناكيرُ» (المنتظم ١٦/ ١٥٣)، وذكر في (الموضوعات ٣/ ٩٧) من طريقه حديثين في فضل البِطِّيخ، ثم قال: «وأنا أتَّهِم بالحديثين هَنَّادًا؛ فإنه لم يكن ثقةً، وقد سمِعْنا عنه أحاديثَ كثيرةً، منها مرفوعٌ، ومنها عن الصحابة والتابعين، كلُّها في فضائل البِطيخ، ولم نجدْها عند غيره».

الثانية: أبو محمد عبد الله بن محمد بن يعقوب الأستاذ؛ وهو واهٍ، بل ومتَّهَم بالوضْع، قال أبو سعيد الرَوَّاس: «يُتَّهَم بوضع الحديث»، وقال أحمد السُلَيماني: «كان يضع هذا الإسنادَ على هذا المتن، وهذا المتنَ على هذا الإسناد، وهذا ضرْبٌ من الوضْع»، وقال أبو زُرْعة الرازي: «ضعيف»، وقال الحاكم: «هو صاحب عجائبَ وأفرادٍ عن الثقات، سكتوا عنه»، وقال الخليلي: «يُعرَف بالأستاذ، له معرفةٌ بهذا الشأن، وهو ليِّنٌ، ضعَّفوه»، وقال الخطيب: «كان صاحبَ عجائبَ ومناكيرَ وغرائبَ، وليس بموضع الحُجَّة» (لسان الميزان ٤/ ٥٨٠).

الثالثة: أبو يوسف القاضي يعقوب بن إبراهيم؛ قال عنه الفَلَّاس: «صدوق كثيرُ الغلط» (تاريخ الإسلام ٤/ ١٠٢٣)، بل قال البخاري: «تركوه» (التاريخ الكبير ٨/ ٣٩٧).

الرابعة والخامسة: أمير المؤمنين المَهْدي وأبوه أبو جعفر المنصور، قال فيهما الذهبي: «ما علمتُ أحدًا احتجَّ بالمَهْدي ولا بأبيه في الأحكام» (تاريخ الإسلام ٤/ ٥٠٠).

وقد تقدَّم الكلامُ عليهما بشيء من التفصيل في باب «إعفاء اللحية».

[١٢٦١ط] حَدِيثُ عَلِيٍّ مَوْقُوفًا:

عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ السُّلَمِيِّ، قَالَ: حَثَّ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ النَّاسَ عَلَى السِّوَاكِ، وَقَالَ: «**إِنَّ الرَّجُلَ إِذَا قَامَ يُصَلِّي دَنَا الْمَلَكُ يَسْتَمِعُ الْقُرْآنَ، فَمَا يَزَالُ يَدْنُو حَتَّى إِنَّهُ يَضَعُ فَاهُ عَلَى فِيهِ، فَمَا يَلْفِظُ مِنْ آيَةٍ إِلَّا تَقَعُ فِي جَوْفِ الْمَلَكِ**».

قال: «**فَطَبِنُوا مَا هُنَالِكَ، وَحُبَّ عَلِيٍّ السِّوَاكَ**».

۞ **الحكم: صحيح موقوفًا، وله حُكم الرفع.**

اللغة:

قوله: (**فَطَبِنُوا...**)، أصْل الطبَنْ: الفِطْنة. يقال: طَبِنَ الشيءَ وطَبِنَ له: فَطِنَ له. ورجل طَبِن: فَطِن حاذِقٌ عالم بكل شيء. (النهاية ٣/ ١١٥)، (لسان العرب ١٣/ ٢٦٣).

فالمعنى: أنهم فَطِنوا لسبب حُبِّ عليٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ للسِّواك.

التخريج:

﴿عب ٤٢٢٩ "واللفظ له" / زمب ١٢٢٤ / حمج ٢٢ / حمل ٧٠ / تهجد ٣٤ / معقر ١٠٧٦﴾.

السند:

رواه ابن المبارَك في (الزهد ١٢٢٤)، وعبدُ الرزاق في (المصنَّف ٤٢٢٩)، وغيرُهما: عن ابن عُيَينة.

ورواه عليُّ بن محمد الحِمْيَري في (جزء له ٢٢): عن أبي كُرَيب، عن عبد الله بن إدريس.

ورواه ابن المُقْرِئ في (معجمه ١٠٧٦): من طريق أبي داودَ الطَّيالسي، عن شُعبة.

ثلاثتُهم (ابن عُيَينة، وشُعبة، وابنُ إدريسَ): عن الحسن بن عُبيد الله النَّخَعي، عن سعد بن عُبَيدة، عن أبي عبد الرحمن السُّلَمي، به.

فمدارُ الحديث - عند الجميع - على الحسن بن عُبيد الله النَّخَعي... به.

التحقيق

هذا إسناد صحيح؛ رجاله ثقاتٌ رجال الشيخين، عدا الحسن بن عُبيد الله، وهو ثقة من رجال مسلم.

هذا: وقد ثبَت سماعُ أبي عبد الرحمن من عليٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وأثبَتَه شُعبةُ والبخاريُّ وغيرُهما، انظر (المراسيل ٣٨٢)، (التاريخ الكبير ٥/ ٧٢)، (جامع التحصيل ١/ ٢٠٨).

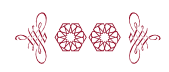
خلافًا لأبي حاتم؛ حيث قال: «أبو عبد الرحمن السُّلَمي ليس تثبُتُ روايتُه عن عليٍّ» (المراسيل ٣٨٣).

وهذا الحديث وإن كان الصواب فيه الوقفَ، إلا أن له حُكمَ الرفع؛ فمِثْلُه لا يقال من قَبيل الرأي. والله أعلم.

تنبيهان:

الأول: وقع تصحيفٌ عند الآجُرِّي في (فضل قيام الليل والتهجد ٣٤) من «قُتَيبة بن سعيد» إلى «حبيب بن سعيد»! وجاء على الصواب عند الآجُرِّي في (أخلاق أهل القرآن ٧٠).

الثاني: وقع في (معجم ابن المقرئ ١٠٧٦) «عن أبي عبد الرحمن السُّلَمي، عليّ أنه ذَكر السِّواك، كان حثَّ عليه»! كذا سياقه في المطبوع، فسقطت كلمة (عن) بين «أبي عبد الرحمن السُّلَمي»، و«عليٍّ».



١- رِوَايَة: «فَلْيَسْتَكْ»:

وَفِي رِوَايَةٍ، عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: «**إِذَا قَامَ أَحَدُكُمْ مِنَ اللَّيْلِ فَلْيَسْتَكْ؛ فَإِنَّ الرَّجُلَ إِذَا قَامَ مِنَ اللَّيْلِ فَتَسَوَّكَ، ثُمَّ تَوَضَّأَ، ثُمَّ قَامَ إِلَى الصَّلَاةِ، جَاءَهُ الْمَلَكُ حَتَّى يَقُومَ خَلْفَهُ يَسْتَمِعُ الْقُرْآنَ، فَلَا يَزَالُ يَدْنُو مِنْهُ حَتَّى يَضَعَ فَاهُ عَلَى فِيهِ، فَلَا يَقْرَأُ آيَةً إِلَّا دَخَلَتْ جَوْفَهُ**».

۞ **الحكم: صحيح.**

التخريج:

﴿ش ١٨١٠ "واللفظ له" / آجر (قيام ٣٥) / نعيم (سواك - إمام ١/ ٣٧١) / ضيا (مرو، ٢ / ق ١٢٣)﴾.

السند:

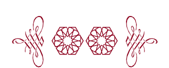
قال ابن أبي شَيبة في (المصنَّف ١٨١٠): حدثنا أبو معاوية، عن الأعمش، عن سعد بن عُبَيدة، عن أبي عبد الرحمن، عن عليٍّ، به.

وأخرجه أبو نُعَيم والآجُرِّيُّ من طريق وَكِيعٍ وجَريرٍ، عن الأعمش، به.

ورواه الضِّياء من طريق وَكِيع - وحدَه - عن الأعمش، به.

التحقيق

هذا إسناد صحيحٌ لولا عنعنةُ الأعمش؛ فإنه مدلِّس، لكنه تُوبع من الحسن بن عُبَيد، كما سبق؛ فهو به صحيحٌ.



٢- رِوَايَة: «أُمِرْنَا بِالسِّوَاكِ»:

وَفِي رِوَايَةٍ، عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، قَالَ: أُمِرْنَا بِالسِّوَاكِ، وَقَالَ: «**إِنَّ الْعَبْدَ إِذَا قَامَ يُصَلِّي أَتَاهُ الْمَلَكُ، فَقَامَ خَلْفَهُ يَسْتَمِعُ الْقُرْآنَ وَيَدْنُو، فَلَا يَزَالُ يَسْتَمِعُ وَيَدْنُو حَتَّى يَضَعَ فَاهُ عَلَى فِيهِ، فَلَا يَقْرَأُ آيَةً إِلَّا كَانَتْ فِي جَوْفِ الْمَلَكِ**».

۞ **الحكم: صحيح موقوفًا، وله حُكْم الرفع،** كما قال الألباني.

التخريج:

〚هق ١٦٥ "واللفظ له" / شعب ١٩٣٧ / ضيا (٢/ ١٩٧ - ١٩٨/ ٥٨٠) / تجويد ٢٠〛.

السند:

رواه البَيْهَقي في (السنن ١٦٥) - ومن طريقه أبو العلاء العَطَّار في (التمهيد في معرفة التجويد ٢٠) - قال: أخبرنا أبو الحسن العَلَوي، وأبو علي الحسين بن محمد الرُّوذبَاري، قالا: أخبرنا أبو طاهر محمد بن الحسن المُحَمَداباذي، حدثنا عثمان بن سعيد الدارمي، حدثنا عَمرو بن عَوْن الواسطي، حدثنا خالد بن عبد الله، عن الحسن بن عُبيد الله، عن سعد بن عُبَيدة، عن أبي عبد الرحمن السُّلَمي، عن عليٍّ، به.

ورواه البَيْهَقي في (الشُّعَب)، والضِّياء في (المختارة): من طريق أبي طاهر، به.

التحقيق

هذا إسناد صحيح؛ رجالُه ثقات.

ولذا صحَّحه الألباني في (الصحيحة ١٢١٣)، وقال في (الضعيفة): «إسناده صحيح... وهذا وإن كان ظاهرُه الوقْفَ، فيمكن القولُ بأنه في حُكم المرفوع؛ لأن قوله: «أُمِرْنَا» بالبناء للمجهول، ومعناه: أَمَرنا الرسولُ ﷺ كما تقرَّر في الأصول، فقوله: (وقال...) يمكن عطْفُه على الرسول ﷺ، المفهوم من الفعل المبنيِّ للمجهول» (الضعيفة ٢٢٧٥).



[١٢٦٢ط] حَدِيثُ آخَرُ عَنْ عَلِيٍّ مَوْقُوفًا:

عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، قَالَ: «إِنَّ أَفْوَاهَكُمْ طُرُقٌ لِلْقُرَآنِ؛ فَطَيِّبُوهَا بِالسِّوَاكِ».

۞ **الحكم: إسناده ضعيف جدًّا. وضعَّفه:** مُغْلَطاي، والبُوصِيري.

التخريج:

﴿جه ٢٩١ (دار إحياء الكتب العربية)[١]﴾.

السند:

قال ابن ماجَهْ: حدثنا محمد بن عبد العزيز، قال: حدثنا مسلم بن إبراهيم، قال: حدثنا بَحْر بن كَنِيز، عن عثمان بن ساج، عن سعيد بن جُبَير، عن عليِّ بن أبي طالب، به.

التحقيق

هذا إسناد ضعيف جدًّا؛ مسلسَلٌ بالعِلل، وقد سبق الكلامُ عليها عند تخريج الرواية المرفوعة، فقد رواه جماعة عن مسلم بن إبراهيم بهذا الإسنادِ مرفوعًا.

وخالفهم محمد بن عبد العزيز؛ فرواه عن مسلم بن إبراهيم، به، موقوفًا.

ومحمد بن عبد العزيز هذا؛ قال عنه مُغْلَطاي: «لا يُدرَى مَن هو؛ لأن ابن سرور ذَكر فيمن روَى عنه ابنُ ماجَهْ اثنين، يقال لكل منهما محمد بن عبد العزيز:

---

(١) ولم يثبته محقِّقو دار التأصيل، وهو مثبَت في غيرها من الطبعات، كطبعة الرسالة، ودار الجيل، ودار الصديق، وقد ذكره المِزِّي في (التحفة ١٠١٠٦).

الأول: المعروف بابن أبي رِزْمةَ، **والثاني**: لم يَصِفْه برواية ابن ماجه عنه، فالله أعلمُ أيّهما هذا، فإن كان ابنَ أبي رِزْمة - وما إِخالَه - فهو مشهور بالثقة، وإن كان الآخَرَ فهو مجهول. وبنحو ما ذكرهما به ذكره الشيخ جمالُ الدين، ولم يَذكر أحدًا منهما بروايةٍ عن مسلم بن إبراهيم، وكذلك الخطيبُ في تاريخه على كثرة تَعدادِهما للمشايخ» (شرح سنن ابن ماجه ١/ ١١٦).

قلنا: وإن كان هو الثقةَ، فروايتُه مرجوحةٌ أيضًا؛ لمخالفته الأحفظَ والأكثر، والله أعلم.

وعلى كلٍّ، فالحديث ضعيف بهذا السياق، مرفوعًا وموقوفًا، وقد ضعَّف مُغْلَطاي هذه الروايةَ، وفصَّل الكلامَ عليها في (شرحه لسنن ابن ماجه ١/ ١١٥ - ١١٧).

وكذا **ضعَّفها البُوصِيري** في (مصباح الزجاجة ١١٨).



[١٢٦٣ط] حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ:

عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما، أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «**إِنَّ الْعَبْدَ إِذَا تَسَوَّكَ ثُمَّ قَامَ إِلَى الصَّلَاةِ أَتَاهُ الْمَلَكُ حَتَّى يَضَعَ فَاهُ عَلَى فِيهِ**».

الحكم: إسناده ضعيف.

التخريج:

[نعيم (سواك - إمام ١/ ٣٦٦ - ٣٦٧)].

السند:

أخرجه أبو نُعَيم في (السواك): عن محمد بن حَيَّان[١]، عن أبي بكر بن أبي عاصم، عن محمد بن أبي بكر المُقَدَّمي، عن يزيدَ بن عبد الله البَيْسَري، ثنا عبد الله بن أبي الجَوْزاء، أنه سمِع سعيدَ بن جُبَير، عن ابن عباس... به.

التحقيق

هذا إسناد ضعيف؛ فيه علتان:

الأولى: يزيد بن عبد الله البَيْسَري؛ ذكره ابن أبي حاتم في (الجرح والتعديل ٩/ ٢٧٦)، ولم يذكر فيه جرحًا ولا تعديلًا. وقال عنه ابن عَدِي: «ليس هو بمنكر الحديث» (الكامل ١٠/ ٧١٨)، وقال الحسيني: «مجهول» (الإكمال ١٠٠٠)، وتبعه الحافظ في (التعجيل ١١٩٧).

وقال الذهبي: «مُقِلٌّ، تُكُلِّم فيه» (المغني في الضعفاء ٢/ ٧٥١). وقال

(١) تصحَّف في مطبوع (الإمام) إلى: (محمد بن حبان)، والصواب ما أثبْتناه، وهو أبو الشيخ الأصبهاني الحافظ، صاحب التصانيف، أكثرَ عنه أبو نُعَيم في كتبه.

في (تاريخ الإسلام ١٢/ ٤٦٦): «تُكُلِّم فيه، ولم يُترَك».

الثانية: عبد الله بن أبي الجَوْزاء؛ لم نجد له ترجمة بعد طول بحث، ولعله: عُبيدُ الله بن أبي الجَوْزاء؛ المترجَم في (التاريخ الكبير ٥/ ٣٧٦)، و(الجرح والتعديل ٥/ ٣١١)، أو: عبدُ الله بن أبي الجَوْزاء؛ المذكورُ في (تعجيل المنفعة ٢/ ٤٣٠). وعلى أية حال، فكلاهما مجهولٌ، وقد وقع في (البدر المنير ٢/ ٢٠): «عبد الله بن أبي الحوراء»، والظاهر أنه تصحيف، والله أعلم.



١- رِوَايَة: «تَخَلَّلُوا»:

وَفِي رِوَايَةٍ: **«تَخَلَّلُوا إِذَا فَرَغْتُمْ مِنَ الطَّعَامِ وَقُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ؛ فَإِنَّهُ لَيْسَ مِنْ رَجُلٍ يَقْرَأُ الْقُرْآنَ إِلَّا وَضَعَ مَلَكٌ فَاهُ إِلَى فَمِهِ إِذَا قَرَأَ، فَإِذَا وَجَدَ رِيحَ الطَّعَامِ شَقَّ عَلَيْهِ؛ فَخَلِّلُوا إِذَا أَكَلْتُمْ»**.

الحكم: إسناده تالف.

التخريج:

〚تجويد ١٧〛.

السند:

قال أبو العلاء العَطَّار في (معرفة التجويد ١٧): أخبرنا الحسن بن أحمد المقرئ، أخبرنا أحمد بن عبد الله الحافظ، حدثنا أبو حامد أحمد بن محمد بن رُسْتَهْ، قال: حدثنا محمد بن إبراهيم بن عامر، حدثنا أبي، قال:

سمِعتُ نَهْشَل بن سعيد، عن الضَّحَّاك، عن ابن عباس، به.

التحقيق

هذا إسناد تالف؛ آفتُه نَهْشَل بن سعيد؛ قال عنه الحافظ: «متروك، وكذَّبه إسحاق بن راهويه» (التقريب ٧١٩٨).

وفيه أيضًا: انقطاع؛ فإن الضَّحَّاك - وهو ابن مُزاحِم - لم يسمع من ابن عباس، انظر: (جامع التحصيل ص ١٩٩).

وأحمد بن محمد بن عليٍّ بن رُسْتَة؛ لم يترجِم له إلا أبو نُعَيم في (تاريخ أصبهان ١/١٩٨)، ولم يذكر فيه جرحًا ولا تعديلًا، وذكره أبو القاسم الأصبهانيُّ في (سِيَر السلف الصالحين ١/١٣١٦).

ومحمد بن إبراهيم بن عامر المؤذن؛ ترجَم له أبو نُعَيم في (تاريخ أصبهان ٢/٢٢٧)، والذهبيُّ في (تاريخ الإسلام ٧/٢٣٣)، ولم يَذْكرا فيه جرحًا ولا تعديلًا.

وأبوه: إبراهيم بن عامر المؤذن؛ ترجَم له ابن أبي حاتم في (الجرح والتعديل ٢/١١٦)، وأبو نُعَيم في (تاريخ أصبهان ١/٢١٤)، والذهبيُّ في (تاريخ الإسلام ٦/٤١)، ولم يَذْكروا فيه جرحًا ولا تعديلًا.



[١٢٦٤ط] حَدِيثُ سَمُرَةَ بْنِ جُنْدَبٍ:

عَنْ سَمُرَةَ بْنِ جُنْدَبٍ رضي الله عنه، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**طَيِّبُوا أَفْوَاهَكُمْ بِالسِّوَاكِ؛ فَإِنَّهَا طُرُقُ الْقُرْآنِ**».

۞ **الحكم: إسناده ضعيف جدًّا. وضعَّفه:** البَيْهَقي، **وتبِعه** أبو العلاء العَطَّار، والمُناوي، والصَّنْعاني.

التخريج:

[شعب ١٩٤٠ "واللفظ له" / تجويد ٢٣].

السند:

أخرجه البَيْهَقي في (شعب الإيمان) - ومن طريق أبو العلاء العَطَّار في (التجويد ٢٣) - قال: أخبرنا أبو عليٍّ الرُّوذبَاري، أخبرنا إسماعيل بن محمد الصَّفَّار، حدثنا الحسن بن الفَضْل بن السَّمْح، حدثنا غِياث بن كَلُّوب الكوفي، حدثنا مُطَرِّف بن سَمُرَة - ولقِيتُه سنةَ خمسٍ وسبعين ومئة -، عن أبيه، به.

التحقيق

هذا إسناد ضعيف جدًّا؛ فيه ثلاثُ علل:

الأولى: الحسن بن الفَضْل بن السَّمْح؛ قال فيه ابن المنادي: «انكشف سِترُه فتركوه، وخرَقَ أخي كلَّ شيء كَتَب عنه؛ لأنه تبيَّن له أمْرُه» (تاريخ بغداد ٨/ ٤١٠)، وقال ابن حَزْم: «مجهول» (اللسان ٣/ ١٠٤)، وقال الذهبي: «تركوه، متَّهَم» (ديوان الضعفاء ٩٤٥).

الثانية: غِياث بن كَلُّوب؛ ذكره الدارَقُطْني في (الضعفاء والمتروكين ٤٢٨)

وقال: «له نسخةٌ عن مُطَرِّف بن سَمُرةَ بن جُنْدب، لا يُعرَف إلا به».

وبه ضعَّف الحديثَ البَيْهَقيُّ، فقال - عَقِبَه -: «غِياثٌ هذا مجهول». **وتبِعه أبو العلاء العَطَّارُ** في (التجويد)، **والمُناوي** في (فيض القدير ٤/ ٢٨٤).

الثالثة: مُطَرِّف بن سَمُرَة؛ لم نقف له على ترجمة.

ومع هذا رمز لحسنه السُّيوطيُّ في (الجامع الصغير ٥٣٢٠)!، **وصحَّحه الألباني** في (صحيح الجامع ٣٩٣٩)!!.



[١٢٦٥ط] حَدِيثُ يَزِيدَ بْنِ مَرْثَدٍ مُرْسَلًا:

عَنْ يَزِيدَ بْنِ مَرْثَدٍ رضي الله عنه، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**طَيِّبُوا أَفْوَاهَكُمْ بِالسِّوَاكِ؛ فَإِنَّ أَفْوَاهَكُمْ طُرُقُ الْقُرْآنِ؛ فَطَيِّبُوهَا بِالسِّوَاكِ**».

الحكم: مرسَلٌ ضعيف.

التخريج:

[مستغفض ١٣٧ "واللفظ له" / مستغفط (ق ١٦٨)].

السند:

أخرجه المُسْتَغْفِري في (فضائل القرآن)، و(الطب): عن الخليل بن أحمد، عن محمد بن معاذ (الهَرَوي)، عن الحسين بن الحسن (المروزي)، عن محمد بن عُبَيد (الطَّنافِسي)، عن مُحْرِز بن عبد الله، عن الوَضِينِ بن عطاء، عن يزيدَ بن مَرْثَد، به.

التحقيق

هذا إسناد ضعيف؛ فيه عللٌ:

الأولى: الإرسال؛ فيزيدُ بن مَرْثَد تابعيٌّ من الطبقة الوُسْطى من التابعين. (التقريب ٧٧٧٣).

الثانية: عنعنة مُحْرِز بن عبد الله، وهو الجَزَري؛ فقد وُصِف بالتدليس؛ قال فيه ابن حِبَّان: «كان يدلِّس عن مَكْحول، يُعتبَر بحديثه ما بيَّن السماعَ فيه عن مكحولٍ وغيرِه» (الثقات ٧/ ٥٠٤). وقال الحافظ: «صدوق يدلِّس» (التقريب ٦٥٠٢).

الثالثة: الوَضِين بن عطاء بن كِنانة؛ وهو مختلَفٌ فيه، ضعَّفه جماعة، ووثَّقه

آخرون، ولخَّص حالَه الحافظُ بقوله: «صدوق سيِّئ الحفظ، ورُمي بالقَدَر» (التقريب ٧٤٠٨).

وقد اختُلِف عليه على وجوه شَتَّى:

الأول: عن الوَضِين، عن يزيدَ بن مَرْثَد، كما في هذه الرواية.

الثاني: عن الوَضِين، عن عَمرو بن مَرْثَد. عزاه السُّيوطي في (جمع الجوامع ٥/ ٥٥٣) لأبي نصر السِّجْزي في «الإبانة»، ولم نقف على سنده.

الثالث: عن الوَضِين، عن بعض الصحابة. عزاه السُّيوطي في (جمع الجوامع ٥/ ٥٥٣) لأبي نصر السِّجْزي في «الإبانة»، ولم نقف على سنده.

الرابع: عن الوَضِين، عن أنس. وسيأتي تخريجُه.

الخامس: عن الوَضِين مرسلًا. وسيأتي تخريجُه.

فنخشى أن يكون الاضطرابُ في الحديث منه، لا من الرواة عنه، وإن لم يَخْلُ سندٌ إليه من مقال؛ فإنه أيضًا موصوفٌ بسوء الحفظ. والله أعلم.

وأمَّا قولُ المُناوي - عَقِبَ ذِكر روايتِه عن بعض الصحابة -: «ولا يضرُّ إبهامه؛ لأنهم عدول، بسند حسن» (التيسير ٢/ ١٢١).

ففيه نظرٌ ظاهر ولو فرضنا أن الوَضِين حسَنُ الحديث وقد صحَّ السند إليه؛ لأن الوَضِين لم يثبُتْ له سماعُ أحدٍ من الصحابة؛ ولذا ذكره الحافظ في الطبقة السادسة (ممن عاصروا صغارَ التابعين).



[١٢٦٦ط] حَدِيثُ الْوَضِينِ مُعْضَلًا:

عَنْ وَضِينٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**طَيِّبُوا أَفْوَاهَكُمْ؛ فَإِنَّ أَفْوَاهَكُمْ طُرُقُ الْقُرْآنِ**».

۞ **الحكم: ضعيف معضَلٌ. وضعَّفه:** ابن دقيق، وابنُ المُلَقِّن، وابن حَجَر، والسُّيوطي.

التخريج:

﴿كجي (إمام ١/ ٣٤٦ - ٣٤٧) / نعيم (سواك - إمام ١/ ٣٧١) / تجويد ١٦﴾.

السند:

رواه أبو مسلم الكَشِّيُّ في (سننه) - كما في (الإمام لابن دقيق ١/ ٣٤٦ - ٣٤٧) -: عن عبد العزيز بن الخطاب، عن مِنْدَل، عن أبي رجاء، عن وَضِين، به.

ومن طريق أبي مسلم الكَشِّيِّ، أخرجه أبو نُعَيم في (السواك) - كما في (الإمام لابن دقيق ١/ ٣٧١) -، وعن أبي نُعَيم العَطَّارُ في (معرفة التجويد ١٦).

التحقيق

هذا إسناد ضعيف؛ مسلسَلٌ بالعِلل:

الأولى: الإعضال؛ فإن الوَضِين لم يثبُت له سماعُ أحد من الصحابة؛ ولذا ذكره الحافظ في الطبقة السادسة (ممن عاصروا صغارَ التابعين).

ثم إنه «صدوق سيِّئ الحفظ، ورُمي بالقَدَر» (التقريب ٧٤٠٨). وهذه هي

العلة الثانية.

الثالثة: أبو رجاء، هو: مُحْرِز بن عبد الله، المتقدِّمُ ذِكرُه؛ وهو مدلِّس (التقريب ٦٥٠٢)، وقد عنعن.

الرابعة: مِنْدَل بن عليٍّ؛ وهو «ضعيف» كما في (التقريب ٦٨٨٣).

وبه ضعَّفه: **ابن دقيق** في (الإمام لابن دقيق ١/ ٣٧١)، **وابن المُلَقِّن** في (البدر المنير ٢/ ٥٠)، **وابن حَجَر** في (التلخيص الحبير ١/ ١١٧).

وقد خُولِف؛ خالفه محمدُ بن عُبَيد الطَّنافِسي - كما تقدَّم -؛ فرواه عن مُحْرِز بن عبد الله، عن الوَضِين بن عطاء، عن يزيدَ بن مَرْثَد، به.

ومحمد بن عُبَيدٍ ثقةٌ؛ فروايتُه أَوْلى بالصواب، والله أعلم.

والحديث رمز لضعفه السُّيوطيُّ في (الجامع الصغير ٥٣١٩).



[١٢٦٧ط] حَدِيثُ أَنَسٍ:

عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**نَظِّفُوا أَفْوَاهَكُمْ؛ فَإِنَّهَا طُرُقُ الْقُرْآنِ**[1]».

۞ **الحكم: ضعيف.**

التخريج:

﴿تجويد ١٥ "واللفظ له" / فر (ملتقطة ٤ / ق٩٢)﴾.

السند:

رواه العَطَّار في (معرفة التجويد ١٥): عن أبي الفضل جعفر بن عبد الواحد الثَّقَفي، عن أبي طاهر أحمد بن محمود الثَّقفي وأبي الفتح منصور بن الحسين الكاتب، عن أبي بكر محمد بن إبراهيم (ابن المقرئ)، حدثنا حاجِب بن (أَرَّكِين)[2] الفَرْغَاني، حدثنا أحمد بن محمد العَسْقلاني، حدثنا مَخْلَد السَّلَمْسِيني، حدثنا أبو خالد الأحمر، عن الوَضِين بن عطاء، أراه عن أنس، به.

وأخرجه الدَّيْلمي في (مسند الفردوس) - كما في (الغرائب الملتقطة ٤ / ق٩٢)، عن كريمة بنت محمد بن عبد الواحد، عن أبي طاهر الثَّقفي، به. إلا أنه قال (عن أنس) من غير شك.

التحقيق

هذا إسناد ضعيف؛ الوَضِين سيِّئ الحفظ، وقد شكَّ في ذِكر أنس، وقد

(١) في (الغرائب الملتقطة): «طرق الرحمن»، وهذا تحريف ظاهر.

(٢) تصحَّف في المطبوع إلى: «أنكين».

تقدَّم أن الوَضِين لم يثبُت له سماعُ أحد من الصحابة.

وهذا أحد أوجه الاختلافِ عليه في هذا الحديث. وقد تقدَّم بيانُ ذلك كلِّه في الحديث السابق.

وفي السند: أحمد بن محمد العَسْقلاني؛ لم نَعرِفه. وبقية رجاله لا بأس بهم.



[١٢٦٨ط] حَدِيثُ الزُّهْرِيِّ مُرْسَلًا:

عَنِ ابْنِ شِهَابٍ الزُّهْرِيِّ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**إِذَا قَامَ الرَّجُلُ فَتَوَضَّأَ لَيْلًا أَوْ نَهَارًا فَأَحْسَنَ وُضُوءَهُ، وَاسْتَنَّ، ثُمَّ قَامَ فَصَلَّى؛ أَطَافَ بِهِ مَلَكٌ، وَدَنَا مِنْهُ، حَتَّى يَضَعَ فَاهُ عَلَى فِيهِ، فَمَا يَقْرَأُ إِلَّا فِي فِيهِ. وَإِذَا لَمْ يَسْتَنَّ، أَطَافَ بِهِ وَلَمْ يَضَعْ فَاهُ عَلَى فِيهِ**»، وَكَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ لَا يَقُومُ إِلَى الصَّلَاةِ حَتَّى يَسْتَنَّ.

وَفِي رِوَايَةٍ: «**إِذَا تَسَوَّكَ أَحَدُكُمْ، ثُمَّ قَامَ يَقْرَأُ؛ طَافَ بِهِ الْمَلَكُ يَسْتَمِعُ الْقُرْآنَ، حَتَّى يَجْعَلَ فَاهُ عَلَى فِيهِ، فَلَا تَخْرُجُ آيَةٌ مِنْ فِيهِ إِلَّا فِي الْمَلَكِ. وَإِذَا قَامَ يَقْرَأُ، وَلَمْ يَتَسَوَّكْ؛ طَافَ بِهِ الْمَلَكُ وَلَمْ يَجْعَلْ فَاهُ عَلَى فِيهِ**».

۞ **الحكم: ضعيفٌ؛ لإرساله.**

التخريج:

﴿زمب ١٢١٨ "واللفظ له" / آجر (قرآن ٧٠) "والرواية له" / آجر (قيام ٣٦) / نعيم (سواك - إمام ١/ ٣٧١)﴾.

السند:

قال ابن المبارَك في (الزهد): أخبرنا لَيْث بن سعد، قال: حدثنا عُقَيل، عن ابن شِهاب، به.

ورواه الآجُرِّي في (أخلاق حملة القرآن)، وفي (فضل قيام الليل)، وأبو نُعَيم في (السواك) - كما في (الإمام لابن دقيق ١/ ٣٧١) -: من طريق جعفر الفِرْيابي، عن قُتَيبة بن سعيد، عن اللَّيْث بن سعد، عن عُقَيل بن خالد، عن الزُّهْري، به.

التحقيق

هذا إسناد رجاله ثقاتٌ إلا أنه مرسَلٌ؛ فالزُّهْري تابعي مشهور.

وقال ابن دقيقِ العيدِ: «هذا صحيحٌ مرسَل» (الإمام ١/ ٣٧١)، وأقرَّه ابن المُلَقِّن في (البدر المنير ٢/ ٥٢).

ويَعْنِيان: إلى الزُّهْري، وإلا فمراسيل الزُّهْري من أَوْهى المراسيل عند المحقِّقين من العلماء، كما تقدَّم بيانُه مِرارًا.



[١٢٦٩ط] حَدِيثُ جَابِرٍ:

عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**إِذَا قَامَ أَحَدُكُمْ مِنَ اللَّيْلِ يُصَلِّي فَلْيَسْتَاكَ؛ فَإِنَّهُ إِذَا قَامَ يُصَلِّي أَتَاهُ مَلَكٌ فَوَضَعَ فَاهُ عَلَى فِيهِ، فَلَا يَخْرُجُ شَيْءٌ مِنْ فِيهِ إِلَّا وَقَعَ فِي فِي الْمَلَكِ**».

۞ **الحكم: ضعيف.**

التخريج:

[نعيم (سواك - إمام ١/ ٣٧٢)].

السند:

أخرجه أبو نُعَيم في (السواك) - كما في (الإمام لابن دقيق ١/ ٣٧٢) -: عن سُلَيمان بن أحمد، قال: ثنا محمد بن عبد الله الحَضْرمي، ثنا عثمان بن أبي شَيبة، ثنا شَريك، عن الأعمش، عن أبي سُفْيان، عن جابر، به.

التحقيق

هذا إسناد ضعيف؛ شَرِيك هو النَّخَعي؛ وهو سيِّئ الحفظ، وفي (التقريب ٢٧٨٧): «صدوق يخطئ كثيرًا، تغيَّر حفْظُه منذ ولِيَ القضاءَ بالكوفة».

والأعمش؛ مدلِّس مشهورٌ، وقد عنعن.

وقال ابن دقيقِ العيدِ - عَقِبَه -: «ترجمةُ الأعمش عن أبي سُفْيانَ عن جابر، أخرجها مسلم، والحَضْرميُّ وعثمانُ وشَرِيكٌ موثَّقون» (الإمام ١/ ٣٧٢).

وتبِعه الحافظ ابنُ حَجَر، فقال: «رواه أبو نُعَيم، ورواتُه ثقات، قاله ابن دقيقِ العيدِ» (التلخيص ١/ ١١٢).

قلنا: وفيه نظرٌ؛ حيث إن شَريكًا وإنْ وثَّقه بعضُهم، فقد ضعَّفه آخرون، وهو الذي عليه العملُ؛ لِمَا تبيَّن مِن سُوء حفْظِه.



[١٢٧٠ط] حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ:

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**نَظِّفُوا أَفْوَاهَكُمْ؛ فَإِنَّهَا طُرُقُ الْقُرْآنِ**».

۞ **الحكم: إسناده ضعيف جدًّا.** وقال الدارَقُطْني: باطل.

التخريج:

[قطع (لسان ٧٥٨٦) / سفر ٨٨١].

التحقيق

له طريقان عن مالك بن أنس، عن سُمَيٍّ، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، به.

الطريق الأول:

أخرجه الدارَقُطْني في «غرائب مالك» - كما في (لسان الميزان ٧٥٨٦) - قال: حدثني به الحسن بن إسماعيل[1]، حدثنا عُمر بن الرَّبيع أبو طالب، حدثنا محمد بن عَمرو العُقَيلي المكي، عن محمد بن يوسفَ الخُواري، عن سلَّام بن الحارث الهَرَوي، حدثنا عبد الله بن نافع، عن مالك، عن سُمَيٍّ، عن أبي بكر بن عبد الرحمن، عن أبي هريرة، به.

وهذا إسناد ضعيف جدًّا؛ فيه ثلاثُ علل:

الأولى: عُمر بن الرَّبيع أبو طالب الخَشَّاب، ضعَّفه الدارَقُطْني، واتَّهمه

(١) هو الضَّرَّاب الحسن بن إسماعيل بن محمد المصري، محدِّثٌ، صاحب تصانيف، وقد روَى عنه الدارَقُطْني وهو أكبرُ منه. انظر ترجمته في (سير أعلام النبلاء ١٦/ ٥٤١ وما بعدها)، و(الدليل المغني ١٥٧).

غيرُه. (لسان الميزان ٥٦١٨).

الثانية والثالثة: سلَّام بن الحارث الهَرَوي، ومحمد بن يوسف الخُواري، ذكر الدارَقُطْني حديثًا عن محمد بن يوسف الخُواري، عن سَلَّام بن الحارث الهَرَوي، عن مالك بن سُلَيمان، عن مالك وابنِ أبي ذِئْب... وقال: «لا يصحُّ عن مالك ولا عن ابن أبي ذِئْب، وكلُّ مَن دونهما ضعفاء» (لسان الميزان ٣٥٢٧).

ولذا قال الدارَقُطْني - عَقِبَ حديثِنا -: «هذا باطلٌ، لا يصحُّ عن مالك» (اللسان).

الطريق الثاني:

رواه أبو طاهر السِّلَفي في (معجم السفر ٨٨١)، قال: أخبرنا أبو الحسن عليُّ بن عبد الملك بن علي الوَرَّاقي بأَبْهَرَ، أنا أبي عبد الملك بن عليِّ بن حَيَّان، أنا أبو عليٍّ عبد الرحمن بن محمد بن فَضَالَةَ الحافظُ بالرَّيِّ، أنا عبد الله بن محمد بن عُبَيد الحُلْواني، ثنا سُلَيمان بن أحمد بن يحيى، ثنا عَمرو بن أحمد بن بُدَيل، ثنا عبد الملك بن قُرَيْب الأَصْمَعي، ثنا مالك بن أنس، عن سُمَيٍّ، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، به.

وهذا إسناد مظلِمٌ تالف؛ فيه سُلَيمان بن أحمد بن يحيى، وهو المَلَطِي؛ كذَّبه الدارَقُطْني والخطيبُ، (لسان الميزان ٣٥٧٨)، وكذا كذَّبه الحاكمُ، كما في (تنزيه الشريعة ١/ ٤٠٩)، وروَى عنه ابن جُمَيْع الصَّيْداويُّ حديثًا، فقال: «حدثني سُلَيمان بن أحمد، مع براءتي من عُهْدته» (معجم شيوخه ص ٢٨٢). ولذا قال ابن ماكولا: «يُتَّهَم بالكذب، لا يوثَق بما يَرويه» (الإكمال ٧/ ٢٤٣).

وأبو الحسن عليُّ بن عبد الملك بن عليٍّ، وأبوه عبد الملك بن عليِّ بن حَيَّان، وعبد الله بن محمد بن عُبيد الحُلْواني، وعَمرو بن أحمد بن بُدَيل؛ أربعتُهم لم نقف لأحد منهم على ترجمة.



[١٢٧١ط] حَدِيثُ الْحَسَنِ مُرْسَلًا:

عَنِ الْحَسَنِ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «**أَفْوَاهُكُمْ طُرُقُ الْقُرْآنِ؛ فَطَهِّرُوها بِالسِّوَاكِ**».

۞ **الحكم: مرسَلٌ واهٍ.**

التخريج:

﴿ضحة (ق ١٨ / ب)﴾.

السند:

رواه عبد الملك بن حبيب في (الواضحة): عن إبراهيم بن المُنْذِر الحِزامي، عن سعيد بن سالم، عن مَعْمَر، عن الحسن، به.

التحقيق

هذا إسناد ضعيف؛ لإرساله، فالحسَن تابعيٌّ مشهور، ومراسيلُه من أَوْهَى المراسيل عند فريق من العلماء.

ومَعْمَر لا يثبُتُ له سماعٌ من الحسن؛ إنما يَروي عنه بواسطة.



١٩١- بَابُ السِّوَاكِ لِلصَّائِمِ

[١٢٧٢ط] حَدِيثُ عَامِرِ بْنِ رَبِيعَةَ: يَسْتَاكُ وَهُوَ صَائِمٌ:

عَنْ عَامِرِ بْنِ رَبِيعَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: «**رَأَيْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَسْتَاكُ مَا لَا أَعُدُّ وَلَا أُحْصِي وَهُوَ صَائِمٌ**».

۞ **الحكم: ضعيف. وضعَّفه:** شُعْبة، وابنُ خُزَيمة، والعُقَيلي، والدارَقُطْني، والبَيْهَقي، والغَسَّاني، والمُنْذِري، والنَّوَوي، وابنُ دقيقِ العيدِ، والتِّبْريزي، وابنُ عبد الهادي، وابن التُّرْكُماني، وابن المُلَقِّن، وابنُ حَجَر - في أشهر الأقوال عنه -، والألباني. وعلَّقه البخاري في (صحيحه) بصيغة التمريض.

فائدة:

قال التِّرْمذي - عَقِبَ الحديث -: «والعمل على هذا عند أهلِ العلم: لا يَرَوْن بالسِّواك للصائم بأسًا، إلا أن بعض أهل العلم كَرِهوا السوِّاكَ للصائم بالعُود الرَّطْب، وكَرِهوا له السِّواكَ آخِرَ النهار. ولم يَرَ الشافعيُّ بالسِّواك بأسًا أولَ النهار ولا آخِرَه. وكَرِه أحمدُ وإسحاقُ السِّواكَ آخِرَ النهار».

وفسَّر البَغَوي سببَ كراهيتهم للسِّواك آخِرَ النهار؛ فقال: «... وذهب قوم إلى كراهية السواك له بعد الزوال؛ لِمَا فيه من إزالة الخُلُوف. رُوِي ذلك عن ابن عُمر، وإليه ذهب عطاء، ومجاهِدٌ، وبه قال الأَوْزاعي، والشافعي، وأحمدُ، وإسحاق. ولو استاك، قال عطاء وقَتادةُ: يبتلِعُ ريقه» (شرح السنة

عقب الحديث).

وقال ابن القيِّم: «وليس لله غرضٌ في التقرُّب إليه بالرائحة الكريهة، ولا هي من جنس ما شُرِع التعبُّدُ به، وإنما ذَكر طيبَ الخُلُوف عند الله يوم القيامة؛ حثًّا منه على الصوم، لا حثًّا على إبقاء الرائحة، بل الصائم أحوجُ إلى السِّواك من المُفْطِر» (زاد المعاد ٤/ ٢٩٧).

التخريج:

﴿خ "تعليقًا" تحت باب (سواك الرطب واليابس للصائم ٣/ ٣١) / د ٢٣٥٢ / ت ٧٢٨ / حم ١٥٦٧٨، ١٥٦٨٨ "واللفظ له" / خز ٢٠٩١ / طي ١٢٤٠ / عب ٧٦١١، ٧٦١٦ / ش ٩٢٤٠ / عل ٧١٩٣ / بز ٣٨١٣ / حمد ١٤١ / حميد ٣١٨ / مسد (خيرة ٢٢٩٦) / قط ٢٣٦٧ - ٢٣٦٩ / مدونة (١/ ٢٧٢) / عق (٣/ ٢١٤) / هق ٨٣٩٩ / بغ ١٧٥٧ / طوسي ٦٧١ / ضيا (٨/ ١٨١ - ١٨٣ / ٢٠٠ - ٢٠٥) / معقر ٩٣٩ / ثوري ٢٧٠ / عد (٨/ ١٨٣) / خط (٧/ ٤٦٣) / تحقيق ١٠٩٢ / حنابلذ (١/ ٣٠٧) / غلق (٣/ ١٥٧ - ١٥٨)﴾.

السند:

قال أحمد في (المسند ١٥٦٨٨): حدثنا يحيى، عن سُفْيان، عن عاصم بن عُبيد الله، عن عبد الله بن عامر بن ربيعة، عن أبيه، به.

ومدارُه - عند الجميع - على عاصم بن عُبيد الله، به.

التحقيق

هذا إسناد ضعيف؛ فيه عاصم بن عُبيد الله بن عاصم؛ ضعَّفه جمهورُ النُّقَّاد، انظر: (تهذيب التهذيب ٥/ ٤٦ - ٤٩)، ولذا قال الحافظ: «ضعيف»

(التقريب ٣٠٦٥).

ولذا قال شُعبةُ عن هذا الخبر: «باطل»؛ فقد أخرج ابنُ المقرئ من طريق عُمر بن حبيب قال: قلتُ لشُعْبَةَ: ثنا الحسن بن عُمَارة، عن عاصم بن عُبيد الله، عن عبد الله بن عامر بن ربيعة، عن أبيه، قال: «**رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَسْتَاكُ وَهُوَ صَائِمٌ**»؟، قال: «كذِبٌ والله، هذا الباطلُ، واللهِ هذا الباطلُ، كذِبٌ والله. قال: قلت له: فإن سُفْيان حدثنا عن عاصم بن عُبيد الله، عن عبد الله بن عامر، عن أبيه، عن النبي ﷺ مِثْلَه. قال: فقال: أَوَّهْ أَوَّهْ» (معجم ابن المقرئ ٩١٩).

وقال ابن خُزَيمة - عَقِبَ الحديث -: «وأنا بريءٌ من عُهدة عاصم؛ سمْعتُ محمد بن يحيى يقول: عاصم بن عُبيد الله ليس عليه قياسٌ. وسمِعتُ مسلم بن حَجَّاج يقول: سألْنا يحيى بنَ مَعين، فقلْنا: عبدُ الله بن محمد بن عَقِيل أحبُّ إليك أم عاصم بن عُبيد الله؟ قال: لست أُحبُّ واحدًا منهما». ثم قال ابن خُزَيمة - معتذرًا عن الإخراج له في (الصحيح) -: «كنتُ لا أخرج حديثَ عاصم بن عُبيد الله في هذا الكتاب، ثم نظرتُ، فإذا شُعْبةُ والثَّوْريُّ قد رَوَيا عنه، ويحيى بن سعيد وعبد الرحمن بن مَهْدي، وهما إماما أهلِ زمانِهما، قد رَوَيا عن الثَّوْري عنه، وقد روَى عنه مالكٌ خبرًا في غير الموطأ» (الصحيح ٢٠٩١).

قال ابن حَجَر: «وقد أبدَى الإمام أبو بكر بن خُزَيمة عذْرَ مَن صحَّح هذا الحديثَ» (التغليق ٣/ ١٥٩).

وأخرجه العُقَيلي في ترجمة عاصم من (الضعفاء) بعد أن ذكر تضعيفَه عن عدد من أهل العلم، ثم قال: «ولا يُروَى بغير هذا الإسناد إلا بإسناد ليِّنٍ، والأسانيدُ الجِيادُ عن النبي ﷺ: «**خُلُوفُ فَمِ الصَّائِمِ أَطْيَبُ عِنْدَ اللهِ مِنْ رِيحِ**

الْمِسْكِ» (الضعفاء / طبعة العلمية ٣/ ٣٣٣)[(١)]. يعني: تعارِضُه.

وبه ضعَّفه: الدارَقُطْني في (السنن عقب رقم ٢٣٦٧) - **وتبِعه الغَسَّاني** في (تخريج الأحاديث الضعاف ١/ ٢٥٢) -، **والبَيْهَقي** في (الكبرى عقب رقم ٨٤٠٠)، و(مختصر الخلافيات ٣/ ٨٠)، **وابنُ دقيق** في (الإمام ١/ ٣٨٨)، **والتِّبْريزي** في (المعيار ١٣٤)، **وابن التُّرْكُماني** في (الجوهر النقي ٤/ ٢٧٢)، **وابنُ المُلَقِّن** في (البدر المنير ٢/ ٣٢-٣٤)، **والألباني** في (الإرواء ٦٨)، وفي (ضعيف أبي داود ٢/ ٢٦٥).

وعلَّقه البخاري في (صحيحه) بصيغة التمريض، مما يُشعِر بضعف الحديث عنده.

ولذا قال ابن حَجَر: «وأمَّا إمامُ أهل الصنعةِ محمدُ بن إسماعيلَ فعلَّق حديثَه بصيغة التمريض للين فيه» (التغليق ٣/ ١٥٩).

وبيّن هذا اللين، فقال في موضع آخَرَ: «فيه عاصمُ بن عُبيد الله، وهو ضعيف» (التلخيص الحبير ١/ ١١٣)، وبنحوه في (هدي الساري ص ٣٩) وفي (الدراية ١/ ٢٨٢).

ومع هذا قال في (التلخيص الحبير ١/ ١٠٢): «إسناده حسَن». كأنه ذهول منه رَحِمَهُ اللهُ.

قلنا: ومع ذلك قال التِّرْمذي: «حديث عامر بن ربيعة حديث حسَنٌ» (السنن ٧٢٥).

---

(١) وسقط تعليق العُقَيلي هذا من النسخة التي اعتمد عليها محقِّقو طبعة التأصيل، وأثبتوها في الحاشية من نسخة الظاهرية.

وتعقَّبه النَّوَوي قائلًا: «لكن مداره على عاصم بن عُبيد الله، وقد ضعَّفه الجمهورُ، فلعله اعتضد» (الخلاصة ١/ ٨٧). **وكذا تعقَّبه المُنْذِري** في (مختصر سنن أبي داود ٣/ ٢٤١)، **وابنُ دقيقِ العيدِ** في (الإمام ١/ ٣٨٨)، **وابنُ عبد الهادي** في (التنقيح ٣/ ٢٣٩ -٢٤٠).

وعلَّل ابنُ المُلَقِّن عدمَ تصحيحِ التِّرْمذي له، فقال: «إنما لم يصحِّحْه؛ لأن في إسناده عاصمَ بن عُبيد الله، ضعَّفه الناس» (البدر المنير ٢/ ٣٢ -٣٣).

ونقَل عبدُ الحق في (الأحكام الوسطى ٢/ ٢٤٦) تحسينَ التِّرْمذي، وسكت عنه.

فتعقَّبه ابن القَطَّان، فقال: «ولم يبيِّنِ المانعَ من صحته، وهو حديثٌ يَرويه الثَّوْري، عن عاصم بن عُبيد الله، وعاصِمٌ مختلَفٌ فيه، فبحقٍّ قيل فيه: حسَن» (بيان الوهم والإيهام ٣/ ٤٤١).

قلنا: وهذا التعليلُ ينطبق على قاعدة التِّرْمذي في الحديث الحسَن، وأما القاعدة العامَّةُ للتحسين، فلا؛ لأن الجمهور على ضعْفِ عاصِم، وهو الراجح، والله أعلم.



[١٢٧٣ط] حَدِيثُ عَائِشَةَ: «خِصَالُ الصَّائِمِ السِّوَاكُ»:

عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها، قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**مِنْ خَيْرِ خِصَالِ الصَّائِمِ السِّوَاكُ**».

۞ **الحكم: ضعيف. وضعَّفه:** الدارَقُطْني، والبَيْهَقي، والضِّياء المَقْدِسي، والنَّوَوي، والغَسَّاني، وابنُ دقيقِ العيدِ، وابن القيِّم، وابنُ المُلَقِّن، والبُوصِيري، وابن حَجَر، والعَيْني، وابن الهُمَام، والمُناوي، والألباني.

التخريج:

﴿جه ١٦٦١ "واللفظ له" / طس ٨٤٢٠، ٨٥٢٦ / قط ٢٣٧١ / هق ٨٤٠٠ / متفق ٨٢٩ / مخلص ٢٤٧٣ / نعيم (سواك - إمام ١/ ٣٨٩) / قند (ص ٣٠٠)﴾.

التحقيق

هذا الحديث مداره - عندهم - على الشَّعْبي، وله عنه طريقان:

الطريق الأول:

أخرجه ابن ماجه (١٦٦١)، قال: حدثنا عثمان بن محمد بن أبي شَيبة، قال: حدثنا أبو إسماعيل المؤدِّب، عن مُجالِد، عن الشَّعْبي، عن مَسْروق، عن عائشةَ، به.

وأخرجه الطبراني (٨٥٢٦)، والدارَقُطْني، والبَيْهَقي، والخطيبُ، وأبو طاهر المُخَلِّص، وأبو نُعَيم، كلُّهم من طُرق عن إبراهيمَ بن سُلَيمانَ أبي إسماعيلَ المؤدِّبِ، عن مُجالِد بن سعيد بن عُمَير، عن الشَّعْبي، عن مَسْروق، عن عائشةَ، به.

وقال الطبراني - عَقِبه -: «لم يَروِ هذا الحديثَ عن مُجالِدٍ إلا أبو إسماعيلَ المؤدِّبُ».

وهذا إسناد ضعيف؛ فيه مُجالِدُ بن سعيد؛ قال ابن حجر: «ليس بالقوي، وقد تغيَّر في آخر عمره» (التقريب ٦٤٧٨).

وبه ضعَّفه الدارَقُطْني، فقال - عقبه -: «مجالِدٌ غيرُه أثبتُ منه» (السنن). **وكذا قال البَيْهَقي** عَقِبَه.

وقال الضِّياء: «وفي إسناده مُجالِدُ بن سعيد، وقد ضعَّفه غيرُ واحد من الأئمة» (السنن والأحكام ٣٦٥٦).

وبه ضعَّفه أيضًا: الغَسَّاني في (تخريج الأحاديث الضعاف ١/ ٢٥٣)، **وابن دقيق** في (الإمام ١/ ٣٨٨)، **وابنُ القيِّم** في (زاد المعاد ٢/ ٦٠)، **وابن المُلَقِّن** (البدر المنير ٢/ ٣٤)، **والبُوصِيري** في (مصباح الزجاجة ٢/ ٦٦)، **والعَيْني** في (عمدة القاري ١١/ ١٣).

الطريق الثاني:

رواه الطبراني في (الأوسط٨٤٢٠)، قال: حدثنا موسى بن عيسى الجَزَري، قال: نا صُهَيب بن محمد بن عَبَّاد بن صُهَيب، قال: نا عَبَّاد بن صُهَيب، عن السَّري بن إسماعيل، عن الشَّعْبي، عن مَسْروق، عن عائشة، به.

وهذا إسناد ضعيف جدًّا؛ مسلسَلٌ بالعِلَل:

الأولى: السَّري بن إسماعيل؛ قال الحافظ: «متروك» (التقريب ٢٢٢١).

الثانية: عَبَّاد بن صُهَيب؛ قال البخاري: «تركوه» (التاريخ الكبير ٦/ ٤٣)،

وقال أبو حاتم: «ضعيف الحديث، منكَر الحديث، تُرِك حديثُه» (الجرح والتعديل ٦/ ٨٢)، وقال النَّسائي: «متروك الحديث» (الضعفاء له ص ٧٤)، وانظر (لسان الميزان ٤٠٧٨).

فإن قيل: قد تُوبِع؛ فقد أخرجه أبو نُعَيم في (السواك) - كما في (الإمام لابن دقيق ١/ ٣٨٩) -: عن سُلَيمان بن أحمد، عن إدريسَ بن جعفر، عن يزيدَ بنِ هارونَ، عن السَّري بن إسماعيلَ... به.

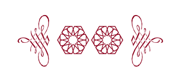
قلنا: هذه متابعةٌ واهية؛ فيها إدريسُ بن جعفرٍ العَطَّارُ؛ قال الدارَقُطْني: «متروك» (سؤالات الحاكم ٦٦).

الثالثة: صُهَيب بن محمد؛ لم نقف له على ترجمة، لكن ذَكر الحافظ في ترجمة عَبَّاد بن صُهَيب: «وقال عَبْدانُ: لم يُكذِّبه الناسُ، وإنما لَقَّنه صُهَيب بن محمد بن صُهَيب أحاديثَ في آخِرِ الأمر» (لسان الميزان ٤/ ٣٩٠).

الرابعة: موسى بن عيسى الجَزَري؛ قال عنه ابن حِبَّان: «رجل مجهول» (الثقات ٨/ ٢٧٧).

والحديث ضعَّفه أيضًا: النَّوَوي؛ حيث ذَكره في فصل الضعيف في (خلاصة الأحكام ١٠٤)، **وابنُ حَجَر** في (التلخيص ١/ ١١٤)، **وابنُ الهُمَام** في (فتح القدير ٢/ ٣٤٨)، **والمُناوي** في (التيسير ١/ ٥٣٠)، **والألباني** في (الضعيفة ٣٥٧٤).

ومع ذلك رمز لحُسْنه السُّيوطي في (الجامع الصغير ٤٠٦٤، ٨٢٤٧)!.



١- رِوَايَة: «لَوْ أَسْتَطِيعُ أَنْ أَسْتَاكَ مَعَ كُلِّ شَفْعٍ لَفَعَلْتُ»:

وَفِي رِوَايَةٍ، قَالَتْ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، إِنَّكَ تُدِيمُ السِّوَاكَ؟! قَالَ: «**يَا عَائِشَةُ، لَوْ أَسْتَطِيعُ أَنْ أَسْتَاكَ مَعَ كُلِّ شَفْعٍ لَفَعَلْتُ، وَإِنَّ خَيْرَ خِصَالِ الصَّائِمِ السِّوَاكُ**».

الحكم: ضعيف جدًّا، وضعَّفه ابن دقيق.

التخريج:

[نعيم (سواك - إمام ١/ ٣٨٩)].

السند:

أخرجه أبو نُعَيم في (السواك) - كما في (الإمام لابن دقيق ١/ ٣٨٩) -: عن محمد بن أحمد بن الحسن، وحبيب بن الحسن، عن الحسين بن عُمر، عن العلاء بن عَمرو، عن يوسف بن عَطيَّةَ، عن السَّري بن إسماعيل، به.

التحقيق

هذا إسناد ضعيف جدًّا؛ مسلسَلٌ بالعِلل:

الأولى: السَّري بن إسماعيل؛ «متروك» كما في الرواية السابقة.

الثانية: يوسف بن عطية؛ وهو إمَّا أن يكون الباهِليَّ، وإما أن يكون البصريَّ، وكلاهما «متروك» كما في (التقريب ٧٨٧٣، ٧٨٧٤).

وبه ضعَّفه ابنُ دقيق العيد، فقال - عَقِبه -: «ويوسف بن عَطية تُكُلِّم فيه».

الثالثة: العلاء بن عَمرو؛ قال الذهبي: «شيخٌ واهي الحديث» (تاريخ الإسلام ٥/ ٦٤٩).

وقد تقدَّم الكلامُ على هذه الرواية بأوسعَ مما ههنا، في باب: «السواك بين كل ركعتين».



[١٢٧٤ط] حَدِيثُ خَبَّابٍ:

عَنْ خَبَّابِ بْنِ الْأَرَتِّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «**إِذَا صُمْتُمْ فَاسْتَاكُوا بِالْغَدَاةِ، وَلَا تَسْتَاكُوا بِالْعَشِيِّ؛ فَإِنَّهُ لَيْسَ مِنْ صَائِمٍ تَيْبَسُ شَفَتَاهُ بِالْعَشِيِّ إِلَّا كَانَ نُورًا بَيْنَ عَيْنَيْهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ**».

۞ **الحكم: ضعيف جدًّا. وضعَّفه:** الدارَقُطْني، **وتبعه:** البَيْهَقي - **وأقرَّه** النَّوَوي-، وابنُ الجَوْزي، وابنُ عبد الهادي، وابنُ كَثير، وابن المُلَقِّن، وابن حَجَر، والعَيْني، وابنُ الهُمَام، والسُّيوطي، والمباركفوري، والألباني. وقال الذهبي: «ما أراه إلا باطلًا».

التخريج:

﴿بز ٢١٣٨ / طب (٤/ ٧٨/ ٣٦٩٦) "واللفظ له" / قط ٢٣٧٣ / هق ٨٤١١ / هقع (٦/ ٣٣٣) / خط (٦/ ٢٦٢) / تحقيق ١٠٩٣﴾.

السند:

رواه البزَّار في (مسنده)، قال: حدثنا إبراهيم بن سعيد الجوهري، قال: حدثنا عبد الصمد بن النُّعْمان، قال: حدثنا كَيْسانُ أبو عُمر، عن يزيد بن بلال، عن خَبَّاب، به.

ورواه الخطيب في (تاريخه ٦/ ٢٦١): من طريق محمد بن عَبْدَةَ المَوْصلي. وابن الجوزي في (التحقيق ١٠٩٣): من طريق عبد الله بن جعفر المَوْصلي. كلاهما: عن إبراهيمَ الجوهريِّ، به.

وقال البزَّار - عَقِبه -: «ولا نَعلم يُروَى هذا الكلامُ عن خَبَّابٍ عن النبي ﷺ إلا من هذا الوجه بهذا الإسناد».

التحقيق

هذا إسناد ضعيف جدًّا؛ مسلسَلٌ بالعلل:

الأولى: يزيد بن بلال؛ «ضعيف» كما في (التقريب ٧٦٩٦).

الثانية: كَيْسان أبو عُمر القَصَّار؛ ضعَّفه أحمدُ وابنُ مَعِين والساجي، (تهذيب التهذيب ٨/ ٤٥٤)، وقال ابن حَجَر: «ضعيف» (التقريب ٥٦٧٧).

الثالثة: عبد الصمد بن النُّعْمان البَزَّازُ؛ وهو مختلَفٌ فيه؛ فوثَّقه ابن مَعين - في رواية -، والعِجْليُّ وابن حِبَّان. وقال ابن الجُنَيد: سألتُ ابنَ مَعِين عنه، فقلت: كيف حديثُه؟ فقال: «لا أراه كان ممن يكذب». وقال النَّسائي والدارَقُطْني: «ليس بالقوي»، انظر (اللسان ٤٧٩٢). وقال أبو حاتم: «شيخ» (الثقات لابن قُطْلُوبُغا ٦/ ٣٦٢)[1].

ومع هذا - أيضًا - اختُلِف عليه فيه، على وجوه:

الأول: عن عبد الصمد، عن كَيْسانَ، عن يزيدَ بن بلال، عن خَبَّابٍ به مرفوعًا. رواه عنه هكذا الثقة الحافظُ إبراهيم الجوهري، وقد تقدم في السند.

الثاني: عن عبد الصمد، عن كَيْسان، عن عَمرو بن عبد الرحمن، عن خَبَّاب به. كذا رواه الطبراني في (المعجم الكبير ٣٦٩٦): من طريق محمد بن الخليل المُخَرِّمي (وهو ثقة). والدارَقُطْني في (السنن ٢٣٧٣) - ومن طريقه البَيْهَقي في كتابيه -: من طريق أبي خُراسانَ محمد بن أحمد بن

(١) وهذا القول سقط من مطبوع (الجرح والتعديل ٦/ ٥١)، واختلط كلامُ أبي حاتم في عبد الصمد بن عبد العزيز في ترجمة عبد الصمد بن النعمان، كما يُعلَم بالرجوع لكتاب (الثقات لابن قُطْلُوبُغا ٦/ ٣٥٩).

السَّكَن (وهو ثقة أيضًا). كلاهما: عن عبد الصمد بن النُّعْمان، عن كَيْسان أبي عُمر، عن عَمرو بن عبد الرحمن، عن خَبَّاب، به.

وعَمرو بن عبد الرحمنِ لم نقف له على ترجمة، وقد أشار الدارَقُطْني إلى جهالته عَقِبَ الحديث، وسيأتي نصُّ كلامه.

الثالث: عن عبد الصمد، عن كَيْسانَ، عن يزيد بن بلال، عن عليٍّ، مرفوعًا، رواه البزَّار (٢١٣٧) عن الثقة الحافظ إبراهيمَ الجوهري، عنه.

الرابع: عن عبد الصمد، عن كَيْسان، عن يزيد بن بلال، عن عليٍّ، موقوفًا، كذا رواه الطبراني في (المعجم الكبير ٣٦٩٦): من طريق محمد بن الخليل المُخَرِّمي. والدارَقُطْني في (السنن ٢٣٧٢): من طريق أبي خُراسانَ محمد بن أحمد بن السَّكَن. كلاهما: عن عبد الصمد بن النُّعْمان، به.

والحديث ضعَّفه الدارَقُطْني، فقال: «كَيْسان أبو عُمر ليس بالقوي، ومَن بينه وبين عليٍّ غيرُ معروف» (السنن عقب رقم ٢٣٧٣). كذا وقع في كل النسخ المطبوعة من (السنن)، ولكن في (تخريج الأحاديث الضعاف من سنن الدارَقُطْني للغَسَّاني ٦٠١): «عبد الصمد وكَيْسانُ ليسا بقويَّيْن». ويؤكِّد أن هذا قولُ الدارَقُطْني، **قولُ ابنِ زُرَيق في رسالة** (من تكلَّم فيه الدارَقُطْني في كتاب السنن ٢/ ٨٦): «عبد الصمد بن النُّعمان، عن أبي عُمر، وعنه أبو خراسان. ليس بقويٍّ، قاله الدارَقُطْني». وكذا نَقَل قولَ الدارَقُطْنيِّ هذا في عبد الصمد، الذهبيُّ في (الميزان ٥٠٧٩). فكأن ذلك في نسخة أخرى غيرِ التي اعتمدوا عليها في المطبوع.

وتبع الدارَقُطْنيَّ على تضعيف الحديث: **البَيْهَقيُّ** عقب الحديث في (الكبرى) - **وأقرَّه النَّوَوي** في (المجموع ١/ ٢٧٩) -، **وابنُ الجَوْزي** في (التحقيق ٢/

٩٨)، **وابن عبد الهادي** في (التنقيح ٣/ ٢٤٢)، **وابنُ كَثير** في (إرشاد الفقيه ١/ ٢٨٧)، **وابن المُلَقِّن** في (البدر المنير ٥/٧٠٨)، **وابنُ حَجَر** في (الدراية ١/ ٢٨٢)، وفي (التلخيص ٢/٣٨٧)، **والعَيْني** في (عمدة القاري ١١/ ١٤)، **وابنُ الهُمَام** في (فتح القدير ٢/٣٤٨)، **والسُّيوطي** في (الجامع الصغير ٧٣٦)، **والمباركفوري** في (تحفة الأحوذي ٣/ ٣٤٦)، **والألباني** في (الضعيفة ٤٠١)، وفي (الإرواه ٦٧).

وقال الذهبي: «ما أراه إلا باطلًا» (تنقيح التحقيق ١/ ٣٧٩).

وقال الهَيْثَمي: «رواه الطبراني في (الكبير)، ورفَعه عن خَبَّاب، ولم يَرْفَعه عن عليٍّ، وفيه كَيْسانُ أبو عُمر، وثَّقه ابنُ حِبَّانَ، وضعَّفه غيرُه» (المجمع ٤٩٥٤).



[١٢٧٥ط] حَدِيثُ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ: إِذَا صُمْتُمْ فَاسْتَاكُوا بِالْغَدَاةِ:

عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «**إِذَا صُمْتُمْ فَاسْتَاكُوا بِالْغَدَاةِ، وَلَا تَسْتَاكُوا بِالْعَشِيِّ؛ فَإِنَّ الصَّائِمَ إِذَا يَبِسَتْ شَفَتَاهُ كَانَ لَهُ نُورٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ**».

❁ **الحكم:** **ضعيف جدًّا، وضعَّفه** الألباني.

التخريج:

﴿بز ٢١٣٧﴾.

السند:

قال البزَّار: حدثنا إبراهيم بن سعيد الجوهري، قال: حدثنا عبد الصمد بن النُّعْمان، قال: حدثنا كَيْسانُ أبو عُمر، عن يزيدَ بن بلال، عن عليٍّ، به.

التحقيق

هذا إسناد ضعيف جدًّا؛ فيه يزيدُ بن بلال، وكَيْسان أبو عُمر، وعبد الصمد بن النُّعْمان؛ ثلاثتُهم ضعفاء، وقد تقدَّم الكلامُ عليهم في الحديث السابق.

والحديث ضعَّفه الألباني في (الإرواء ٦٧). وقال: «وخرَّجه الدُّولابي (٢/ ٤١٠) عن عليٍّ مرفوعًا أيضًا». كذا قال! والذي في (الكُنَى ٢/ ٧٧٠) موقوفٌ، وهو الحديث التالي.



[١٢٧٦ط] حَدِيثُ عَلِيٍّ مَوْقُوفًا، نَحْوَهُ:

عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، قَالَ: «**إِذَا صُمْتُمْ فَاسْتَاكُوا بِالْغَدَاةِ، وَلَا تَسْتَاكُوا بِالْعَشِيِّ؛ فَإِنَّهُ لَيْسَ مِنْ صَائِمٍ تَيْبَسُ شَفَتَاهُ بِالْعَشِيِّ إِلَّا كَانَتْ نُورًا بَيْنَ عَيْنَيْهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ**».

وفي رواية: «**لَا يَسْتَاكُ الصَّائِمُ بِالْعَشِيِّ، وَلَكِنْ بِاللَّيْلِ؛ فَإِنَّ يُبُوسَ شَفَتَيِ الصَّائِمِ نُورٌ بَيْنَ عَيْنَيْهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ**».

۞ **الحكم: ضعيف جدًّا. وضعَّفه:** الدارَقُطْني، **وتبِعه:** البَيْهَقي، والغَسَّاني، وابنُ عبد الهادي، وابنُ التُّرْكُماني، وابن المُلَقِّن، وأبو زُرْعَةَ العِراقي، وابنُ حَجَر، وابنُ الهُمَام، والشَّوْكاني، والمباركفوري، والألباني.

التخريج:

تخريج السياق الأول: [طب (٤/ ٧٨/ ٣٦٩٦) / قط ٢٣٧٢ "واللفظ له" / هق ٨٤١٠ / هقع (٦/ ٣٣٣)].

تخريج السياق الثاني: [تي (٣/ ٤١٧/ ٢٠٣٧) "واللفظ له" / لا (٢/ ٧٧٠) / هق ٨٤٠٨].

السند:

رواه الطبراني في (المعجم الكبير ٣٦٩٦)، قال: حدثنا محمد بن العباس الأَخْرَمُ الأَصْبهاني، ثنا محمد بن الخليل المُخَرِّمي.

ورواه الدارَقُطْني في (السنن ٢٣٧٢) - ومن طريقه البَيْهَقي في (السنن ٨٤١٠) و(المعرفة ٦/ ٣٣٣) -: عن أبي عُبَيد القاسم بن إسماعيل، عن أبي خُراسانَ محمد بن أحمد بن السَّكَن.

كلاهما: عن عبد الصمد بن النُّعْمان، ثنا كَيْسان أبو عُمر القَصَّار[(١)]، عن يزيدَ بن بلال، عن عليٍّ، به. بلفظ السياق الأول.

ورواه العباس بن محمد الدُّوري في (تاريخ ابن مَعين ٢٠٣٧) - ومن طريقه الدُّولابي في (الكُنَى ٢/ ٧٧٠)، والبَيْهَقي في (الكبرى ٨٤٠٨) - قال: سمعت يحيى يقول: حدثنا عليُّ بن ثابت، عن كَيْسانَ أبي عُمر، عن يزيدَ بن بلال مولاه - وكان قد شَهِدَ صِفِّينَ مع عليٍّ، عن عليٍّ قال: . . . فذكره بلفظ السياق الثاني.

فمدارُه - عندَهم - على كَيْسانَ، عن يزيدَ بن بلال، عن عليٍّ، به.

التحقيق

هذا إسناد ضعيف جدًّا؛ يزيدُ بن بلالٍ وكَيْسانُ أبو عُمرَ؛ ضعيفان، وقد تقدَّم الكلامُ عليهما.

وبهاتين العلتين ضعَّفه: الدارَقُطْني في (السنن)، **وتبِعه: البَيْهَقي** في (الكبرى)، **والغَسَّاني** في (تخريج الأحاديث الضعاف ٦٠١)، **وابنُ عبد الهادي** في (تنقيحه ٣/ ٢٤٢)، **وابنُ التُّرْكُماني** في (الجوهر النقي ٤/ ٢٧٤)، **وابنُ المُلَقِّن** في (البدر المنير ٥/٧٠٨)، **وأبو زُرْعة العِراقي** في (طرح التثريب ٤/٩٨)، **وابنُ حَجَر** في (التلخيص ١/ ١٠٢)، **وابنُ الهُمَام** في (فتح القدير ٢/٣٤٨)، **والشَّوْكاني** في (نيل الأوطار ١/١٣٩)، **والمباركفوري** في (تحفة الأحوذي ٣/٣٤٦)، **والألباني** في (الضعيفة ٤٠١)، و(الإرواء ٦٧).

---

(١) تصحَّف في مطبوع الطبراني إلى: «العطار»، وعند البَيْهَقي إلى «القصاب»! والصواب المثبَت كما عند الدارَقُطْني وبقية المصادر، وكما في كتب التراجم.

[١٢٧٧ط] حَدِيثُ أَنَسٍ:

عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ الْخُوَارَزْمِي، قَالَ: سَأَلْتُ عَاصِمًا الْأَحْوَلَ: أَيَسْتَاكُ الصَّائِمُ؟ قَالَ: نَعَمْ. قُلْتُ: بِرَطْبِ السِّوَاكِ وَيَابِسِهِ؟ قَالَ: نَعَمْ. قُلْتُ: أَوَّلَ النَّهَارِ وَآخِرَهُ؟ قَالَ: نَعَمْ: قُلْتُ: عَمَّنْ؟ قَالَ: عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

وَفِي رِوَايَةٍ - لَمْ يَذْكُرْ أَوَّلَ النَّهَارِ وَآخِرَهُ - قَالَ: سَأَلْتُ عَاصِمًا الْأَحْوَلَ عَنِ السِّوَاكِ لِلصَّائِمِ؟ فَقَالَ: لَا بَأْسَ بِهِ. فَقُلْتُ: بِرَطْبِ السِّوَاكِ وَيَابِسِهِ؟ فَقَالَ: أَتُرَاهُ أَشَدَّ رُطُوبَةً مِنَ الْمَاءِ؟ قُلْتُ: عَمَّنْ؟ قَالَ: عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

۞ **الحكم: منكَر. وأنكره:** النَّسائي، والعُقَيلي، وابنُ حِبَّان، وابن عَدِي، والدارَقُطْني، والبَيْهَقي، وابن القَيْسَراني، والغَسَّاني، والنَّوَوي، وابنُ عبد الهادي، والذَّهَبي، وابن المُلَقِّن، وابنُ حَجَر، والألباني. وذكره ابن الجوزي في الموضوعات، **وتبِعه:** السُّيوطي، والشَّوْكاني، وابن عِرَاق.

التخريج:

تخريج السياق الأول: ﮋكنى (إمام ١/ ٣٩٠) / لا ٥٣٦ / قط ٢٣٦٦ "واللفظ له" / هق ٨٤٠١ﮊ.

تخريج السياق الثاني: ﮋعد (٢/ ١٩) / عق (١/ ١٩٧) / هق ٨٤٠٢ "واللفظ له"ﮊ.

السند:

رواه النَّسائي في (الأسماء والكُنَى) - كما في (الإمام لابن دقيق ١/ ٣٩٠

- (٣٩١) - قال: أخبرني إبراهيم بن يوسف البَلْخي، حدثنا أبو إسحاقَ الخُوَارَزْمي، قال: سألتُ عاصمًا الأحولَ عن السِّواك للصائم... فذكره.

ورواه الدارَقُطْني في (السنن ٢٣٦٦) - ومن طريقه البَيْهَقي في (السنن ٨٤٠١) -: من طريق حامد الكَجِّي، عن إبراهيم بن يوسفَ البَلْخي، به. بلفظ السياق الأول.

ورواه العُقَيلي في (الضعفاء ١/ ١٩٧)، وابنُ عَدِي في (الكامل ٢/ ١٩) - ومن طريقه البَيْهَقي في (السنن ٨٤٠٢) -: من طريق محمد بن سلَّام، أخبرنا إبراهيم بن عبد الرحمن، قال: سألتُ عاصمًا الأحولَ عن السِّواك للصائم؟ فقال: لا بأس به... فذكره بلفظ السياق الثاني.

ومدارُ إسنادِه - عند الجميع - على أبي إسحاق الخُوَارَزْمي - وهو إبراهيم بن عبد الرحمن -، عن عاصم الأحولِ... به.

التحقيق

هذا إسناد ضعيف جدًّا؛ فيه أبو إسحاق الخُوَارزْمي إبراهيمُ بن بَيْطار، ويقال له: إبراهيم بن عبد الرحمن، وهما واحدٌ كما أوضح البَيْهَقيُّ ذلك؛ حيث قال: فهذا ينفرد به أبو إسحاقَ إبراهيمُ بن بَيْطار، ويقال: إبراهيم بن عبد الرحمن، قاضي خُوارَزْم».

وقد اتفقت كلمةُ العلماء على تضعيفه، وإنكارِ هذا الحديثِ عليه:

فترجم له النَّسائي في (الكُنى) فقال: «أبو إسحاقَ إبراهيمُ بن عبد الرحمن الخُوارزمي: منكَر الحديث»، ثم أسند له هذا الحديثَ. (الإمام لابن دقيق ١/ ٣٩٠ - ٣٩١).

وقال العُقَيلي: «وإبراهيمُ ليس بمعروف في النقل، والحديث غيرُ محفوظ»

(الضعفاء ١/١٩٧) ثم ساق له هذا الحديثَ.

وقال ابن حِبَّان: «يَروي عن عاصم الأحولِ المناكيرَ التى لا يجوز الاحتجاجُ بما يرويها على قِلَّة شهرتِه بالعدالة وكتابةِ الحديث»، ثم قال: «روَى عن عاصِمٍ قال: سألتُ أنس بنَ مالك: أَيَسْتَاكُ الصَّائِمُ؟ قَالَ: نَعَمْ. قُلْتُ: بِرَطْبِ السِّوَاكِ وَيَابِسِهِ؟ قَالَ: نَعَمْ. قُلْتُ: فِي أَوَّلِ النَّهَارِ وَآخِرِهُ؟ قَالَ: نَعَمْ: قُلْتُ لَهُ: عَمَّنْ؟ قَالَ: عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ.

رواه عنه الفَضْلُ بن موسى وإبراهيمُ بن يوسفَ البَلْخي، وهذا ما لا أصلَ له من حديث رسول الله ﷺ، ولا من حديث أنس» (المجروحين ١/ ٩٨).

وقال ابن عَدِي: «ليس بمعروف، وأحاديثُه عن كل مَن روَى ليست بمستقيمة»، ثم أسند له حديثين، منهما هذا الحديثُ، ثم قال: «وعامَّةُ أحاديثِه غيرُ محفوظة» (الكامل ٢/١٨ -١٩). **وتبِعه ابنُ القَيْسَراني** في (تذكرة الحفاظ ١/ ١٥٦).

وبه ضعَّفه الدارَقُطْني، فقال - عَقِبَ الحديث -: «أبو إسحاقَ الخُوارزْميُّ ضعيفٌ» (السنن ٢٣٦٦). وفي رسالة (مَن تكلَّم فيه الدارَقُطْني في (السنن) لابن زُرَيق ٤٦١): «ضعيفٌ، لا يُحتج به»، وفي (تخريج الأحاديث الضعاف ١/٢٥٢)، و(إتحاف المهرة ١٢٢٨): «ضعيف جدًّا، لا يُحتج به».

وقال البَيْهَقي - عَقِبه أيضًا -: «حدَّث ببَلْخَ عن عاصمٍ الأحولِ بالمناكير، لا يُحتج به» (السنن).

وقال في (المعرفة): «ضعيفٌ لا يصحُّ» (معرفة السنن والآثار ٦/ ٣٣٤)

وقال ابن الجَوْزي: «هذا حديثٌ لا يصحُّ» (التحقيق ٢/ ٨٩)، وذكره أيضًا

في (الموضوعات ٢/ ٥٥٨).

وقال النَّوَوي في الجواب عن الاستدلال بهذا الحديث: «وعن حديث الخُوارَزْمي: بأنه ضعيف؛ فإن الخُوارَزْمي ضعيفٌ باتفاقهم» (المجموع شرح المهذب ١/ ٢٧٩).

وقال ابن عبد الهادي: «هذا حديث لا يجوزُ لأحد أن يَحتجَّ به» (التنقيح ٣/ ٢٤٣).

وقال الذهبي: «هذا لا أصْلَ له من حديث رسول الله ﷺ» (الميزان ١/ ٢٥).

وضعَّفه **ابن المُلَقِّن** في (البدر المنير ٢/ ٣٦)، **وتبِعه ابن حَجَر** في (التلخيص الحبير ١/ ١١٤). وقال في (الدراية ١/ ٢٨٢): «إسناده ضعيف».

وتقدم أن ابن الجوزي ذكره في الموضوعات، وتبِعه: السُّيوطي في (اللآلئ المصنوعة ٢/ ٨٩)، **والشَّوْكاني** في (الفوائد المجموعة ١/ ٩٣)، **وابنُ عِرَاقَ** في (تنزيه الشريعة ٢/ ١٥٦).

وقال الألباني: «منكَر» (الضعيفة ٦٣٤٩).



[١٢٧٨ط] حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ: تَسَوَّكَ وَهُوَ صَائِمٌ:

عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما: «**أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَسَوَّكَ وَهُوَ صَائِمٌ**».

۞ الحكم: شاذٌّ بهذا اللفظ.

التخريج:

﴿مع (مط ١٠٦٦) "واللفظ له"، (خيرة ٢٢٩٦) / ضيا (١١/ ٢٢٩/ ٢٢٥) / ابن مَنْدَه في بعض أماليه (بدر ٢/ ٣٦، ٣٧)﴾.

السند:

رواه أحمد بن مَنِيع في (مسنده) - كما في (المطالب)، ومن طريقه ابنُ مَنْدَه في (بعض أماليه)، والضِّياء المَقْدِسي في (المختارة) - قال: حدثنا الهَيْثَم بن خارِجَة، حدثنا يحيى بن حمزة، عن النُّعْمان بن المُنْذِر، عن عطاء وطاوُسٍ ومجاهِد، عن ابن عباس، به.

التحقيق

هذا إسناد رجالُه ثقات، عدا النُّعْمان بن المُنْذر، وهو «صدوق، رُمِي بالقَدَر» (التقريب ٧١٦٤)، **إلا أن الحديث بهذا اللفظ شاذٌّ لا يصح؛**

فقد رواه ابن سعد في (الطبقات ١/ ٣٨٣).

وابنُ خُزَيمة في (صحيحه ٢٦٥٥): عن أبي حاتم الرازي.

والبَيْهَقي في (السنن ٩٢٢٣): من طريق محمد بن إسحاقَ الصَّغاني.

ثلاثتُهم: عن الهَيْثَم بن خارِجَة، حدثنا يحيى بن حمزة، عن النُّعْمان بن المُنْذِر، عن عطاء وطاوُسٍ ومجاهِد، عن ابن عباس: «**أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ احْتَجَمَ وَهُوَ مُحْرِمٌ**». وَهَلْ تَسَوَّكَ النَّبِيُّ ﷺ وَهُوَ مُحْرِمٌ؟ قَالَ: «**نَعَمْ**».

وكذا رواه ابن سعد في (الطبقات ١/ ٣٨٣).

وأبو يَعْلَى في (معجمه ١٥١).

وابن خُزَيمة في (صحيحه ٢٦٥٥): عن محمد بن يحيى الذُّهْلي.

والطبراني في (الكبير ١١٥٠٠): عن محمد بن عليٍّ الصائغ.

والبَيْهَقي في (السنن ٩٢٢٣): من طريق محمد بن إسحاقَ الصَّغاني.

خمستُهم: عن الحَكَم بن موسى، عن يحيى بن حمزة، عن النُّعْمان بن المُنْذِر، به، كرواية الجماعة عن الهَيْثَم.

فتبيَّن بذلك أن رواية أحمد بن مَنِيع - وإن كان ثقةً حافظًا - عن الهَيْثَم شاذَّةٌ؛ فإن إلصاق الخطإ بالواحد أَوْلَى من الجماعة، لاسيما وفيهم الثقاتُ الحُفَّاظ أيضًا.

ويحتمل أن يكون الوهَمُ فيه من أحد رواة المسند عن أحمدَ بن مَنِيع، والله أعلم.

هذا، وإن رواية: «**تَسَوَّكَ وَهُوَ مُحْرِمٌ**» شاذَّة أيضًا؛ لتفرُّد النُّعْمان بن المُنْذِر بها - وهو صدوق -، وقد خالفه عَمرو بن دينار، فرواه عن طاوُسٍ وعطاء، عن ابن عباس، بلفظ: «**احْتَجَمَ رَسُولُ اللهِ** ﷺ **وَهُوَ مُحْرِمٌ**»، دون ذِكر السِّواك، كذا أخرجه البخاري (١٨٣٥، ٥٦٩٥)، ومسلمٌ (١٢٠٢): من طريق ابن عُيَينة، عن عَمرو بن دينار، . . . به.

وكذا رواه البخاري (١٩٣٨) من طريق عِكْرِمة، عن ابن عباس رضي الله عنهما: «**أَنَّ النَّبِيَّ** ﷺ **احْتَجَمَ وَهُوَ مُحْرِمٌ**»، وزاد: «**وَاحْتَجَمَ وَهُوَ صَائِمٌ**».

وقد أشار لذلك الضِّياءُ في (المختارة ١١/ ٢٢٩)، حيث قال - عَقِبَ رواية

الحَكَم -: «في رواية الهَيْثَم: «**وَهُوَ صَائِمٌ**»، وفي هذه: «**وَهُوَ مُحْرِمٌ**». أمَّا الاحتجامُ فقد رُوي في الصحيح من حديث ابن عباس».

وسيأتي مَزيدُ بيانٍ لذلك في باب: «السواك للمحرم».

واكتفى البُوصِيري بقوله: «رواه أحمد بن مَنِيع، ورجالُه ثقات» (الإتحاف ٣/ ١٠٤).



[١٢٧٩ط] حَدِيثُ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ: يَسْتَاكُ وَهُوَ صَائِمٌ:

عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه: **أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ كَانَ يَسْتَاكُ وَهُوَ صَائِمٌ**، وَيَقُولُ: «**هُوَ مَرْضَاةٌ لِلرَّبِّ، مَطْهَرَةٌ لِلْفَمِ**».

۞ **الحكم: إسناده ضعيف جدًّا. وضعَّفه:** ابن المُلَقِّن، وابنُ حَجَر. وقولُه: «**مَرْضَاةٌ لِلرَّبِّ...**» ثابتٌ من حديث عائشة.

التخريج:

[نعيم (سواك ١/ ٣٣٦)].

سبق تخريجُه وتحقيقُه في باب: «السواك مَطْهَرة للفم مَرْضاة للرب»، حديث رقم (؟؟؟؟؟).



[١٢٨٠ط] حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ:

عَنِ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما، قَالَ: «**كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يَسْتَاكُ آخِرَ النَّهَارِ وَهُوَ صَائِمٌ**».

۞ **الحكم: باطلٌ مرفوعًا، والصواب فيه الوقْفُ، قاله** ابن حِبَّان، **وتبِعه** ابن القَيْسَراني، وابنُ المُلَقِّن، والألباني.

التخريج:

﴿مجر (١/ ١٥٧)﴾.

السند:

قال ابن حِبَّان: أخبرنا أحمد البككي[(١)] بهمْدانَ، عن أحمد بن عبد الله بن مَيْسرةَ الحَرَّاني، عن شُجاع بن الوليد، عن عُبيد الله بن عُمر، عن نافع، عن ابن عُمر، به.

التحقيق

هذا إسناد منكَر؛ فيه علتان:

الأولى: أحمد بن عبد الله بن مَيْسرةَ الحَرَّاني أبو مَيْسَرة؛ قال ابن عَدِي: «حدَّث عن الثقات بالمناكير، ويُحدِّث عمَّن لا يعرف، ويسرق حديثَ الناس» (الكامل ١/ ٤٠٣)، وقال الدارَقُطْني: «كان يُحدِّث مِن حفْظِه فيَهِمُ، وليس ممن يتعمَّدُ الكذب» (سؤالات السُّلَمي ص ٩٥)، وذكره في (الضعفاء والمتروكين ص ٢٥٣)، وقال الذهبي: «متروك، تالفٌ، متَّهَم» (المغني في

(١) كذا في طبعة الصميعي، وفي طبعة دار الوعي: «البسككي»، ولم نقف على ترجمةٍ لهذا ولا ذاك، فلعل الصواب غير ذلك. والله أعلم.

الضعفاء ١/ ٤٣).

وقال ابن حِبَّان: «يأتي عن الثقات بما ليس من حديث الأثبات، لا يحل الاحتجاجُ به» (المجروحين ١/ ١٥٧)، ثم ذكر له حديثين، أحدُهما هذا الحديث.

الثانية: المخالفة؛ فقد رواه ابن أبي شَيبة في (المصنَّف ٩٢٤٩) عن حَفْص بن غِياث، عن عُبيد الله، عن نافع، عن ابن عُمر: «**أَنَّهُ كَانَ يَسْتَاكُ إِذَا أَرَادَ أَن يَرُوحَ إِلَى الظُّهْرِ وَهُوَ صَائِمٌ**».

كذا موقوفًا، وهذا إسناد صحيحٌ؛ رجاله كلُّهم ثقات.

ورواه عبد الرزاق في (المصنَّف ٧٦٢٠): عن عبد الله بن عمر، عن نافع، «**أَنَّ ابْنَ عُمَرَ كَانَ يَسْتَاكُ وَهُوَ صَائِمٌ إِذَا رَاحَ إِلَى صَلَاةِ الظُّهْرِ**».

وروَى ابن أبي شَيبة في (مصنَّفه ٩٢٤١): عن ابن عُلَيَّةَ، عن أيوبَ، عن نافع، عن ابن عُمر: «**أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ يَرَى بَأْسًا بِالسِّوَاكِ لِلصَّائِمِ**».

وروى ابن أبي شَيبة أيضًا (٩٢٦٤): عن عليِّ بن الحَسن بن شَقِيق، أخبرنا أبو حمزة، عن إبراهيم الصائغ، عن نافع، عن ابن عُمرَ، قال: «**لَا بَأْسَ أَنْ يَسْتَاكَ الصَّائِمُ بِالسِّوَاكِ الرَّطْبِ وَالْيَابِسِ**».

وقد علَّقه البخاري في (صحيحه ٣/ ٣٠) تحت باب «اغتسال الصائم» فقال: «قال ابن عُمر: **يَسْتَاكُ أَوَّلَ النَّهَارِ وَآخِرَهُ، وَلَا يَبْلَعُ رِيقَهُ**».

فالصحيح أنه موقوفٌ على ابن عُمر.

ولذا قال ابن حِبَّان بعد أورد هذا الحديثَ، وحديثًا آخَرَ عن ابن عُمر: «وهذان خبران باطلان رفْعُهما، والصحيح جميعًا من فعل ابن عُمر»

(المجروحين ١/ ١٥٧)، **وتبِعه ابن القَيْسَراني** في (معرفة التذكرة ٥٤٦)، و(تذكرة الحفاظ ٥٦٢)، **وابنُ المُلَقِّن** في (البدر المنير ٥/ ٧٤١)، **والألباني** في (الضعيفة ٤٠٢).



[١٢٨١ط] أَثَرُ ابْنِ عُمَرَ الْمَوْقُوفِ:

عَنِ ابْنِ عُمَرَ: «**أَنَّهُ كَانَ يَسْتَاكُ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَرُوحَ إِلَى الظُّهْرِ وَهُوَ صَائِمٌ**».

۞ **الحكم: صحيح موقوفًا.**

التخريج:

﴿ش ٩٢٤٩ "واللفظ له" / عب ٧٦٢٠ / مستغفط (ق ١٧٢ - ١٧٣) / هق ٨٤٠٤، ١٠١٥٨﴾.

السند:

قال ابن أبي شَيبة في (المصنف): حدثنا حَفْص، عن عُبيد الله، عن نافع، عن ابن عُمر، به.

التحقيق

هذا إسناد صحيح؛ رجاله ثقاتٌ رجال الشيخين، فحَفْص هو ابن غِياث، وعُبيد الله هو العُمَري.

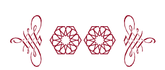
وقد تابعه اثنان من الضعفاء؛ فرواه عبد الرزاق في (المصنَّف ٧٦٢٠) -ومن طريقه المُسْتَغْفري في (الطب)-: عن عبد الله بن عُمر، عن نافع: «**أَنَّ ابْنَ عُمَرَ كَانَ يَسْتَاكُ وَهُوَ صَائِمٌ إِذَا رَاحَ إِلَى صَلَاةِ الظُّهْرِ**».

ورواه البَيْهَقي في (السنن الكبير ٨٤٠٤، ١٠١٥٨)، من طريق عبد الله بن نافع، عن أبيه، به، لكن لم يذكر الظُّهر.

وهذا الموقوف أَوْلَى من المرفوع السابقِ كما رجَّحه مَن سبق مِن العلماء.

وقد علَّقه البخاري تحت باب: «اغتسال الصائم»، بلفظ: «وقال ابن عُمرَ: يَسْتَاكُ أَوَّلَ النَّهَارِ وَآخِرَهُ، وَلَا يَبْلَعُ رِيقَهُ». ولم نقف عليه بهذا اللفظ.

وقال الحافظ: «وصَله ابن أبي شَيبة عنه بمعناه، ولفْظُه: كَانَ ابْنُ عُمَرَ يَسْتَاكُ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَرُوحَ إِلَى الظُّهْرِ وَهُوَ صَائِمٌ» (الفتح ٤/ ١٥٤).



١- رواية: «أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ يَرَى بَأْسًا»:

وَفِي رِوَايَةٍ: عَنِ ابْنِ عُمَرَ: «**أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ يَرَى بَأْسًا بِالسِّوَاكِ لِلصَّائِمِ**».

الحكم: صحيح موقوفًا.

التخريج:

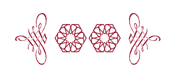
[ش ٩٢٤١].

السند:

رواه ابن أبي شَيبة في (مصنَّفه ٩٢٤١): عن ابن عُلَيَّةَ، عن أيوبَ، عن نافع، عن ابن عُمر، به.

التحقيق

هذا إسناد صحيح؛ رجاله كلُّهم ثقاتٌ رجالُ الشيخين.



٢- رواية: «لَا بَأْسَ أَنْ يَسْتَاكَ الصَّائِمُ»:

وَفِي رِوَايَةٍ: عَنِ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: «**لَا بَأْسَ أَنْ يَسْتَاكَ الصَّائِمُ بِالسِّوَاكِ الرَّطْبِ وَالْيَابِسِ**».

۞ **الحكم: إسناده حسَن.**

التخريج:

[ش ٩٢٦٤].

السند:

رواه ابن أبي شَيبة: عن عليِّ بن الحسن بن شَقيق، أخبرنا أبو حمزة، عن إبراهيم الصائغ، عن نافع، عن ابن عُمر، به.

التحقيق

هذا إسناد حسَن؛ رجالُه كلُّهم ثقات، عدا إبراهيم بن مَيْمون الصائغ، فـ«صدوق» كما في (التقريب ٢٦١).



[١٢٨٢ط] حَدِيثُ عِكْرِمَةَ مُرْسَلًا:

عَنْ عِكْرِمَةَ، قَالَ: «**اسْتَاكَ رَسُولُ اللهِ ﷺ بِجَرِيدٍ رَطْبٍ، وَهُوَ صَائِمٌ**». فَقِيلَ لِقَتَادَةَ: إِنَّ أُنَاسًا يَكْرَهُونَهُ، قَالَ: «**اسْتَاكَ - وَاللهِ - رَسُولُ اللهِ ﷺ بِجَرِيدٍ رَطْبٍ، وَهُوَ صَائِمٌ**».

الحكم: مرسَل ضعيف جدًّا.

التخريج:

[سعد (١/ ٤١٥)].

السند:

قال ابن سعد في (الطبقات): أخبرنا الحَجَّاج بن نُصَير، أخبرنا الحُسام بن مِصَكٍّ، عن قَتادةَ، عن عِكْرِمة، به.

التحقيق

هذا إسناد ضعيف جدًّا؛ فيه عللٌ:

الأولى: الإرسال؛ فعِكْرِمةُ تابعيٌّ مشهور.

الثانية: حُسام بن مِصَكٍّ؛ قال عنه الحافظ: «ضعيف، يكاد أن يُترَك» (التقريب ١١٩٣).

الثالثة: حَجَّاج بن نُصَير؛ قال عنه الحافظ: «ضعيف، كان يَقْبَل التَّلْقين» (التقريب ١١٣٩).



[١٢٨٣ط] حَدِيثُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ غَنْمٍ مَعَ مُعَاذٍ:

عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ غَنْمٍ، قَالَ: سَأَلْتُ مُعَاذَ بْنَ جَبَلٍ: أَتَسَوَّكُ وَأَنَا صَائِمٌ؟ قَالَ: نَعَمْ. قُلْتُ: أَيَّ النَّهَارِ أَتَسَوَّكُ؟ قَالَ: أَيَّ النَّهَارِ شِئْتَ، إِنْ شِئْتَ غُدْوَةً، وَإِنْ شِئْتَ عَشِيَّةً. قُلْتُ: فَإِنَّ النَّاسَ يَكْرَهُونَهُ عَشِيَّةً، قَالَ: وَلِمَ؟ قُلْتُ: يَقُولُونَ: إِنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «**لَخُلُوفُ فَمِ الصَّائِمِ أَطْيَبُ عِنْدَ اللهِ مِنْ رِيحِ الْمِسْكِ**». فَقَالَ: سُبْحَانَ اللهِ! لَقَدْ أَمَرَهُمْ رَسُولُ اللهِ ﷺ بِالسِّوَاكِ حِينَ أَمَرَهُمْ وَهُوَ يَعْلَمُ أَنَّهُ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ بِفَمِ الصَّائِمِ خُلُوفٌ وَإِنِ اسْتَاكَ، وَمَا كَانَ بِالَّذِي يَأْمُرُهُمْ أَنْ يُنْتِنُوا أَفْوَاهَهُمْ عَمْدًا، مَا فِي ذَلِك مِنَ الْخَيْرِ شَيْءٌ، بَلْ فِيهِ شَرٌّ، إِلَّا مَنِ ابْتُلِيَ بِبَلَاءٍ لَا يَجِدُ مَنهُ بُدًّا. قُلْتُ: وَالْغُبَارُ فِي سَبِيلِ اللهِ أَيْضًا كَذَلِك، إِنَّمَا يُؤْجَرُ فِيهِ مَنِ اضْطُرَّ إِلَيْهِ وَلَمْ يَجِدْ عَنْهُ مَحِيصًا؟ قَالَ: نَعَمْ، وَأَمَّا مَنْ أَلْقَى نَفْسَهُ فِي الْبَلَاءِ عَمْدًا فَمَا لَهُ مِنْ ذَلِك مِنْ أَجْرٍ.

۞ **الحكم: إسناده تالف. وضعَّفه:** ابنُ المُلَقِّن، والهَيْثَمي، والألباني.

التخريج:

﴿طب (٢٠/ ٧٠ - ٧١/ ١٣٣) "واللفظ له" / طش ٢٢٥٠﴾.

السند:

قال الطبراني في (المعجم الكبير)، و(مسند الشاميين): حدثنا إبراهيم بن هاشم البَغَوي، قال: ثنا هارون بن معروف، ثنا محمد بن سلَمةَ الحَرَّاني، ثنا بكر بن خُنَيس، عن أبي عبد الرحمن، عن عُبادَةَ بنِ نُسَيٍّ، عن عبد الرحمن بن غَنْم، به.

التحقيق

هذا إسناد تالف؛ فيه علتان:

الأولى: أبو عبد الرحمن؛ وهو محمد بن سعيد المصلوب؛ قال ابن حجر: «كذَّبوه» (التقريب ٥٩٠٧).

وبه ضعَّفه الحافظ ابنُ حَجَر، فقال: «أخرجه الطبراني من رواية بكر بن خُنَيْس، عن أبي عبد الرحمن، عن عُبادَةَ بنِ نُسَيٍّ، وأبو عبد الرحمن أظنُّه المصلوبَ، وهو من الوضَّاعين» (الدراية ١/ ٢٨٢).

الثانية: بكر بن خُنَيس؛ وهو «واهٍ»، كما قال الذهبي في (الكاشف ٦٢٤).

وبه ضعَّفه ابن المُلَقِّن في (البدر المنير ٢/ ٣٨).

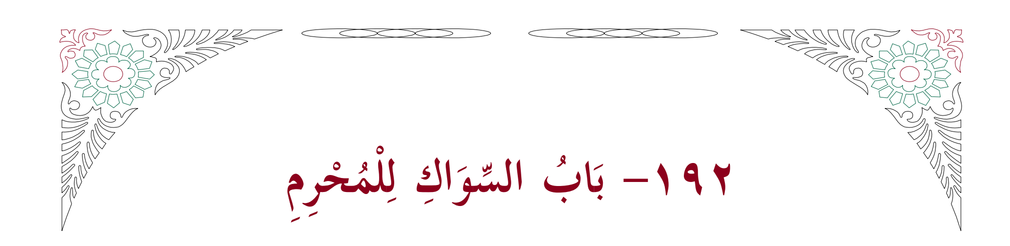
وقال الهَيْثَمي: «رواه الطبراني في (الكبير)، وفيه بكر بن خُنَيس، وهو ضعيف، وقد وثَّقه ابن مَعِين في رواية» (المجمع ٤٩٥٥).

ومع ذلك جوَّد الحافظُ هذا الإسنادَ في (التلخيص ٢/ ٣٨٧)، **وتبِعه المباركفوري** في (تحفة الأحوذي٣/ ٣٤٦)، **والألباني** في (الإرواء ١/ ١٠٦)، و(الضعيفة ١/ ٥٧٩)، لكن تراجع الشيخ الألباني بعد ذلك، **وضعَّفه** في (الضعيفة ١٣/ ٧٨١، ٧٨٢)، **بل وتعقَّب الحافظَ** لَمَّا جعل هذا الحديثَ شاهدًا لحديث أنس - المتقدِّم -؛ فقال: «وفي ذلك نظرٌ ظاهر إسنادًا ومتنًا... أما النظر من حيث المتْنُ فهو ظاهر؛ لأنه موقوف على معاذٍ غيرُ مرفوع. وأما النظر من حيث الإسنادُ ففيه خفاءٌ؛ ذلك لأن بكر بن خُنَيس مختلَفٌ فيه، فوثَّقه بعضُهم وضعَّفه الجمهور، كما ترى أقوالَهم في (تهذيب الحافظ)، وقال في (تقريبه): «صدوق له أغلاطٌ، أفرط فيه ابن حِبَّان». والحقُّ أنه كما قال الذهبي في (الكاشف): «واهٍ»... قلت: وكأنَّ

الحافظ رحمه الله اعتمد على ما وصفه به من الصِّدق في (تقريبه)، فاعتبر الحديث صالحًا للاستشهاد به، بل إنه قد صرَّح بتقويته في مكان آخَرَ من (تلخيصه)، فقال في (الصيام) منه: «فائدة: روى الطبراني بإسناد جيِّد عن عبد الرحمن بن غَنْم قال: سألت معاذ بنَ جبل: أَأَتَسَوَّكُ وَأَنَا صَائِمٌ. . .» الحديثَ.

فأقول: تجويدُه لهذا الإسنادِ بِناءً على رأيه المتقدِّم في بكر بن خُنَيسٍ محتملٌ، ولكنه غفَل عن علته الحقيقية، وهي: أبو عبد الرحمن، شيخ بكر الذي لم يُسَمَّ، فقد قال الذهبي في (كُنى الميزان): «أبو عبد الرحمن الشامي، عن عُبادَةَ بن نُسَيٍّ، قال الأَزْدي: كذاب. قلت: لعله المصلوب». وأقرَّه الحافظ في (اللسان). . . فإذن علة هذه الفائدة التي زعمها الحافظُ: (أبو عبد الرحمن) هذا، الكذاب المصلوب في الزندقة. فالعجب كيف خَفِيَ ذلك على الحافظ، وعلى مَن اتبعه؟! ولقد كنتُ واحدًا من هؤلاء حين نقلتُ عنه في كتابي (الإرواء) تجويدَه لإسناده، وعذري في ذلك أن (معجم الطبراني) لم يكن يومئذ مطبوعًا، ولا كان لديَّ مصورة (مسند الشاميِّين). فالحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتديَ لولا أن هدانا الله» (الضعيفة ١٣/ ٧٨١ - ٧٨٣).





١٩٢- بَابُ السِّوَاكِ لِلْمُحْرِمِ

[١٢٨٤ط] حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ:

عَنْ عَطَاءٍ وَطَاوُسٍ وَمُجَاهِدٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: «**أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ احْتَجَمَ وَهُوَ مُحْرِمٌ**»، وَ[سُئِلَ]: هَلْ تَسَوَّكَ النَّبِيُّ ﷺ وَهُوَ مُحْرِمٌ؟ قَالَ: «**نَعَمْ**».

وَفِي رِوَايَةٍ: «**أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ احْتَجَمَ وَهُوَ مُحْرِمٌ مِنْ وَجَعٍ كَانَ بِهِ، وَتَسَوَّكَ وَهُوَ مُحْرِمٌ**».

۞ **الحكم: شاذٌّ بذِكر السِّواك، والمحفوظ أنه احتجم وهو مُحْرِم، دون ذِكر السِّواك.**

التخريج:

تخريج السياق الأول: ﮋخز ٢٧٢٣ "واللفظ له" / سعد (١/ ٣٨٣) "والزيادة له" / معل ١٥١ / هق ٩٢٢٣ﮊ.

تخريج السياق الثاني: ﮋطب (١١/ ٢٠٣/ ١١٥٠٠) / ضيا (١١/ ٢٢٩ - ٢٣٠/ ٢٢٦)ﮊ.

السند:

رواه ابن سعد في (الطبقات ١/ ٣٨٣).

وابن خُزَيمة في (صحيحه ٢٧٢٣): عن أبي حاتم (الرازي)[(١)].

والبَيْهَقي في (السنن ٩٢٢٣): من طريق محمد بن إسحاقَ الصَّغاني.

ثلاثتُهم: عن الهَيْثَم بن خارِجة، حدثنا يحيى بن حمزة، عن النُّعْمان بن المُنْذِر، عن عطاء وطاوُسٍ ومجاهد، عن ابن عباس، به بلفظ السياق الأول.

وكذا رواه ابن سعد في (الطبقات ١/ ٣٨٣).

وأبو يَعْلَى في (معجمه ١٥١).

وابن خُزَيمة في (صحيحه ٢٧٢٣): عن محمد بن يحيى الذُّهْلي.

والبَيْهَقي في (السنن ٩٢٢٣): من طريق محمد بن إسحاقَ الصَّغاني.

كلُّهم: عن الحَكَم بن موسى، عن يحيى بن حمزة، عن النُّعْمان بن المُنْذِر، به، كرواية الهَيْثَم.

ورواه الطبراني في (الكبير ١١٥٠٠) -ومن طريقه الضِّياء في (المختارة)-: عن محمد بن عليٍّ الصائغ المكي، عن الحَكَم بن موسى، به. بلفظ السياق الثاني.

فمدارُه - عند الجميع - على يحيى بن حمزة... به.

التحقيق

هذا إسناد رجالُه ثقات، عدا النُّعْمان بن المُنْذِر، وهو «صدوقٌ رُمِي بالقَدَر»

(١) في المطبوع: «الدارمي»، والتصويب من (إتحاف المهرة ٧٧٧٩)، وكذا أُثبِت على الصواب في طبعتَي الميمان والتأصيل.

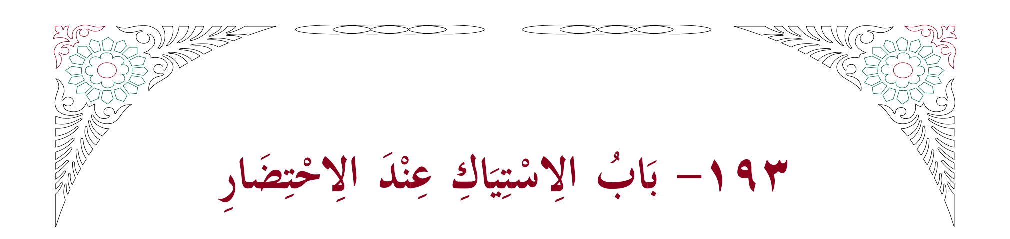
(التقريب ٧١٦٤)، إلا أنه خُولِف في متنه؛

فقد رواه عَمرو بن دينار، عن طاوُسٍ وعطاء... به، بلفظ: «**احْتَجَمَ النَّبِيُّ ﷺ وَهُوَ مُحْرِمٌ**»، دون ذِكر السِّواك. أخرجه البخاري (٥٦٩٥) ومسلم (١٢٠٢): من طريق ابن عُيَينة، عن عَمرو بن دينار، عن طاوُس وعطاء... به، وليست فيه هذه الزيادةُ، وهذا أَوْلَى بالصواب من حديث النُّعْمان بن المُنْذِر؛ فإنه صدوق، وحاله لا ينهض لمعارضة عَمرو بن دينار الإمامِ الحُجَّة، وعليه؛ فروايتُه شاذَّة، والله أعلم.

ومما يؤكِّد ذلك: أن عِكْرِمةَ رواه عن ابن عباس بنحو رواية عَمرو بن دينار عن طاوُسٍ وعطاء، كما عند (البخاري ١٩٣٨).

وقد أشار لذلك الضِّياء في (المختارة ١١/ ٢٢٩)، حيث قال - عَقِبَ روايةِ الحَكَم -: «في رواية الهَيْثَم: «**وَهُوَ صَائِمٌ**»، وفي هذه: «**وَهُوَ مُحْرِمٌ**». أمَّا الاحتجامُ فقد رُوي في الصحيح من حديث ابن عباس».





١٩٣- بَابُ الِاسْتِيَاكِ عِنْدَ الِاحْتِضَارِ

[١٢٨٥ط] حَدِيثُ عَائِشَةَ:

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا، قَالَتْ: دَخَلَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ وَأَنَا مُسْنِدَتُهُ إِلَى صَدْرِي، وَمَعَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ سِوَاكٌ رَطْبٌ يَسْتَنُّ بِهِ، فَأَبَدَّهُ رَسُولُ اللهِ ﷺ بَصَرَهُ، فَأَخَذْتُ السِّوَاكَ فَقَصَمْتُهُ، وَنَفَضْتُهُ وَطَيَّبْتُهُ، **ثُمَّ دَفَعْتُهُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَاسْتَنَّ بِهِ، فَمَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ اسْتَنَّ اسْتِنَانًا قَطُّ أَحْسَنَ مِنْهُ.** فَمَا عَدَا أَنْ فَرَغَ رَسُولُ اللهِ ﷺ رَفَعَ يَدَهُ أَوْ إِصْبَعَهُ، ثُمَّ قَالَ: «**فِي الرَّفِيقِ الأَعْلَى**» ثَلَاثًا، ثُمَّ قَضَى. وَكَانَتْ تَقُولُ: مَاتَ بَيْنَ حَاقِنَتِي وَذَاقِنَتِي.

۞ **الحكم:** صحيح (خ).

الفوائد:

قال ابن رجب: «وفي الحديث دليلٌ على أن الاستياك سُنَّةٌ في جميع الأوقات، عند إرادة الصلاة وغيرِها؛ فإن استياك النبي ﷺ بهذا السواك كان في مرض موته عند خروج نفْسِه، ولم يكن قاصدًا حينئذ لصلاة ولا تلاوة.

وقد قيل: إنه قصَد بذلك التسوُّكِ عند خروج نفْسِه الكريمة؛ لأجل حضور الملائكة الكرام، ودُنوِّهم منه لقبْض رُوحه الزكيةِ الطاهرة الطيبة» (فتح الباري ٨/ ١٢٩).

التخريج:

[خ ٤٤٣٨ "واللفظ والرواية له" / غو (١/ ٤٥٩) / أصبهان (٢/ ٢٧٧)].

السند:

قال البخاري (٤٤٣٨): حدثنا محمد، حدثنا عَفَّان، عن صَخْر بن جُوَيْرية، عن عبد الرحمن بن القاسم، عن أبيه، عن عائشةَ، به.

قال ابن حَجَر: «قوله: (حدثني محمد) جزَم الحاكمُ بأنه محمد بن يحيى الذُّهْلي، وسقط عند ابن السَّكَن، فصار من رواية البخاري عن عَفَّانَ بلا واسطة، وعَفَّانُ من شيوخ البخاري، قد أخرج عنه بلا واسطة قليلًا» (فتح الباري ٨/ ١٣٨).

تنبيه:

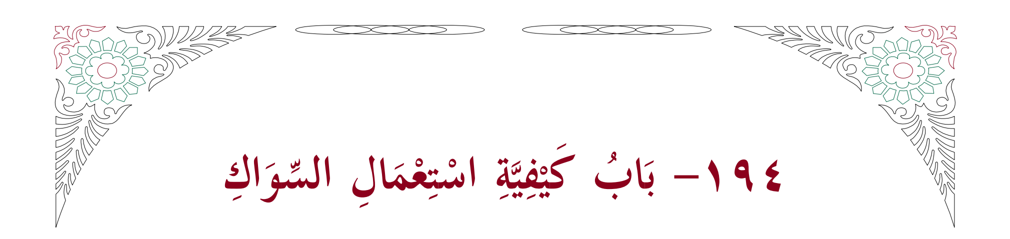
للحديث رواياتٌ أخرى عند البخاري وغيرِه، ستأتي قريبًا في باب: «مَن تسوَّك بسواك غيره».





أبواب

آداب الاستياك



١٩٤- بَابُ كَيفِيَّةِ اسْتِعْمَالِ السِّوَاكِ

[١٢٨٦ط] حَدِيثُ أَبِي مُوسَى:

عَنْ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: أَقْبَلْتُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ وَمَعِي رَجُلَانِ مِنَ الْأَشْعَرِيِّينَ، أَحَدُهُمَا عَنْ يَمِينِي، وَالْآخَرُ عَنْ يَسَارِي، فَكِلَاهُمَا سَأَلَ الْعَمَلَ، وَالنَّبِيُّ ﷺ يَسْتَاكُ، فَقَالَ: «**مَا تَقُولُ يَا أَبَا مُوسَى؟**» أَوْ: «**يَا عَبْدَ اللهِ بْنَ قَيْسٍ؟**»، قَالَ: فَقُلْتُ: وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ، مَا أَطْلَعَانِي عَلَى مَا فِي أَنْفُسِهِمَا، وَمَا شَعَرْتُ أَنَّهُمَا يَطْلُبَانِ الْعَمَلَ. قَالَ: **وَكَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى سِوَاكِهِ تَحْتَ شَفَتِهِ، وَقَدْ قَلَصَتْ**، فَقَالَ: «**لَنْ، أَوْ: لَا نَسْتَعْمِلُ عَلَى عَمَلِنَا مَنْ أَرَادَهُ، وَلَكِنِ اذْهَبْ أَنْتَ يَا أَبَا مُوسَى**» أَوْ: «**يَا عَبْدَ اللهِ بْنَ قَيْسٍ**»، فَبَعَثَهُ عَلَى الْيَمَنِ، ثُمَّ أَتْبَعَهُ مُعَاذَ بْنَ جَبَلٍ، فَلَمَّا قَدِمَ عَلَيْهِ، [قَالَ: أَيُّهَا النَّاسُ، إِنِّي رَسُولُ رَسُولِ اللهِ إِلَيْكُمْ،] قَالَ: انْزِلْ، وَأَلْقَى لَهُ [أَبُو مُوسَى] وِسَادَةً، وَإِذَا رَجُلٌ عِنْدَهُ: مُوثَقٌ، قَالَ: مَا هَذَا؟ قَالَ: هَذَا كَانَ يَهُودِيًّا فَأَسْلَمَ، ثُمَّ رَاجَعَ دِينَهُ دِينَ السَّوْءِ فَتَهَوَّدَ. قَالَ: لَا أَجْلِسُ حَتَّى يُقْتَلَ؛ قَضَاءُ اللهِ وَرَسُولِهِ. فَقَالَ: اجْلِسْ، نَعَمْ. قَالَ: لَا أَجْلِسُ حَتَّى يُقْتَلَ؛ قَضَاءُ اللهِ وَرَسُولِهِ - ثَلَاثَ مَرَّاتٍ -، فَأَمَرَ بِهِ فَقُتِلَ. ثُمَّ تَذَاكَرَا الْقِيَامَ مِنَ اللَّيْلِ، فَقَالَ أَحَدُهُمَا - مُعَاذٌ -: أَمَّا أَنَا فَأَنَامُ وَأَقُومُ، وَأَرْجُو فِي نَوْمَتِي مَا أَرْجُو فِي قَوْمَتِي.

۞ الحكم: متفق عليه (خ، م).

اللغة:

(قلصت): أي «شمّرتْ وارتفعَت» (المعجم الوسيط ٢/ ٧٥٥).

التخريج:

﴿خ ٢٢٦١ "مختصرًا"، ٦٩٢٣ / م ١٧٣٣ "واللفظ له" / د ٣٥٣٤، ٤٣٠١ / ن ٤، ٤١٠٢ / كن ٨، ٣٧١٨ "والزيادتان له"، ٦١٠٩ / حم ١٩٦٦٦ / حب ١٠٦٦ / عه ٥٥٢، ٦٣٥٤، ٧٤٥٨، ٧٤٥٩ / عل ٧٢٤٠ / بز ٣١٣٠، ٣١٣١، ٣١٣٢ / طب (٢٠/ ٤٢/ ٦٥) / ني ٤٤٤، ٤٥٦ / منذ ٦٤٥٧ / هق ١٦٩٠٤، ١٦٩٦٤ / هقل (٥/ ٤٠١، ٤٠٢) / زهر ٢٤٧، ٢٤٨﴾.

السند:

قال البخاري (٦٩٢٣): حدثنا مُسَدَّد، حدثنا يحيى، عن قُرَّة بن خالد، حدثني حُمَيد بن هِلال، حدثنا أبو بُرْدةَ، عن أبي موسى، به.

وقال مسلم (١٧٣٣): حدثنا عُبيد الله بن سعيد، ومحمد بن حاتم - واللفظ لابن حاتم -، قالا: حدثنا يحيى بن سعيد القَطَّانُ، حدثنا قُرَّةُ بن خالد، حدثنا حُمَيد بن هِلال، حدثني أبو بُرْدةَ، قال: قال أبو موسى... فذكره.

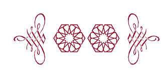
والزيادتان: رواهما النَّسائي في (الصغرى ٤١٠٢) و(الكبرى ٣٧١٨)، قال: أخبرنا محمد بن بَشَّار، قال: حدثني حماد بن مَسْعَدة، قال[1]: حدثنا

---

(١) وقع في مطبوع (الصغرى): «حدثنا محمد بن بشار وحدثني حماد بن مَسْعدة قالا»! وهذا خطأٌ، والصواب المثبَت كما في (الكبرى)، و(التحفة ٩٠٨٥).

قُرَّة، عن حُمَيد بن هِلال، به.

وهذا إسناد صحيح؛ رجاله ثقاتٌ رجالُ الشيخين.



١- رِوَايَةُ: «أُعْ أُعْ، وَالسِّوَاكُ فِي فِيهِ»:

وَفِي رِوَايَةٍ، قَالَ: أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ فَوَجَدْتُهُ يَسْتَنُّ بِسِوَاكٍ بِيَدِهِ، يَقُولُ: «أُعْ أُعْ (عَقْ عَقْ) [١] (عَأْ عَأْ) [٢]»، وَالسِّوَاكُ فِي فِيهِ، كَأَنَّهُ يَتَهَوَّعُ.

۞ **الحكم:** صحيح (خ).

اللغة:

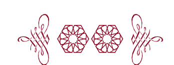
قولُه: «أُعْ أُعْ، كَأَنَّهُ يَتَهَوَّعُ»: أي يتقيَّأ، والهُوَاع: القَيء (النهاية ٥/ ٢٨٢).

التخريج:

[خ ٢٤٤ "واللفظ له" / عه ٥٥٠ "والرواية الأولى له" / سعد (١/ ٤١٥) / هق ١٤٣ "والرواية الثانية له" / بغ ٢٠ ٣ / نبغ ٥١٠ / سبكي (١/ ٤١٨)].

السند:

قال البخاري: حدثنا أبو النُّعْمان، قال: حدثنا حَمَّاد بن زيد، عن غَيْلانَ بن جَرير، عن أبي بُرْدة، عن أبيه، به.



٢- رِوَايَةُ: «وَطَرَفُ السِّوَاكِ عَلَى لِسَانِهِ»:

وَفِي رِوَايَةٍ، بِلَفْظ: «**دَخَلْتُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ** [وَهُوَ يَسْتَنُّ]، **وَطَرَفُ السِّوَاكِ عَلَى لِسَانِهِ،** [وَهُوَ يَقُولُ: عَأْ عَأْ]».

۞ **الحكم: صحيح** (م) دون الزيادتين، فلغيره، وهي صحيحة.

التخريج:

﴿م ٢٥٤ "واللفظ له" / ن ٣ "والزيادتان له" / كن ٣ / خز ١٥١ / حب ١٠٦٨ / هق ١٤٤﴾.

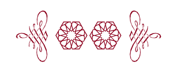
السند:

قال مسلم: حدثنا يحيى بن حَبيب الحارِثي، حدثنا حَمَّاد بن زيد، عن غَيْلانَ (وهو ابن جَرير المَعْوَلي)، عن أبي بُرْدَةَ، عن أبي موسى، به.

وأما الزيادتان:

فأخرجهما النَّسائي، وابن خُزَيمةَ: عن أحمدَ بن عَبْدَةَ، عن حَمَّاد بن زيد، به.

وهذا إسناد صحيحٌ؛ رجاله ثقاتٌ رجالُ الصحيح.



٣- رِوَايَةُ: «يَسْتَنُّ إِلَى فَوْقَ»:

وَفِي رِوَايَةٍ: «**دَخَلْتُ عَلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ، وَهُوَ يَسْتَاكُ، وَهُوَ وَاضِعٌ طَرَفَ السِّوَاكِ عَلَى لِسَانِهِ، يَسْتَنُّ إِلَى فَوْقَ**».
فَوَصَفَ حَمَّادٌ: **كَأَنَّهُ يَرْفَعُ سِوَاكَهُ**. قَالَ حَمَّادٌ: وَوَصَفَهُ لَنَا غَيْلَانُ، قَالَ: «**كَانَ يَسْتَنُّ طُولًا**».

۞ **الحكم**: **إسناده صحيح، وصحَّحه** الألباني.

التخريج:

[حم ١٩٧٣٧].

السند:

أخرجه أحمد في (المسند) قال: حدثنا يونسُ بن محمد، قال: حدثنا حَمَّاد بن زيد، حدثنا غَيْلانُ بن جَرير، عن أبي بُرْدَةَ، عن أبي موسى، به.

التحقيق

هذا إسناد صحيحٌ؛ رجاله كلهم ثقاتٌ رجال الشيخين، فيونسُ بن محمد هو أبو محمد المؤدِّب: «ثقة ثبْتٌ» من رجال الشيخين (التقريب ٧٩١٤).

ولذا قال الألباني: «إسناده صحيحٌ على شرطهما» (صحيح أبي داود ١/ ٨٥).



٤- رِوَايَةُ: «وَقَدْ وَضَعَ السِّوَاكَ عَلَى طَرَفِ لِسَانِهِ، وَهُوَ يَقُولُ: إِهْ إِهْ»:

وَفِي رِوَايَةٍ: «**دَخَلْتُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ وَهُوَ يَسْتَاكُ، وَقَدْ وَضَعَ السِّوَاكَ عَلَى طَرَفِ لِسَانِهِ، وَهُوَ يَقُولُ**: «**إِهْ إِهْ**» يَعْنِي: يَتَهَوَّعُ.

وَفِي رِوَايَةٍ، بِلَفْظ: «**وَهُوَ يَسْتَاكُ عَلَى طَرَفِ لِسَانِهِ**».

۞ **الحكم: إسناده صحيح، وصحَّحه** الألباني.

التخريج:

﴿د ٤٩ "واللفظ له" / عه ٥٥٠ "والرواية له ولغيره"، ٥٥١ / منذ ٣٣٦ / مسن ٥٩١﴾.

السند:

أخرجه أبو داود (٤٩): عن سُلَيمان بن داودَ العَتَكي، قال: حدثنا حَمَّاد بن زيد، عن غَيْلانَ بن جرير، عن أبي بُرْدَةَ، عن أبيه، به. بلفظ السياق الأول.

وكذا رواه أبو نُعَيم في (المستخرج ٥٩١): من طريق أبي الربيع، عن حَمَّاد بن زيد، به.

ورواه أبو عَوانة في (مستخرجه ٥٥٠): من طريق الهَيْثم بن جَمِيل، ومحمد بن عيسى الطَّبَّاع.

وأبو عَوانة في (مستخرجه ٥٥١)، وابن المُنْذِر في (الأوسط ٣٣٦)، وأبو نُعَيم في (المستخرج ٥٩١): من طريق أبي الربيع.

ثلاثتُهم: عن حَمَّاد بن زيد، به. بلفظ السياق الثاني.

التحقيق

هذا إسناد صحيح؛ رجالُه ثقات.

ولذا قال الألباني: «وهذا إسناد صحيحٌ على شرط الشيخين» (صحيح أبي داود ١/ ٨٥).



٥- رِوَايَةُ: «نَسْتَحْمِلُهُ... يَسْتَاكُ عَلَى لِسَانِهِ»:

وَفِي رِوَايَةٍ: «**أَتَيْنَا رَسُولَ اللهِ ﷺ نَسْتَحْمِلُهُ، فَرَأَيْتُهُ يَسْتَاكُ عَلَى لِسَانِهِ**».

۞ **الحكم: إسناده صحيح، وصحَّحه** الألباني.

اللغة:

قولُه: **(نَسْتَحْمِلُهُ)** أي: نطلب منه إبِلًا نحتمِلُ عليها. (الإيجاز للنووي ص ٢٢٢).

التخريج:

﴿د ٤٩ "واللفظ له" / منذ ٣٣٥ / مزي ١٧﴾.

السند:

قال أبو داود: حدثنا مُسَدَّد، قال: حدثنا حَمَّاد بن زيد، عن غَيْلانَ بن جَرِير، عن أبي بُرْدَةَ، عن أبيه، به.

ورواه ابن المُنْذِر في (الأوسط): من طريق يحيى بن محمد بن يحيى، عن مُسَدَّد... به.

ورواه المِزِّي في (الفوائد الحسان ١٧): من طريق إسحاقَ بن أبي إسرائيلَ،

عن حَمَّاد، نحوَه.

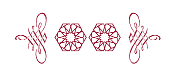
التحقيق

هذا إسناد صحيح؛ رجاله ثقات.

ولذا قال الألباني: «إسناد الرواية الأُولَى صحيحٌ على شرط البخاري» (صحيح أبي داود ٣٩).

وهذه الرواية مختصَرةٌ من حديث طويلٍ متفق عليه، سيأتي - إن شاء الله- في باب: «الاستثناء في الأيمان».

وقد صرَّح مُسَدَّدٌ بذلك، فقال - عَقِبَ الحديث -: «فكان حديثًا طويلًا اختصرْتُه».



٦- رِوَايَة: «إِخ إِخ إِخ»:

وَفِي رِوَايَةٍ: **دَخَلْتُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ وَهُوَ يَسْتَاكُ عَلَى لِسَانِهِ، وَهُوَ يَقُولُ: «إِخْ إِخْ إِخْ»**.

الحكم: إسناده صحيح، إن صح السند إلى مسلم بن إبراهيم.

التخريج:

[جوزقي (متفق - إمام ١/ ٣٨٨)].

السند:

رواه أبو بكر الجَوْزَقي الحافظ في (صحيحه) - كما في (الإمام لابن دقيق ١/ ٣٨٨) -: من طريق مسلم بن إبراهيم، عن حَمَّاد، عن غَيْلانَ بن جَرِير، عن أبي بُرْدَةَ، عن أبيه، به.

التحقيق

هذا إسناد صحيح، إنْ صحَّ السندُ إلى مسلم بن إبراهيم، فإنا لم نقف على سنده من الجَوْزَقي إليه.



[١٢٨٧ط] حَدِيثُ بَهْزٍ: يَسْتَاكُ عَرْضًا:

عَنْ بَهْزٍ، قَالَ: **كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَسْتَاكُ عَرْضًا، وَيَشْرَبُ مَصًّا، وَيَتَنَفَّسُ ثَلَاثًا، وَيَقُولُ: «هُوَ أَهْنَأُ، وَأَمْرَأُ، وَأَبْرَأُ»**.

۞ **الحكم: منكَر. واستنكره:** أبو القاسم البَغَوي، وابنُ حِبَّان. **وضعَّفه:** ابن عَدِي، والبَيْهَقي، وابنُ عبد البر، والضِّياء المقدسي، وابنُ القَيْسَراني، والنَّوَوي، وابن كَثير، وأبو الفضل العِراقي، وابنُه أبو زُرْعة، والتِّبْرِيزي، وابنُ المُلَقِّن، والهَيْثَمي، والفيروزآبادي، وابنُ حَجَر، والسَّخاوي، والسُّيوطي، والألباني.

التخريج:

﴿طب (٢/ ٤٧/ ١٢٤٢) "واللفظ له" / صعق (تمهيد ١/ ٣٩٤ - ٣٩٥) / مجر (١/ ٢٤٠ -٢٤١) / عد (١٠/ ٩٤١) / صبغ ٢٢٥ / قا (١/ ١٠٥) / فتح (لا أخ لاسمه ٦١) / طبسي (صغير ٧٠٣٦) / مقط (١/ ٣٢٥) / شاهين (الأفراد ٥٧، ٥٨) / صمند (ص ٣٠٥) / صحا ١١٩٥ / طب (نعيم ٧٣٥، ٧٤١) / هق ١٧٦ / ضيا (سنن ٢١٩) / كر (١١/ ٤٧١)﴾.

السند:

أخرجه الطبراني في (الكبير) قال: حدثنا يحيى بن عبد الباقي المِصِّيصِي، وإبراهيم بن مَتُّويَه الأَصْبهاني، قالا: حدثنا يحيى بن عثمان الحِمْصي، حدثنا اليَمانُ بن عَدِي، حدثنا ثُبَيْت بن كَثِير البصري الضَّبِّي، عن يحيى بن سعيد، عن سعيد بن المسيِّب، عن بَهْزٍ، به.

ومدارُ الحديث - عندَهم - على يحيى بن عثمانَ الحِمْصي، عن اليَمان بن

عَدِي[١]، عن ثُبَيت بن كَثِير. . . به.

التحقيق

هذا إسناد ضعيف جدًّا؛ فيه علتان:

الأولى: ثُبَيْت بن كَثِير البصري؛ قال عنه ابن حِبَّان: «منكَر الحديث، لا يجوزُ الاحتجاجُ بخبره إذا انفرد»، ثم ساق له هذا الحديثَ. (المجروحين ١/ ٢٤٠). وتبِعه الذهبي في (الميزان ١٣٨٥).

وقال ابن القَيْسَراني: «فيه ثُبَيتُ بن كَثِير الضَّبِّي، منكَر الحديث على قِلَّته» (معرفة التذكرة ١/ ١٧٧)، وبنحوه في (تذكرة الحفاظ ٥٨٧).

وبه ضعَّفه أيضًا الضِّياء المَقْدِسيُّ، فقال: «وثُبَيت بن كَثِير، قال فيه ابن حِبَّان: لا يجوز الاحتجاجُ بخبره إذا انفرد. وقال ابن عَدِي[٢]: ضعَّفه أحمد بن حَنْبل» (السنن والأحكام ١/ ٧٩).

وقال الهَيْثَمي: «رواه الطبراني في (الكبير)، وفيه ثُبَيْت بن كَثِير، وهو ضعيف» (المجمع ٢٥٧٣، ٨٢٥٥).

الثانية: اليَمانُ بن عَدِي؛ قال البخاري: «في حديثه نظرٌ» (التاريخ الكبير ٨/ ٤٢٥)، وذكره ابن عَدِي في (الكامل ١٠/ ٤٩٠) وذكر قولَ البخاري هذا، ثم أسند هذا الحديثَ، وقال: «وهذا اليَمانُ يحدِّث به عن ثُبَيت بن

(١) إلا أنه وقع في مطبوع (المؤتلف): (يحيى بن اليمان بن عدي)! وهو خطأٌ، لعله سبق قلم من الناسخ، أو خطأٌ طباعي.

(٢) لم نقف عليه في طبعات (الكامل) كلها، ويبدو أن ترجمة ثُبَيت سقطتْ قديمًا من نُسَخ (الكامل)، فلم نجد مَن ذكر ذلك سوى الضِّياء، وتبِعه ابن كثير في (جامع المسانيد ١/ ٥٥٠)، وابنُ حجر في (الإتحاف ٢/ ٦٣٢).

كَثير، وثُبَيت غيرُ معروف، ولليمانِ أحاديثُ، يروي عن الزبيدي وعن غيره من أهل حِمص بأحاديثَ غرائبَ، وأرجو أنه لا بأسَ به». ولخَّص ذلك ابنُ القَيْسَراني، فقال: «وثُبَيتٌ غيرُ معروف. قَالَ البُخاري: في اليَمان نظرٌ» (ذخيرة الحفاظ ٤٠٦٠).

وبهاتين العلتين: ضعَّفه ابنُ كَثير في (جامع المسانيد ١/ ٥٥٠) فقال -عَقِبه-: «قلت: اليمانُ بن عَدِي ضعيفٌ، وثُبَيت بن كَثِير غيرُ ثبْتٍ، ضعَّفه أحمدُ وابنُ حِبَّان». **وتبِعه ابن حَجَر** في (الإتحاف ٢/ ٦٣٢).

ثم إن صحابي الحديث (بَهْز) لا يُعرَف إلا بهذا الحديث، حتى قال البَغَوي: «لا أعلم روَى بَهْزٌ إلا هذا، وهو منكَر» (معجم الصحابة ١/ ٤٠٢).

وقال ابن شاهين - عَقِبه -: «وهذا حديث غريبُ الإسناد، حسَنُ المتن، وفيه ثلاثُ سُنَن. وأما بَهْزٌ هذا فلا أعرِف له صحبة، ولا أعرِف له غيرَ هذا الحديث» (الخامس من الأفراد ص ٢٥٨).

وقال ابن المُلَقِّن: «وينبغي أن يُحفَظ وراءَ هذا كلِّه أنه ليس في الصحابة مَن اسمُه بَهْزٌ غير هذا» (البدر المنير ١/ ٧٢٦).

قلنا: وقد اختُلِف على ثُبَيتٍ في صحابي الحديث؛ فرواه عَبَّاد بن يوسفَ الحِمْصي، عن ثُبَيت، عن يحيى بن سعيد، عن سعيد، عن القُشَيْري. علَّقه ابن مَنْدَه في (معرفة الصحابة ص ٣٠٦)، وأبو نُعَيم في (معرفة الصحابة عقب ١٢٧٧)، عن إبراهيم بن العلاء الزُّبَيدي، عن عَبَّاد.

ورواه سُلَيمان بن سلمة الخَبائِري، عن اليَمان بن عَدِيٍّ به، فقال: «عن مُعاوِيةَ القُشَيْري». علَّقه عنه ابن مَنْدَه وأبو نُعَيم أيضًا.

وعبَّادُ بن يوسفَ ليس بالقوي، كما قال الذهبي في (ديوان الضعفاء ٢٠٨٩).

وسُلَيمانُ الخَبائِرِيُّ متروك الحديث ورُمي بالكذب، انظر (اللسان ٣٦٢٢).

وقال ابن مَنْدَه: «ورواه هشام بن عَمَّار، عن مُخَيَّس بن تَمِيم، عن بَهْز بن حَكيم، عن أبيه، عن جدِّه، فذكر نحوَه» (معرفة الصحابة ص ٣٠٦).

قال ابن حَجَر - معقِّبًا على قول ابن مَنْدَه هذا -: «فقيل: إن سعيد بن المسيِّب إنما سمِعه من بَهْز بن حَكِيم، فأرسله الراوي عنه، فظنَّه بعضُهم صحابيًّا. قلت: لكنْ ذَكر ابنُ مَنْدَه أن سُلَيمان بن سلَمةَ الخَبائِري، رواه عن اليَمان بن عَدِيٍّ، فقال: عن ثُبيت، عن يحيى، عن سعيد، عن مُعاويةَ القُشَيْري. فعلى هذا: لعل سعيدًا سمِعه من مُعاويةَ جدِّ بَهْزِ بن حَكِيم، فقال مرةً: (عن جد بَهْز)، فسقط لفظُ (جد) من بعض الرواة.

وفي الجملة هو كما قال ابن عبد البر: «إسناده مضطرِبٌ، ليس بالقائم» (الإصابة ١/ ٦١٣).

وقال السَّخاوي: «وذكر أبو نُعَيم في الصحابة ما يدلُّ على أن بَهْزًا هو ابنُ حَكِيم بن مُعاويةَ القُشَيْري، وعلى هذا؛ فهو منقطع، وهو من رواية الأكابر عن الأصاغر. وحكَى ابنُ مَنْدَه ما يؤيِّد ذلك: أن مُخَيَّس بنَ تَمِيم رواه عن بَهْز بن حَكِيم، عن أبيه، عن جده» (المقاصد الحسنة ١/ ١٠٧).

قلنا: ورواه عليُّ بن ربيعةَ - وهو واهٍ -، عن يحيى بن سعيد، عن سعيد بن المسيِّب، عن ربيعةَ بنِ أَكْثَمَ، نحوَه. وسيأتي تخريجُه عَقِبَ هذا.

لأجل ما تقدَّم من علل؛ ضعَّفه غيرُ واحد من الأئمة:

فقال أبو القاسم البَغَوي: «منكَر»، وقد تقدَّم.

وقال البَيْهَقي: «وقد رُوي في الاستياك عَرْضًا حديثٌ لا أحتجُّ بمثله» (السنن الكبير قبل حديث رقم ١٧٩)، ثم ساقه.

وقال ابن عبد البر في ترجمة بَهْز: «روَى عنه سعيد بن المسيِّب ولم يَنْسِبه، ولم يَروِ عنه غيرُه، وإسناد حديثِه ليس بالقائم» (الاستيعاب ١/ ١٨٩).

وقال في (التمهيد) - بعد ذِكر حديثِ بَهْزٍ وحديثِ ربيعةَ -: «هذان الحديثان - حديث بَهْز، وحديث ربيعةَ بن أَكْثَمَ - ليس لإسناديهما عن سعيدٍ أصْلٌ، وليسا بصحيحَيْنِ من جهة الإسناد عندَهم» (التمهيد ١/ ٣٩٤).

وضعَّفه أيضًا: **النَّوَوي** في (الخلاصة ١٠٠)، **والتِّبْريزي** في (المعيار ١٤١)، **والعِراقي** في (تخريج الإحياء ١/٦٥٨)، **وابنُ المُلَقِّن** في (الإعلام بفوائد عمدة الأحكام ١/ ٦٠٥)، **والفيروزآبادي** في (المختصر) كما في (تذكرة الموضوعات للفتني ص ٣١)، و(الفوائد للشوكاني ٢٤)، **وابن العِراقي** كما في (فيض القدير للمناوي ٥/ ٢١٧)، **والسُّيوطي** في (الجامع الصغير ٧٠٣٥)، **والألباني** في (الضعيفة ٩٤١).



[١٢٨٨ط] حَدِيثُ رَبِيعَةَ بْنِ أَكْثَمَ:

عَنْ رَبِيعَةَ بْنِ أَكْثَمَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، قَالَ: **كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يَسْتَاكُ عَرْضًا، وَيَشْرَبُ مَصًّا**، وَيَقُولُ: «**هُوَ أَهْنَأُ، وَأَمْرَأُ، [وَأَبْرَأُ]**».

۞ **الحكم: منكر. وضعَّفه:** العُقَيلي، وابنُ السَّكَن، والبَيْهَقي، وابنُ عبد البر، والضِّياء المَقْدِسي، والنَّوَوي، وابنُ دقيقِ العيدِ، وابن المُلَقِّن، والعِراقي، وابنُ حَجَر، والسَّخاوي، والسُّيوطي، والمُناوي، والألباني.

التخريج:

﴿عق (٣/ ٩٣) "واللفظ له" / صعق (تمهيد ١/ ٣٩٥) / صمند (ص ٦٠٨) / فتح (مخزون ص ٨٩) "والزيادة له" / صحا ٢٧٧٣ / غيل ١٠٢٥ / هق ١٧٧ / متفق ١١٢٠ / أسد (٢/ ٢٥٧)﴾.

السند:

أخرجه العُقَيلي في (الضعفاء) وفي (الصحابة له) - كما في (التمهيد) - قال: حدثنا جعفر بن محمد الزَّعْفَراني، قال: حدثنا عُمر بن عليِّ بن أبي بكر الأشعري، قال: حدثنا عليُّ بن ربيعة القُرشي المَدَني، عن يحيى بن سعيد، عن سعيد بن المسيِّب، عن رَبيعة بنِ أَكْثَمَ، به.

ومدارُه - عندَهم - على جعفر بن محمد... به.

التحقيق

هذا إسناد ضعيف جدًّا؛ فيه علتان:

الأولى: عليُّ بن ربيعةَ القُرَشي؛ قال أبو حاتم: «مِثْل يزيدَ بن عِياض في الضعف[1]» (الجرح والتعديل ٦/ ١٨٥).

---

(١) ويزيد بن عِياض: كذَّبه مالك وابنُ مَعين والنَّسائي وغيرُهم، وقال بعضُهم: =

وذكره العُقَيلي في (الضعفاء)، وقال: «مجهولٌ بالنقل، حديثُه غيرُ محفوظ، ولا يتابِعه إلا مَن هو دونَه»، ثم ساق له هذا الحديثَ، وقال عَقِبَه: «لا يصحُّ» (الضعفاء ٣/ ٩٣).

ولذا قال ابن السَّكَن - بعد أن أورد هذا الحديثَ في ترجمة ربيعةَ -: «لم يثبُت حديثُه» (الإصابة ٣/ ٤٩٥).

وقال ابن عبد البر: «هذان الحديثان - حديث بَهْز، وحديث ربيعةَ بنِ أَكْثَمَ - ليس لإسناديهما عن سعيدٍ أصْلٌ، وليسا بصحيحين من جهة الإسناد عندَهم» (التمهيد ١/ ٣٩٤).

العلة الثانية: الانقطاعُ بين سعيد بن المسيِّب وربيعةَ بنِ أَكْثَمَ؛ فإن ربيعةَ استُشهد بخَيْبرَ، قاله الزُّهْري، ومحمدُ بن إسحاقَ، وأبو نُعَيم الأَصْبهانيُّ، وابنُ عبد البر، وغيرُهم. انظر (معرفة الصحابة لابن مَنْدَه ص ٦٠٨)، و(معرفة الصحابة لأبي نُعَيم ٢/ ١٠٩٨)، و(الاستيعاب ٢/ ٤٨٩).

ولذا قال ابن عبد البر: «ولا يُحتجُّ بحديثه - أي: حديث ربيعةَ بنِ أَكْثَمَ -؛ لأن مَن دون سعيدٍ لا يُوثَق بهم؛ لضعفهم، ولم يَرَه سعيدٌ، ولا أدرك زمانَه بمولده؛ لأنه وُلد زمنَ عُمر بن الخطاب رضي الله عنه» (الاستيعاب ٢/ ٤٩٠)، **زاد ابن الأثير:** «وذلك قُتِل في حياة النبي ﷺ» (أُسْد الغابة ٢/ ٢٥٧). **وأقرَّه ابن دقيقِ العيدِ** في (الإمام ١/ ٣٩٣)، **وابنُ المُلَقِّن** في (البدر المنير ١/ ٧٢٦).

وأشار لهذه العلةِ البَيْهَقيُّ، بقوله عَقِبَ الحديث: «ربيعةُ بن أَكْثَمَ استُشهد

= «يضع»، وقال آخرون: «متروك»، وقال أبو حاتم: «ضعيف الحديث، منكَر الحديث». انظر (تهذيب التهذيب ١١/ ٣٠٨). ولذا قال الحافظ: «كذَّبه مالكٌ وغيرُه» (التقريب ٧٧٦١).

بخَيْبرَ» (السنن الكبير ١/ ١٢٣).

قال الحافظ العِراقي: «فعلى هذا يكون منقطعًا؛ لأنه من رواية ابن المسيِّب عنه» (طرح التثريب ٢/ ٦٩).

والحديث ضعَّفه غيرُ واحد من أهل العلم، سوى مَن تقدم ذِكرُهم:

فقال البَيْهَقي: «وقد رُوي في الاستياك عَرْضًا حديثٌ لا أحتج بمثله» (السنن الكبير قبل حديث ١٧٦)، ثم ساق حديثَ بَهْزٍ، وحديثَ ربيعةَ هذا.

وقال الضِّياءُ المَقْدِسي: «إسناده ضعيف» (السنن والأحكام ١/ ٧٩).

وضعَّفه النَّوَوي في (خلاصة الأحكام ١٠٠)، **وابنُ المُلَقِّن** في (الإعلام بفوائد عمدة الأحكام ١/ ٦٠٥).

وقال ابن حَجَر: «ضعيف جدًّا» (التلخيص ١/ ٦٥)، وقال في (الإصابة ٣/ ٤٩٥): «وإسناده إلى سعيد بن المسيِّب ضعيفٌ».

وقال السَّخاوي: «سنده ضعيفٌ جدًّا» (المقاصد ١/ ١٠٧).

ورمز لضعفه السُّيوطيُّ في (الجامع الصغير ٧٠٣٦)، **وضعَّفه المُناوي** في (التيسير ٢/ ٢٧٥)، **والألبانيُّ** في (الضعيفة ٩٤١).



[١٢٨٩ط] حَدِيثُ مُعَاوِيَةَ بْنِ حَيْدَةَ الْقُشَيْرِيِّ:

عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ حَيْدَةَ الْقُشَيْرِيِّ، مَرْفُوعًا، نَحْوَ حَدِيثِ بَهْزٍ السَّابِقِ.

الحكم: منكَر كسابقه.

التخريج:

[صمند (ص ٣٠٦) "معلقًا" / صحا (١/ ٤٤١) "معلقًا"].

السند:

علَّقه ابن مَنْدَه وأبو نُعَيم في (الصحابة): عن إبراهيم بن العلاء الزُّبَيدي، عن عَبَّاد بن يوسف الحِمْصي، عن ثُبَيْت، عن يحيي بن سعيد، عن سعيد، عن القُشَيْري، به.

وعلَّقاه أيضًا: عن سُلَيمانَ بن سلَمةَ الخَبائِري، عن اليَمان بن عَدِي، عن ثُبَيْت، به، فقال: عن مُعاوية القُشَيري.

وهو مُعاويةُ بن حَيْدةَ القُشَيْري، جَدُّ بَهْز بن حَكِيم.

التحقيق

هذا إسناد ضعيف جدًّا؛ فيه علتان:

الأولى: ثُبَيت بن كَثير؛ منكَر الحديثِ واهٍ، وقد تقدَّم الكلامُ عليه.

الثانية: عَبَّاد بن يوسفَ الحِمْصي، قال ابن عَدِي: «روى أحاديثَ ينفرد بها» (الكامل ٧/ ٢٨٣)، وقال الذهبي: «ليس بالقوي» (ديوان الضعفاء ٢٠٨٩).

وقال الحافظ: «مقبول» (التقريب ٣١٥٤) أي: إن تُوبع، وإلا فليِّنٌ.

وقد تُوبِع متابعةً قاصرة؛ تابعه سُلَيمان بن سلَمةَ الخَبائِري، فرواه عن اليَمان بن عَدِي، عن ثُبَيت، به.

ولكن هذه متابعةٌ واهية، لا تُساوي فَلْسًا؛ فإن سُلَيمان الخَبائِريَّ متروكُ الحديث، ورُمي بالكذب، انظر (اللسان ٣٦٢٢).

وذكر له ابن مَنْدَه طريقًا آخَرَ، فقال: «ورواه هشام بن عَمَّار، عن مُخَيَّس بن تَمِيم، عن بَهْز بن حَكيم، عن أبيه، عن جدِّه، فذكر نحوَه» (معرفة الصحابة ص ٣٠٦).

وهذا إسناد واهٍ؛ فيه - مع تعليقه - مُخَيَّس بن تَميم، قال أبو حاتم: «مجهول» (الجرح والتعديل ٨/ ٤٤٢)، و(العلل ٣/ ٥٤٣)، وتبِعه الذَّهَبي في (الميزان ٨٣٩٩)، و(ديوان الضعفاء ٤٠٦٧)، وقال العُقَيلي: «لا يتابَع على حديثه» (الضعفاء ٤/ ٨٤).



[١٢٩٠ط] حَدِيثُ عَائِشَةَ:

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا، قَالَتْ: «**كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَسْتَاكُ عَرْضًا، وَلَا يَسْتَاكُ طُولًا**».

۞ **الحكم: منكر. وضعَّفه:** مُغْلَطاي، والفيروزآبادي، وابنُ المُلَقِّن، والعِراقي، وابنُ حَجَر، والسَّخاوي، والألباني.

فائدة:

قال ابن المُلَقِّن: «فإذا عُلِم ضعْفُ الحديث؛ تعيَّن الاستدلالُ في المسألة بالمعنى، وهو أنه يُخشَى من الاستياك طُولًا: إدْماءُ اللِّثَة، وإفسادُ عُمُور الأسنان، وهو اللحمُ النابت بينها» (البدر المنير ١/ ٧٢٧).

التخريج:

[نعيم (سواك - إمام ١/ ٣٩٤)].

السند:

أخرجه أبو نُعَيم في (السواك) - كما في (الإمام لابن دقيق ١/ ٣٩٤) -: عن محمد بن المُظَفَّر، عن عبد الجبار بن أحمد عن جعفر بن مسافر، ثنا يحيى بن مسافر، قال: ثنا يحيى بن حسان، قال: ثنا عبد الله بن حَكيم، عن هشام بن عُرْوة، عن أبيه، عن عائشة، به.

التحقيق

هذا إسناد تالف؛ فيه عبد الله بن حَكيم أبو بكر الداهِري؛ قال أحمد: «ليس بشيء»، وكذا قال ابن المَدِيني، وغيرُه، وقال ابن مَعين والنَّسائي: «ليس بثقة»، وقال العُقَيلي: «لا يقيم الحديثَ، ويحدِّث بواطيلَ عن الثقات»، وقال الجُوزَجاني: «كذاب»، وقال أبو نُعَيم الأصبهاني: «روَى

عن إسماعيلَ بن أبي خالد والأعمشِ الموضوعاتِ»، وقال يعقوب بن شَيْبة: «متروك الحديث»، انظر (لسان الميزان ٤٢٠٨). وقال ابن حِبَّان: «كان يضع الحديث على الثقات» (المجروحين ١/ ٥١٥). ولخَّص الذهبيُّ القولَ فيه، فقال: «واهٍ، متَّهَم بالوضع». وقال مرة: «أحد المتروكين باتفاق» (المغني في الضعفاء ٣١٤٤، ٧٣٤٤).

ولذا ضعَّف الحديثَ: مُغْلَطاي في (شرح ابن ماجه ١/ ١٢١)، **والفيروزآبادي** كما في (تذكرة الموضوعات للفَتني ١/ ٣٠)، و(الفوائد المجموعة ٢٤)، **وابنُ المُلَقِّن** في (البدر المنير ١/ ٣٩٤)، وفي (الإعلام بفوائد عمدة الأحكام ١/ ٦٠٥)، **وأبو الفَضْل العِراقي** في (طرح التثريب ٢/ ٦٩)، **وابنُ حَجَر** في (التلخيص ١/ ١٠٩)، **والسَّخاوي** في (المقاصد الحسنة ١/ ١٠٧)، **والألباني** في (الضعيفة ٩٤٢).

تنبيه:

قال ابن المُلَقِّن: «قال الإمام الرافعي نقلًا عن صاحب (التتمة) وغيرِه: أنهم رَوَوُا الخبرَ: أنه ﷺ قال: «**اسْتَاكُوا عَرْضًا لَا طُولًا**». وهذه الرواية غريبةٌ، لا أعلم مَن خرَّجها بهذا اللفظ مع البحث والسؤال عنها من الحُفَّاظ الأكابر» (البدر المنير ١/ ٧٢٧).

وقال ابن حَجَر: «قوله نقلًا عن صاحب التتمة وغيره، أن الخبر ورد: أن النبي ﷺ، قال: «**اسْتَاكُوا عَرْضًا لَا طُولًا**» تقدَّم من طُرُقه[1]، وليس فيه: «**لَا طُولًا**» إلا أنه في حديث عائشةَ بلفظ الفعل لا بلفظ الأمر» (التلخيص الحبير ١/ ١٠٩).

(١) تصحف في طبعة قرطبة إلى: «طرفه»، والصواب المثبت، كما في غيرها من الطبعات.

[١٢٩١ط] حَدِيثُ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ مُرْسَلًا:

عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**إِذَا شَرِبْتُمْ فَاشْرَبُوا مَصًّا، وَإِذَا اسْتَكْتُمْ فَاسْتَاكُوا عَرْضًا**».

۞ **الحكم: مرسَل ضعيف. وضعَّفه:** البَيْهَقي، وابن القَطَّان، وابن الصلاح، والنَّوَوي، والتِّبْريزي، والسُّيوطي، والألباني.

التخريج:

〚مد ٥ / هق ١٧٨〛.

السند:

رواه أبو داود في (المراسيل) - ومن طريقه البَيْهَقي في (السنن الكبير) - قال: حدثنا محمد بن الصَّبَّاح بن سُفْيان، أخبرنا هُشَيم، عن محمد بن خالد القُرَشي، عن عطاء بن أبي رَباح، به.

التحقيق

هذا إسناد ضعيف؛ فيه ثلاثُ علل:

الأولى: الإرسال؛ فعَطاءٌ تابعيٌّ من الوُسْطى من التابعين (التقريب ٤٥٩١).

ومراسيلُ عطاءٍ واهيةٌ؛ قال يحيى بن سعيد القَطَّانُ: «مرسَلات مجاهِدٍ أحبُّ إليَّ من مرسَلات عطاء بن أبي رَباح بكثير؛ كان عطاء يأخذ عن كل ضَرْب» (العلل الصغير للترمذي ص ٧٥٤).

وقال الإمام أحمد عن مراسيل الحسن وعطاءِ بن أبي رَباح: «ليس هي بذاك، هي أضعفُ المراسيل كلِّها؛ فإنهما كانا يأخذان عن كلٍّ» (شرح علل التِّرْمذي ١/ ٥٣٩).

الثانية: محمد بن خالد القُرَشي؛ ترجم له البخاري في (التاريخ الكبير ١/ ٧٣)، وابن أبي حاتم في (الحرج والتعديل ٧/ ٢٤٢) ولم يذكرا فيه جرحًا ولا تعديلًا، وقال ابن القَطَّان: «لا تُعرَف حالُه، ولا يُعرَف روَى عنه غيرُ هُشَيم» (بيان الوهم والإيهام ٣/ ٤٢)، وقال الذهبي: «لا يُعرف حالُه» (الميزان ٧٤٧٤)، وقال ابن حَجَر: «مجهول» (التقريب ٥٨٥٢).

ونَقل كلامَ ابن القَطَّان وأقرَّه: ابنُ المُلَقِّن في (البدر المنير ١/ ٧٢٣)، وابنُ حَجَر في (تهذيب التهذيب ٩/ ١٢٨)، وقال: «ذكره ابن حِبَّان في (الثقات)، وسمَّى جدَّه سلَمةَ، وزعم أنه أخو عِكْرِمةَ بن خالد، وقال: روَى عنه عبدُ الله بن الأسود. قلت: لكن فرَّق بينهما البخاري، وابنُ أبي حاتم، وهو الصواب».

ولكن خالف ابنُ حَجَر في (التلخيص) صنيعَه في (التهذيب) و(التقريب)، فتعقَّب ابنَ القَطَّان قائلًا: «قلت: وثَّقه ابنُ مَعين، وابنُ حِبَّان» (التلخيص ١/ ١٠٨).

واغترَّ بذلك المُناوي الذي تعقَّب السُّيوطيَّ لكونه رمز للحديث بالضعْف في (الجامع الصغير ٧١١)، فقال: «رمز لضعفه اغترارًا بقول ابن القَطَّان... وفاته أن الحافظ ابن حجر ردَّه على ابن القَطَّان بأن محمدًا هذا وثَّقه ابن مَعِين وابنُ حِبَّان» (الفيض ١/ ٣٨٧).

وردَّ عليه ذلك الألبانيُّ، فقال: «وهذا تعقُّب واهٍ؛ جاءه من التقليد والاستسلام لرد الحافظ ابن حجر دون تبصُّر... وفاته أن الجَواد قد يَكْبو؛ فإن توثيق ابنِ مَعين المذكورَ مما لم يَذْكره أحدٌ، حتى ولا الحافظ نفْسُه في (التهذيب)، فأخشى أن يكون وهَمًا منه، ويؤيِّده أنه صرَّح في (تقريب التهذيب) أن القُرَشي هذا «مجهول»، فوافق في ذلك قولَ ابن القَطَّان: «لا

يُعرَف»، وكذلك قال الذهبي في (الميزان)، فمع اتفاق هؤلاء على تجهيله، هل يُعقَل أن يكون توثيقُ ابن مَعِين له ثابتًا عنه؟! ثم لو سلَّمْنا جدَلًا ثُبوتَ ذلك عنه، فهل يَسْلَم السندُ من العلتين الأُولَيَيْن: التدليس والإرسال؟! وبذلك يتبيَّنُ أن لا وجهَ لذلك التعقُّب على السُّيوطي» (الضعيفة ٩٤٠).

هذا بشأن التوثيق المنسوب لابن مَعِين، وأمَّا صنيعُ ابن حِبَّانَ فجوابُه: أنه إنما ترجم لراوٍ آخَرَ اسمُه محمد بن خالد بن سلَمةَ المَخْزومي، ثم قال: «وهو الذى روَى عنه هُشَيم، وقال: حدثنا محمد بن خالد القُرَشي» (الثقات ٧/ ٣٧٧).

قلنا: والمَخْزومي هذا غيرُ صاحبنا، وقد فرَّق بينهما البخاري وابنُ أبي حاتم، وصوَّبه الحافظ، كما تقدَّم.

الثالثة: عنعنة هُشَيم بن بَشِير؛ فهو - وإن كان ثقةً ثبْتًا - كثيرُ التدليس (التقريب ٧٣١٢).

هذا، وقد قال ابن المُلَقِّن: «وهذا المرسَل قد يَعتضد بأحاديثَ واردةٍ في ذلك وإن كانت كلُّها ضعيفةً» (البدر المنير ١/ ٧٢٣).

وقال أيضًا: «رواه أبو داودَ في (مراسيله)، وفيه مع ذلك جهالةٌ، ولعله يَنجبِر بطُرق أُخَرَ موصولةٍ» (تحفة المحتاج ١/ ١٧٧).

وقال المُناوي أيضًا: «والحديث ورد من طرق... بأسانيدَ، قال ابن عبد البر: فيها اضطرابٌ، لكن اجتماعها أحدَثَ قوةً صيَّرْته حسَنًا» (الفيض ١/ ٣٨٧).

وقال أيضًا: «فيه مع إرساله ضعْفٌ، لكنه مُنجبِر» (التيسير ١/ ١١٠)

قلنا: يشير ابن المُلَقِّن والمُناويُّ بذلك إلى تقوية هذا المرسَل بالشواهد التي سبق ذِكرُها في الباب، وقد علِمتَ أنها واهيةٌ مع وَهاءِ هذا المرسَل؛

فلا المرسَلُ يصلُحُ لأن يتقوَّى بهذه الشواهد، ولا هي تصلُحُ لأن تُقوِّي هذا المرسَلَ، وقد سلَّم المُناوي نفْسُه بضعفها عندما تعرَّض لهذه الشواهد في موضع آخَرَ من (الفيض ٥/ ٢١٧).

وقد قال البَيْهَقي: «وقد رُوي في الاستياك عَرْضًا حديثٌ لا أَحتجُّ بمِثله» (السنن الكبير ١/ ١٢٣)، ثم ساق حديثَ بَهْزٍ ورَبيعةَ المتقدمَيْنِ، ومرسَلَ عطاءٍ هذا.

ولهذا قال ابن الصلاح: «وعقَد البَيْهَقي بابًا في الاستياك عَرْضًا، ولم يذكر فيه حديثًا يحتج به» (البدر المنير ١/ ٧٢٣)، و(التذكرة للزركشي ص ٥٦).

وقال مُغْلَطاي: «وحديث بَهْزٍ، ورَبيعةَ بنِ أَكْثَمَ، وعطاءِ بن أبي رَباح: «**كَانَ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَسْتَاكُ عَرْضًا**»، ضعَّفها البَيْهَقي» (الإعلام ١/ ١٢١).

والحديث قد ضعَّفه النَّوَوي في (المجموع ١/ ٢٨٠)، و(الخلاصة ٩٩)، **والتِّبْريزي** في (المعيار ١٤٠)، **والألبانيُّ** في (ضعيف الجامع ٥٦٣).

تنبيهان:

الأول: ذكر السُّيوطي هذا المرسَل عن عطاءٍ في موضع آخَرَ من (الجامع الصغير ٤٣٠) مختصرًا، بلفظ: «**إِذَا اسْتَكْتُمْ فَاسْتَاكُوا عَرْضًا**»، وعزاه لسعيد بن منصور في سننه، ورمز له بالصحة، خلافًا لصنيعه في الموضع الآخَر.

ولم نقف على سنده لنحددَ سببَ هذا الاختلاف، فالحديث ليس موجودًا في المطبوع من سنن ابن منصور، والأقرب أنه من طريق أبي داودَ نفْسِها.

الثاني: عزاه العَيْني في (البناية شرح الهداية ١/ ٢٠٥) لـ(سنن أبي داود)، وهو وهَمٌ، إنما أخرجه أبو داودَ في (المراسيل)، وليس في (السنن).

[١٢٩٢ط] حَدِيثُ: اسْتَاكُوا عَرْضًا، وَادَّهِنُوا غِبًّا...:

حَدِيثُ: «**اسْتَاكُوا عَرْضًا، وَادَّهِنُوا غِبًّا، وَاكْتَحِلُوا وِتْرًا**».

۞ **الحكم: لا أصل له بهذا السياق والتمام.**

التحقيق

ذكره الشِّيرازي في (المهذب ص ٣٣)، فقال: «والمستحَبُّ أن يَستاك عَرْضًا؛ لقوله ﷺ: «**اسْتَاكُوا عَرْضًا، وَادَّهِنُوا غِبًّا، وَاكْتَحِلُوا وِتْرًا**».

وبنحوه قال ابنُ أبي الخَيْر في (البيان في مذهب الإمام الشافعي ١/ ٩٣)، وابنُ قَدامةَ في (المغني ١/ ١٣٥)، وغيرُهما من الفقهاء.

قلنا: ولم نقف عليه مسنَدًا بهذا السياق والتمام في شيء من كتب الحديث.

ولذا قال ابن الصلاح: «بحثْتُ عنه فلم أجد له أصلًا ولا ذِكرًا في شيء من كتب الحديث، واعتنَى جماعة بتخريج أحاديث المهذَّب فلم يذكروه أصلًا، وعقد البَيْهَقي بابًا في الاستياك عَرْضًا ولم يَذكر فيه حديثًا يحتج به» (المجموع ١/ ٢٨٠)، (البدر المنير ١/ ٧٢٣). **وأقرَّه الزركشي** في (التذكرة ص ٥٦).

وقال النَّوَوي: «هذا الحديث ضعيفٌ غيرُ معروف» (المجموع ١/ ٢٨٠).

وقال ابن المُلَقِّن: «ولعلهما أرادا ما عدا لفظةَ: «**اسْتَاكُوا عَرْضًا**»؛ فإن أبا داودَ رواها في (مراسيله)» (البدر المنير ١/ ٧٢٣).

وذكره الشَّوْكاني في (الفوائد المجموعة ٥٢).

وقال محمد الأمير المالكي: «لا أصل له بهذا اللفظ» (النخبة البهية في الأحاديث المكذوبة على خير البرية ٢٠).

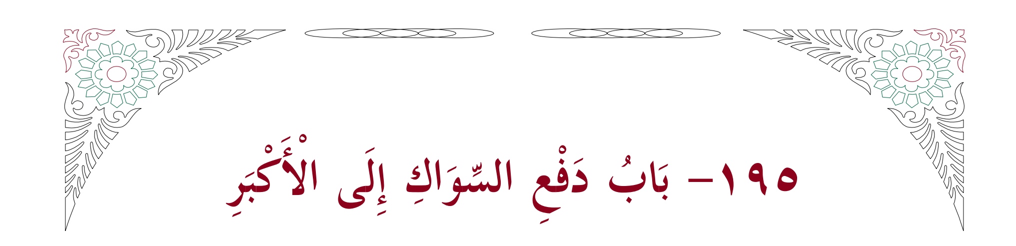
ولكن قال الغَزِّي العامري - بعد ذِكر كلامِ ابن الصلاح -: «لكن جاء معناه في الأحاديث» (الجد الحثيث في بيان ما ليس بحديث ٢٦).

قلنا: وهو كما قال؛ فالأمر بالاستياك عَرْضًا تقدَّم من مرسَل عطاءٍ، وهو واهٍ.

وأما الأمر بالادِّهان غِبًّا: فقد ورد أيضًا في غير ما حديث، بلفظ: «**نَهَى رَسُولُ اللهِ ﷺ أَنْ نَدَّهِنَ إِلَّا غِبًّا**» من حديث ابن عُمرَ وغيرِه، وسيأتي الكلامُ عليها - إن شاء الله - في أبواب الزينة.

وأما الأمر بالاكتحال وِتْرًا: فقد ورد في عدة أحاديثَ لا تخلو من مقال، وقد تقدَّم الكلامُ على بعضها في «باب الوتر في الاستجمار»، من كتاب «قضاء الحاجة».





١٩٥- بَابُ دَفْعِ السِّوَاكِ إِلَى الْأَكْبَرِ

[١٢٩٣ط] حَدِيثُ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ:

عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا، أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «**أَرَانِي فِي الْمَنَامِ (رَأَيْتُ فِي الْمَنَامِ) أَتَسَوَّكُ بِسِوَاكٍ، فَجَذَبَنِي رَجُلَانِ، أَحَدُهُمَا أَكْبَرُ مِنَ الْآخَرِ، فَنَاوَلْتُ السِّوَاكَ الْأَصْغَرَ مِنْهُمَا، فَقِيلَ لِي: كَبِّرْ، فَدَفَعْتُهُ إِلَى الْأَكْبَرِ**».

۞ **الحكم**: **متفق عليه** (خ، م)[١].

الفوائد:

الأولى: قال ابن بَطَّال: «فيه: تقديمُ ذي السِّن في السِّواك، وكذلك ينبغي تقديمُ ذي السِّن في الطعام والشراب والكلامِ والمشْي والكتاب وكلِّ منزلة؛ قياسًا على السِّواك.

وقال المُهَلَّب: تقديمُ ذي السِّن أَوْلَى في كل شيء ما لم يترتبِ القومُ في الجلوس، فإذا ترتَّبوا فالسُّنَّةُ تقديمُ الأيمنِ فالأيمن من الرئيس أو العالم، على ما جاء في حديث شُرْب اللبن[٢]» (شرح صحيح البخاري لابن بطال

(١) إلا أنه وقع معلَّقًا عند البخاري عن أحد مشايخه في أكثر النسخ، وانظر السند مع التعليق عليه.

(٢) يعني حديث أنس بن مالك رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ أُتِيَ بِلَبَنٍ قَدْ شِيبَ بِمَاءٍ، وَعَنْ يَمِينِهِ أَعْرَابِيٌّ، وَعَنْ شِمَالِهِ أَبُو بَكْرٍ، فَشَرِبَ، ثُمَّ أَعْطَى الأَعْرَابِيَّ، وَقَالَ: «**الْأَيْمَنَ** =

١/ ٣٦٤). قال الحافظ: «وهو صحيح» (الفتح ١/ ٣٥٧).

الثانية: قال الحافظ: «وفيه: أن استعمال سِواكِ الغير ليس بمكروه، إلا أن المستحب أن يَغسِله ثم يَستعملَه» (الفتح ١/ ٣٥٧).

التخريج:

﴿خ ٢٤٦ تعليقًا / م ٢٢٧١ "واللفظ له"، ٣٠٠٣ / عه (غلق ٢/ ١٤٩) / بز ٥٩٨٦ "والرواية له ولغيره" / معيل (الفتح ١/ ٣٥٧) / هق ١٧٤ / حداد ٤٠٢١ / طاهر (تصوف ١٢٥) / غلق (٢/ ١٤٩)﴾.

السند:

قال البخاري (٢٤٦): وقال عَفَّان[1]، حَدثنا صَخْر بن جُوَيرية، عن نافع، عن ابن عُمر، به.

ووصله مسلم (٢٢٧١، ٣٠٠٣)، والبزَّار (٥٩٨٦) فقالا - والسياق لمسلم -: حدثنا نَصْر بن عليٍّ الجَهْضَمي، أخبرني أبي، حدثنا صَخْر بن جُوَيرية، عن نافع، أن عبد الله بن عُمر حدَّثه... به.

ورواه البَيْهَقي وغيرُه: من طريق إسحاقَ الحَرْبي، عن عَفَّان بن مسلم، به.

= فَالْأَيْمَنَ». متفق عليه: أخرجه البخاري (٥٦١٩) «واللفظ له»، ومسلم (٢٠٢٩). وقد تقدَّم تخريجه في باب: «سُؤْر المؤمن».

(١) كذا وقع معلقًا عند البخاري، في جُلِّ نسخ البخاري ورواياته، وكذا نقله عن البخاري غيرُ واحد، لكن ذَكره المُهَلَّب في (المختصر النصيح في تهذيب الجامع الصحيح ١٤٠) بلفظ: «نا عفان». فيكون موصولًا. وعفان من شيوخ البخاري، لكن البخاري يروي عنه بواسطة وبدون واسطة. فالله أعلم.

١- رِوَايَةُ: «إِنَّ جِبْرِيلَ أَمَرَنِي أَنْ أُكَبِّرَ»:

وَفِي رِوَايَةٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ وَهُوَ يَسْتَنُّ، فَأَعْطَى أَكْبَرَ الْقَوْمِ، وَقَالَ: «إِنَّ جِبْرِيلَ أَمَرَنِي أَنْ أُكَبِّرَ[1] (أَنْ أُقَدِّمَ الْأَكَابِرَ)».

۞ **الحكم: إسناده حسَن. وحسَّنه:** البخاري، والألباني. **وصحَّحه** أحمد شاكر.

التخريج:

﴿حم ٦٢٢٦ "واللفظ له" / بز ٥٩٨٧ / طس ٣٢١٨ / غيل ٩٣٤ "والرواية له" / هق ١٧٥ / فق (٢/ ٣٨٥) / فة (٣/ ٣٨٩) / حكيم ٦٦٩ / غلق (٢/ ١٥٠) / خطج ٢٤٧، ٢٤٨ / حل (٨/ ١٧٤) / معيل (الفتح ١/ ٣٥٧)، (غلق ٢/ ١٥١) / سمويه (غلق ٢/ ١٥٠) / مَعْمَري (يوم - غلق ٢/ ١٥١)﴾.

السند:

أخرجه (أحمد) قال: حدثنا يَعْمَر بن بِشْر، حدثنا عبد الله - يعني: ابنَ مبارَك - قال: قال أُسامةُ بن زيد: حدثني نافع، أن ابن عُمر... به.

ومدارُ الحديث - عندهم - على عبد الله بن المبارَك، عن أُسامةَ بن زيد، عن نافع، عن ابن عُمر، به.

التحقيق

هذا إسناد رجاله ثقاتٌ رجال الشيخين، عدا أسامة بن زيد فمِن رجال مسلم، وهو «صدوق يَهِمُ» كما في (التقريب ٣١٧).

وقال البَيْهَقي - عَقِبَ هذه الرواية -: «استَشهَد البخاري بهذه الرواية».

---

(١) تحرَّف في المطبوع من (الحلية) إلى: «أيسر»!

ويشير إلى قول البخاري عَقِبَ الرواية السابقة: «اختصره نُعَيم، عن ابن المبارَك، عن أسامة، عن نافع، عن ابن عُمر».

بل ونقل ابن المُلَقِّن عن البخاري تحسينَه - صراحةً - لهذا الحديث، فقال: «قد حسَّن البخاري حديثَ أسامة بن زيد، عن نافع، عن ابن عُمر عن النبي ﷺ، أنه قال في السِّواك: «**نَاوِلْهُ أَكْبَرَ الْقَوْمِ**». قال التِّرْمذي: سألت محمدًا عن هذا الحديث؟ فقال: حديث حسَن» (المقنع في علوم الحديث ١/ ٨٦)، وبنحوه في (البدر المنير ٢/ ٤٧).

وقال ابن المُلَقِّن بإثر ذلك: «وأسامة مختلَفٌ فيه، وهو من رجال مسلم» (المقنع في علوم الحديث ١/ ٨٦).

وهذا النقل عن التِّرْمذي عن البخاري، لم نقف عليه في المطبوع من (العلل الكبير)، فلعله ساقطٌ منه.

وقد صحَّحه أحمد شاكر في (تحقيقه للمسند ٦٢٢٦).

وحسَّنه الألباني في (صحيح أبي داود ٤٠).

وأما الرواية التي ذكرها ابن المُلَقِّن، فلم نقف عليها في شيء من المصادر، ولعلها حكايةٌ بالمعنى، ثم وجدْناها في (كَنز العمال ٢٥٧٦٣) معزوةً لابن النجار، بلفظ: «عن ابن عمر، عن النبي ﷺ في السِّواك، قال: «**نَاوِلْهُ أَكْبَرَ الْقَوْمِ**»، ثُمَّ قَالَ: «**إِنَّ جِبْرِيلَ أَمَرَنِي أَنْ أُكَبِّرَ**». وكذا في (جمع الجوامع للسيوطي ٢/ ٥١٠) مقتصرًا على آخِره.

ولم نقف عليها أيضًا في المطبوع من (ذيل تاريخ بغداد). فالله أعلم.

قلنا: ظاهر هذه الرواية يعارِض الروايةَ السابقة؛ فالرواية السابقة محمولة على المنام، وهذه الرواية محمولة على اليقظة، مع أن مدار الحديث على

نافع، وصَخْر بن جُوَيرِيةَ راوي الرواية الأولى ثقة ثبْتٌ، فلا ريبَ في ترجيح روايتِه على رواية أُسامةَ بن زيد، لكن روَى أبو داود (٥٠) بإسناد صحيح عن عُرْوةَ عن عائشةَ نحوَ روايةِ أُسامةَ بن زيد، وهذا يفيد أن القصة تعددتْ، **ولهذا جمَع الحافظ بينهما جمعًا حسنًا،** فقال - عَقِبَ روايةِ أُسامة -: «وهذا يقتضي أن تكون القضية وقعت في اليقظة، ويُجمَع بينه وبين رواية صَخْرٍ أن ذلك لِمَّا وقع في اليقظة أخبرهم ﷺ بما رآه في النوم تنبيهًا على أنَّ أمْره بذلك بوحيٍ متقدِّمٍ، فحَفِظَ بعضُ الرواة ما لم يحفظ بعضٌ، ويَشهد لرواية ابن المبارَك ما رواه أبو داودَ بإسناد حسَنٍ عن عائشةَ قالت: «**كَانَ رَسُولُ اللهِ** ﷺ يَسْتَنُّ وَعِنْدَهُ رَجُلَانِ، فَأُوحِيَ إِلَيْهِ: أَنْ أَعْطِ السِّوَاكَ الْأَكْبَرَ»» (الفتح ١/ ٣٥٧).

ولعل لهذا حسَّنه البخاري وغيرُه. والله أعلم.



[١٢٩٤ط] حَدِيثُ عَائِشَةَ:

عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها، قَالَتْ: «**كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يَسْتَنُّ، وَعِنْدَهُ رَجُلَانِ، أَحَدُهُمَا أَكْبَرُ (أَسَنُّ) مِنَ الْآخَرِ، فَأَوْحَى اللهُ إِلَيْهِ فِي فَضْلِ السِّوَاكِ، أَنْ كَبِّرْ؛ أَعطِ السِّوَاكَ أَكْبَرَهُمَا**».

❁ **الحكم: إسناده صحيح. وصحَّحه:** النَّوَوي، وابنُ العِراقي، وبدر الدين العَيْني، والألباني. **وحسَّنه:** ابن المُلَقِّن، وابن حجر.

الفوائد:

قال الخطَّابي: «وفيه من الأدب: تقديمُ حق الأكبرِ من جماعة الحضور وتبديتُه على مَن هو أصغر منه، وهو السُّنَّة في السلام والتحية والشرابِ والطِّيب ونحوِها من الأمور. وفي معناه تقديمُ ذي السِّنِّ بالركوب والحذاءِ والطَّسْتِ وما أشبَه ذلك من الأرفاق.

وفيه: أن استعمال سواك الغير ليس بمكروه على ما يذهب إليه بعضُ مَن يتقزَّز، إلا أن السُّنَّة فيه أن يَغسلَه ثم يَستعملَه» (معالم السنن ١/ ٣٠).

التخريج:

﴿د ٥٠ "اللفظ له" / بز ٨٢ "والرواية له" / عد (٦/ ٥٤٦) / علحا ٢٥٥١ "معلقًا"﴾.

السند:

قال أبو داود: حدثنا محمد بن عيسى، حدثنا عَنْبَسَة بن عبد الواحد، عن هشام بن عُرْوة، عن أبيه، عن عائشة، به.

ورواه البَزَّار: عن أحمد بن منصور، عن محمد بن بكَّار، عن عَنْبَسَة... به.

وقال: «وهذا الحديث لا نعلمَ رواه إلا عَنْبَسَةُ بن عبد الواحد».

التحقيق

هذا إسناد صحيح رجالُه كلهم ثقات؛ فعَنْبَسَة بن عبد الواحد هو القُرَشي الأُمَوي أبو خالد الكوفي، وثَّقه يحيى بن مَعِين، وقال أحمد: «ما أرى به بأسًا»، وقال أبو حاتم وأبو زُرْعة وأبو داود: «ليس به بأسٌ»، زاد أبو حاتم: «ثقة». (تهذيب التهذيب ٨/ ١٦٢).

وقال الحافظان الذهبي وابنُ حَجَر: «ثقة» (الكاشف ٤٣٠٤)، (التقريب ٥٢٠٧).

وقد رواه عنه ثقتان، الأول: محمد بن عيسى، عند أبي داودَ، وهو أبو جعفر ابن الطَّبَّاع: «ثقة فقيه» (التقريب ٦٢١٠). والثاني: محمد بن بَكَّار بن الرَّيَّان، عند البزَّار. وهو «ثقة» من رجال مسلم (التقريب ٥٧٥٨).

ولذا صحَّح إسنادَه النَّوَوي وابن العِراقي كما في (فيض القدير ٢/ ٢٤٤)، **وبدر الدين العَيْني** في (عمدة القاري ٣/ ١٨٧).

وحسَّنه ابن المُلَقِّن في (البدر المنير ٢/ ٤٨)، **وابنُ حَجَر** في (الفتح ١/ ٣٥٧)، و(التلخيص ١/ ١١٦).

وقال الألباني: «وهذا سند صحيحٌ، رجاله ثقات رجال الشيخين، غيرَ محمد بن عيسى - وهو ابن نَجيح الطَّبَّاع -، وشيخِه عَنْبَسَةَ بن عبد الواحد، وهما ثقتان اتفاقًا» (صحيح أبي داود ١/ ٨٦).

وهو ظاهر صنيع الإشْبيلي، حيث قال عَقِبه: «عَنْبَسة هذا هو ابن عبد الواحد ... أبو خالد الأعور، ثقةٌ مشهور، وثَّقه ابن مَعين وأبو حاتم وغيرُهما» (الأحكام الكبرى ١/ ٤٤٦).

قلنا: وقد تُوبِع عَنْبَسَةُ عليه؛ فقد رواه ابن عَدِي في (الكامل) من طريق دُحَيْم، عن عبد الله بن محمد بن زاذانَ، عن هشام بن عُرْوة، به.

لكن ابن زاذانَ هذا، قال فيه أبو حاتم: «ضعيف»، وقال ابن عَدِي: «أحاديثه غيرُ محفوظة»، وقال الذهبي: «هالك» (لسان الميزان ٤٣٩٣).

ولذا أعلَّ طريقَه هذا أبو حاتم الرازيُّ؛ حيث سُئِل عنه فقال: «هذا خطأٌ؛ إنما هو عروة: أن النبي ﷺ... مرسَلٌ، وعبد الله - يعني: ابنَ زاذانَ - ضعيفُ الحديث» (العلل ٢٥٥١).

وعدَّ ابنُ عَدِي هذا الحديثَ من مناكيره، (الكامل ٦/٥٤٦)، **وأقرَّه ابن القَيْسَراني** في (ذخيرة الحفاظ ١٦٥٧).

قلنا: والرواية المرسَلةُ: رواها عبد الرزاق في (المصنَّف ٢٠٥١١): عن مَعْمَر، عن هشام بن عُرْوة، عن أبيه، به مرسَلًا.

ومَعْمَر مضطرِبٌ كثير الأوهام عن هشام بن عُرْوة، كما قال ابن مَعين، انظر (شرح علل الترمذ ٢/١٢٧)، (تهذيب التهذيب١٠/٢٤٥).

وابن زاذانَ قد تُوبِع، من عَنْبَسةَ بن عبد الواحد كما تقدَّم، وهو «ثقة» كما في (التقريب ٥٢٠٧)، فبَرِئ ابنُ زاذانَ من عهدته، ولعل أبا حاتم وابنَ عَدِي لم يَطلِعا على هذه المتابعة؛ ولذا أعَلَّاه بابن زاذانَ، اللهم إلا أن يكون مَعْمَرٌ قد تُوبِع عليه، فيتوجَّه حينئذ تخطئةُ عَنْبَسةَ أيضًا، فالله أعلم. ﴿وَمَا شَهِدْنَآ إِلَّا بِمَا عَلِمْنَا وَمَا كُنَّا لِلْغَيْبِ حَـٰفِظِينَ﴾.

تنبيه:

قال ابن الأعرابي - عَقِبَ الحديثِ في سنن أبي داودَ -: «هذا مما تفرَّد به أهلُ المدينة».

ولعله يعني أصْلَ الحديث عن هشام بن عُرْوةَ عن أبيه عن عائشة، وإلا فعَنْبَسةُ بن عبد الواحد كوفيٌّ، والراوي عنه محمد بن عيسى الطَّبَّاعُ بغداديٌّ، والله أعلم.



[١٢٩٥ط] حَدِيثُ عُرْوَةَ مُرْسَلًا:

عَنْ عُرْوَةَ، قَالَ: «**كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يَتَسَوَّكُ وَعِنْدَهُ رَجُلَانِ، فَأُوحِيَ إِلَيْهِ أَنْ كَبِّرْ**»، يَقُولُ: أَعْطِهِ أَكْبَرَهُمَا.

الحكم: صحيح المتن، وإسناده مرسَل.

التخريج:

﴿عب ٢٠٥١١﴾.

السند:

رواه عبد الرزاق (٢٠٥١١): عن مَعْمَر، عن هشام بن عُرْوة، عن أبيه... به.

التحقيق

هذا إسناد رجالُه ثقات، إلا أنه مرسَل؛ فعروةُ بن الزُّبير من الثالثة من الوُسْطى من التابعين.

وقد تقدَّم الحديثُ بإسناد صحيحٍ موصولًا عن عُروةَ، عن عائشة.



[١٢٩٦ط] حَدِيثُ عِكْرِمَةَ مُرْسَلًا:

عَنْ عِكْرِمَةَ: «**أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَسْتَاكُ، فَأُمِرَ أَنْ يُكَبِّرَ**» يَعْنِي: يَدْفَعَ السِّوَاكَ إِلَى أَكْبَرِهِمْ.

۞ **الحكم: صحيح المتن بما تقدَّم، وإسناده مرسَلٌ ضعيف.**

التخريج:

[علحا (٦/ ٢٠٣)].

السند:

قال أبو حاتم في (العلل): حدثنا نُعَيم بن حَمَّاد، عن ابن المبارَك، عن خالدٍ الحَذَّاء، عن عِكْرِمة، به.

التحقيق

هذا إسناد ضعيف؛ فيه ثلاثُ علل:

الأولى: الإرسال؛ فعِكْرِمةُ تابعيٌّ معروف.

الثانية: نُعَيم بن حَمَّاد؛ قال فيه الحافظ: «صدوق يخطئ كثيرًا» (التقريب ٧١٦٦).

الثالثة: المخالفة؛ فإن المحفوظ: عن ابن المبارَك، عن أُسامةَ بن زيد، عن نافع، عن ابن عُمر، نحوَه. كما تقدَّم.



[١٢٩٧ط] حَدِيثُ عَبْدِ اللهِ بْنِ كَعْبٍ:

عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ كَعْبٍ: «أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ كَانَ إِذَا اسْتَنَّ أَعْطَى السِّوَاكَ الْأَكْبَرَ، وَإِذَا شَرِبَ أَعْطَى الَّذِي عَنْ يَمِينِهِ».

۞ **الحكم:** حسن لشواهده، وإسناده مرسَلٌ ضعيف.

التخريج:

〔حكيم ٦٧١〕.

السند:

أخرجه الحكيم التِّرْمذي في (نوادر الأصول ٦٧١) قال: حدثنا عُمر بن أبي عُمرَ العَبْدي، قال: حدثنا سعيد بن أبي مريم، عن يحيى بن أيوبَ وابنِ لَهِيعة، قال: حدثنا ابن الهاد، عن عبد الله بن كَعْب، به.

التحقيق:

هذا إسناد ضعيف؛ فيه ثلاثُ علل:

الأولى: الإرسال؛ فعبد الله بن كعب هو السَّلَمي الأنصاري، تابعيٌّ من الثانية، قال الحافظ: «ثقة، يقال: له رؤية» (التقريب ٣٥٥٢).

وأعله بهذه العلةِ المُناويُّ، فقال: «عبد الله بن كعب بن مالك السَّلَمي، قال في (التقريب): (يقال: له رؤية) أي: ولا رواية له اتفاقًا، فالحديث مرسَلٌ» (فيض القدير ٥/ ١٠٠).

الثانية: يحيى بن أيوبَ الغافِقي؛ تكلَّم في حفظه غيرُ واحد من النُّقَّاد. (تهذيب التهذيب ١١/ ١٨٧).

وقُرن في السنَد بابن لَهِيعةَ؛ وهو ضعيف أيضًا، لاسيما في غير رواية

العبادلة عنه، فإنه كان يتلقَّن، فلعل هذا منها.

الثالثة: عُمرُ بن أبي عُمرَ العَبْدي، شيخ الحكيم، هو البَلْخي؛ ترجم له الخطيب في (المتفق والمفترق ٣/ ١٦١٢)، وتبِعه مُغْلَطاي في (إكمال تهذيب الكمال ٣٩٨١). ولم يَذْكرا فيه جرحًا ولا تعديلًا.

والحديث رمز لضعفه السُّيوطي في (الجامع الصغير ٦٥٦٩).

وأمَّا المتنُ؛ فيَشهد للفقرة الأولى ما تقدَّم في الباب، وأمَّا الفقرة الثانيةُ فيَشهد لها: حديثُ أنس بن مالك رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ أُتِيَ بِلَبَنٍ قَدْ شِيبَ بِمَاءٍ، وَعَنْ يَمِينِهِ أَعْرَابيٌّ، وَعَنْ شِمَالِهِ أَبُو بَكْرٍ، فَشَرِبَ ثُمَّ أَعْطَى الْأَعْرَابِيَّ، وَقَالَ: «**الْأَيْمَنَ فَالْأَيْمَنَ**». متفق عليه: أخرجه البخاري (٥٦١٩) "واللفظ له"، ومسلمٌ (٢٠٢٩). وقد تقدَّم تخريجُه في باب: «سُؤْر المؤمن».



[١٢٩٨ط] حَدِيثُ زَيْدِ بْنِ رُفَيْعٍ:

عَنْ زَيْدِ بْنِ رُفَيْعٍ، قَالَ: «**دَخَلَ عَلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ جِبْرِيلُ وَمِيكَائِيلُ، وَهُوَ يَسْتَاكُ، فَنَاوَلَ رَسُولُ اللهِ ﷺ جِبْرِيلَ السِّوَاكَ، فَقَالَ جِبْرِيلُ لِمُحَمَّدٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ: كَبِّرْ. أَيْ: نَاوِلْ مِيكَائِيلَ؛ فَإِنَّهُ أَكْبَرُ**».

❁ **الحكم: باطل.**

التخريج:

〚حكيم ٦٧٠〛.

السند:

أخرجه الحكيم التِّرْمذي في (نوادر الأصول ٦٧٠) قال: حدثنا صالح بن عبد الله، قال: حدثنا الحَكَم بن ظُهَير، عن زَيْد بن رُفَيع، به.

التحقيق

هذا إسناد تالف؛ فيه علتان:

الأولى: الإسال؛ فزيد بن رُفَيعٍ من التابعين، وهو مختلَفٌ فيه، فوثَّقه أحمد وجماعة، وضعَّفه النَّسائي والدارَقُطْني، انظر (لسان الميزان ٣٢٩٨).

الثانية: الحَكَم بن ظُهَير، قال عنه الحافظ: «متروك، رُمِي بالرفْض، واتَّهمه ابن مَعين» (التقريب ١٤٤٥).



١٩٦- بَابُ مَا رُوِيَ فِي تَفْضِيلِ السِّوَاكِ الْمُسْتَقِيمِ عَلَى الْمُعْوَجِّ

[١٢٩٩ط] حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ:

عَنِ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما، أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ دَخَلَ غَيْضَةً وَمَعَهُ صَاحِبٌ لَهُ، فَأَخَذَ مِنْهَا مِسْوَاكَيْنِ أَرَاكًا، أَحَدُهُمَا مُسْتَقِيمٌ وَالْآخَرُ مُعْوَجٌّ، فَأَعْطَى صَاحِبَهُ الْمُسْتَقِيمَ وَحَبَسَ الْمُعْوَجَّ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، أَنْتَ أَحَقُّ بِالْمُسْتَقِيمِ مِنِّي، قَالَ [النَّبِيُّ ﷺ]: «**كَلَّا، إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ صَاحِبٍ يُصَاحِبُ صَاحِبًا، وَلَوْ سَاعَةً مِنْ نَهَارٍ، إِلَّا سَأَلَهُ اللهُ عز وجل يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَنْ مُصَاحَبَتِهِ إِيَّاهُ، فَأَحْبَبْتُ أَلَّا أَسْتَأْثِرَ عَلَيْكَ بِشَيْءٍ**».

۞ **الحكم:** **موضوع، قاله** الألباني. وذكره في الموضوعات: السُّيوطي، وابنُ عِرَاقَ، والفَتَّنِي، والشَّوْكاني. **وعدَّه من مناكيرِ راويه:** ابنُ حِبَّان، **وتبعه** الذَّهَبي. **وضعَّفه:** التَّبْريزي، وابن المُلَقِّن.

التخريج:

﴿جليس (ص ١٠٢) "واللفظ له" / أبو نُعَيم (ذيل اللالئ ٨١٥) / فر (ج٣ / ق٥٠ / ب - نقلا من حاشية ذيل اللالئ ٢/ ١٧٢ / حاشية ٤) / مجر (١/ ١٥٦) "معلقًا"﴾.

السند:

رواه المُعافَى بن زكريا في (الجليس الصالح ص ١٠٢) قال: حدثنا

أحمد بن عيسى بن السُّكين البلدي، قال: حدثنا أبو سَهْل أحمد بن محمد بن عُمرَ بن يونسَ بن القاسم اليَمَامي، قال: حدثنا عُمر بن يونس، قال: حدثنا أبي، عن (حمزة)[1] بن عبد الله بن عُمر، قال: كان ابن عُمر يحدِّث. . . فذكره.

ومدارُه - عند الجميع - على أحمدَ بنِ محمد بن عُمرَ بن يونسَ. . . به.

التحقيق

هذا إسناد تالف؛ آفتُه أحمدُ بن محمد بن عُمر بن يونس، كذَّبه سلَمة بن شَبِيب، وأبو حاتم، وابنُ صاعِد. وقال ابن عَدِي: «حدَّث عن الثقات بمناكيرَ ونُسَخٍ عجائبَ»، وقال قاسم المُطرِّز: «كتبتُ عنه خمسَ مئةِ حديثٍ، ليس عند الناس منها حرفٌ». وقال الدارَقُطْني: «ضعيف»، وقال مرة: «متروك»، وقال الخطيب: «غير ثقة»، وقال عُبَيد الكِشْوَري: «هو كالواقِدِي فيكم». انظر (لسان الميزان ٧٧٣).

وذكره ابن حِبَّان في (المجروحين ١/ ١٥٥)، وقال: «يَروي عن عبد الرزاق وعُمرَ بنِ يونسَ وغيرِهما أشياءَ مقلوبةً، لا يُعجبنا الاحتجاجُ بخبره إذا انفرد»، وذكر له حديثين منكَرين، ثم قال: «هذا إلى ما يُشْبِهه مما يأتي من المقلوبات والمُلْزَقات التي يُنكِرها المتبحِّر في هذه الصناعة. وروَى عن عُمرَ بن يونسَ، عن أبيه، أنه سمِع حمزةَ بن عبد الله بن عُمر يقول: كَانَ ابْنُ عُمَرَ يُحَدِّثُ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ دَخَلَ غَيْضَةً. . .»، فذكر حديثنا (المجروحين ١/ ١٥٥ - ١٥٦). وتبِعه الذهبي في (ميزان الاعتدال ١/ ١٤٣).

---

(١) تصحف في المطبوع، إلى: «حموة».

وبه ضعَّفه التِّبْريزي في (المعيار ١٤٢).

وقال ابن المُلَقِّن: «حديث ضعيف، رواه ابن حِبَّانَ في «ضعفائه» » (البدر المنير ٢/ ٤٨).

ولأجْل أحمدَ هذا، ذكره غيرُ واحد في الموضوعات:

فذكره السُّيوطي في (ذيل اللآلئ ٢/ ١٧٢)، وقال: «أحمد بن محمد بن عُمر اليَمَامي: كذَّبه أبو حاتم، وابن صاعِد، وغيرُهما. وقال ابن عَدِي: حدَّث بعجائبَ».

وكذا ذكره ابن عِرَاقَ في (تنزيه الشريعة ٢/ ٣١٣)، وقال: «وفيه أحمد بن محمد بن عُمرَ اليَمَامي»، مكتفيًا بما ذكره في مقدمة كتابه (ص ٣٣) أن أحمدَ هذا كذَّبه أبو حاتم وغيرُه.

وقال الفَتَّنِي: «فيه أحمد بن محمد، كذَّبوه» (تذكرة الموضوعات ١/ ٢٠٥).

وقال الشَّوْكاني: «في إسناده كذابٌ» (الفوائد المجموعة ١/ ٢٦١).

وقال الألباني: «موضوع» (الضعيفة ١٢٤).

وأمَّا الحافظ العِراقيُّ فقال: «لم أقف له على أصل» (تخريج أحاديث الأحياء ١/ ٤٧٣). كأنه لم يقف على هذا الطريق.



[١٣٠٠ط] حَدِيثُ عَبْدِ اللهِ:

عَنْ عَبْدِ اللهِ، قَالَ: صَحِبَ النَّبِيُّ ﷺ صَاحِبًا، فَدَخَلَ رَسُولُ اللهِ ﷺ غَيْضَةً، فَقَطَعَ غُصْنَيْنِ، أَحَدُهُمَا أَعْوَجُ وَالْآخَرُ مُسْتَقِيمٌ، فَدَفَعَ إِلَى صَاحِبِهِ الْمُسْتَقِيمَ، وَأَمْسَكَ الْأَعْوَجَ. فَقَالَ الرَّجُلُ: يَا رَسُولَ اللهِ، أَنْتَ أَحَقُّ بِهَذَا. فَقَالَ: «**كَلَّا، مَا مِنْ صَاحِبٍ يَصْحَبُ صَاحِبًا إِلَّا وَهُوَ مَسْئُولٌ عَنْهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَلَوْ سَاعَةً مِنْ نَهَارٍ**».

۞ **الحكم: إسناده تالف.**

التخريج:

﴿جليس (ص ١٠٢)﴾.

السند:

رواه المُعافَى بن زكريا في (الجليس الصالح ص ١٠٢)، قال: حدثنا محمد بن هارون أبو حامد الحَضْرمي، قال: حدثنا زيد بن سعيد، قال: حدثنا عبد المجيد بن عبد العزيز، قال: حدثنا مَرْوان بن سالم، عن يحيى بن الحَكَم، عن عبد الله، به.

التحقيق

هذا إسناد تالف؛ فيه أربعُ علل:

الأولى: مَرْوان بن سالم، وهو الغِفاري مولى بني أُمَية؛ قال عنه الحافظ: «متروك، ورماه السَّاجيُّ وغيرُه بالوضع» (التقريب ٦٥٧٠).

الثانية: زيد بن سعيد الواسطي؛ ذكره الذهبي في (الميزان ٣٠٠٩) وقال: «عن أبي إسحاقَ الفَزَاري بخبرٍ باطل، متنُه: «**مَنْ أَدْخَلَ عَلَى مُؤْمِنٍ سُرُورًا؛ لَمْ**

تَمَسَّهُ النَّارُ». قال ابن حَجَر في (اللسان): «وساقه المؤلف في معجمه من وجه آخَرَ إلى أبي حامد وقال: هذا خبر منكَر، ورُواته أعلامٌ ثقات؛ فالآفةُ زيدٌ هذا، ولم أجد أحدًا ذكره بجرح ولا تعديل» (لسان الميزان ٣٣٠١).

الثالثة: عبد المجيد بن عبد العزيز بن أبي رَوَّاد؛ وهو مختلَفٌ فيه، وقال الحافظ: «صدوق يخطىء، وكان مرجئًا، أفرط ابن حِبَّان فقال: متروك» (التقريب ٤١٦٠).

الرابعة: يحيى بن الحَكَم، وهو ابن أبي العاص الأُمَوي، يَروي عن معاذ؛ ترجم له ابنُ عساكرَ في (تاريخه ٦٤/ ١١٩)، والذهبيُّ في (تاريخ الإسلام ٢/ ٨٨٧). ولم يَذْكرا فيه جرحًا ولا تعديلًا. وقال الحُسيني: «لا يُدرَى مَن هو» (الإكمال ٩٧٠). كذا في طبعة الإكمال، لكن في (تعجيل المنفعة ١١٥٩): «مجهول». وتعقَّبه الحافظ بقوله: «قلتُ: بل معروفٌ، وهو ابن الحَكَم بن أبي العاص بن أُمَية، ابنُ عمِّ عثمانَ بن عفان، وأخو مَرْوانَ بنِ الحَكَم...»، وذكر كلامًا إنْ رفَع عنه جهالةَ العين، لا يرفَع جهالةَ الحال.

وعبدُ الله: إمَّا أن يكون ابنَ مسعود، أو ابنَ عُمر، فالله أعلم.



[١٣٠١ط] حَدِيثُ فُلَانِ بْنِ عَبْدِ اللهِ، عَنِ الثِّقَةِ:

عَنْ فُلَانِ بْنِ عَبْدِ اللهِ، عَنِ الثِّقَةِ عِنْدَهُ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ كَانَ مَعَهُ رَجُلٌ مِنْ أَصْحَابِهِ، وَهُمَا عَلَى رَاحِلَتَيْنِ، فَدَخَلَ النَّبِيُّ ﷺ فِي غَيْضَةٍ طَرْفَاءَ، فَقَطَعَ قَصِيلَيْنَ، أَحَدُهُمَا مُعْوَجٌّ وَالْآخَرُ مُعْتَدِلٌ، فَخَرَجَ بِهِمَا، فَأَعْطَى صَاحِبَهُ الْمُعْتَدِلَ، وَأَخَذَ لِنَفْسِهِ الْمُعْوَجَّ. فَقَالَ الرَّجُلُ: يَا رَسُولَ اللهِ، بِأَبِي أَنْتَ وَأُمِّي، أَنْتَ أَحَقُّ بِالْمُعْتَدِلِ مِنِّي. فَقَالَ: «**كَلَّا يَا فُلَانُ، إِنَّ كُلَّ صَاحِبٍ يَصْحَبُ صَاحِبًا مَسْئُولٌ عَنْ صَحَابَتِهِ، وَلَوْ سَاعَةً مِنْ نَهَارٍ**».

۞ **الحكم: مرسَل ضعيفٌ جدًّا،** كما قال الألباني.

اللغة:

(القَصِيلُ): ما اقتُطِع من الزرع أخضرَ . . . (المعجم الوسيط ٢/ ٧٤٠).

التخريج:

﴿طبر (٧/ ١٦)﴾.

السند:

أخرجه الطبري في (تفسيره) قال: حدثنا سَهْل بن موسى الرازي، قال: ثنا ابن أبي فُدَيْك، عن فلان بن عبد الله، به.

التحقيق

هذا إسناد ضعيفٌ جدًّا؛ فيه ثلاثُ علل:

الأولى: فلان بن عبد الله؛ مبهم، وليس في شيوخ ابن أبي فُدَيك مَن يُسمَّى بفلان.

الثانية: الثقة هذا شيخُ فلان؛ مبَهم أيضًا، وهو من باب التعديل على الإبهام، وهو غير مقبول عند جمهور المحدِّثين؛ فقد يكون ثقةً عنده، ضعيفًا عند غيره.

الثالثة: الإرسال؛ فظاهر قوله (عن الثقة عنده) أنه تابعيٌّ؛ إذ لا يقال ذلك في الصحابة.

ولذا قال الألباني: «مرسل ضعيف» (الضعيفة ١٢٤).

قلنا: ولعل مَرَدَّ هذا الإسنادِ إلى أحد المتَّهَمين المتقدِّمِ ذِكرُهم في الشاهدين السابقين، والله أعلم.



١٩٧- بَابُ مَنْ تَسَوَّكَ بِسِوَاكِ غَيْرِهِ

[١٣٠٢ط] حَدِيثُ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ:

عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما، أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «**أَرَانِي فِي الْمَنَامِ** (رَأَيْتُ فِي الْمَنَامِ) **أَتَسَوَّكُ بِسِوَاكٍ، فَجَذَبَنِي رَجُلَانِ، أَحَدُهُمَا أَكْبَرُ مِنَ الْآخَرِ، فَنَاوَلْتُ السِّوَاكَ الْأَصْغَرَ مِنْهُمَا، فَقِيلَ لِي: كَبِّرْ، فَدَفَعْتُهُ إِلَى الْأَكْبَرِ**».

❁ **الحكم: متفق عليه** (خ، م).

الفوائد:

قال الحافظ: «وفيه: أن استعمال سِواكِ الغيرِ ليس بمكروه، إلا أن المستحب أن يَغسِلَه ثم يَستعمِلَه» (الفتح ١/ ٣٥٧).

التخريج:

[خ ٢٤٦ "تعليقًا" / م ٢٢٧١ "واللفظ له"، ٣٠٠٣ / بز ٥٩٨٦ "والرواية له ولغيره" / ...].

سبق تخريجُه وتحقيقُه برواياته في باب: «دفْع السواك إلى الأكبر».



[١٣٠٣ط] حَدِيثُ عَائِشَةَ «طَرِيقُ الْقَاسِمِ»:

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: «دَخَلَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ وَأَنَا مُسْنِدَتُهُ إِلَى صَدْرِي، **وَمَعَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ سِوَاكٌ رَطْبٌ يَسْتَنُّ بِهِ، فَأَبَدَّهُ رَسُولُ اللهِ** ﷺ بَصَرَهُ، فَأَخَذْتُ السِّوَاكَ فَقَصَمْتُهُ (فَقَضِمتُهُ)[1]، وَنَفَضْتُهُ وَطَيَّبْتُهُ، ثُمَّ دَفَعْتُهُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَاسْتَنَّ بِهِ، فَمَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ اسْتَنَّ اسْتِنَانًا قَطُّ أَحْسَنَ مِنْهُ.

فَمَا عَدَا أَنْ فَرَغَ رَسُولُ اللهِ ﷺ رَفَعَ يَدَهُ أَوْ إِصْبَعَهُ، ثُمَّ قَالَ: «**فِي الرَّفِيقِ الْأَعْلَى**» ثَلَاثًا، ثُمَّ قَضَى. وَكَانَتْ تَقُولُ: مَاتَ بَيْنَ حَاقِنَتِي وَذَاقِنَتِي».

۞ الحكم: صحيح (خ).

الفوائد:

قال ابن حجر: «وقولُها فيه: «**فَقَصَمْتُهُ**» بقاف وصاد مهمَلةٍ للأكثر: أي: كسرْتُه، وفي رواية كريمة وابنِ السَّكَن: بضاد معجمة، والقَضْم بالمعجمة: الأكل بأطراف الأسنان. قال ابن الجوزي: وهو أصحُّ[2]. قلت: ويُحْمَل الكَسْرُ على كَسْر موضع الاستياك؛ فلا ينافي الثاني، والله أعلم.

وقد أورد الزَّيْن بن المُنَيِّر على مطابقة الترجمة[3]، بأنَّ تعيينَ عائشةَ موضعَ الاستياك بالقطع، وأجاب: أن استعماله بعد أن مضغَتْه وافٍ بالمقصود.

---

(١) كذا وقع في بعض روايات البخاري، كما في هامش الصحيح (٢/ ٥)؛ حيث رمز لها برمز الأصيلي وابن عساكر، وانظر (شرح القسطلاني ٢/ ١٦٥).

(٢) (كشف المشكل ٤/ ٣١٥).

(٣) حيث بوَّب عليه البخاري: «باب مَن تسوَّك بسواك غيره». وقد اتَّبعْناه على تبويبه.

وتُعقِّب بأنه إطلاق في موضع التقييد، فينبغي تقييد الغير بأن يكون ممن لا يُعافُ أَثرُ فمِه، إذْ لولا ذلك ما غيَّرتْه عائشة، ولا يقال: لَم يتقدَّمْ فيه استعمال؛ لأن في نفْس الخبر: «يَسْتَنُّ بِهِ».

وفيه دلالةٌ على تأكُّد أمْرِ السِّواك؛ لكونه ﷺ لم يُخِلَّ به مع ما هو فيه من شاغل المرض» (فتح الباري ٢/ ٣٧٧).

وقال ابن رجب: «وفي الحديث دليلٌ على أن الاستياك سُنَّةٌ في جميع الأوقات، عند إرادة الصلاة وغيرِها؛ فإن استياك النبي ﷺ بهذا السواك كان في مرض موته عند خروج نفْسِه، ولم يكن قاصدًا حينئذ لصلاة ولا تلاوة.

وقد قيل: إنه قصَدَ بذلك التسوُّكِ عند خروج نفْسِه الكريمة؛ لأجْل حضور الملائكة الكرام، ودُنوِّهم منه لقبْض رُوحِه الزكية الطاهرةِ الطيبة» (فتح الباري ٨/ ١٢٩).

التخريج:

]خ ٤٤٣٨ "واللفظ والرواية له" / غو (١/ ٤٥٩) / أصبهان (٢/ ٢٧٧)[.

السند:

قال البخاري (٤٤٣٨): حدثنا محمد، حدثنا عفَّان، عن صَخْر بن جُوَيْرِيةَ، عن عبد الرحمن بن القاسم، عن أبيه، عن عائشة، به.

قال ابن حجر: «قوله (حدَّثني محمد) جزَم الحاكم بأنه محمد بن يحيى الذُّهْلي، وسقَط عند ابن السَّكَن، فصار من رواية البخاري عن عَفَّانَ بلا واسطة، وعَفَّانُ من شيوخ البخاري، قد أخرج عنه بلا واسطة قليلًا» (فتح الباري ٨/ ١٣٨).

١- رِوَايَةُ: فَقَصَمْتُهُ (فَقَضِمْتُه)، ثُمَّ مَضَغْتُهُ (طَرِيقُ عُرْوَةَ):

وَفِي رِوَايَةٍ، عن عائشة رضي الله عنها: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ كَانَ يَسْأَلُ فِي مَرَضِهِ الَّذِي مَاتَ فِيهِ، يَقُولُ: «**أَيْنَ أَنَا غَدًا؟ أَيْنَ أَنَا غَدًا؟**» يُرِيدُ يَوْمَ عَائِشَةَ، فَأَذِنَ لَهُ أَزْوَاجُهُ يَكُونُ حَيْثُ شَاءَ، فَكَانَ فِي بَيْتِ عَائِشَةَ حَتَّى مَاتَ عِنْدَهَا. قَالَتْ عَائِشَةُ: فَمَاتَ فِي اليَوْمِ الَّذِي كَانَ يَدُورُ عَلَيَّ فِيهِ، فِي بَيْتِي، فَقَبَضَهُ اللهُ وَإِنَّ رَأْسَهُ لَبَيْنَ نَحْرِي وَسَحْرِي، وَخَالَطَ رِيقُهُ رِيقِي. ثُمَّ قَالَتْ: دَخَلَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ **وَمَعَهُ سِوَاكٌ يَسْتَنُّ بِهِ، فَنَظَرَ إِلَيْهِ رَسُولُ اللهِ ﷺ**، فَقُلْتُ لَهُ: أَعْطِنِي هَذَا السِّوَاكَ يَا عَبْدَ الرَّحْمَنِ، فَأَعْطَانِيهِ، **فَقَضِمْتُهُ (فَقَصَمْتُهُ)، ثُمَّ مَضَغْتُهُ، فَأَعْطَيْتُهُ رَسُولَ اللهِ ﷺ، فَاسْتَنَّ بِهِ، وَهُوَ مُسْتَنِدٌ (مُسْتَسْنِدٌ) إِلَى صَدْرِي**.

۞ **الحكم:** صحيح (خ).

التخريج:

〚خ ٨٩٠ "والروايتان له"، ٤٤٥٠ "واللفظ له" / ك ٥٢٠ / هق ١٧٣، ١٣٥٦٠ / معيل (الفتح ٢/ ٣٧٧) / نعيم (خ - الفتح ٢/ ٣٧٧) / حداد ٢٣٢ / كر (٣٦/ ٣٠٥)〛.

السند:

قال البخاري (٨٩٠، ٤٤٥٠): حدثنا إسماعيل، قال: حدثني سُلَيمان بن بلال، قال: قال (حدثنا) هشام بن عُرْوة: أخبرني أبي، عن عائشة، به.

تنبيه:

وهِمَ الحاكمُ فاستدرك هذا الحديثَ على الشيخين، ورواه من طريق إسماعيلَ بن أبي أُوَيس (شيخ البخاري) بسند البخاري ومتْنِه سواء، ثم قال:

«هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه»!!.



٢- رِوَايَة: «فَاشْتَدَّ عَلَيْهِ، وَقُلْتُ: أُلَيِّنُهُ لَكَ؟» (طَرِيقُ ذَكْوَانَ مَوْلَى عَائِشَةَ):

وَفِي رِوَايَةٍ، قَالَتْ: إِنَّ مِنْ نِعَمِ اللهِ عَلَيَّ؛ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ تُوُفِّيَ فِي بَيْتِي، وَفِي يَوْمِي، وَبَيْنَ سَحْرِي وَنَحْرِي، وَأَنَّ اللهَ جَمَعَ بَيْنَ رِيقِي وَرِيقِهِ عِنْدَ مَوْتِهِ؛ **دَخَلَ عَلَيَّ عَبْدُ الرَّحْمَنِ، وَبِيَدِهِ السِّوَاكُ، وَأَنَا مُسْنِدَةٌ رَسُولَ اللهِ ﷺ، فَرَأَيْتُهُ يَنْظُرُ إِلَيْهِ، وَعَرَفْتُ أَنَّهُ يُحِبُّ السِّوَاكَ، فَقُلْتُ: آخُذُهُ لَكَ؟ فَأَشَارَ بِرَأْسِهِ:** «**أَنْ نَعَمْ**»، فَتَنَاوَلْتُهُ، فَاشْتَدَّ عَلَيْهِ، وَقُلْتُ: أُلَيِّنُهُ لَكَ؟ فَأَشَارَ بِرَأْسِهِ: «**أَنْ نَعَمْ**»، **فَلَيَّنْتُهُ، فَأَمَرَّهُ [عَلَى ثَغْرِهِ]**، وَبَيْنَ يَدَيْهِ رَكْوَةٌ أَوْ: عُلْبَةٌ - يَشُكُّ عُمَرُ[(١)] - فِيهَا مَاءٌ، فَجَعَلَ يُدْخِلُ يَدَيْهِ فِي المَاءِ فَيَمْسَحُ بِهِمَا وَجْهَهُ، يَقُولُ: «**لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، إِنَّ لِلْمَوْتِ سَكَرَاتٍ**»، ثُمَّ نَصَبَ يَدَهُ، فَجَعَلَ يَقُولُ: «**فِي الرَّفِيقِ الْأَعْلَى**» حَتَّى قُبِضَ وَمَالَتْ يَدُهُ.

۞ **الحكم: صحيح** (خ).

اللغة:

قال البخاري: «**العُلْبَة:** من الخَشَب، والرَّكْوة: من الأَدَم» (الصحيح عقب ٦٥١٠).

التخريج:

خ ٤٤٤٩ "واللفظ له"، ٦٥١٠ "مختصرًا" / طب (٢٣/ ٣١/ ٧٨)

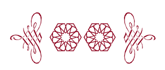
---

(١) هو ابن سعيد بن أبي حسين، راوي الحديث.

"والزيادة له" / حداد ٤٠٣٧ / أمهات (ص ٧٦) / محتضر ٣١ / ضعف (٢/ ٣٣٠-٣٣١) / جر ١٨٤٣ / هقل (٧/ ٢٠٦) / فراء (فوائد ق ٤٨ / أ) / بغ ٣٨٢٦ / نبغ ١١٩٦ / كر (٣٦/ ٣٠٧) / يمن (الزائر ص ١١٧)].

السند:

قال البخاري (٤٤٤٩، ٦٥١٠): حدثني محمد بن عُبَيد بن مَيْمون، حدثنا عيسى بن يونس، عن عُمَر بن سعيد، قال: أخبرني ابن أبي مُلَيْكة، أن أبا عَمرو ذَكْوانَ مولى عائشة، أخبره أن عائشةَ كانت تقول: . . . فذكره.



٣- رِوَايَة: «فَضَعُفَ عَنْهُ» (طَرِيقُ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ):

وَفِي رِوَايَةٍ، قَالَتْ: «تُوُفِّيَ النَّبِيُّ ﷺ فِي بَيْتِي، وَفِي نَوْبَتِي، وَبَيْنَ سَحْرِي وَنَحْرِي، وَجَمَعَ اللهُ بَيْنَ رِيقِي وَرِيقِهِ»، قَالَتْ: «**دَخَلَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بِسِوَاكٍ** [يَمْضُغُ]، **فَضَعُفَ النَّبِيُّ ﷺ عَنْهُ، فَأَخَذْتُهُ، فَمَضَغْتُهُ، ثُمَّ سَنَنْتُهُ بِهِ**».

الحكم: صحيح (خ) عدا الزيادة، وهي صحيحة.

التخريج:

[خ ٣١٠٠ "واللفظ له" / حب ٦٦٥٧ "والزيادة له" / عل ٤٦٠٦ / طب (٢٣/ ٣٣/ ٨٢) / مبهم (٣/ ٢١٨) / نبلا (٧/ ٤٣٤) / كر (٣٦/ ٣٠٦) / مشب ١١٩٥].

السند:

قال البخاري (٣١٠٠): حدثنا ابن أبي مريم، حدثنا نافع، سمِعتُ

ابنَ أبي مُلَيكةَ، قال: قالت عائشةُ... به.

نافع هو: ابن عُمر الجُمَحي، وابن أبي مريم هو: سعيد بن الحَكَم، وهما ثقتان ثَبْتان.

والزيادة: رواها ابن حِبَّانَ في (صحيحه ٦٦٥٧)، قال: أخبرنا الفَضْل بن الحُبَاب، حدثنا أبو الوليد الطَّيالسي، حدثنا نافع بن عُمر، عن ابن أبي مُلَيكة، به.

وهذا سند صحيح؛ رجاله كلُّهم ثقاتٌ أثبات.

تنبيه:

روى الذهبي هذا الحديثَ في (السِّيَر ٧/ ٤٣٤) من طريق أبي يَعْلَى المَوْصلي، حدثنا داود بن عَمرو الضَّبِّي، حدثنا نافع بن عُمَر الجُمَحي، عن ابن أبي مُلَيْكةَ، قال: قالت عائشة: «دَخَلَ أَبُو بَكْرٍ...»!

هكذا وقع عنده: «دَخَلَ أَبُو بَكْرٍ...» بدل: «عبد الرحمن بن أبي بكر». وهذا خطأٌ، فيه سقط، والصواب: «عبد الرحمن بن أبي بكر»؛ فإن الحديث عند أبي يَعْلَى (٤٦٠٤) بهذا الإسناد وهذا المتْنِ، وفيه: «عبد الرحمن بن أبي بكر» كما هو محفوظ.

ومما يدل على أن فيه سقطًا: قولُ الذهبي عَقِبَ الحديث: «أخرجه البخاري، عن ابن أبي مريمَ، عن نافع، فوقَع لنا بَدَلًا عاليًا».

فهذا يدلُّ على أن لفظ الحديث عنده نحو لفظ البخاري.



٤- رِوَايَة: «وَفِي يَدِهِ جَرِيدَةٌ رَطْبَةٌ» (طَرِيقُ أَيُّوبَ، عَنِ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ):

وَفِي رِوَايَةٍ، قَالَتْ: «تُوُفِّيَ النَّبِيُّ ﷺ فِي بَيْتِي، وَفِي يَوْمِي، وَبَيْنَ سَحْرِي وَنَحْرِي، وَكَانَتْ إِحْدَانَا تُعَوِّذُهُ بِدُعَاءٍ إِذَا مَرِضَ، فَذَهَبْتُ أُعَوِّذُهُ، فَرَفَعَ رَأْسَهُ إِلَى السَّمَاءِ، وَقَالَ: «**فِي الرَّفِيقِ الْأَعْلَى، فِي الرَّفِيقِ الْأَعْلَى**». **وَمَرَّ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ وَفِي يَدِهِ جَرِيدَةٌ رَطْبَةٌ، فَنَظَرَ إِلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ، فَظَنَنْتُ أَنَّ لَهُ بِهَا حَاجَةً، فَأَخَذْتُهَا، فَمَضَغْتُ رَأْسَهَا، وَنَفَضْتُهَا، فَدَفَعْتُهَا إِلَيْهِ، فَاسْتَنَّ بِهَا كَأَحْسَنِ مَا كَانَ مُسْتَنًّا**، ثُمَّ نَاوَلَنِيهَا، فَسَقَطَتْ يَدُهُ، - أَوْ: سَقَطَتْ مِنْ يَدِهِ -، فَجَمَعَ اللهُ بَيْنَ رِيقِي وَرِيقِهِ فِي آخِرِ يَوْمٍ مِنَ الدُّنْيَا، وَأَوَّلِ يَوْمٍ مِنَ الآخِرَةِ».

۞ **الحكم:** صحيح (خ).

التخريج:

[خ ٤٤٥١ / حق ١٢٥٤ / هقل (٧/ ٢٠٦) / عد (٦/ ٣٩) "مختصرًا" / كر (٣٦/ ٣٠٧)].

السند:

قال البخاري (٤٤٥١): حدثنا سُلَيمان بن حَرْب، حدثنا حَمَّاد بن زيد، عن أيوبَ، عن ابن أبي مُلَيْكة، عن عائشة، به.

تنبيه:

قال الذهبي: «رواه البخاري هكذا. لم يَسمَعه ابنُ أبي مُلَيكةَ من عائشةَ، لأن عيسى بن يونسَ قال: عن عُمر بن سعيد بن أبي حُسين، قال: أخبرني ابن أبي مُلَيكة، أن ذَكْوانَ مولى عائشةَ أخبره، أن عائشة كانت تقول: . . .» (تاريخ الإسلام ١/ ٨١٨).

وأشار إلى هذه العلةِ قبْلَ الذهبيِّ الإمامُ الدارَقُطْني في (الإلزامات والتتبع ص ٣٥٠)، حيث قال: «وأخرج البخاري - وحدَه - حديثَ أيُّوبَ ونافِعِ بن عُمر، عن ابن أبي مُلَيكةَ، عن عائشةَ أنها قالت: «تُوُفِّيَ النَّبِيُّ ﷺ فِي بَيْتِي، وَفِي يَوْمِي، وَبَيْنَ سَحْرِي وَنَحْرِي، وَجُمِعَ بَيْنَ رِيقِهِ وَرِيقِي»، وقصةَ السِّواك.

وأخرجه أيضًا من حديث يحيى، عن عُمرَ بن سعيد، عن ابن أبي مُلَيكةَ، عن ذَكْوانَ، عن عائشةَ مثْلَه».

وقال في (العلل): «رواه عُمر بن سعيد بن أبي حُسين، عن ابن أبي مُلَيكة، عن ذَكوانَ أبي عَمرو، عن عائشةَ. قال ذلك عيسى بنُ يونس. وخالفه ابنُ المبارَك، فلم يَذكر ذَكْوانَ أبا عَمرو، وقال: عن ابن أبي مُلَيكة، عن عائشةَ.

وكذلك رواه أبو الزُّبير، ونافعُ بن عُمر الجُمَحي، وعبد الجبار بن الوَرْد، وأيوبُ السَّخْتِياني، وسَهْل بن أبي الصَّلْت السَّرَّاجُ، واختُلِف عنه؛

فقيل: عن سَهْل، عن أيوبَ، عن ابن أبي مُلَيكة، عن عائشةَ. وكذلك قال محمد بن شَريك المكي.

وخالفهم عُمرُ بن قَيْس المكي؛ فرواه عن ابن أبي مُلَيكة، عن القاسم بن محمد، عن عائشة.

والصحيحُ حديثُ ذَكْوانَ، عن عائشةَ» (العلل ٣٦٦٨).

لكن قال الحافظ ابن حَجَر: «قولُه: (ابن أبي مُلَيكة، أن ذَكوانَ أخبره، أن عائشةَ) سيأتي بعدَ حديثٍ من رواية ابن أبي مُلَيكةَ عن عائشةَ بلا واسطة، لكنْ في كلٍّ من الطريقين ما ليس في الآخَر؛ فالظاهر أن الطريقين

محفوظان» (الفتح ٨/ ١٤٤).

وقال في (الهدي): «أخرج البخاريُّ الطريقين على الاحتمال لصحة سماع ابنِ أبي مُلَيكةَ من عائشةَ كما تقدَّم في نظائره. ويؤيِّد ذلك: أن قُتَيبةَ بن سعيد روَى هذا الحديثَ عن حَفْص بن مَيْسَرةَ، عن ابن أبي مُلَيكةَ، قال: سمِعتُ عائشةَ تقول: . . . فذكره» (هدي الساري ص ٣٧٢). وأقرَّه الشيخ مُقْبِل في (تعليقه على الإلزامات ص ٣٥١).

وطريقُ قُتَيبةَ الذي أشار إليه الحافظ: أخرجه ابنُ عساكر في (تاريخ دمشق ٣٦/ ٣٠٥)، من طريق موسى بن هارون، قال: نا قُتَيبةُ، نا حَفْصُ بن مَيْسَرةَ أبو عُمر الصَّنْعاني، نا ابن أبي مُلَيكة، عن عائشة . . . فذكره بلفظ: «فَأَخَذْتُهُ فَكَسَرْتُهُ».

قال موسى بن هارونَ الحافظُ[1]: «قال لنا قُتَيبة في هذا الحديث: (نا حَفْص بن مَيْسَرةَ، نا ابن أبي مُلَيكةَ، قال: سمِعتُ عائشةَ تقول) فجعلتُه أنا: (عائشة)[2]؛ لأن عُمر بن سعيد بن أبي حسن أَدخَلَ بين ابن أبي مُلَيكةَ وبين عائشة في إسناد هذا الحديث:[3] أبا عَمرو.

رواه نافع بن عُمر وعبدُ الجبار بن الوَرْد و(أيوبُ)[4] السَّخْتِياني عن ابن أبي مُلَيكةَ عن عائشة، كما رواه حَفْص بن مَيْسَرة، إلا أنهم لم يَذكروا

(١) إلا أن اسمه غيرُ واضح بالأصل، ولذا لم يستطع محقِّقه سوى إثباتِ كلمة واحدة محرَّفة، وهي (عمران)، والصواب أنه موسى بن هارون، كما هو واضح من سياق الكلام.

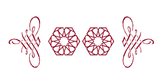
(٢) يعني: بإسقاط السماع، والله أعلم.

(٣) زيد هنا في المطبوع: (ذكر أن)، ولا معنى لها، والسياق مستقيم بدونها.

(٤) في المطبوع (أبو أيوب)! وهو خطأٌ ظاهر.

لفظَ الخبر فيه» (تاريخ دمشق ٣٦/ ٣٠٥).

قلنا: لعل ابنَ أبي مُلَيكةَ سمِعه من مولى عائشة، ثم سمِعه من عائشةَ، فحدَّث به تارةً هكذا وتارةً هكذا، وقد رواه جماعةٌ عنه عن عائشةَ بلا واسطة، لاسيما وابنُ أبي مُلَيكةَ لا يُعرَف بتدليس. والله أعلم.



٥- رِوَايَة: «سِوَاكٌ رَطْبٌ..فَمَضَغْتُهُ وَنَفَضْتُهُ وَطَيَّبْتُهُ» (طَرِيقُ أَيُّوبَ، عَنِ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ):

وَفِي رِوَايَةٍ، قَالَتْ: مَاتَ رَسُولُ اللهِ ﷺ فِي بَيْتِي، وَيَوْمِي، وَبَيْنَ سَحْرِي وَنَحْرِي، فَدَخَلَ عَبدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ وَمَعَهُ سِوَاكٌ رَطْبٌ، فَنَظَرَ إِلَيْهِ، فَظَنَنْتُ أَنَّ لَهُ فِيهِ حَاجَةً، قَالَتْ: **فَأَخَذْتُهُ، فَمَضَغْتُهُ، وَنَفَضْتُهُ** (وَقَضِمْتُهُ) (فَلَقَطْتُهُ) **وَطَيَّبْتُهُ، ثُمَّ دَفَعْتُهُ إِلَيْهِ،** فَاسْتَنَّ كَأَحْسَنِ مَا رَأَيْتُهُ مُسْتَنًّا قَطُّ، ثُمَّ ذَهَبَ يَرْفَعُهُ إِلَيَّ، فَسَقَطَ مِنْ يَدِهِ، فَأَخَذْتُ أَدْعُو اللهَ ﷻ بِدُعَاءٍ، كَانَ يَدْعُو لَهُ بِهِ جِبْرِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَكَانَ هُوَ يَدْعُو بِهِ إِذَا مَرِضَ، فَلَمْ يَدْعُ بِهِ فِي مَرَضِهِ ذَلِكَ، فَرَفَعَ بَصَرَهُ إِلَى السَّمَاءِ، وَقَالَ: «**الرَّفِيقَ الْأَعْلَى، الرَّفِيقَ الْأَعْلَى**»، يَعْنِي: وَفَاضَتْ نَفْسُهُ، فَالْحَمْدُ للهِ الَّذِي جَمَعَ بَيْنَ رِيقِي وَرِيقِهِ فِي آخِرِ يَوْمٍ مِنْ أَيَّامِ الدُّنْيَا».

❁ **الحكم:** صحيح.

التخريج:

﴿حم ٢٤٢١٦ "واللفظ له" / حب ٦٦٥٨، ٧١٥٨ "والرواية الثانية له" / ك ٦٨٨٩ / حق ١٢٥٤ "والرواية الأولى له"﴾.

السند:

أخرجه أحمد (٢٤٢١٦) قال: حدثنا إسماعيلُ، قال: أخبرنا أيُّوبُ، عن ابن أبي مُلَيْكةَ، قال: قالت عائشة: . . . فذكره.

إسماعيلُ هو ابن عُلَيَّةَ.

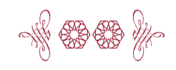
وقد رواه ابن حِبَّانَ (٧١٥٨) قال: أخبرنا عِمْرانُ بن موسى بن مُجاشِع، حدثنا عثمان بن أبي شَيبة، حدثنا ابنُ عُلَيَّة، عن أيُّوبَ، به، وقال: (فَلَقَطْتُهُ) بدل: (وَنَفَضْتُهُ).

وقد تابع ابنَ عُليَّةَ جماعةٌ:

فرواه إسحاق بن راهويه في (مسنده ١٢٥٤) عن عبد الوهاب الثَّقَفي.

ورواه ابن حِبَّان (٦٦٥٨) من طريق إسحاقَ بن إبراهيم الثَّقَفي.

كلاهما: عن أيُّوبَ، عن ابن أبي مُلَيكةَ، عن عائشة، به.



٦- رِوَايَة: «فَلَمْ تَقُمْ يَدُهُ» (طَرِيقُ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنِ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ):

وَفِي رِوَايَةٍ، قَالَتْ: «مَاتَ رَسُولُ اللهِ ﷺ فِي بَيْتِي، وَيَوْمِي، وَبَيْنَ سَحْرِي (وَنَحْرِي)[1]، وَجُمِعَ بَيْنَ رِيقِهِ وَرِيقِي». قالت: «**دَخَلَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ وَفِي يَدِهِ سِوَاكٌ، فَنَظَرَ إِلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَظَنَنْتُ أَنَّهُ يُعْجِبُهُ أَنْ يَسْتَاكَ بِهِ، فَأَخَذْتُهُ فَطَيَّبْتُهُ، ثُمَّ دَفَعْتُهُ إِلَيْهِ، فَاسْتَنَّ بِهِ، فَمَا رَأَيْتُ فَمًا (مُسْتَنًّا) أَحْسَنَ مِنْهُ، ثُمَّ أَرَادَ أَنْ يُنَاوِلَنِيهِ، فَلَمْ تَقُمْ (تَقْدِرْ) يَدُهُ، فَلَمَّا رَأَيْتُ ذَلِكَ أَخَذْتُهُ مِنْهُ**».

۞ **الحكم: إسناده صحيح.**

التخريج:

〚طس ١٧٩٧ "واللفظ له" / طهم ٤٠ "والروايتان له ولغيره" / زبير ١٢٠〛.

السند:

أخرجه إبراهيم بن طَهْمان في (مشيخته ٤٠) - ومن طريقه الطبراني في (الأوسط ١٧٩٧)، وأبو نُعَيم في (جزء ما رواه أبو الزُّبير عن غير جابر ١٢٠)-: عن أبي الزُّبير، عن ابن أبي مُلَيكة، عن عائشة، به.

قال الطبراني: «لم يَروِ هذا الحديثَ عن أبي الزُّبَير إلا إبراهيمُ».

التحقيق

هذا إسناد صحيح؛ رجالُه كلُّهم ثقات.

---

(١) تحرَّفت في (الأوسط) إلى: «فخذي»، والصواب المثبت كما في مشيخة ابن طَهْمان، وجزء أبي نُعَيم.

٧- رِوَايَة: «وَفِي يَدِهِ سِوَاكٌ أَخْضَرُ» (طَرِيقُ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ):

وَفِي رِوَايَةٍ، قَالَتْ: «رَجَعَ رَسُولُ اللهِ ﷺ فِي ذَلِكَ الْيَوْمِ حِينَ دَخَلَ مِنَ الْمَسْجِدِ، فَاضْطَجَعَ فِي حَجْرِي، فَدَخَلَ عَلَيَّ رَجُلٌ مِنْ آلِ أَبِي بَكْرٍ، **وَفِي يَدِهِ سِوَاكٌ أَخْضَرُ**، قَالَتْ: فَنَظَرَ رَسُولُ اللهِ ﷺ إِلَيْهِ فِي يَدِهِ نَظَرًا عَرَفْتُ أَنَّهُ يُرِيدُهُ، قَالَتْ: فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، تُحِبُّ أَنْ أُعْطِيَكَ هَذَا السِّوَاكَ؟ قَالَ: «**نَعَمْ**». قَالَتْ: فَأَخَذْتُهُ، فَمَضَغْتُهُ لَهُ حَتَّى أَلَنْتُهُ، وَأَعْطَيْتُهُ إِيَّاهُ. قَالَتْ: فَاسْتَنَّ بِهِ كَأَشَدِّ مَا رَأَيْتُهُ يَسْتَنُّ بِسِوَاكٍ (قَبْلَهُ)[1]، ثُمَّ وَضَعَهُ، وَوَجَدْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَثْقُلُ فِي حَجْرِي، قَالَتْ: فَذَهَبْتُ أَنْظُرُ فِي وَجْهِهِ فَإِذَا بَصَرُهُ قَدْ شَخَصَ، وَهُوَ يَقُولُ: «**بَلِ الرَّفِيقُ الْأَعْلَى مِنَ الْجَنَّةِ**». فَقُلْتُ: خُيِّرْتَ فَاخْتَرْتَ وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ. قَالَتْ: وَقُبِضَ رَسُولُ اللهِ ﷺ.

۞ **الحكم: صحيح لغيره، وصحَّحه** الهَيْثَمي.

التخريج:

﴿كن ٧٢٦٥ / حم ٢٦٣٤٧ "واللفظ له" / عل ٤٥٨٥ / طب (٢٣/ ٣٢/ ٨٠) / حق ٧٦٤، ١١٥٠ / سعد (٢/ ٢٠٦) / طبت (٣/ ١٩٩) / مبهم (٣/ ٢١٧) / غو (١/ ٤٥٨)﴾.

السند:

قال أحمد (٢٦٣٤٧): حدثنا يعقوب، حدثنا أبي، عن ابن إسحاقَ، قال: حدثني يعقوب بن عُتْبة، عن الزُّهْري، عن عُرْوة، عن عائشة، به.

---

(١) في طبعة الرسالة: «فبله»، والمثبت من طبعة المكنز (٢٦٩٨٩)، وهو الصواب، كما في بقية المصادر، وكذا رواه من طريق أحمدَ غيرُ واحد.

ومدارُه - عندهم عدا ابن سعد -: على ابن إسحاقَ، به[(١)].

التحقيق

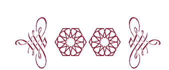
هذا إسناد حسَن؛ رجاله ثقات إلا محمد بن إسحاقَ فإنه صدوق يدلِّس كما في (التقريب)، وقد صرَّح بالتحديث هنا؛ فانتفت شبهةُ تدليسه.

ولكن الحديث صحيحٌ لغيره؛ لطرقه السابقة.

وهذه الرواية محمولةٌ على الروايات السابقة في تسمية صاحب السواك، وهو عبد الرحمن بن أبي بكر، كما صرَّح بذلك الخطيب في (الأسماء المبهمة)، وابن بَشْكُوال في (غوامض الأسماء المبهمة).

ورواه ابن سعد في (الطبقات ٢/ ٢٠٦) عن محمد بن عُمر، حدثني جعفر بن محمد بن خالد بن الزُّبير، عن محمد بن عبد الرحمن بن نَوْفل، عن الزُّهْري، عن عُرْوة بن الزُّبير، عن عائشةَ، نحوَه.

ومحمد بن عُمرَ هو الواقدي؛ متروك متَّهَم. وشيخُه جعفر بن محمد بن خالد بن الزُّبير؛ قال عنه البخاري: «لا يتابَع في حديثه»، وقال الأَزْدي: «منكَر الحديث»، (لسان الميزان ١٨٩٩).



(١) إلا أنه سقط من مطبوع الطبراني تبعًا لأصله: «الزُّهْري»، والصواب إثباتُه كما في بقية المصادر.

٨- رِوَايَة: «فَأَخَذْتُ السِّوَاكَ فَطَيَّبْتُهُ»:

وَفِي رِوَايَةٍ، قَالَتْ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ حِينَ قُبِضَ مُسْنِدٌ ظَهْرَهُ إِلَيَّ، قَالَتْ: فَدَخَلَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ، وَفِي يَدِهِ سِوَاكٌ، فَدَعَا بِهِ النَّبِيُّ ﷺ، **فَأَخَذْتُ السِّوَاكَ، فَطَيَّبْتُهُ، ثُمَّ دَفَعْتُهُ إِلَيْهِ، فَجعَلَ يَسْتَنُّ بِهِ**، فَثَقُلَتْ يَدُهُ وَثَقُلَ عَلَيَّ، وَهُوَ يَقُولُ: «**اللهُمَّ فِي الرَّفِيقِ الْأَعْلَى، اللهُمَّ فِي الرَّفِيقِ الْأَعْلَى**»، مَرَّتَيْنِ. قَالَتْ: ثُمَّ قُبِضَ.

۞ **الحكم: صحيح بما تقدَّم.**

التخريج:

﴿حم ٢٥٦٤٠ "واللفظ له" / طب (٢٣/ ٣٣/ ٨١) / طس ٦٨٨٧ / زهر ٣٤٩ / بنس ٣٨ / عروس ٦٩ / ميمي ١٣٣، ٤٣٩ / فقط ٦٢٦٣ / حنابلة (١/ ٣٣٤) / حلب (٤/ ١٦٣٣)﴾.

السند:

قال أحمد (٢٥٦٤٠): حدثنا إبراهيم بن خالد، قال: حدثنا رَباح، عن مَعْمَر، عن هشام بن عُرْوة، عن أبيه، عن عائشةَ، به.

ومدارُه - عندهم - على رَباح بن زيد، عن مَعْمَر، عن هشام بن عُرْوة، به.

قال الطبراني - عَقِبَه -: «لم يَروِ هذا الحديثَ عن هشام بن عُرْوةَ إلا مَعْمَرٌ، تفرَّد به رَباحُ بن زيد» (الأوسط).

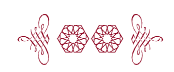
وقال الدارَقُطْني: «تفرَّد به رَباحُ بن زيد، عن مَعْمَر، عن هشام» (أطراف الأفراد ٦٢٦٣).

التحقيق

هذا إسناد رجاله ثقاتٌ رجال الشيخين إلا إبراهيمَ بن خالدٍ وشيخَه رَباحَ بن زيد، وهما ثقتان كما في (التقريب ١٧١، ١٨٧٣).

لكن رواية مَعْمَرٍ عن هشام بن عُرْوَةَ فيها مقالٌ؛ قال ابن مَعين: «حديثُ مَعْمَرٍ عن ثابتٍ وعاصمٍ بن أبي النَّجُودِ وهشامٍ بن عُرْوَةَ وهذا الضَّرْبِ: مضطربٌ كثيرُ الأوهام» (التعديل والتجريح لأبي الوليد الباجي ٢/ ٧٤٢)، (تاريخ دمشق ٥٩/ ٤١٤)، وقال الحافظ في ترجمة مَعْمَر من التقريب: «ثقة ثبْتٌ فاضل، إلا أن في روايته عن ثابت والأعمشِ وعاصمِ بن أبي النَّجُود وهشامِ بن عُرْوَةَ شيئًا، وكذا فيما حدَّث به بالبصرة» (التقريب ٦٨٠٩).

لكن يشهد له الرواياتُ السابقة.



٩- رِوَايَة: «أنها قالت لعبدِ الرَّحْمَنِ: اقْسِمْهُ وَنَاوِلْنِيهِ»:

وَفِي رِوَايَةٍ، قَالَتْ: «. . . دَخَلَ عَلَيَّ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بنُ أَبِي بَكْرٍ غَدَاةَ يَوْمِ الاِثْنَيْنِ وَفِي يَدِهِ سِوَاكٌ رَطْبٌ، فَرَأَيْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ شَاخِصًا بِبَصَرِهِ إِلَيْهِ، وَكَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يُولَعُ بِالسِّوَاكِ، فَقُلْتُ: **اقْسِمْهُ وَنَاوِلْنِيه، فَقَسَمَهُ بِاثْنَيْنِ وَنَاوَلَنِيهِ، فَمَضَغْتُهُ أُلَيِّنُهُ...**».

۞ الحكم: منكَر بهذا السياق.

التخريج:

﴿سعد (٢/ ٢٠٧) / طب (٢٣/ ٣٢/ ٧٩) "واللفظ له" / نعيم (طب ٣٣٦)﴾.

السند:

أخرجه الطبراني في (المعجم الكبير ٢٣/ ٣٢/ ٧٩) - ومن طريقه أبو نُعَيم في (الطب ٣٣٦) - قال: حدثنا عليُّ بن عبد العزيز، حدثنا أبو نُعَيم، حدثنا عبد الرحمن بن أبي بكر (بن)(١) عُبيد الله بن أبي مُلَيكة، عن القاسم بن محمد، عن عائشة، به.

التحقيق

هذا إسناد ضعيف؛ فيه عبدُ الرحمن بن أبي بكر المُلَيْكي؛ وهو «ضعيف»

(١) تصحَّف في مطبوع (المعجم الكبير) إلى: «عن»، وهو على الصواب عند أبي نُعَيم، وهو عبد الرحمن بن أبي بكر بن عُبيد الله بن أبي مُلَيكة، المعروف بالمُلَيْكي، ولا يُعرَف في الرواة (عُبيد الله بن أبي مليكة)، إنما المعروف (عبد الله بن عُبيد الله بن أبي مُلَيكة)، المتقدِّم في الروايات السابقة، وعليه تُحمَل روايةُ الواقديِّ المذكورةُ في التحقيق. والله أعلم.

(التقريب ٣٨١٣).

ورواه ابن سعد في (الطبقات ٢/ ٢٠٧) عن محمد بن عُمر، حدثني عبد الرحمن بن أبي بكر، عن ابن أبي مُلَيكةَ، عن القاسم بن محمد، قال: سمِعتُه يقول: سمِعتُ عائشةَ تقولُ: كَانَ مِنْ نِعْمَةِ اللهِ عَلَيَّ وَحُسْنِ بَلَائِهِ عِنْدِي: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ مَاتَ فِي بَيْتِي... فذكر نحوَه.

ومحمد بن عُمرَ هو الواقِدي؛ متروكٌ متَّهَم.



١٠- رِوَايَة: «وَمَعَهُ سِوَاكٌ مِنْ أَرَاكٍ رَطْبٍ»:

وَفِي رِوَايَةٍ، قَالَتْ: «... **دَخلَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ وَمَعَهُ سِوَاكٌ مِنْ أَرَاكٍ رَطْبٍ، فَنَظَرَ إِلَيْهِ رَسُولُ اللهِ ﷺ، فَقُلْتُ: يَا عَبْدَ الرَّحْمَنِ، اقْضَمْهُ مِنْ ذَلِكَ الْمَكَانِ، فَدَفَعَهُ إِلَيَّ، فَنَاوَلْتُهُ إِيَّاهُ، فَرَدَّهُ إِلَيَّ، فَقَضِمْتُهُ، وَسَوَّيْتُهُ، فَدَفَعْتُهُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَتَسَوَّكَ بِهِ**».

۞ **الحكم: منكَر بذِكر «الْأَرَاك»، والصواب أن السواك كان من الجريد، كما تقدَّم في الصحيح، وأشار لذلك** العِراقي.

التخريج:

[ك ٦٨٨٨].

السند:

قال الحاكم: أخبرنا أحمد بن سَهْلٍ الفقيهُ ببُخَارى، ثنا صالح بن حَبيب بن محمد الحافظُ، ثنا عُبَيد الله بن عُمرَ القَوارِيريُّ، ثنا حَرَميُّ بن عُمَارة،

حدثني الحَرِيشُ بن (الخِرِّيت)[١]، ثنا ابن أبي مُلَيكة، عن عائشة، به.

التحقيق

هذا إسناد ضعيف جدًّا؛ فيه علتان:

الأولى: حَرِيش بن الخِرِّيت؛ ضعَّفه جمهورُ النُّقَّاد: البخاري وأبو حاتم وأبو زُرْعة، ولذا قال الذهبي: «واهٍ» (الكاشف ٩٨٩)، وقال ابن حَجَر: «ضعيف» (التقريب ١١٨٧).

العلة الثانية: المخالفة؛ فقد رواه البخاري من طريق أيوبَ السَّخْتِياني، عن ابن أبي مُلَيكة، عن عائشة، وفيه: «**وَفِي يَدِهِ جَرِيدَةٌ رَطْبَةٌ**»، أي: من النخل، وليس من الأَرَاك.

وعليه؛ فروايةُ الأَراكِ هذه منكَرةٌ بلا ريب.

وأشار إلى إعلاله بهذه العلةِ العِراقيُّ؛ فقال: «والحديث في الصحيح وليس فيه ذِكرُ الأَراك، وفي بعض طرقه عند البخاري: ومعه سواك من جريد النخل» (طرح التثريب ٢/ ٦٨).

ومع هذا صحَّحه الحاكم، فقال: «هذا حديث صحيحُ الإسناد، ولم يخرجاه». فأَبْعَدَ النُّجْعة.

وتردَّد الحافظ ابنُ حَجَر بين هذه الروايةِ وروايةِ الصحيح، فقال: «وحديث عائشة في قصة سواك عبد الرحمن بن أبي بكر وقع في البخاري أنه كان جريدةً رَطْبَةً، ووقع في مستدرك الحاكم أنه كان من أَراكٍ رَطْبٍ. فالله أعلم»!! (التلخيص ١/ ١٢١). فأَبْعدَ أيضًا.

---

(١) تصحَّف في الطبعات القديمة للمستدرك تبعًا للأصل إلى: «الحارث»، وصوَّبه محقِّقو ط التأصيل من (الإتحاف)، فأصابوا.

١١- رِوَايَة: «فَأَمَرَهَا أَنْ تَقْضَمَهُ»:

وَفِي رِوَايَةٍ، قَالَتْ: «دَخَلَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فِي شَكْوِهِ، وَأَنَا مُسْنِدَتُهُ إِلَى صَدْرِي، وَفِي يَدِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ سِوَاكٌ، **فَأَمَرَهَا أَنْ تَقْضَمَهُ (فَأَمَرَنِي أَنْ أَقْضَمَهُ) فَقَضِمَتْهُ**، ثُم أَعْطَتْهُ رَسُولَ اللهِ ﷺ [**فَجَعَلَ يَسْتَاكُ بِهِ صَلَوَاتُ اللهِ عَلَيْهِ**]».

۞ **الحكم: منكَر بذِكر الأمْر.**

التخريج:

﴿سعد (٢/ ٢٠٦) / ضحة (طهارة ق ١٨ / ب - ق ١٩ / أ)﴾.

السند:

قال ابن سعد في (الطبقات): أخبرنا محمد بن عُمر، أخبرنا عبد العزيز بن محمد، عن عَلْقَمَةَ بن أبي عَلْقمة، عن أُمِّه، عن عائشة، به.

التحقيق

هذا إسناد تالف؛ فيه محمد بن عُمر، وهو الواقدي؛ متروكٌ متَّهَم.

لكن رواه عبد الملك بن حَبيب في (الواضحة): عن ابن الماجِشُون، عن عبد العزيز بن محمد الدَّرَاوَرْدي، به.

وابن الماجِشُون هو عبد الملك بن عبد العزيز بن عبد الله بن أبي سلَمة الماجِشُون، وهو «ضعيف»: ضعَّفه الأئمةُ كلُّهم، وشذَّ ابنُ حِبَّانَ فذكره في (الثقات)، انظر (تهذيب التهذيب ٦/ ٤٠٨). وقد تقدمتْ ترجمتُه مفصَّلةً في باب: «اللُّعاب يُصيب الثوب».

وأمُّ عَلْقَمة، واسمها: مَرْجانة، ذَكر ابن سعد أن لها أحاديثَ صالحةً

(الطبقات ١٠/ ٤٥٣)، ووثَّقها العِجْلي في (معرفة الثقات وغيرهم ٢٣٦٤)، وذكرها ابن حِبَّان في الثقات (الثقات ٥/ ٤٦٦)، وقال الذهبي: «وُثِّقَت» (الكاشف ٧٠٧٦)، وذكرها في فصل المجهولات من (الميزان ٤/ ٦١٣)، وقال: «لا تُعرَف»، وقال ابن حجر: مقبولة (تقريب ٨٦٨٠). أي: عند المتابعة، ولم تتابَع هنا، بل خالفتِ الرواياتِ الصحيحةَ عن عائشة، فزادت فيه أن النبي ﷺ هو الذي أمَر عائشةَ أن تَقْضَمَه.

وعليه؛ فهذه زيادةٌ منكَرة.



١٢- رواية: قَالَ: «يَا عَائِشَةُ، آتِينِي بِسِوَاكٍ رَطْبٍ»:

وَفِي رِوَايَةٍ، قَالَتْ: لَمَّا مَرِضَ رَسُولُ اللهِ ﷺ مَرَضَهُ الَّذِي مَاتَ فِيهِ، قَالَ: «**يَا عَائِشَةُ، آتِينِي بِسِوَاكٍ رَطْبٍ امْضُغِيهِ، ثُمَّ آتِينِي بِهِ أَمْضُغْهُ؛ لِكَيْ يَخْتَلِطَ رِيقِي بِرِيقِكِ؛ لِكَيْ يُهَوَّنَ بِهِ عَلَيَّ عِنْدَ الْمَوْتِ**».

۞ **الحكم: باطلٌ بهذا السياق. وأنكرَه:** العُقَيلي، وابنُ المُلَقِّن.

التخريج:

[عق (٢/ ٣٣٠)].

السند:

قال العُقَيلي في (الضعفاء): حدثناه الحسن بن عبد الحميد المَوْصلي، قال: حدثنا سُهَيل بن إبراهيمَ الجارُودي أو الخَطَّاب، قال: حدثنا عبد الله بن داودَ الواسِطي، قال: حدثنا ابن جُرَيج، عن ابن أبي مُلَيكة، عن عائشة، به.

التحقيق

هذا إسناد ساقط؛ آفتُه: عبدُ الله بن داودَ الواسِطي، وهو واهٍ متَّهَم؛ قال البخاري: «فيه نظرٌ» (التاريخ الكبير ٥/ ٨٢)، وقال أبو حاتم: «ليس بقوي، وفي حديثه مناكيرُ» (الجرح والتعديل ٥/ ٤٨)، وقال النَّسائي: «ضعيف» (الضعفاء والمتروكون ٣٣٨)، وقال ابن حِبَّان: «منكر الحديث جدًّا، يَروي المناكيرَ عن المشاهير حتى يسبِقَ إلى القلب أنه كان المتعمِّدَ لها، لا يجوزُ الاحتجاجُ برواياته» (المجروحين ١/ ٥٢٨). وذكره ابن عَدِي في (الكامل)، وذكر له جملةَ أحاديثَ منكَرة، أطلق عليها الذهبيُّ الكذبَ، ومع هذا ختَم ترجمتَه ابنُ عَدِي بقوله: «وهو ممن لا بأسَ به إن شاء الله» (الكامل)!

فتعقَّبه الذهبي بقوله: «قلت: بل كلُّ البأس به، ورواياتُه تَشهد بصحة ذلك. وقد قال البخاري: «فيه نظرٌ»، ولا يقول هذا إلا فيمَن يتَّهِمه غالبًا» (ميزان الاعتدال ٢/ ٤١٦). ولذا ذكره سِبْط ابن العَجَمي في (الكشف الحثيث عمَّن رُمي بوضع الحديث ٣٨٥).

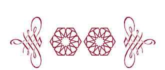
وأخرج العُقَيلي حديثَنا في ترجمته، بعد أن أسند قولَ البخاري فيه، ثم ساق الحديثَ من طريق ابن أبي مُلَيكةَ، أن أبا عَمرٍو ذَكْوانَ مولى عائشةَ أخبره، أن عائشةَ قالت: «إِنَّ مِمَّا أَنْعَمَ اللهُ عَلَيَّ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قُبِضَ فِي بَيْتِي...» الحديثَ بنحو لفظ البخاري المتقدِّم. **ثم قال**: «هذا أَوْلى، الكلام الأخيرُ لا يُحفظ إلا عن هذا الشيخ الجارُودي، ولا يتابَع عليه» (الضعفاء الكبير ٢/ ٣٣١).

قلنا: سُهَيل بن إبراهيمَ الجارُودي، ذكره ابن حِبَّان في (الثقات ٨/ ٢٩٩)، وقال: «يخطىء»، وذكره في موضع آخَرَ (الثقات ٨/ ٣٠٣) وقال: «يخطىء

ويخالف».

فالأَوْلى أن تُلصَق العهدةُ في هذا الحديث بشيخه؛ فهو متَّهَم.

لذا قال ابن المُلَقِّن: «الشأن في الذي روَى عنه سُهَيلُ بن إبراهيمَ، وهو عبد الله بن داودَ الواسِطيُّ التَّمَّار» (البدر المنير ٢/ ٤٥).



١٣- رِوَايَة: «وَمَعَهُ أَرَاكَةٌ خَضْرَاءُ»:

وَفِي رِوَايَةٍ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ بَابَنُوس، قَالَ: أَتَيْتُ عَائِشَةَ فَسَأَلْتُهَا عَنْ أَشْيَاءَ، فَسَمِعْتُهَا تَقُولُ: «كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ فِي مَرَضِهِ الَّذِي قَبَضَ اللهُ فِيهِ رُوحَهُ، مَرَّ بِهِ ابْنٌ لِعَبْدِ اللهِ أَوْ لِعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ **وَمَعَهُ أَرَاكَةٌ خَضْرَاءُ**، فَلَحَظَ إِلَيْهِ، فَدَعَوْتُهُ، فَأَخَذْتُهَا مِنْهُ، فَنَاوَلْتُهَا إِيَّاهُ، فَوَضَعَهَا عَلَى فِيهِ، وَكَانَ رَأْسُهُ بَيْنَ سَحْرِي وَنَحْرِي، فَبَيْنَا نَحْنُ كَذَلِكَ إِذْ رَفَعَ رَأْسَهُ، فَظَنَنْتُ أَنَّهُ بَعْضُ مَا يُرِيدُ مِنْ أَهْلِهِ، وَكَانَتْ رِيحٌ بَارِدَةٌ، فَقَبَضَ اللهُ ﷻ رُوحَهُ وَمَا أَشْعُرُ».

۞ **الحكم: منكَر بهذا السياق.**

التخريج:

〚مشكل ٥٢٣٨〛.

السند:

قال الطَّحاوي في (شرح مُشْكِل الآثار): حدثنا الرَّبيع بن سُلَيمانَ المُرَادي، قال: حدثنا أَسَدُ بن موسى، قال: حدثنا المبارَك بن فَضَالَةَ، عن أبي عِمْران

الجَوْني، عن يزيدَ بن بَابَنُوس، به.

التحقيق

هذا إسناد ضعيف؛ فيه علتان:

الأولى: عنعنةُ المبارَكِ بنِ فَضَالة؛ فإنه كان يدلِّس تدليسًا شديدًا، كما قال أبو زُرْعةَ وأبو داودَ (التبيين لأسماء المدلسين ٦١).

الثانية: يزيدُ بن بَابَنُوس؛ مختلَفٌ فيه؛ فقال عنه البخاري: «وكان من الشيعة الذين قاتلوا عليًّا» (التاريخ الكبير ٨/ ٣٢٣)، وتبِعه العُقَيلي فذكره في (الضعفاء ٤/ ٣٧٤).

وذكره ابن عَدِي في (الكامل)، ولم يذكر له شيئًا، وقال: «ويزيد بن بابَنُوس من رواية أبي عِمْران الجَوْني عنه، عن عائشةَ رضي الله عنها، أحاديث مشاهير» (الكامل ١٠/ ٧١٤).

ونقل ابن الجوزي في (الضعفاء والمتروكون ٣٧٧١) أن أبا حاتم قال عنه: «مجهول»[1].

وقال الدارَقُطْني: «لا بأسَ به» (سؤالات البَرْقاني ٥٥٩)، وذكره ابن حِبَّان في (الثقات ٥/ ٥٤٨).

وقال الذهبي: «مجهول» (ديوان الضعفاء ٤٧٠٩)، وقال ابن حجر: «مقبول» (التقريب ٧٦٩٤). أي: حيث يتابع، ولم يتابَع، بل سياقُ حديثِه غريبٌ مخالِفٌ للروايات السابقة.

والحديث عند البخاري وغيرِه من طرق عن عائشة، وفيه تسميةُ صاحب

(١) وهذا النقل عن أبي حاتم غيرُ موجود في ترجمته من (الجرح والتعديل ٩/ ٢٥٤).

السواك، وهو عبد الرحمن بن أبي بكر، وفي بعض طرق البخاري: «**وَفِي يَدِهِ جَرِيدَةٌ رَطْبَةٌ**»، وليس: «**أَرَاكَةٌ خَضْرَاءُ**».

وقد زاد هنا أيضًا: «**الرِّيح البَارِدَة**»، ولم تأتِ في غير هذا الطريق. والله أعلم.



١٤- رِوَايَة: «دَخَلَ أُسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ»:

وَفِي رِوَايَةٍ، قَالَتْ: «... فَدَخَلَ أُسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ وَبِيَدِهِ سِوَاكُ أَرَاكٍ رَطْبٍ...»، وذكر قصةً طويلة.

۞ الحكم: منكَر بهذا اللفظ، الصواب أن الذي دخل هو عبد الرحمن بن أبي بكر وبيده جريدة رطْبة، كما تقدَّم في الصحيح.

التخريج:

﴿عل ٤٩٦٢﴾.

السند:

أخرجه أبو يَعْلَى (مسنده)، قال: حدثنا أبو هَمَّام، حدثنا عَوْبَد، عن أبيه، عن ابن بابَنُوس، به.

التحقيق

هذا إسناد ضعيف جدًّا؛ فيه علتان:

الأولى: عَوْبَد بن أبي عِمْران الجَوْني؛ قال ابن مَعين: «ليس بشيء»، وقال البخاري: «منكَر الحديث»، وقال النَّسائي: «متروك»، وقال أبو داود:

«أحاديثه شِبْهُ البواطيل»، وقال ابن عَدِي: «والضَّعْف على حديثه بيِّنٌ»، وقال أبو نُعَيم الأصبهاني: «روى عنه أبيه أحاديثَ منكَرة». (لسان الميزان ٥٨٩١). وقال أبو حاتم وأبو زُرْعة: «ضعيف الحديث»، وزاد أبو حاتم: «ضعيفٌ منكَر الحديث» (الجرح والتعديل ٧/ ٤٥).

الثانية: يزيد بن بَابَنُوس؛ مختلف فيه، وهو أقرب للضعف، وقد تقدَّم الكلامُ عليه.

وقد تقدَّم الحديثُ في الصحيح من طرق عن عائشة، أن الذي دخل عليها هو عبد الرحمن بن أبي بكر، وبِيدِه جريدةٌ رَطْبَةٌ.

وعليه؛ فهذه الرواية منكَرة، هذا فضلًا عن أن سياق هذه الروايةِ مطوَّلٌ جدًّا، بخلاف ما في الصحيحين من قصة وفاة النبي ﷺ، وإنما اقتصرنا على ذِكر محلِّ الشاهد لهذا الباب، على أن يأتي تخريجُ الحديث بسياقه كاملًا في «موسوعة السِّيَر والمغازي» - إن شاء الله تعالى -.

أمَّا قولُ البُوصِيري: «رواه أبو يَعْلَى المَوْصلي، وأحمدُ بن حَنْبل، ورواتُه ثقات» (إتحاف الخيرة ٢/ ٥٣٢). فهو تساهلٌ واضح.

ويبدو أن لهذه الرواية طريقًا آخر؛ فقد قال الصالحي في (سبل الهدى والرشاد ١٢/ ٢٦١): «ورَوَى محمد بن يحيى (بن أبي عُمر العَدَني)[1] - برجالٍ ثقات - عنها: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ رَفَعَ رَأْسَهُ فِي مَرَضِهِ، قَالَتْ: فَأَخَذْتُهُ فَأَسْنَدْتُهُ إِلَى صَدْرِي، **فَدَخَلَ أُسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ وَبِيَدِهِ سِوَاكُ أَرَاكٍ رَطْبٍ،** فَلَحَظَهُ إِلَيْهِ، فَظَنَنْتُ أَنَّهُ يُرِيدُهُ، فَأَخَذْتُهُ فَنَكَشْتُهُ بِفِي، فَدَفَعْتُهُ إِلَيْهِ، فَأَخَذَهُ وَأَهْوَاهُ إِلَى

(١) في المطبوع: «بن أبي عمرو العرني»، والصواب المثبَت، وهو الحافظ المشهورُ، صاحب المسنَد.

فِيهِ، فَخَفَقَتْ يَدُهُ، فَسَقَطَ مِنْ يَدِهِ». اهـ.

ولم نقف على سنده، وعلى فرْض أن رجاله ثقاتٌ كما يقول الصالحي، فهو شاذٌّ؛ لمخالفته المحفوظَ عن عائشةَ من طريق عُرْوةَ بن الزُّبَير، وابنِ أبي مُلَيكة، وأبي عَمرٍو ذَكْوانَ، والقاسمِ بن محمد، عنها: أن الذي دخل عليها هو عبدُ الرحمن بن أبي بكر. وهذه الطرق جميعُها عند البخاري في صحيحه، وقد تقدَّم تخريجُها بألفاظها.

تنبيه:

لحديث عائشةَ هذا ألفاظٌ ورواياتٌ كثيرة غير ما ذكرنا، وإنما اقتصرنا هنا على الروايات التي ذُكِر فيه محلُّ الشاهد لهذا الباب، وهو السِّواك، وستأتي - إن شاء الله - بقيةُ رواياته بتخريجها والكلامِ عليها في باب: «وفاة الرسول ﷺ»، من «موسوعة السِّيَر والمغازي».



[١٣٠٤ط] حَدِيثٌ آخَرُ عَنْ عَائِشَةَ:

عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها، أَنَّهَا قَالَتْ: «**كَانَ نَبِيُّ اللهِ ﷺ يَسْتَاكُ، فَيُعْطِينِي السِّوَاكَ لِأَغْسِلَهُ، فَأَبْدَأُ بِهِ فَأَسْتَاكُ، ثُمَّ أَغْسِلُهُ وَأَدْفَعُهُ إِلَيْهِ**».

۞ **الحكم: إسناده جيِّد، قاله** النَّوَوي، وابنُ المُلَقِّن. **وحسَّنه** الألباني.

فائدة:

قال الحافظ ابن حَجَر - عَقِبَه -: «وهذا دالٌّ على عظيم أدبها، وكبيرِ فِطْنتها؛ لأنها لم تَغْسِله ابتداءً حتى لا يفوتَها الاستشفاءُ بريقه ﷺ، ثم غسلتْه تأدُّبًا وامتثالًا. ويحتمل أن يكون المرادُ بأمْرها بغَسْلِه: تطييبَه وتليينَه بالماء قبل أن يَستعمله، والله أعلم» (فتح الباري ١/ ٣٥٧).

التخريج:

﴿د ٥١ "واللفظ له" / هق ١٧٢ / متفق ١٣٠٣ / بغ ٢٠٤﴾.

السند:

رواه أبو داود - ومن طريقه الباقون - قال: حدثنا محمد بن بَشَّار، حدثنا محمد بن عبد الله الأنصاري، حدثنا عَنْبَسَة بن سعيد الكوفيُّ الحاسِب، حدثني كَثير، عن عائشةَ، به.

التحقيق

هذا إسناد رجالُه ثقات، غيرَ كَثير، وهو: ابن عُبيدٍ القُرَشي، رَضيع عائشةَ، مولى أبي بكر الصِّدِّيقِ، والموصوفُ بأنه رَضيع عائشةَ هو والده عُبيدٌ كما قال ابن حجر في (الإصابة ٩/ ٣٥٦).

وكَثيرٌ هذا ترجم له البخاري في (التاريخ الكبير ٧/ ٢٠٦)، وابنُ أبي حاتم

في (الجرح والتعديل ٧/ ١٥٥)، ولم يَذْكرا فيه جرحًا ولا تعديلًا.

ولكن قد روَى عنه جمْعٌ من الثقات، وذكره ابن حِبَّان في (الثقات ٥/ ٣٣٠، ٣٣٢)، وقال الذهبي: «وُثِّق» (الكاشف ٤٦٣٩)، وقال الحافظ: «مقبول» (التقريب ٥٦١٩).

وصحح له ابن خُزَيمةَ حديثًا في (صحيحه ٢٣١٥)، **وحسَّن له الدارَقُطْنيُّ حديثًا** في (سننه) كما في (إتحاف المهرة ١٥/ ٤٥٦).

ولذا قال النَّوَوي: «رواه أبو داودَ بإسناد جيِّد» (خلاصة الأحكام ٩٧)، (المجموع ١/ ٢٨٣)، وقال في (الإيجاز ص ٢٢٦): «حسَن أو صحيح».

وقال ابن المُلَقِّن: «رواه أبو داودَ بإسناد جيِّد» (البدر المنير ٢/ ٤٥).

وحسَّنه الألباني في (صحيح أبي داود ١/ ٨٨).



[١٣٠٥ط] حَدِيثٌ ثَالِثٌ عَنْ عَائِشَةَ:

عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها، قَالَتْ: «**إِنْ كُنْتُ لَأَسْتَاكُ، فَيَأْخُذُ رَسُولُ اللهِ ﷺ السِّوَاكَ، فَيَسْتَاكُ بِفَضْلِ رِيقِي**».

۞ **الحكم: منكر بهذا اللفظ.**

التخريج:

﴿بلا ٨٧٥﴾.

السند:

رواه أحمد بن يحيى البَلاذُري في (أنساب الأشراف ٨٧٥) قال: حدثني محمد بن مُصَفَّى الحِمْصي، ثنا مُعَافى بن عِمْران الحِمْصي، عن ابن لَهِيعة، عن عُقَيل، عن ابن شِهاب، عن عُرْوة، عن عائشةَ، به.

التحقيق

هذا إسناد ضعيف؛ فيه علتان:

الأولى: عبد الله بن لَهِيعة؛ فهو ضعيفٌ لسُوء حفْظِه واختلاطِه، والكلام فيه معروفٌ، وقد أخطأ في هذا الحديث سندًا ومتْنًا، وهذه هي:

العلة الثانية: مخالفة ابن لَهِيعة لمَن هو أوثقُ منه سندًا ومتْنًا:

فقد رواه أحمد في (فضائل الصحابة ١٦٤٩) وإسحاقُ بن راهويه في (المسند ١٧١٥)، عن عبد الله بن يزيدَ المقرئ، عن سعيد بن أبي أيوبَ، عن عُقَيل، عن ابن شِهاب، أن عائشة قالت: «قُبِضَ رَسُولُ اللهِ ﷺ فِي بَيْتِي، وَفِي يَوْمِي، وَعَلَى صَدْرِي، وَكَانَ آخِرَ مَا أَصَابَ مِنَ الدُّنْيَا رِيقِي، مَضَغْتُ لَهُ السِّوَاكَ، فَنَاوَلْتُهُ إِيَّاهُ»، لفظُ أحمدَ. ولفظُ إسحاقَ: «... وَمَضَغْتُ لَهُ

السِّوَاكَ؛ فَجَمَعَ اللهُ بَيْنَ رِيقِي وَرِيقِهِ».

وعبد الله بن يزيدَ ثقةٌ فاضل، وسعيد بن أبي أيوبَ ثقةٌ ثبْت، وقد رواه عن عُقَيل، عن ابن شِهاب الزُّهْري، عن عائشة، منقطعًا، ليس فيه عُرْوةُ.

فهذا هو المحفوظ عن عُقَيل، خلافًا لرواية ابن لَهِيعة، وأخطأ البلوشي محقِّقُ مسنَد ابن راهويه، حيث أثبت عُرْوةَ في إسناد الكتاب بين قوسين، وقال في الحاشية: «ما بين المعكوفتين سقَط من الأصل، أثبتُّه من مصادر التخريج»! ثم قال في التحقيق: «منقطِع! ولكن الظاهر أنه سقط من الناسخ... وقد جاء موصولًا في مصادر التخريج»!!.

قلنا: وهذا صنيع غيرُ سديد، فها هو المصدر الوحيدُ من مصادر التخريج الذي وافق سندَ المسنَد من أوَّلِه إلى منتهاه، كتاب (فضائل الصحابة) للإمام أحمدَ الذي شارك ابنَ راهويه في روايته عن المقرئ، وجاء الإسنادُ عندَه منقطعًا أيضًا، وهذا وحدَه كافٍ في بيان سلامة الأصل ودفْعِ الوهَمِ عن ناسخه.

فأمَّا بقيةُ المصادر التي جاء الحديثُ فيها موصولًا بذِكر عُروةَ، فلم يَرِدِ الوصْلُ فيها من رواية عُقَيل، بل وما جاء موصولًا بهذه السياقةِ من حديث الزُّهْري، وإنما يَرويه بنحوِ هذه السياقة عن عُرْوةَ ابنُه هِشامٌ كما عند البخاري (٤٤٥٠) وغيرِه، وهذا لا يعني أن الحديث عند الزُّهْري أيضًا من رواية عُروة، وهذا ظاهر.

فأمَّا روايةُ الزُّهْري عن عُرْوةَ لبعض خبرِ موته ﷺ، فإنما هي سياقاتٌ أخرى، أقربُها إلى رواية عُقَيلٍ: ما رواه أحمد (٢٦٣٤٧)، وابنُ راهويه (٧٦٤)، وأبو يَعْلَى (٤٥٨٥)، وغيرُهم، من طريق ابن إسحاقَ، عن

يعقوبَ بن عُتْبَةَ، عن الزُّهْري، عن عُرْوة، عن عائشةَ، قالت:

«رَجَعَ رَسُولُ اللهِ ﷺ فِي ذَلِكَ الْيَوْمِ حِينَ دَخَلَ مِنَ الْمَسْجِدِ، فَاضْطَجَعَ فِي حَجْرِي، فَدَخَلَ عَلَيَّ رَجُلٌ مِنْ آلِ أَبِي بَكْرٍ، **وَفِي يَدِهِ سِوَاكٌ أَخْضَرُ**، قَالَتْ: فَنَظَرَ رَسُولُ اللهِ ﷺ إِلَيْهِ فِي يَدِهِ نَظَرًا عَرَفْتُ أَنَّهُ يُرِيدُهُ، قَالَتْ: فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، تُحِبُّ أَنْ أُعْطِيَكَ هَذَا السِّوَاكَ؟ قَالَ: «**نَعَمْ**». قَالَتْ: فَأَخَذْتُهُ، فَمَضَغْتُهُ لَهُ حَتَّى أَلَنْتُهُ، وَأَعْطَيْتُهُ إِيَّاهُ. قَالَتْ: **فَاسْتَنَّ بِهِ كَأَشَدِّ مَا رَأَيْتُهُ يَسْتَنُّ بِسِوَاكٍ قَبْلَهُ، ثُمَّ وَضَعَهُ**، وَوَجَدْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَثْقُلُ فِي حَجْرِي، قَالَتْ: فَذَهَبْتُ أَنْظُرُ فِي وَجْهِهِ فَإِذَا بَصَرُهُ قَدْ شَخَصَ، وَهُوَ يَقُولُ: «**بَلِ الرَّفِيقُ الْأَعْلَى مِنَ الْجَنَّةِ**». فَقُلْتُ: خُيِّرْتَ فَاخْتَرْتَ وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ».

ومسألة التخيير وطلبه ﷺ الرفيقَ الأعلى قد رواها أيضًا شُعَيب عن الزُّهْري عن عُروة، ولكن ليس في روايته أدنى ارتباط برواية عُقَيل.

فروايةُ يعقوبَ سياقةٌ أخرى غيرُ سياقةِ عُقَيل، فيحتمل أن يكون الزُّهْريُّ لما حدَّث عُقَيلًا اختصر الحديثَ وأسقط منه عُروةَ، إمَّا لأجْل هذا الاختصار، وإمَّا لأن هذه السياقةَ المختصَرة ليست عنده من حديث عُروة، وهذا هو الأقرب؛ فأكثرُ هذه الألفاظِ التي ذُكرتْ في حديث عُقَيلٍ إنما تُعرَف عن عُروةَ من رواية ابنه هِشام.

فهذا وجْهُ الجمع بين رواية عُقَيل وروايةِ يعقوبَ بن عُتْبة، وإلا فلا يصح الادعاءُ بأن الحديث عند الزُّهْري من رواية عُرْوة، اعتمادًا على رواية ابن إسحاقَ عن يعقوبَ بن عُتْبة، ليس بسبب اختلافِ السياقتين فحَسْبُ، بل لأن رواية عُقَيلٍ أعلى وأثبَتُ منها سندًا، وحتى على القول بترجيح رواية يعقوبَ، فيكون هذا اختلافًا بينهما، وتبقَى روايةُ عُقَيلٍ منقطعةً كما في أصل مسنَد ابن راهويه، وقد بان بذلك صحةُ إعلالنا لسند ابن لَهِيعة برواية

سعيد بن أبي أيوب.

هذا بشأن الإسناد. فأمَّا المتْنُ: فظاهرُ المغايرة، فرواية ابن لَهِيعةَ عن عُقَيل: «إنْ كُنْتُ لَأَسْتَاكُ فَيَأْخُذُ رَسُولُ اللهِ ﷺ السِّوَاكَ، فَيَسْتَاكُ بِفَضْلِ رِيقِي»، وهذه تفيد التَّكرار، كما تفيد أيضًا أن فضْل ريقِها هو المقصود.

بينما رواية سعيد بن أبي أيوبَ عن عُقَيل لا تفيد هذا ولا ذاك، بل تفيد عكْسَه، لاسيما والسِّواك المذكور في قولها: «وَمَضَغْتُ لَهُ السِّوَاكَ؛ فَجَمَعَ اللهُ بَيْنَ رِيقِي وَرِيقِهِ» إنما هو سواك عبد الرحمن بن أبي بكر، كما بينتْ ذلك في روايات أخرى، ومنها رواية ذَكْوانَ مولى عائشة عند البخاري وغيره، وفيها: «دَخَلَ عَلَيَّ عَبْدُ الرَّحْمَنِ، وَبِيَدِهِ السِّوَاكُ، وَأَنَا مُسْنِدَةٌ رَسُولَ اللهِ ﷺ، فَرَأَيْتُهُ يَنْظُرُ إِلَيْهِ، وَعَرَفْتُ أَنَّهُ يُحِبُّ السِّوَاكَ، فَقُلْتُ: آخُذُهُ لَك؟ فَأَشَارَ بِرَأْسِهِ: «**أَنْ نَعَمْ**»، فَتَنَاوَلْتُهُ، فَاشْتَدَّ عَلَيْهِ، وَقُلْتُ: أُلَيِّنُهُ لَك؟ فَأَشَارَ بِرَأْسِهِ: «**أَنْ نَعَمْ**»، فَلَيَّنْتُهُ...» الحديثَ.

فتبين بذلك أنه ﷺ إنما أراد فقط أن يتسوك، وجاء أمْرُ الرِّيق قدرًا لاشتداد السِّواك عليه، مما تطلَّبَ تليينَه من قِبَلِ عائشةَ رضي الله عنها؛ ولذلك كانت تقول: «إنَّ مِنْ نِعَمِ اللهِ عَلَيَّ:... أَنَّ اللهَ جَمَعَ بَيْنَ رِيقِي وَرِيقِهِ عِنْدَ مَوْتِهِ»، ثم ساقتِ القصةَ، (صحيح البخاري/ ٤٤٤٩).

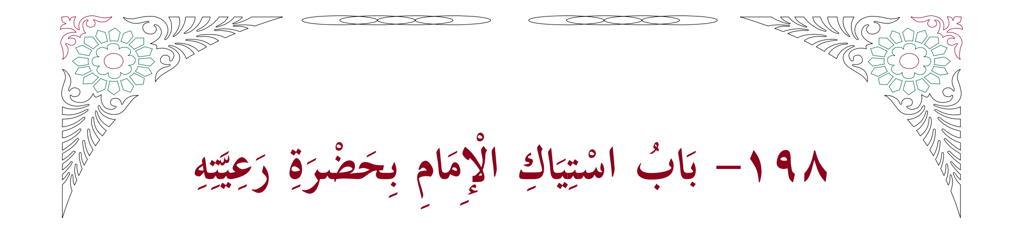
هذا، وبقية رجالِ حديثِ ابن لَهِيعةَ ثقاتٌ؛ فعُقيلٌ هو: ابن خالد الأَيْلي، ثقة ثبْتٌ، روَى له الجماعة، كما في (التقريب ٤٦٦٥)،

ومُعافَى بن عِمْرانَ الحِمْصيُّ: ذكره ابن حِبَّان في (الثقات ٩/ ١٩٩)، ووثَّقه الذهبيُّ في (الميزان ٤/ ١٣٤)، وقال في (السِّيَر ٩/ ٨٦): «وهو صدوق إن شاء الله».

ومحمد بن مُصَفَّى: صدوق كما قال أبو حاتم والنَّسائي، ولكن قال صالح بن محمد الحافظُ: «كان مخلِّطًا، وأرجو أن يكون صادقًا، وقد حدَّث بأحاديثَ مناكيرَ»، وذكر أبو زُرْعةَ الدمشقيُّ أنه كان ممن يدلِّس تدليسَ التَّسْوية، (تهذيب التهذيب ٩/ ٤٦١)، ولذا قال ابن حجر: «صدوق له أوهامٌ، وكان يدلِّس» (التقريب ٦٣٠٤).

إلا أن تصريحه بذِكر ابن لَهِيعةَ في إسناده، وهو مشهور الحال، يُبعِد القولَ بأنه دلَّس تدليسَ التَّسْويةِ هنا، والله أعلم.





١٩٨- بَابُ اسْتِيَاكِ الْإِمَامِ بِحَضْرَةِ رَعِيَّتِهِ

[١٣٠٦ط] حَدِيثُ أَبِي مُوسَى:

عَنْ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، قَالَ: أَقْبَلْتُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ وَمَعِي رَجُلَانِ مِنَ الْأَشْعَرِيِّينَ، أَحَدُهُمَا عَنْ يَمِينِي، وَالْآخَرُ عَنْ يَسَارِي، فَكِلَاهُمَا سَأَلَ الْعَمَلَ، وَالنَّبِيُّ ﷺ يَسْتَاكُ، فَقَالَ: «**مَا تَقُولُ يَا أَبَا مُوسَى؟**» أَوْ: «**يَا عَبْدَ اللهِ بْنَ قَيْسٍ؟**»، قَالَ: فَقُلْتُ: وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ، مَا أَطْلَعَانِي عَلَى مَا فِي أَنْفُسِهِمَا، وَمَا شَعَرْتُ أَنَّهُمَا يَطْلُبَانِ الْعَمَلَ. قَالَ: **وَكَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى سِوَاكِهِ تَحْتَ شَفَتِهِ، وَقَدْ قَلَصَتْ**، فَقَالَ: «**لَنْ، أَوْ: لَا نَسْتَعْمِلُ عَلَى عَمَلِنَا مَنْ أَرَادَهُ، وَلَكِنِ اذْهَبْ أَنْتَ يَا أَبَا مُوسَى**» أَوْ: «**يَا عَبْدَ اللهِ بْنَ قَيْسٍ**»، فَبَعَثَهُ عَلَى الْيَمَنِ، ثُمَّ أَتْبَعَهُ مُعَاذَ بْنَ جَبَلٍ، فَلَمَّا قَدِمَ عَلَيْهِ، [قَالَ: أَيُّهَا النَّاسُ، إِنِّي رَسُولُ رَسُولِ اللهِ إِلَيْكُمْ،] قَالَ: انْزِلْ، وَأَلْقَى لَهُ [أَبُو مُوسَى] وِسَادَةً، وَإِذَا رَجُلٌ عِنْدَهُ: مُوثَقٌ، قَالَ: مَا هَذَا؟ قَالَ: هَذَا كَانَ يَهُودِيًّا فَأَسْلَمَ، ثُمَّ رَاجَعَ دِينَهُ دِينَ السَّوْءِ فَتَهَوَّدَ. قَالَ: لَا أَجْلِسُ حَتَّى يُقْتَلَ؛ قَضَاءُ اللهِ وَرَسُولِهِ. فَقَالَ: اجْلِسْ، نَعَمْ. قَالَ: لَا أَجْلِسُ حَتَّى يُقْتَلَ؛ قَضَاءُ اللهِ وَرَسُولِهِ - ثَلَاثَ مَرَّاتٍ -، فَأَمَرَ بِهِ فَقُتِلَ. ثُمَّ تَذَاكَرَا الْقِيَامَ مِنَ اللَّيْلِ، فَقَالَ أَحَدُهُمَا - مُعَاذٌ -: أَمَّا أَنَا فَأَنَامُ وَأَقُومُ، وَأَرْجُو فِي نَوْمَتِي مَا أَرْجُو فِي قَوْمَتِي.

۞ الحكم: متفق عليه (خ، م).

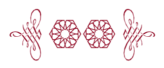
اللغة:

(قلصت): أي «شمّرتْ وارتفعتْ» (المعجم الوسيط ٢/ ٧٥٥).

التخريج:

]خ ٢٢٦١ "مختصرًا"، ٦٩٢٣ / م ١٧٣٣ "واللفظ له" / د ٣٥٣٤، ٤٣٠٦ / ن ٤، ٨، كن ٤١٠٢ / ٣٧١٨ "والزيادتان له"، ٦١٠٩ / ...[.

سبق تخريجُه وتحقيقُه في باب «كيفية استعمال السواك».



١- رِوَايَة: «وَفِي يَدِهِ سِوَاكٌ يَسْتَنُّ بِهِ»:

وَفِي رِوَايَةٍ مُخْتَصَرَةٍ، عَنْ أَبِي مُوسَى، قَالَ: دَخَلْتُ عَلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ أَنَا وَابْنُ عَمٍّ لِي، وَفِي يَدِهِ سِوَاكٌ يَسْتَنُّ بِهِ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، اسْتَعْمِلْنَا، فَإِنَّ عِنْدَنَا غِنًى. فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**مَا نُرِيدُ أَنْ نَسْتَعْمِلَ عَلَى عَمَلِنَا مَنْ حَرَصَ عَلَيْهِ**».

❁ **الحكم:** منكَر بهذا السياق.

التخريج:

]طس ٦٩٩[.

السند:

رواه الطبراني في (الأوسط)، قال: حدثنا أحمد، قال: نا أبو الأَصْبَغ عبد العزيز بن يحيى الحَرَّاني، قال: نا محمد بن سلَمة، عن محمد بن إسحاقَ، عن عبد الملك بن عُمَير، عن أبي بُرْدَةَ، عن أبي موسى، به.

ثم قال الطبراني: «لم يَروِ هذا الحديثَ عن عبد الملك بن عُمَيرٍ إلا محمدُ بن إسحاق».

التحقيق

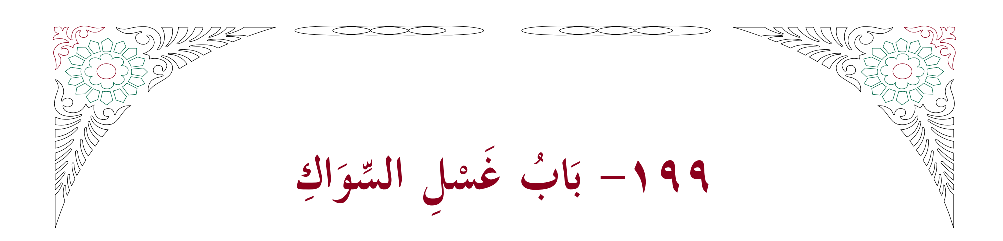
هذا إسناد ضعيف؛ فيه ابنُ إسحاق، وهو وإن كان صدوقًا، لكنه مدلِّس؛ وقد عنعنه، وبقية رجاله موَثَّقون؛ فشيخ الطبراني هو: أحمد بن عليٍّ الأَبَّارُ، إمام ثقةٌ حافظ، انظر (السِّيَر ١٣/ ٤٤٣)، وأبو الأَصْبَغ الحَرَّاني ثقةٌ، لا بأس به، انظر (الكامل ٨/ ٧٣٧)، (تهذيب الكمال ١٨/ ٢١٥)، (الكاشف ٣٤١٥)، ومحمد بن سلَمةَ هو أبو عبد الله الحَرَّاني.

ومتْنُه منكَر؛ لأنه يخالف المحفوظَ عن الثقات، من أن السائل والطالبَ للإمارة رجلان من قوم أبي موسى، وليس أبو موسى هو السائلَ كما في هذه السياقة، وقد جاءت الرواية على الصواب من طريق محمد بن سلَمة عن ابن إسحاقَ نفْسِه كما سبق عند أبي جعفر ابن البَخْتَري، فلعل الوَهَم هنا من أبي الأَصْبَغ، والله أعلم.

تنبيهان:

الأول: وقعت الرواية عند أبي داودَ: «وَالنَّبِيُّ ﷺ سَاكِتٌ» بدلَ: «يَسْتَاكُ»، وجمع البَيْهَقي بين الروايتين، فقال: «وَرَسُولُ اللهِ ﷺ يَسْتَاكُ، وَكِلَاهُمَا سَأَلَ الْعَمَلَ، وَالنَّبِيُّ ﷺ سَاكِتٌ».

الثاني: هناك رواياتٌ أخرى لهذا الحديث، سواء في المراجع التي ذكرناها في التخريج أم في غيرها، ولكن هذه الروايات لم يَرِد فيها ذِكر الشاهد من الحديث لهذا الباب، وهو: تسوُّكه ﷺ بحضرة بعضِ الرعية؛ ولذا لم نخرِّجها هنا، وستُخرَّج في مكانها اللائق بها من هذه الموسوعة - إن شاء الله تعالى -.



١٩٩- بَابُ غَسْلِ السِّوَاكِ

[١٣٠٧ط] حَدِيثُ عَائِشَةَ:

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا، أَنَّهَا قَالَتْ: «**كَانَ نَبِيُّ اللهِ ﷺ يَسْتَاكُ، فَيُعْطِينِي السِّوَاكَ لِأَغْسِلَهُ، فَأَبْدَأُ بِهِ فَأَسْتَاكُ، ثُمَّ أَغْسِلُهُ وَأَدْفَعُهُ إِلَيْهِ**».

۞ **الحكم: إسنادُه جيِّد، قاله** النَّوَوي، وابن المُلَقِّن. **وحسَّنه** الألباني.

فائدة:

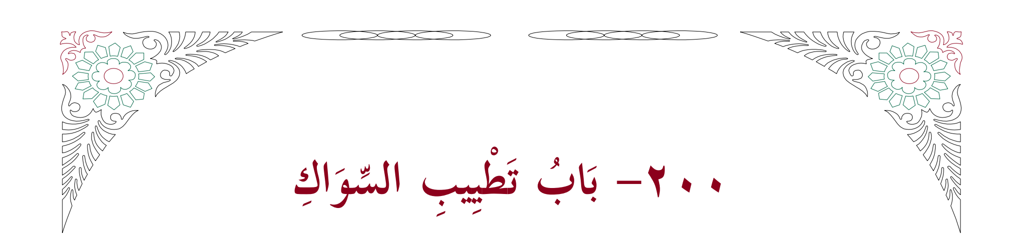
قال الحافظ ابن حجر - عَقِبَه -: «وهذا دالٌّ على عظيم أدبها، وكبيرِ فِطْنَتِها؛ لأنها لم تَغسِله ابتداءً؛ حتى لا يفوتَها الاستشفاءُ بريقه ﷺ، ثم غسلتْه تأدُّبًا وامتثالًا. ويحتمل أن يكون المرادُ بأمْرها بغسله: تطييبَه وتليينَه بالماء قبل أن يَستعمِلَه، والله أعلم» (فتح الباري ١/ ٣٥٧).

التخريج:

〖د ٥١ "واللفظ له" / هق ١٧٢ / متفق ١٣٠٣ / ...〗.

سبق تخريجُه وتحقيقُه في باب «مَن تسوَّك بسواك غيره».





٢٠٠- بَابُ تَطْيِيبِ السِّوَاكِ

[١٣٠٨ط] حَدِيثُ عَائِشَةَ:

عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها، قَالَتْ: دَخَلَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ وَأَنَا مُسْنِدَتُهُ إِلَى صَدْرِي، وَمَعَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ سِوَاكٌ رَطْبٌ يَسْتَنُّ بِهِ، فَأَبَدَّهُ رَسُولُ اللهِ ﷺ بَصَرَهُ، **فَأَخَذْتُ السِّوَاكَ فَقَصَمْتُهُ، وَنَفَضْتُهُ، وَطَيَّبْتُهُ،** ثُمَّ دَفَعْتُهُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَاسْتَنَّ بِهِ، فَمَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ اسْتَنَّ اسْتِنَانًا قَطُّ أَحْسَنَ مِنْهُ... الحديث.

۞ الحكم: صحيح (خ).

التخريج:

﴿خ ٤٤٣٨ "واللفظ له" / غو (١/ ٤٥٩) / ...﴾.

سبق تخريجُه وتحقيقُه برواياته في باب: «مَن تسوَّك بسواك غيره». وللحديث رواياتٌ وسياقاتٌ أُخَرُ ستأتي في أبوابها من الموسوعة إن شاء الله تعالى.



٢٠١- بَابُ السِّوَاكِ لِلْمَرْأَةِ

[١٣٠٩ط] حَدِيثُ عَائِشَةَ:

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، أَنَّهَا قَالَتْ: «**كَانَ نَبِيُّ اللهِ ﷺ يَسْتَاكُ، فَيُعْطِينِي السِّوَاكَ لِأَغْسِلَهُ، فَأَبْدَأُ بِهِ فَأَسْتَاكُ، ثُمَّ أَغْسِلُهُ وَأَدْفَعُهُ إِلَيْهِ**».

الحكم: **إسناده جيِّد. وجوَّده** النَّوَوي، وابن المُلَقِّن. وحسَّنه الألباني.

فائدة:

قال الحافظ ابن حجر - عَقِبَه -: «وهذا دالٌّ على عظيم أدبها، وكبيرِ فِطْنتِها؛ لأنها لم تَغسِلْه ابتداءً؛ حتى لا يفوتَها الاستشفاءُ بريقه ﷺ، ثم غسلَتْه؛ تأدُّبًا وامتثالًا. ويحتمل أن يكون المراد بأمْرِها بغسله: تطييبَه وتليينَه بالماء قبل أن يستعمله، والله أعلم» (فتح الباري ١/ ٣٥٧).

التخريج:

﴿د ٥١ "واللفظ له" / هق ١٧٢ / متفق ١٣٠٣ / ...﴾.

سبق تخريجُه وتحقيقُه في باب: «مَن تسوَّك بسواك غيره»، حديث رقم (؟؟؟؟؟).



[١٣١٠ط] حَدِيثٌ آخَرُ عَنْ عَائِشَةَ:

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: «**إِنْ كُنْتُ لَأَسْتَاكُ، فَيَأْخُذُ رَسُولُ اللهِ** ﷺ **السِّوَاكَ، فَيَسْتَاكُ بِفَضْلِ رِيقِي**».

۞ **الحكم: منكَر بهذا اللفظ.**

التخريج:

﴿بلا ٨٧٥﴾.

سبق تخريجُه وتحقيقُه في باب: «مَن تسوَّك بسواك غيره»، حديث رقم (؟؟؟؟؟).



[١٣١١ط] حَدِيثٌ ثَالِثٌ عَنْ عَائِشَةَ، وَلَكِنَّهُ مَوْقُوفٌ:

عَنْ مُجَاهِدٍ، قَالَ: دَخَلْتُ أَنَا وَعُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ الْمَسْجِدَ، فَإِذَا عَبْدُ اللهِ بْنُ عُمَرَ رضي الله عنهما جَالِسٌ إِلَى حُجْرَةِ عَائِشَةَ... قَالَ: **وَسَمِعْنَا اسْتِنَانَ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ فِي الْحُجْرَةِ...** الحديثَ.

۞ **الحكم: موقوف متفق عليه** (خ، م).

التخريج:

﴿خ ١٧٧٥ مع ١٧٧٦ "واللفظ له"، ٤٢٥٣ مع ٤٢٥٤ / م ١٢٥٥ / حم ٦٤٣٠ / حب ٣٩٤٩/ ...﴾.

السند:

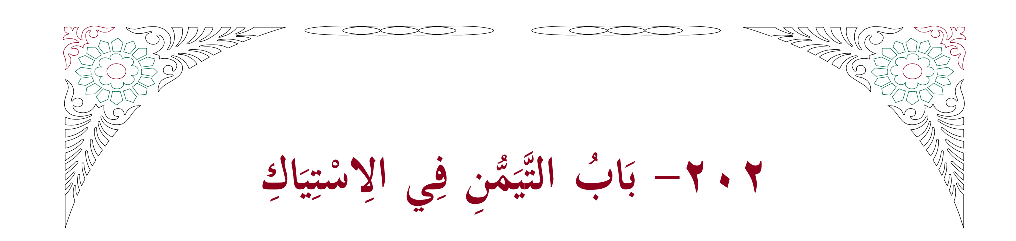
أخرجه البخاري (١٧٧٥ مع ١٧٧٦) قال: حدثنا قُتَيبة، حدثنا جَرير، عن منصور، عن مجاهِد، به.

أخرجه البخاري (٤٢٥٣ مع ٤٢٥٤) قال: حدثني عثمان بن أبي شَيبة، حدثنا جَرير، به.

وأخرجه مسلم (١٢٥٥) قال: حدثنا إسحاقُ بن إبراهيمَ، أخبرنا جَرير، به.

وسيأتي تخريجُه - إن شاء الله - كاملًا برواياته في أبواب صلاة الضُّحى، من «موسوعة الصلاة»، وكذا في «موسوعة الحج والعمرة».





٢٠٢- بَابُ التَّيَمُّنِ فِي الِاسْتِيَاكِ

[١٣١٢ط] حَدِيثُ عَائِشَةَ:

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا، قَالَتْ: «كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يُحِبُّ التَّيَمُّنَ مَا اسْتَطَاعَ فِي شَأْنِهِ كُلِّهِ، فِي: طُهُورِهِ، وَتَرَجُّلِهِ، وَنَعْلِهِ، وَسِوَاكِهِ».

۞ الحكم: شاذٌّ بذِكر السواك، وحكَم بشذوذه الألبانيُّ.

التخريج:

[د ٤٠٩٢].

أخرجه أبو داودَ في (السنن) قال: حدثنا مسلم بن إبراهيم، قال: حدثنا شُعبة، عن الأَشْعث بن سُلَيم، عن أبيه، عن مَسْروق، عن عائشة، به.

وقد رواه أبو داودَ عن مسلم بن إبراهيم مقرونًا بحفْص بن عُمرَ، لكنه نصَّ على أن زيادة: «**وَسِوَاكِهِ**»، ذكرها مسلمٌ وحدَه.

التحقيق

هذا إسناد رجالُه ثقات، إلا أن مسلم بن إبراهيم قد تفرَّد بزيادة: «**وَسِوَاكِهِ**»،

وقد خالفه جمْعٌ من الثقات الحُفَّاظ، فرَوَوْه عن شُعْبةَ بدونها، منهم:

١- حَفْص بن عُمر، عند البخاري (١٦٨)، وأبي داود (٤٠٩٢).

٢- عبدُ الله بن المبارَك، عند البخاري (٥٣٨)، والنَّسائي (٤٢٦).

٣- سُلَيمان بن حَرْب، عند البخاري (٤٢٦)، وغيرِه.

٤- حَجَّاج بن مِنْهال، عند البخاري (٥٨٥٤)، وغيرِه.

٥- معاذ بن معاذ العَنْبَري، عند مسلم (٢٦٨).

٦- يحيى القَطَّان، عند أحمدَ في (٢٥٦٦٤)، وابنِ خُزَيمة في (الصحيح ٢٦٠).

٧- عَفَّان بن مسلم، عند أحمدَ في (٢٤٩٩٠)، وأبي عَوانةَ في (المستخرج ٦٦٧)، وغيرِهما.

٨- محمد بن جعفرٍ غُنْدَرٌ، عند أحمدَ (٢٥١٤٤).

٩- عبد الرحمن بن مَهْدي، عند أحمدَ (٢٥٥٤٥).

١٠- رَوْحُ بن عُبادَة، عند أحمدَ (٢٥١٤٣).

١١- أبو داودَ الطَّيالسي في (مسنده ١٥١٣)، ومن طريقه أبو عَوانة في (مستخرجه ٦٦٨).

١٢- النَّضْر بن شُمَيل، عند إسحاقَ بن راهويه في (مسنده ١٤٦٣).

١٣- يحيى بن السَّكَن، عند ابن سعد في (الطبقات ١/ ٣٣٢).

١٤- بِشْر بن عُمر، عند أبي عَوانةَ في (المستخرج ٦٦٧).

١٥- خالد بن الحارث، عند ابن حِبَّانَ في (صحيحه ١٠٨٦).

كلُّهم عن شُعبةَ... به، بلفظ: «**كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُعْجِبُهُ التَّيَمُّنُ فِي تَنَعُّلِهِ، وَتَرَجُّلِهِ، وَطُهُورِهِ، وَفِي شَأْنِهِ كُلِّهِ**». كذا بدون ذِكر السِّواك.

ومما يؤكِّد شذوذَها: أن شُعبةَ قد تُوبِع من جماعة على رواية الحديث دون ذِكر السِّواك، **وإليك ذِكر بعضِهم:**

١- عُمر بن عُبيد الطَّنافِسي، عند إسحاقَ بن راهويه في (مسنده ١٤٦٢).

٢- أبو الأَحْوَص، عند (مسلم ٢٦٨)، والتِّرْمذيِّ في (السنن ٦١٢)، وغيرِهما.

٣- الجَرَّاح بن مَلِيح بن عَدِي، عند أحمدَ (٢٥٧٦٣).

٤- محمد بن بِشْر، عند النَّسائي في (المجتبى ٥١٠٣)، و(الكبرى).

٥- إسرائيلُ، عند ابن حِبَّانَ (٥٤٩١)، وأبي الشيخ في (أخلاق النبي ٥٠).

٦- محمد بن الفَضْل، كما عند ابن تَمَّام في (فوائده ١٣٨٢).

٧- عَمَّار بن زُرَيق، كما عند (البَيْهَقي في الشعب ٦٠٤٧).

ولذا قال الألباني: «هي زيادة شاذَّةٌ لا تصح؛ لمخالفة الثقة مَن هو أكثرُ عددًا منه، وكلُّهم ثقات، ولعله لذلك تجنَّبها أصحابُ الصِّحاح» (الضعيفة ٥٨٥٤).



٢٠٣- بَابُ مَا يُسْتَاكُ بِهِ وَمَا لَا يُسْتَاكُ بِهِ

أَوَّلًا: التَّسَوُّكُ بِجَرِيدِ النَّخْلِ

[١٣١٣ط] حَدِيثُ عَائِشَةَ:

وَفِي رِوَايَةٍ، قَالَتْ: «تُوُفِّيَ النَّبِيُّ ﷺ فِي بَيْتِي، وَفِي يَوْمِي، وَبَيْنَ سَحْرِي وَنَحْرِي، وَكَانَتْ إِحْدَانَا تُعَوِّذُهُ بِدُعَاءٍ إِذَا مَرِضَ، فَذَهَبْتُ أُعَوِّذُهُ، فَرَفَعَ رَأْسَهُ إِلَى السَّمَاءِ، وَقَالَ: «**فِي الرَّفِيقِ الْأَعْلَى، فِي الرَّفِيقِ الْأَعْلَى**». **وَمَرَّ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ وَفِي يَدِهِ جَرِيدَةٌ رَطْبَةٌ، فَنَظَرَ إِلَيْهِ النَّبِيُّ** ﷺ، **فَظَنَنْتُ أَنَّ لَهُ بِهَا حَاجَةً، فَأَخَذْتُهَا، فَمَضَغْتُ رَأْسَهَا، وَنَفَضْتُهَا، فَدَفَعْتُهَا إِلَيْهِ، فَاسْتَنَّ بِهَا كَأَحْسَنِ مَا كَانَ مُسْتَنًّا**، ثُمَّ نَاوَلَنِيهَا، فَسَقَطَتْ يَدُهُ، - أَوْ: سَقَطَتْ مِنْ يَدِهِ -، فَجَمَعَ اللهُ بَيْنَ رِيقِي وَرِيقِهِ فِي آخِرِ يَوْمٍ مِنَ الدُّنْيَا، وَأَوَّلِ يَوْمٍ مِنَ الآخِرَةِ».

۞ **الحكم: صحيح** (خ).

التخريج:

﴿خ ٤٤٥١ / حق ١٢٥٤ / هقل (٧/ ٢٠٦) / ...﴾.

سبق تخريجُه وتحقيقُه برواياته في باب: «مَن تسوَّك بسواك غيره»، حديث رقم (؟؟؟؟؟).



[١٣١٤ط] حَدِيثُ عِكْرِمَةَ، مُرْسَلًا:

عَنْ عِكْرِمَةَ، قَالَ: «**اسْتَاكَ رَسُولُ اللهِ ﷺ بِجَرِيدٍ رَطْبٍ، وَهُوَ صَائِمٌ**».
فَقِيلَ لِقَتَادَةَ: إِنَّ أُنَاسًا يَكْرَهُونَهُ، قَالَ: «**اسْتَاكَ - وَاللهِ - رَسُولُ اللهِ ﷺ بِجَرِيدٍ رَطْبٍ، وَهُوَ صَائِمٌ**».

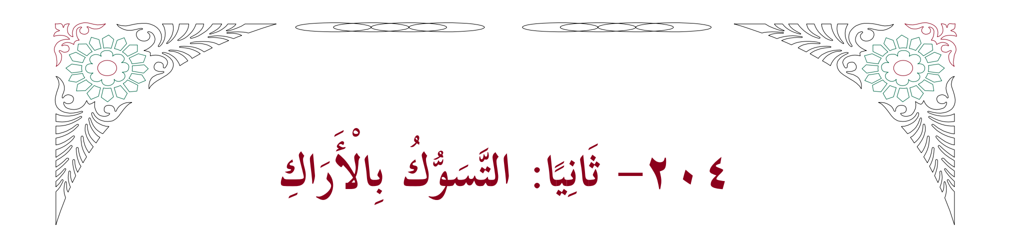
۞ **الحكم: مرسَلٌ ضعيف جدًّا.**

التخريج:

[سعد (١/ ٤١٥)].

سبق تخريجُه وتحقيقُه في باب: «السواك للصائم»، حديث رقم (؟؟؟؟؟).





٢٠٤- ثَانِيًا: التَّسَوُّكُ بِالْأَرَاكِ

[١٣١٥ط] حَدِيثُ ابْنِ مَسْعُودٍ:

عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه: «**أَنَّهُ كَانَ يَجْتَنِي [لِرَسُولِ اللهِ ﷺ] سِوَاكًا مِنَ الْأَرَاكِ**، وَكَانَ دَقِيقَ السَّاقَيْنِ، فَجَعَلَتِ الرِّيحُ تَكْفَؤُهُ، فَضَحِكَ الْقَوْمُ مِنْهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**مِمَّ تَضْحَكُونَ؟**»، قَالُوا: يَا نَبِيَّ اللهِ، مِنْ دِقَّةِ سَاقَيْهِ، فَقَالَ: «**وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَهُمَا أَثْقَلُ فِي الْمِيزَانِ مِنْ أُحُدٍ**».

۞ **الحكم: حسَنٌ بمجموع طرقه وشواهده. وصحَّحه** ابن حِبَّانَ، **وحسَّنه** الهَيْثمي والألباني.

الفوائد:

قال ابن عبد البر: «وكان سِواك القومُ: الأَراكَ والبَشَامَ. وكلُّ ما يَجْلو الأسنانَ ولا يؤذيها، ويُطَيِّب نَكْهة الفم؛ فجائزٌ الاستنانُ به» (الاستذكار ٣/ ٢٧٢).

وقال أيضًا: «والسواك المندوبُ إليه هو المعروف عند العرب وفي عصر النبي ﷺ، وذلك[1] الأَراكُ والبَشَام[2]».

(١) في المطبوع: «وكذلك»، والتصويب من (طرح التثريب للعراقي ٢/ ٦٨).

(٢) **البَشَام:** شجرٌ طيِّبُ الرِّيح يُستاك به، واحدتُها: بَشامَة. (النهاية ١/ ١٣١).

وكل ما يَجْلو الأسنانَ - إذا لم يكن فيه صِبْغٌ ولونٌ - فهو مثْلُ ذلك، ما خلا الريحانَ والقَصَب، فإنهما يُكْرهان.

وقالت طائفة من العلماء: إن الإصبعَ تُغْني من السِّواك، وتأوَّل بعضُهم في الحديث المَرْوي: «**أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ كَانَ يَشُوصُ فَاهُ بِالسِّواكَ**» أنه كان يَدْلُك أسنانَه بأصبعه، ويَسْتجزي بذلك من السِّواك، والله أعلم» (التمهيد ٧/ ٢٠١).

وقال أبو محمد البَطْلَيَوْسي (المتوفى: ٥٢١هـ): «وكانت العرب تستاك بأنواع من الشجر، منها: الأَراكُ، والبَشَام، والإِسْحِل وهو أشهرُها، والبُعُض والضِرُّ، والعُتَم وهو شبيه بالزيتون ينبُت بالجبال، ومنها عراجين النخل، ومنها الشَّتُّ، وأشدُّها بياضًا للأسنان: اليَسْعُور» (مشكلات موطأ مالك ص ٧٢).

التخريج:

﴿حم ٣٩٩١ "واللفظ له" / عل ٥٣١٠، ٥٣٦٥ / بز ١٨٢٧ / طب (٩/ ٧٨/ ٨٤٥٢) / سعد (٣/ ١٤٣ -١٤٤) / فحم ١٥٥٢ / مع (خيرة ٦٨٧٠) / فة (٢/ ٥٤٥ - ٥٤٦) / حل (١/ ١٢٧) / كر (٣٣/ ١٠٩ - ١١٠) / بلا (١١/ ٢٢٠) / ضيا (سنن ٢١٥)﴾.

السند:

قال الإمام أحمد: حدثنا عبد الصمد، وحسن بن موسى، قالا: حدثنا حَمَّاد، عن عاصم، عن زِرٍّ بن حُبَيش، عن ابن مسعود، به.

ورواه ابن سعد وغيرُه: عن عَفَّان بن مسلم.

وأبو يَعْلَى (٥٣١٠): من طريق رَوْح بن عُبَادة.

والبزَّار والطبرانيُّ وغيرُهما: من طريق حَجَّاج بن المِنْهال.

كلُّهم: عن حَمَّاد بن سلمة، عن عاصم بن بَهْدَلةَ... به. بذكر الزيادة.

بل رواها أحمد أيضًا في (فضائل الصحابة ١٥٥٢)، عن حسن بن موسى - وحدَه - عن حَمَّاد، به فذكرها. فكأن عبد الصمد - وحدَه - قصَّر في ذكرها.

ومدارُ الحديث - عند الجميع - على حَمَّاد بن سلَمة، عن عاصم بن بَهْدَلة... به.

وقال البزَّار - عَقِبَه -: «وهذا الحديث لا نعلم رواه عن عاصم، عن زِرٍّ، عن عبد الله، إلا حَمَّادُ بن سلمة».

التحقيق

هذا إسناد رجالُه ثقاتٌ غيرَ عاصم بن بَهْدَلة، ففيه كلامٌ معروف، ولخَّص حالَه الحافظُ فقال: «صدوقٌ له أوهامٌ» (التقريب ٣٠٤٥).

وحَمَّاد بن سلَمةَ ثقةٌ مشهور، لكن خُولِف في إسناده:

خالفه زائِدةُ بن قُدَامة؛ فرواه عن عاصم بن أبي النَّجُود، عن زِرٍّ - مرسَلًا-، قَالَ: جَعَلَ الْقَوْمُ يَضْحَكُونَ مِمَّا تَصْنَعُ الرِّيحُ بِعَبْدِ اللهِ تَكْفِتُهُ، قَالَ: فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**لَهُوَ أَثْقَلُ عِنْدَ اللهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مِيزَانًا مِنْ أُحُدٍ**».

أخرجه ابن أبي شَيبةَ في (المصنَّف ٣٢٨٩٤)، قال: حدثنا أبو أُسامة، قال: حدثني زائِدةُ، به. هكذا مرسَلًا، وليس فيه ذِكرُ السواك.

وزائِدةُ بن قُدامةَ من الثقات الأثبات، فهو أثبتُ من حَمَّاد.

لاسيما وأن عاصِمًا عن زِرٍّ عن ابن مسعودٍ جادَّةٌ مشهورة، فكأنَّ حَمَّادًا

سلَك فيه الجادَّة. والله أعلم.

ولقائل أن يقول: إن الاضطراب فيه من عاصمٍ نفْسِه؛ فإنه متكلَّم في حفظه، كما في (ميزان الاعتدال ٤٠٦٨) وغيره.

وقد قال الحافظ ابن رجب: «عاصم بن أبي النَّجُود، الكوفي، القارىء، كان حفْظِه سيِّئًا، وحديثه خاصَّةً عن زرٍّ وأبي وائِلٍ مضطرِبٌ. كان يحدِّث بالحديث تارةً عن زِرٍّ، وتارةً عن أبي وائِل» (شرح علل التِّرْمذي ٢/ ٧٨٨).

ولم يلتفت إلى هذه العلةِ جماعةٌ من أهل العلم، فصحَّحوا الخبرَ أو حسَّنوه:

فأخرجه ابن حِبَّان في (صحيحه).

وقال الحافظ ضياء الدِّين المقدسي في (أحكامه): «رجاله على شرط الصحيح» (البدر المنير ٢/ ٦٢)[١].

وقال الهَيْثَمي: «رواه أحمد وأبو يَعْلَى والبزَّارُ والطبراني من طرق... وأمْثَلُ طرقها فيه: عاصم بن أبي النَّجُود، وهو حسَن الحديث على ضعفه، وبقيةُ رجالِ أحمدَ وأبي يَعْلَى رجالُ الصحيح» (المجمع ١٥٥٦٢).

وقال البُوصِيري: «رواه أبو داودَ الطيالسيُّ، وأحمد بن مَنِيع، وأحمدُ بن حَنْبَل، وأبو يَعْلَى المَوْصلي، ورواتُه ثقات» (إتحاف الخيرة ٦٨٧٠).

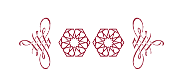
وحسَّن إسنادَه الألبانيُّ في (الإرواء ١/ ١٠٤). وقال أيضًا: «صحيح بطرقه الكثيرة» (الصحيحة ٢٧٥٠).

---

(١) وأخبر محقِّق (السنن والأحكام ١/ ٧٧) أنه وجد هذا التعليق في حاشية على الكتاب. فالله أعلم.

قلنا: والمتن قد رُوي نحوُه من طرق أخرى عن ابن مسعود، وعن عليٍّ، وكذا رُوي عن معاويةَ بنِ قُرَّةَ مرسَلًا وموصولًا - كما سيأتي قريبًا -، ومِن مرسلِ إبراهيمَ التَّيْمي، والزُّهْريِّ، وغيرِهم، فإذا ضُمَّت هذه الطرقُ جميعًا بعضها إلى بعض؛ دلَّتْ على أن للحديث أصلًا، وارتقتْ بمجموعها إلى درجة الحسَن لغيره، والله أعلم.

وسيأتي تخريجُ أكثرِ هذه الشواهدِ، والكلامُ عليها في باب: «مناقب عبد الله بن مسعود»، من «موسوعة المناقب» - إن شاء الله تعالى -؛ لأنه لا يوجَد في أكثرها ذِكرُ السواك، وهو محلُّ الشاهد هنا.



١- رِوَايَة: «لهُوَ» بَدَلَ: «لهُمَا»:

وَفِي رِوَايَةٍ: . . . «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَهُوَ أَثْقَلُ فِي الْمِيزَانِ مِنْ أُحُدٍ».

الحكم: شاذٌّ بلفظ: «لَهُوَ»، والصواب: «لَهُمَا».

التخريج:

[طي ٣٥٣].

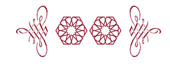
السند:

ورواه أبو داودَ الطَّيالسيُّ في (مسنده ٣٥٣)، قال: حدثنا حَمَّاد بن سلمة، عن عاصم، عن زِرٍّ، عن عبد الله، به.

التحقيق

هذا إسناد رجالُه ثقات؛ إلا أن أبا داودَ الطيالسيَّ قد خالف أصحابَ حَمَّاد بن سلَمَةَ كلَّهم، في قوله: «**لَهُوَ أَثْقَلُ**»، والصواب: «**لَهُمَا أَثْقَلُ**». كذا رواه: الحسن بن موسى، وعبدُ الصمد بن عبد الوارث، وعَفَّان بن مسلم، وحَجَّاج بن المِنْهال، وموسى بن إسماعيل، ورَوْحُ بن عُبَادة: عن حَمَّاد به. كما تقدَّم في الرواية السابقة.

فهي شاذَّةٌ لا تصح عن حماد، وإن كان حديثُ حَمَّادٍ أيضًا معلولًا بالإرسال، كما تقدَّم بيانُه.



٢- رِوَايَة: «صَعِدْتُ أَرَاكَةً»:

وَفِي رِوَايَةٍ، قَالَ: صَعِدْتُ أَرَاكَةً؛ لِأَجْنِيَ مِنْهَا أَرَاكًا أَوْ بَرِيرًا أَو أَحَدَهُمَا، فَجَعَلَ أَصْحَابِي يَتَعَجَّبُونَ مِنْ خِفَّتِي، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «**مَا تَعْجَبُونَ؟ فَوَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَهُوَ أَثْقَلُ فِي الْمِيزَانِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مِنْ أُحُدٍ**».

۞ **الحكم: ضعيف جدًّا بهذا السياق، وضعَّفه** الألباني.

اللغة:

قال الطبري: «البَرِير: ثمر الأَرَاك، غضًّا كان أو مُدرِكًا. فأمَّا الغَضُّ منه، فإنه يُدْعَى كَبَاثًا» (تهذيب الآثار - مسند عليٍّ ٣/ ١٦٤).

التخريج:

﴿طب (٩/ ٩٧/ ٨٥١٧) / مث ٢٤٠ "واللفظ له"﴾.

السند:

أخرجه ابن أبي عاصم في (الآحاد والمثاني ٢٤٠)، قال: حدثنا إسماعيلُ بن هُود، حدثنا إسحاقُ الأَزْرقُ، عن شَريك، عن جابر، عن أبي الضُّحَى، عن الأَزْهَر بن الأسود، عن عبد الله، به.

وأخرجه الطبراني في (الكبير): من طريق تَمِيم بن المنتصِر، عن إسحاقَ الأَزْرقِ، به.

التحقيق

هذا إسناد تالف؛ فيه ثلاثُ علل:

الأولى: جابر بن يزيدَ الجُعْفي؛ وهو متروك متَّهَم، وقد تقدَّم مِرارًا.

وبه ضعَّفه الألباني في (الصحيحة ٧/ ٥٨٤).

الثانية: شَرِيك بن عبد الله النَّخَعي؛ «صدوق يخطىء كثيرًا» (التقريب ٢٧٨٧).

الثالثة: الأَزْهَر بن الأسود؛ لم نجد له ترجمة.

وقال الألباني: «لم أجد مَن ذكره» (الصحيحة ٧/ ٥٨٤).

تنبيه:

هذا الحديث له رواياتٌ وسياقاتٌ أُخَرُ أعرضْنا عن ذِكرها هنا؛ لعدم تعلُّقها بالباب، وستأتي في محلها من الموسوعة إن شاء الله تعالى.



[١٣١٦ط] حَدِيثُ زِرِّ بْنِ حُبَيْشٍ:

عَنْ زِرِّ بْنِ حُبَيْشٍ: «أَنَّ عَبْدَ اللهِ بْنَ مَسْعُودٍ، كَانَ يَحْتَزُّ (يَجْتَنِي) لِرَسُولِ اللهِ ﷺ سِوَاكًا مِنْ أَرَاكٍ، [فَكَانَتِ الرِّيحُ تَكْفَأُ بِهِ] وَكَانَ فِي سَاقَيْهِ دِقَّةٌ، فَضَحِكَ الْقَوْمُ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «**مَا يُضْحِكُكُمْ مِنْ دِقَّةِ سَاقَيْهِ؟! وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، إِنَّهُمَا أَثْقَلُ فِي الْمِيزَانِ مِنْ أُحُدٍ**».

۞ **الحكم: حسَن لغيره، وإسنادُه مرسَل.**

التخريج:

﴿حب ٧١١١ "واللفظ له" / شا ٦٦١ "والزيادة والرواية له"﴾.

السند:

أخرجه ابن حِبَّان في (صحيحه ٧١١١) قال: أخبرنا أحمد بن عليِّ بن المُثَنَّى، حدثنا أبو خَيْثَمة، حدثنا عَفَّان، حدثنا حَمَّاد بن سلَمة، حدثنا عاصِم بن بَهْدَلة، عن زِرِّ بن حُبَيش، أن عبد الله بن مسعود... الحديثَ.

وأخرجه الشاشي في (المسند ٦٦١)، قال: حدثنا أبو بكر بن أبي خَيْثَمة، حدثنا موسى بن إسماعيلَ، حدثنا حَمَّاد بن سلَمة، أخبرنا عاصِم، عن زِرٍّ: أَنَّ ابْنَ مَسْعُودٍ كَانَ يَجْتَنِي سِوَاكًا مِنْ أَرَاكٍ لِلنَّبِيِّ ﷺ... الحديثَ.

التحقيق

هذا إسناد رجالُه ثقات؛ إلا أنه مرسَل، وقد تقدَّم أن زائِدةَ بنَ قُدامةَ رواه كذلك عن عاصِم، عن زِرٍّ، به.

ولكن من هذا الوجه المرسَلِ خطأٌ؛ فإن المحفوظ عن حَمَّاد بن سلَمةَ الوصْلُ، كذا رواه جُلُّ أصحابه، خلافًا لهاتين الروايتين.

لاسيما طريقُ ابن حِبَّان؛ فإن الحديث عند أبي يَعْلَى في (مسنده ٥٣٦٥) - وهو شيخ ابن حِبَّانَ هنا -: عن أبي خَيْثَمةَ به موصولًا.

ولكنَّ المتْنَ حسَنٌ لغيره؛ لشواهده الكثيرة، التي أشرنا إليه منذ قليل.



[١٣١٧ط] حَدِيثُ قُرَّةَ بْنِ إِيَاسٍ:

عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ قُرَّةَ، عَنْ أَبِيهِ: أَنَّ عَبْدَ اللهِ بْنَ مَسْعُودٍ رَقِيَ فِي شَجَرَةٍ يَجْتَنِي مِنْهَا سِوَاكًا، فَوَضَعَ رِجْلَيْهِ عَلَيْهَا، فَضَحِكَ أَصْحَابُ النَّبِيِّ ﷺ مِنْ دِقَّةِ سَاقَيْهِ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**لَهُمَا أَثْقَلُ فِي الْمِيزَانِ مِنْ أُحُدٍ**».

۞ **الحكم: المتن حسَنٌ لغيره، وإسناده معلولٌ بالإرسال.**

السند:

أخرجه البزَّار في (مسنده ٣٣٠٥) قال: أخبرنا محمد بن المُثَنَّى وعَمرو بن عليٍّ، قالا: أخبرنا سَهْل بن حَمَّاد أبو عَتَّاب، قال: أخبرنا شُعْبة، عن مُعاوية بن قُرَّة، عن أبيه، به.

التحقيق

هذا إسناد ظاهرُه الحُسْن، من أجْل سَهْل بن حَمَّاد؛ فإنه «صدوق» كما في (التقريب ٢٦٥٤).

لكنه خُولِف؛ فقد رواه الطَّيالِسي في (مسنده ١١٧٤) - ومن طريقه البَغَوي في (الجَعْديات ١٠٩٤) -.

ورواه أبو القاسم البَغَوي في (الجَعْديات ١٠٩٣) - ومن طريقه ابنُ عساكرَ في (تاريخه ٣٣/ ١١٢) -: عن أحمدَ بن إبراهيمَ الدَّوْرَقي، عن بَهْز بن أَسَد.

كلاهما (الطَّيالسي، وبَهْز) عن شُعبة، عن مُعاوية بن قُرَّةَ، عن النبي ﷺ مرسَلًا.

وهو الصواب؛ من وجوه:

الأول: الكثرة، وهي مِن أقوَى المرجِّحات، وإليه ذهب الجمهور.

قال ابن دقيقِ العيدِ: «هذا المرجِّح من أقوَى المرجحات» (قواعد التحديث ص: ٣١٣).

الثاني: الحِفْظ؛ فإن بَهْز بنَ أَسدٍ وحدَه أثبتُ من سَهْلٍ بطبقات، فكيف إذا تُوبِع من الطَّيالسي؟!

الثالث: أن بَهْزًا والطَّيالسيَّ من أصحاب شُعْبَةَ الكبار؛ قال عبد الرحمن بن بِشْر بن الحَكَم: «سألتُ يحيى بن سعيدٍ يومًا عن حديث، فحدَّثني به، ثم قال لي: أَراك تسألُني عن شُعبةَ كثيرًا، فعليك ببَهْزِ بن أَسَد؛ فإنه صدوقٌ ثقة، فاسمَع منه كتابَ شُعبة» (تهذيب التهذيب ١/ ٤٩٧).

وقال يزيد بن الهَيْثَم عن يحيى بن مَعِين: «لم أَرَ في أصحاب شُعْبَةَ أحسنَ حديثًا من أبي الوليد، قيل له: مَن كان أحبَّ إليك، أبو داودَ أو بَهْزٌ؟ قال: أبو داودَ ثقةٌ، وكان بَهْزٌ أتقنَ منه في كل شيء».

وقال عثمان بن سعيد: سألتُ يحيى بنَ مَعين عن أصحاب شُعبةَ، قلتُ: يحيى القَطَّانُ أحبُّ إليك في شُعبةَ، أو يزيدُ بن زُرَيْع؟ قال: ثقتان. قلت: فغُنْدَرٌ أحبُّ إليك أو محمد بن أبي عَدِي؟ قال: ثقتان. قلت: فأبو داودَ أحبُّ إليك أو حَرَميٌّ؟ قال: أبو داودَ أحبُّ إليَّ. قلت: فأبو داودَ أحبُّ إليك فيه أو ابنُ مَهْدي؟ قال: «أبو داودَ أعلمُ به».

قال عثمان: «عبدُ الرحمن بن مَهْدي أحبُّ إلينا في كل شيء. وأبو داودَ أكثرَ الروايةَ عن شُعبةَ».

وقال أبو مسعود بن الفُرات: «ما رأيت أحدًا أكبرَ في شُعبةَ من أبي داودَ».

وقال ابن عَدِي: «أصحابُ شُعبةَ: معاذ بن معاذ، وخالد بن الحارث، ويحيى القَطَّانُ، وغُنْدَرٌ، وأبو داودَ خامسُهم». انظر (شرح علل التِّرْمذي ٢/ ٧٠٤- ٧٠٥).

وعليه؛ فالطريق الموصولةُ شاذَّةٌ، والصواب: روايةُ بَهْزٍ وأبي داودَ، عن شُعبةَ، مرسَلًا.

وقد أشار لهذه العلةِ أبو القاسم البَغَوي، فقال: «ولا أعلم أحدًا أَسند هذا الحديثَ عن شُعْبَةَ غيرَ أبي عَتَّابٍ الدَّلَّال» (مسند ابن الجعد ١٠٩٢).

وأغرب الشيخ الألبانيُّ، فذهب إلى أن هذا الإرسال سقْطٌ، فقال: «رواه الطَّيالسي في (مسنده): حدثنا شُعبة، عن مُعاويةَ بنِ قُرَّة، أن ابن مسعود ... الحديثَ. هكذا وقع فيه، لم يقل: «عن أبيه»، فإمَّا أنه سقط من الناسخ أو الطابع، أو هكذا الرواية عنده، والأول هو الأرجح؛ لأنه أورده في (مسند قُرَّة)، وذَكر فيه عدةَ أحاديثَ من رواية معاويةَ بنِ قُرَّةَ عن أبيه... وأيضًا لو كانت الروايةُ وقعت له دون قوله: «عن أبيه»؛ لكان الحديثُ مرسَلًا، وفي هذه الحالة لا يصلُح أن يُورِده في (المسنَد). والله أعلم» (الصحيحة ٧/ ٥٨٣).

ويَرُدُّه ما ذكره رَحِمَهُ اللهُ في (الإرواء) حيث قال: «سندُه صحيحٌ لكنه مرسَل، وقد قال يونسُ بن حَبيب راوي المسنَد: «هكذا رواه أبو داودَ، وقال غير أبي داودَ: عن شعبةَ، عن معاويةَ بنِ قُرَّةَ، عن أبيه» (الإرواء ١/ ١٠٤ - ١٠٥).

وهذا هو الصواب، فإن البَغَوي لمَّا أخرجه في (الجعديات ١٠٩٤) من طريق الطَّيالسي، قال: «لم يجاوِزْ به -يعني: الطَّيالسيَّ - معاويةَ بنَ قُرَّة».

ولذا قال البُوصِيري: «رواه أبو داودَ الطيالسيُّ مرسَلًا، ورواته ثقات» (إتحاف الخيرة المهرة ٧/ ٢٨٧).

وكذا ذكره الحافظ في (المطالب ٤٠٦٧) عن الطيالسي.

هذا فضْلًا عن متابعة بَهْزٍ للطيالسيِّ على الإرسال، كما رواه البَغَوي في (الجَعْديات ١٠٩٣)، **وقال البَغَوي - عَقِبَه -:** «لم يجاوِزْ به - يعني: بَهْزًا - معاويةَ بنَ قُرَّة».

هذا وقد رواه جماعة عن سَهْل بن حَمَّاد، ولم يَذكروا فيه السِّواكَ.

كذا رواه الدُّوري في (تاريخه عن ابن مَعين ٢٢٦) - ومن طريقه البَغَوي في (مسند ابن الجعد ١٠٩٢) وغيره -.

ورواه يعقوبُ بن سُفيانَ في (تاريخه ٢/ ٥٤٦): عن محمد بن بَشَّار.

والطبريُّ في (تهذيب الآثار - مسند عليٍّ ٣/ ١٦٣): عن محمد بن المُثَنَّى - شيخ البزَّار في هذه الرواية -.

ورواه الطبراني في (الكبير ١٩/ ٢٨/ ٥٩): من طريق عليِّ بن المَدِيني.

ورواه الرُّوياني في (مسنده ٩٤٨): من طريق موسى بن محمد بن حَيَّان.

كلُّهم: عن سَهْل بن حَمَّاد، عن شُعبةَ، عن مُعاويةَ بن قُرَّة، عن أبيه، قال: صَعِدَ ابْنُ مَسْعُودٍ شَجَرَةً، فَجَعَلُوا يَضْحَكُونَ مِنْ دِقَّةِ سَاقَيْهِ... الحديثَ. وليس فيه ذِكرٌ للسِّواك.

بل رواه الخطيب في (تاريخ بغداد ١/ ٤٨٣) من طريق أحمدَ بن سلمانَ النَّجَّاد، قال: قُرِئ على أبي قِلَابةَ الرَّقَاشي، قال: حدثنا أبو عَتَّاب الدَّلَّالُ، قال: حدثنا شُعبة، عن مُعاويةَ بن قُرَّة، عن أبيه: أَنَّ ابْنَ مَسْعُودٍ **كَانَ يَجْنِي لَهُمْ نَخْلَةً،** فَهَبَّتِ الرِّيحُ فَكَشَفَتْ عَنْ سَاقَيْهِ... الحديثَ.

وأبو قِلَابةَ وإنْ تُكُلِّم في حفظه، فالرواية هنا من كتابه.

فنخشى أن يكون البزَّار وهِمَ في ذكر السِّواكِ في رواية سَهْل، وهو وإن

كان إمامًا حافظًا، فإنه متكلَّمٌ فيه من قِبَلِ حِفْظِه، لاسيما روايتُه للمسند؛ قال أبو أحمدَ الحاكمُ: «يخطئ في الإسناد والمتن» (الميزان ١/ ٢٦٧)، وقال الدارَقُطْني: «ثقة، يخطىء كثيرًا، ويتَّكِل على حِفظه» (سؤالات حمزة السَّهْمي ص ١٢١)، وقال أيضًا: «يخطىء في الإسناد والمتن، حدَّث بالمسند بمصرَ حِفظًا، ينظر في كتب الناس ويحدِّث من حِفظه، ولم تكن معه كتبٌ؛ فأخطأ في أحاديثَ كثيرةٍ، يتكلَّمون فيه، جرَحه أبو عبد الرحمن النَّسائيُّ» (سؤالات الحاكم ص ٦٤).

هذا وإن كان ذِكرُ السِّواك محفوظًا في رواية معاويةَ المرسَلةِ، كما سيأتي.



[١٣١٨ط] حَدِيثُ مُعَاوِيَةَ بْنِ قُرَّةَ، مُرْسَلًا:

عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ قُرَّةَ: أَنَّ ابْنَ مَسْعُودٍ ذَهَبَ يَأْتِي النَّبِيَّ ﷺ بِالسِّوَاكِ، فَجَعَلُوا يَنْظُرُونَ إِلَى دِقَّةِ سَاقِهِ - أَوْ: يَعْجَبُونَ مِنْ دِقَّةِ سَاقِهِ -، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «**لَهُمَا أَثْقَلُ فِي الْمِيزَانِ مِنْ أُحُدٍ**».

۞ **الحكم: حسَن لغيره، وإسناده ضعيف؛ لإرساله.**

التخريج:

﴾طي ١١٧٤ "واللفظ له" / جعد ١٠٩٣، ١٠٩٤ / كر (٣٣/ ١١٢)﴿.

السند:

أخرجه أبو داودَ الطَّيالسي في (مسنده ١١٧٤) - ومن طريقه أبو القاسم البَغَوي في (مسند ابن الجَعْد ١٠٩٤) - قال: حدثنا شُعبة، عن معاوية بنِ قُرَّة، به.

قال يونس بن حَبيب - عَقِبَه -: «هكذا رواه أبو داودَ، وقال غيرُ أبي داودَ: عن شُعبةَ، عن مُعاوية بن قُرَّة، عن أبيه»[١].

ورواه أبو القاسم البَغَوي في (مسند ابن الجعد ١٠٩٣) - ومن طريقه ابنُ عساكر في (تاريخه) -: عن أحمدَ بنِ إبراهيمَ، نا بَهْز، نا شُعبة، نا معاويةُ بن قُرَّةَ، به.

وقال البَغَوي - عقب الطريقين -: «ولم يجاوز به معاوية بن قُرَّة».

---

(١) كذا قال، وظاهره أن عددًا من الرواة رَوَوْه عن شعبةَ موصولًا، وليس كذلك، بل انفرد بوصْله سَهْل بن حَمَّاد، كما نصَّ عليه غيرُ واحد من الحُفاظ.

التحقيق

هذا إسناده رجالُه ثقات إلا أنه مرسَل؛ فمعاويةُ بن قُرَّةَ تابعيٌّ، من الثالثة من الوُسْطى من التابعين.

ولذا قال البُوصِيري: «رواه أبو داودَ الطيالسيُّ مرسَلًا، ورواته ثقات» (إتحاف الخيرة ٧/ ٢٨٧)، **وبنحوه قال الألباني** في (الإرواء ١/ ١٠٤).

قلنا: والمتْنُ حسَن لغيره؛ لشواهده الكثيرة، التي أشرنا إليها في حديث ابن مسعود المتقدِّم.



[١٣١٩ط] حَدِيثُ أَبِي خَيْرَةَ الصُّبَاحِيِّ:

عَنْ أَبِي خَيْرَةَ الصُّبَاحِيِّ[(١)]، قَالَ: كُنْتُ فِي الْوَفْدِ الَّذِينَ أَتَوْا رَسُولَ اللهِ ﷺ مِنْ عَبْدِ الْقَيْسِ، **فَزَوَّدَنَا الْأَرَاكَ نَسْتَاكُ بِهِ**، فَقُلْنَا: يَا رَسُولَ اللهِ، **عِنْدَنَا الْجَرِيدُ**، وَلَكِنَّا نَقْبَلُ كَرَامَتَكَ وَعَطِيَّتَكَ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِعَبْدِ الْقَيْسِ؛ إِذْ أَسْلَمُوا طَائِعِينَ غَيْرَ مُكْرَهِينَ، إِذْ قَعَدَ قَوْمِي لَمْ يُسْلِمُوا إِلَّا خَزَايَا مَوْتُورِينَ**».

وَفِي رِوَايَةٍ، قال: كُنْتُ فِي الْوَفْدِ الَّذِينَ أَتَوْا رَسُولَ اللهِ ﷺ، وَكُنَّا أَرْبَعِينَ رَجُلًا، فَنَهَانَا عَنِ الدُّبَّاءِ وَالحَنْتَمِ وَالنَّقِيرِ وَالْمُزَفَّتِ. قَالَ: **ثُمَّ أَمَرَ لَنَا بِأَرَاكٍ**، فَقَالَ: «**اسْتَاكُوا بِهَذَا**»، قُلْنَا: يَا رَسُولَ اللهِ، إِنَّ عِنْدَنَا (العُسُبَ)[(٢)] وَنَحْنُ نَجْتَزِئُ بِهِ، فَرَفَعَ يَدَيْهِ، وَقَالَ: «**اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِعَبْدِ**

---

(١) قال الحافظ: «نِسْبة إلى: صُبَاح - بضم المهملة وتخفيف الموحدة وآخره حاءٌ مهملة - بن لُكَيز بن أَفْصَى، بطْن من عبد القيس» (الإصابة ١٢/ ١٩١). وتحرَّف في مطبوع (التاريخ الكبير)، و(الآحاد والمثاني) إلى: «الصنابحي»، والصواب: «الصُّبَاحي»، كما في بقية المصادر، وكذا ذكره كل مَن ترجم له، وبه جزم ابن ماكُولا في (الإكمال ٥/ ٢١٠)، وابنُ ناصر الدين في (توضيح المشتبه ٢/ ١٧٥)، وابنُ حجر في (تبصير المنتبه ٣/ ٨٢٨)، وغيرُهم.

قال الحافظ: «وأخرجه الخطيب في (المؤتلف)، وقال: لا أعلم أحدًا سَمَّاه» (الإصابة ١٢/ ١٩١).

قلنا: وكتاب الخطيب ما زال في عِداد المفقود.

(٢) ما بين القوسين تحرَّف في مطبوع (المعجم الكبير)، و(الكُنى للدُّولابي)، وغيرِهما، إلى: «العشب»، والصواب: «العُسُب»، كما وجدْناه في نسخة خطية من (المعجم الكبير)، وكذا وقع على الصواب بالسين: في (المؤتلف والمختلف للدارقطني)، =

الْقَيْسِ؛ إِذْ أَسْلَمُوا طَائِعِينَ غَيْرَ كَارِهِينَ».

۞ **الحكم: منكَر بهذا السياق، والنهيُ عن الدُّبَّاء والحَنْتَمِ وَالنَّقِير والمُزَفَّتِ، ثابتٌ في الصحيحين وغيرِهما في قصة وفْدِ عبد القَيْس، دون ذِكرِ السِّواك والدعاءِ وعددِهم.**

التخريج:

تخريج السياق الأول: ﴿طب (٢٢/ ٣٦٨/ ٩٢٤) "واللفظ له" / سعد (٩/ ٨٦) / تخ (الكنى ٢٣٥) / مث ١٦٢٥ / صحا ٦٧٦٥ / صمند (ص ٨٥٠)﴾.

تخريج السياق الثاني: ﴿طب (٢٢/ ٣٦٨/ ٩٢٣) "واللفظ له" / سعد (٩/ ٤٢٩) "معلقًا" / لا (١/ ٧٦ - ٧٧/ ١٧٠) / مقط (١/ ١٧٩)﴾.

السند:

أخرجه الطبراني في (الكبير ٢٢/ ٣٦٨/ ٩٢٤) - ومن طريقه أبو نُعَيم في (الصحابة) - قال: حدثنا إبراهيم بن نائِلَةَ الأصبهاني، قال: ثنا شَبَّابٌ العُصْفُري، ثنا عَوْن بن كَهْمَس، ثنا داود بن المُساوِر، عن مقاتِل بن هَمَّام، عن أبي خَيْرَةَ الصُّبَاحي، به.

ورواه البخاري في (تاريخه) - معلَّقًا -، وابنُ سعد في (الطبقات)، وابن أبي عاصم في (الآحاد)، وابن مَنْدَه في (الصحابة): من طريق خليفةَ بن

= و(البدر المنير ٢/ ٦٤)، وغيرهما؛ **ووجْه تصويبنا لرواية (العُسُب) دون (العشب):** أن العُسُب - بضم العين والسين -: جريدُ النخل، كما في (النهاية ٣/ ٢٣٤)، و(لسان العرب ١/ ٥٩٩، ٨/ ٢٨)؛ فهو موافق للرواية الأُولى، بخلاف العشب، وهو الكلأ الرَّطْب (لسان العرب ١/ ٦٠١)، فلا يصلح للاستياك أصلًا، والله أعلم.

خَيَّاط - وهو شبَّاب العُصْفري -، عن عَوْن بن كَهْمَس، عن داودَ بن المُساوِر. . . به. بلفظ السياق الأول.

كذا رواه عَوْنُ بن كَهْمَس، عن داودَ، فقال: (عن مقاتِل بن هَمَّام). وخالفه محمد بن حُمْران؛ فرواه عن داودَ، فقال: (عن مَعْقِل بن همام).

أخرجه الطبراني في (الكبير ٢٢/ ٣٦٨/ ٩٢٤)، قال: حدثنا عَبْدانُ بن أحمدَ، ثنا عَمرو بن محمد بن عَرْعَرة، ثنا محمد بن حُمْرانَ بن عبد العزيز القَيْسي، ثنا داودُ بن المُساوِر، ثنا [مَعْقِل][1] بن هَمَّام، عن أبي خَيْرةَ الصُّبَاحي، به. بلفظ السياق الثاني.

وكذا رواه الدُّولابي في (الكُنَى)، والدارَقُطْنيُّ في (المؤتلف)، من طريق عَمرو بن محمد بن عَرْعَرة[2]، به.

وكذا علَّقه ابن سعد في (الطبقات ٩/ ٤٢٩) عن محمد بن حُمْرانَ، به.

وعلَّقه ابن مَنْدَه في (معرفة الصحابة ص ٨٥١)، وكذا أبو نُعَيم في (الصحابة ٥/ ٢٨٧٨) - عَقِبَ روايةِ عَوْن - فقالا: رواه يحيى بن راشِد، عن محمد بن حُمْران، عن داودَ بن مُساوِر، نحوَه، وفيه ذِكر الدُّبَّاء والمُزَفَّت.

فمدارُ الحديث بروايتيه - عند الجميع - على داودَ بن المُساوِر، به.

---

(١) كذا وقع في النسخة الخطية للمعجم الكبير، وكذا جاء في (الكُنى للدولابي)، وفي أصل (المؤتلف للدارقطني)، وإن أثبته محقِّقه (مقاتل) من مصادر التخريج!، ولعل محقِّق (المعجم الكبير) اعتمد على ذلك أيضًا، والله أعلم.

(٢) إلا أنه وقع في المطبوع من (الكنى للدولابي): «عمرو عن عرعرة»، وهو تصحيف؛ صوابُه: «عمرو ابن عرعرة»، وهو ابن محمد، نُسِب إلى جده.

التحقيق

هذا إسناد ضعيف؛ فيه علتان:

الأولى: داود بن مُساوِر؛ ترجم له البخاري في (التاريخ الكبير ٣/ ٢٣٧)، وابنُ أبي حاتم في (الجرح والتعديل ٣/ ٤٢٥)، ولم يَذْكرا فيه جرحًا ولا تعديلًا. وذكره ابن حِبَّان في (الثقات ٨/ ٢٣٤)، على قاعدته في توثيق المجاهيل.

الثانية: مقاتِل بن هَمَّام - كما في رواية عَوْن بن كَهْمَس -؛ ترجم له البخاري في (التاريخ الكبير ٨/ ١٤)، وابنُ أبي حاتم في (الجرح والتعديل ٨/ ٣٥٣)، ولم يَذْكرا فيه جرحًا ولا تعديلًا.

وأما مَعْقِل بن هَمَّام - كما في رواية محمد بن حُمْران -؛ فلم نقف له على ترجمة.

ولهذا قال الهَيْثَمي: «رواه الطبراني، وفيه جماعةٌ لم أعرفهم» (المجمع ٨١٣٦).

ومع هذا قال في موضع آخَر: «رواه الطبراني في (الكبير)، وإسناده حسَن» (المجمع ٢٥٧٥)!.

ثم إن ذِكر السِّواكِ في قصة وَفْدِ عبدِ القَيْسِ منكَرٌ؛ فقصةُ وفْدِ عبد القَيْسِ في الصحيحين من حديث ابن عباس، وفي صحيح مسلم من حديث أبي سعيد وأبي هريرةَ وعائشةَ وابنِ عُمرَ، وليس في حديثهم ذِكرٌ للسِّواك، ولا ذِكرٌ لعددهم، ولا للدعاء في آخره.

وإنما في صحيح البخاري (٥٣) من حديث ابن عباس أنه قال لهم: «**مَرْحَبًا بِالْقَوْمِ، أَوْ: بِالْوَفْدِ، غَيْرَ خَزَايَا وَلَا نَدَامَى**».

نعم، ورد الدعاءُ من وجه آخَرَ، أخرجه أحمد (١٧٨٢٩) عن إسماعيلَ بنِ إبراهيمَ (ابن عُلَيَّة)، عن عَوْفٍ الأعرابي، قال: حدثني أبو القَمُوص زيد بنُ عليٍّ، قال: حدثني أحدُ الوَفْدِ الذين وَفَدُوا على رسول الله ﷺ من عبد القَيْس... فذكر القصةَ، وفيها الدعاءُ لهم بنحو هذه الرواية.

ولكنَّ أبا القَمُوص لم يوثِّقْه إلا العِجْليُّ وابنُ حِبَّان، وسيأتي تخريجُ الحديث والكلامُ عليه مفصَّلًا في موضعه من الموسوعة إن شاء الله تعالى.

تنبيه:

قال ابن المُلَقِّن: «وذكر الماوَرْدي في «حاويه» حديث أبي خَيْرَةَ هذا بلفظ: «كَانَ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَسْتَاكُ بِالْأَرَاكِ، فَإِنْ تَعَذَّرَ عَلَيْهِ اسْتَاكَ بِعَرَاجِينِ النَّخْلِ، فَإِنْ تَعَذَّرَ اسْتَاكَ بِمَا وَجَدَهُ» (البدر المنير ٢/ ٦٤). **وتبعه الحافظ** في (التلخيص ١/ ١٢٠)، وقال: «وهذا بهذا السياق لم أَرَهُ».

قلنا: وسياق الماوَرْدي في (الحاوي) لم يُرِدْ به نسبةَ هذا الكلامِ كلِّه إلى الحديث، إنما أراد فقط الفقرة الأولى: «**أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانْ يَسْتَاكُ بِالْأَرَاكِ**»، وهذا الذي ينبغي التنبيهُ عليه، وهو أن الذي في الحديث أنه أعطاهم السِّواكَ ليستاكوا به، وليس فيه أنه هو ﷺ كان يستاك به، نعني: أن الوارد في الحديث مِن قوله ﷺ، وليس من فعله.

وهذا سياق الماوَرْديِّ، قال رَحِمَهُ اللهُ: «فأمَّا ما يُستحب أن يستاك به، فهو: الأَراك؛ لرواية أبي خَيْرَةَ: «**أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ كَانَ يَسْتَاكُ بِالْأَرَاكِ**»، فإنْ تعذَّر الأَراكُ، استاك بعراجِين النخل، فإن تعذَّر عليه استاك بما وَجَده. ويُختار أن يكون العودُ الذي يستاك به نَدِيًّا، ولا يكون يابسًا فيَجْرَح...» (الحاوي ١/ ٨٦).

[١٣٢٠ط] حَدِيثُ عَائِشَةَ:

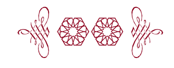
عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: «... دَخَلَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ وَمَعَهُ سِوَاكٌ مِنْ أَرَاكٍ رَطْبٍ، فَنَظَرَ إِلَيْهِ رَسُولُ اللهِ ﷺ، فَقُلْتُ: يَا عَبْدَ الرَّحْمَنِ، اقْضَمْهُ مِنْ ذَلِكَ الْمَكَانِ، فَدَفَعَهُ إِلَيَّ، فَنَاوَلْتُهُ إِيَّاهُ، فَرَدَّهُ إِلَيَّ، فَقَضِمْتُهُ، وَسَوَّيْتُهُ، فَدَفَعْتُهُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَتَسَوَّكَ بِهِ».

۞ الحكم: منكَر بذِكر «الْأَرَاك»، والصواب أن السِّواك كان من الجريد، كما في الصحيح، وأشار لذلك العِراقي.

التخريج:

[ك ٦٨٨٨].

سبق تخريجُه وتحقيقُه في باب: «مَن تسوَّك بسواك غيره»، حديث رقم (؟؟؟؟؟).



١- رِوَايَة: «وَمَعَهُ أَرَاكَةٌ خَضْرَاءُ»:

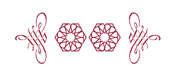
وَفِي رِوَايَةٍ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ بَابَنُوسَ، قَالَ: أَتَيْتُ عَائِشَةَ فَسَأَلْتُهَا عَنْ أَشْيَاءَ، فَسَمِعْتُهَا تَقُولُ: «كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ فِي مَرَضِهِ الَّذِي قَبَضَ اللهُ فِيهِ رُوحَهُ، **مَرَّ بِهِ ابْنٌ لِعَبْدِ اللهِ أَوْ لِعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ وَمَعَهُ أَرَاكَةٌ خَضْرَاءُ**، فَلَحَظَ إِلَيْهِ، فَدَعَوْتُهُ، فَأَخَذْتُهَا مِنْهُ، فَنَاوَلْتُهَا إِيَّاهُ، **فَوَضَعَهَا عَلَى فِيهِ**، وَكَانَ رَأْسُهُ بَيْنَ سَحْرِي وَنَحْرِي، فَبَيْنَا نَحْنُ كَذَلِكَ إِذْ رَفَعَ رَأْسَهُ، فَظَنَنْتُ أَنَّهُ بَعْضُ مَا يُرِيدُ مِنْ أَهْلِهِ، **وَكَانَتْ رِيحٌ بَارِدَةٌ، فَقَبَضَ اللهُ ﷻ رُوحَهُ وَمَا أَشْعُرُ**».

۞ الحكم: منكَر بهذا السياق.

التخريج:

[مشكل ٥٢٣٨].

سبق تخريجُه وتحقيقُه في باب: «مَن تسوَّك بسواك غيره».



٢- رِوَايَة: «دَخَلَ أُسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ»:

وَفِي رِوَايَةٍ، قَالَتْ: «... فَدَخَلَ أُسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ وَبِيَدِهِ سِوَاكُ أَرَاكٍ رَطْبٍ...»، وذَكر قصةً طويلة.

۞ **الحكم: منكَر بهذا اللفظ، والصواب أن الذي دخل هو عبد الرحمن بن أبي بكر، وبيده جريدة رَطْبةٌ، كما تقدَّم في الصحيح.**

التخريج:

[عل ٤٩٦٢].

سبق تخريجُه وتحقيقُه في باب: «مَن تسوَّك بسواك غيره».



[١٣٢١ط] حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ:

عَنِ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ دَخَلَ غَيْضَةً وَمَعَهُ صَاحِبٌ لَهُ، فَأَخَذَ مِنْهَا مِسْوَاكَيْنِ أَرَاكًا، أَحَدُهُمَا مُسْتَقِيمٌ وَالْآخَرُ مُعْوَجٌّ، فَأَعْطَى صَاحِبَهُ الْمُسْتَقِيمَ وَحَبَسَ الْمُعْوَجَّ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، أَنْتَ أَحَقُّ بِالْمُسْتَقِيمِ مِنِّي، قَالَ [النَّبِيُّ ﷺ]: «**كَلَّا، إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ صَاحِبٍ يُصَاحِبُ صَاحِبًا، وَلَوْ سَاعَةً مِنْ نَهَارٍ، إِلَّا سَأَلَهُ اللهُ** عز وجل **يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَنْ مُصَاحَبَتِهِ إِيَّاهُ، فَأَحْبَبْتُ أَلَّا أَسْتَأْثِرَ عَلَيْكَ بِشَيْءٍ**».

۞ **الحكم: موضوع، قاله** الألباني. **وذكره في الموضوعات:** السُّيوطي، وابنُ عِرَاقَ، والفَتَّنِي، والشَّوْكاني. **وعدَّه من مناكيرِ راويه:** ابنُ حِبَّان، **وتبعه** الذهبي. **وضعَّفه:** التِّبْريزي، وابنُ المُلَقِّن.

التخريج:

[جليس (ص ١٠٢) "واللفظ له" / أبو نُعَيم (ذيل اللالئ ٨١٥) / ...].

سبق تخريجُه وتحقيقُه في باب: «ما رُوي في تفضيل السواك المستقيم على المُعْوَج»، حديث رقم (؟؟؟؟؟).



[١٣٢٢ط] حَدِيثُ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ، مُرْسَلًا:

عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «**أَمَرَنِي جِبْرِيلُ أَنْ أَسْتَاكَ بِالْأَرَاكِ، وَأَنَا آمُرُكُمْ**».

۞ **الحكم: مرسل ضعيف جدًّا.**

التخريج:

﴿ضحة (ق ١٩ / ب)﴾.

السند:

قال عبد الملك بن حبيب في (الواضحة): حدثني عليُّ بن مَعْبَدٍ وأَصْبَغُ بن الفرَج، عن السَّبِيعي، عن القاسم بن عبد الرحمن، عن محمد بن عليٍّ، به.

والسِّبِيعي هو: عيسى بن يونسَ بن أبي إسحاقَ، ثقة مأمونٌ من رجال الشيخين.

التحقيق

هذا إسناد ضعيف جدًّا؛ فيه علتان:

الأولى: الإرسال؛ فمحمد بن عليٍّ هو أبو جعفر الباقِر؛ تابعيٌّ مشهور.

الثانية: القاسم بن عبد الرحمن وهو الأنصاري، قال ابن مَعين: «ليس بشيء»، وقال أبو حاتم: «ضعيف الحديث، مضطرب الحديث، حدثَنا عنه الأنصاريُّ بحديثين باطلين»، وقال أبو زُرْعة: «منكر الحديث» (الجرح والتعديل ٧/ ١١٣).



[١٣٢٣ط] حَدِيث: صُرُعُ الْأَرَاكِ:

حَدِيث: «كَانَ أَحَبَّ السِّوَاكِ إِلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ صُرُعُ الْأَرَاكِ»

۞ الحكم: لا أصل له.

التحقيق

ذكره السُّهَيلي في (الروض الأُنُف ٧/ ٥٨٠)، وقال: «واحدُها: صَريع، وهو قَضيبٌ يَنطَوي من الأَراكَة حتى يبلُغَ الترابَ فيبقَى في ظلِّها؛ فهو أَلْيَنُ من فرعها» (الروض الأُنُف ٧/ ٥٨٠). وذكره أيضًا بهذا اللفظ: أبو اليمن ابنُ عساكرَ في (إتحاف الزائر ص ١٢٠)، وابن دِحْيَةَ في كتابه (مرج البحرين)، كما في (الإعلام بفوائد عمدة الأحكام لابن المُلَقِّن ١/ ٥٨٠).

وذكره أبو حَنيفةَ أحمدُ بن داودَ الدِّينَوَري في كتاب (النبات)، فقال: «.. ويُروَى: «**أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ كَانَ يُعْجِبُهُ أَنْ يَسْتَاكَ بِالصُّرُعِ**»» (التدوين في أخبار قَزْوين ٢/ ٢١٧). وبنحوه أبو محمد البَطَلْيَوْسي في (مشكلات موطأ مالك ص ٧٢)، وابن مَنْظُور في (لسان العرب ٤/ ٢٤٣٤)، وغيرُهم.

قلنا: ولم نقف على سندٍ لهذا الحديث بعد طول بحث، فالله أعلم.



٢٠٥- ثَالِثًا: التَّسَوُّكُ بِالزَّيْتُونِ وَغَيْرِهِ

[١٣٢٤ط] حَدِيثُ مُعَاذٍ:

عَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «**نِعْمَ السِّوَاكُ الزَّيْتُونُ؛ مِنْ شَجَرَةٍ مُبَارَكَةٍ، يُطَيِّبُ الْفَمَ، وَيَذْهَبُ بِالْحَفْرِ، هُوَ سِوَاكِي، وَسِوَاكُ الْأَنْبِيَاءِ قَبْلِي**».

۞ **الحكم:** **موضوع، كما قال** الألباني. **وضعَّفه** الصالحي. **وأشار لعلته** الحافظُ.

التخريج:

﴿طس ٦٧٨ "واللفظ له" / طش ٤٦ / نعيم (طب ٦٨٦) / نعيم (سواك - إمام ١/ ٣٩٥) / ثعلب ٣٥٤٧﴾.

السند:

أخرجه الطبراني في (المعجم الأوسط) و(مسند الشاميين) - وعنه أبو نُعَيم في (الطب) - قال: حدثنا أحمد بن عليٍّ الأَبَّار، حدثنا مُعَلَّى بن نُفَيل، حدثنا محمد بن مِحْصَن، عن إبراهيمَ بن أبي عَبْلَةَ، (عن عبد الله بن الدَّيْلمي)[١]، عن عبد الرحمن بن غَنْم، عن معاذ بن جبل، به.

---

(١) ما بين القوسين سقط من مطبوع (المعجم الأوسط)، والصواب إثباته كما في (مسند الشاميين)، و(الطب) لأبي نُعَيم، وكذا عزاه للأوسط على الصواب: ابنُ دقيق في (الإمام ١/ ٣٩٥)، والزَّيْلَعي في (تخريج الكشاف ٤/ ٢٤٢).

ورواه الثَّعْلبي في (تفسيره ٣٥٤٧) من طريق يوسفَ بنِ أحمدَ، عن (أبي العباس أحمد بن عليٍّ)[١]، عن مُعَلَّل بن نُفَيل، بسنده إلى عن عبد الرحمن بن غَنْم، قال: سافرتُ مع معاذ بن جبل، فكان يمرُّ بشجرة الزيتون فيأخذ منها القَضيبَ فيَسْتاكُ به، ويقول: سمِعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: «**نِعْمَ السِّوَاكُ الزَّيْتُونُ...**» الحديثَ.

وقال الطبراني: «لم يَروِ هذا الحديثَ عن إبراهيمَ إلا محمدٌ» (المعجم الأوسط).

التحقيق

هذا إسناد تالف؛ آفتُه: محمد بن مِحْصَن، وهو محمد بن إسحاقَ بن إبراهيمَ بن محمد بن عُكَّاشةَ بن مِحْصَن العُكَّاشي، نُسِبَ إلى جده الأعلى؛ كذَّبه ابن مَعِين وأبو حاتم، وقال ابن أبي حاتم: رأى أبي معي أحاديثَ من حديثه، فقال: «هذه الأحاديث كذِبٌ موضوعة»، وقال ابن حِبَّان: «شيخ يضع الحديث على الثقات، لا يحل ذِكرُه في الكتب إلا على سبيل القدح فيه»، وروى له ابن عَدِي أحاديثَ، ثم قال: «وهذه الأحاديث مع غيرها مما لم أذكره لمحمد بن إسحاقَ العُكَّاشيِّ كلُّها مناكيرُ موضوعة»، وقال الدارَقُطْني: «متروكٌ يَضَع»، انظر (تهذيب التهذيب ٩/ ٤٣٠). ولذا قال الذهبي: «متَّهَم ساقط» (الكاشف ٥١٣٧)، وقال ابن حَجَر: «كذَّبوه» (التقريب ٦٢٦٨).

ولذا قال الألباني عن الحديث: «موضوع» (الضعيفة ٥٣٦٠، ٥٥٧٠).

---

(١) في طبعتَي كتاب الثعلبي: «حدثنا العباس بن أحمد بن عليّ»، وهذا خطأٌ، صوابه: «حدثنا أبو العباس أحمد بن عليٍّ»، كما جاء في نسختين خطيتين للكتاب، كما ذكر محقِّق طبعة دار التفسير. وهو أبو العباس أحمد بن عليٍّ الأَبَّار - شيخ الطبراني -.

وأشار الحافظ إلى إعلاله به في (التلخيص الحبير ١/ ١٢٠ - ١٢١)[١].

وضعَّفه الصالحي في (سبل الهدى والرشاد ٨/ ٢٧).

وأما الهَيْثَمي فأعلَّه بعلة أخرى، فقال: «رواه الطبراني في (الأوسط)، وفيه: مُعَلَّل بن محمد، ولم أجد مَن ذكره» (المجمع ٢٥٧٦).

قلنا: كذا قال! وفيه نظر من وجهين:

الأول: أن الصواب أنه (مُعَلَّل بن نُفَيل) وليس (ابن محمد).

الثاني: أن مُعَلَّل بنَ نُفَيْل، ذكره ابن حِبَّان في (الثقات ٩/ ٢٠١)، ووثَّقه الطبراني في (المعجم الصغير عَقِب رقم ٢٩٢). فعلةُ الحديث هي: محمد بن مِحْصَنٍ الكذابُ.

ولذا قال الألباني - بعدما أعله بمحمد بن مِحْصَن -: «وخَفِيَ ذلك على الهَيْثَمي؛ فأعلَّه بالذي دونه... وقوله: (معلل بن محمد) خطأٌ! والصواب: (مُعَلَّل بن نُفَيْل)» (الضعيفة١١/ ٥٩٧).

قلنا: رواه أبو نُعَيم في (السواك) - كما في (الإمام لابن دقيق ١/ ٣٩٥)-: عن أحمد بن جعفر بن سالم[٢]، ثنا أحمد بن عليٍّ الأَبَّار، ثنا أبو أحمدَ

---

(١) إلا أنه وقع في كل طبعات (التلخيص)، هكذا: «وفي إسناده أحمد بن محمد بن محصن، تفرَّد به عن إبراهيم بن أبي عَبْلة». وقال محقِّق طبعة أضواء السلف (١/ ١٨٤): «كذا في جميع النسخ، وهو خطأ، وصوابه: محمد بن محصن». وهو كما قال، كما في المصادر كلها.

(٢) كذا وقع هنا، وفي غير موضع من كتب أبي نُعَيم، وهو أبو بكر الخُتَّلي كما جاء في (الحلية ٩/ ٢٢٩)، والصواب في اسمه: أحمد بن جعفر بن محمد بن سَلْم، أبو بكر الخُتَّلي. كذا ترجم له الخطيب في (تاريخ بغداد ٥/ ١١٣) وقال: «وكان صالحًا، =

مُعَلَّل بن نُفَيل، عن محمد بن مِحْصَن العُكَّاشي، عن إبراهيم بن أبي عَبْلة، عن عبد الله بن الزُّبَير، عن عبد الرحمن بن غَنْم، به.

قال ابن دقيق العيد: «كذا فيه: (إبراهيم بن أبي عَبْلَة، عن عبد الله بن الزُّبير)! خلافَ ما ذكرْنا عن الطبراني، وكأن هذا غلطٌ».

قلنا: وهو كما قال؛ فقد رواه الطبراني ويوسفُ بن أحمدَ، عن الأَبَّار، فقالا: (عن عبد الله بن الدَّيْلمي)، وليس (ابن الزبير). ثم إنه لا يُعرَف لابن أبي عَبْلَةَ روايةً عن ابن الزُّبَير، والله أعلم.



= دَيِّنًا، مكثرًا، ثقة ثبْتًا». وانظر (تاريخ الإسلام ٨/ ٢٣٦)، و(الوافي بالوفيات ٦/ ١٨٠)، و(الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة ١/ ٢٩٤).

[١٣٢٥ط] حَدِيثُ أَبِي زَيْدٍ الْغَافِقِيِّ:

عَنْ أَبِي زَيْدٍ الْغَافِقِيِّ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**الْأَسْوِكَةُ ثَلَاثَةٌ: أَرَاكٌ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ أَرَاكٌ فَعَنَمٌ، أَوْ بُطْمٌ**»[(١)].

۞ **الحكم: ضعيف، واستغربه** ابن مَنْدَه.

اللغة:

قال أبو وَهْب الغافِقي راوي الحديث: «العَنَم: الزيتون» (معرفة الصحابة لابن مَنْدَه).

وقال الخليل بن أحمدَ: «العَنَم: شجر من شجر السواك، ليِّن الأغصان لطيفُها، كأنها بَنانُ جارية» (العين ٢/ ١٦١).

ووقع في (المجموع المغيث في غريبي القرآن والحديث لأبي موسى المَدِيني ٢/ ٤٠٣) بالتاء، فقال: «في حديث أبي زيد الغافِقى: «**الأَسْوِكَةُ ثَلَاثَةٌ: أَرَاكٌ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فَعَتَمٌ، أَوْ بُطْمٌ**». قال: «العَتَم: الزيتون، وقيل: هو الزيتُون البَري. وقيل: شيء يُشبِه الزيتون».

وكذا في (النهاية لابن الأثير ٣/ ١٨١) مادة (عتم)، وكذا في (لسان العرب ١٢/ ٣٨٣)، و(تاج العروس ٣٣/ ٥١)، وغيرِها، فالله أعلم.

والبُطْم: «شجَر الحبة الخضراء، واحدتُه: بُطْمة» (العين ٧/ ٤٤٣).

وفي (المعجم الوسيط ١/ ٦١): «(البُطْم): الحبة الخضراء، من الفصيلة

(١) كذا لفظ الحديث عند ابن مَنْدَه وغيره، ولكن ذكره الحافظ في (الإصابة ١٢/ ٢٧٣) وعزاه لابن مَنْدَه، بلفظ: «**الأَسْوِكَةُ ثَلَاثَةٌ: أَرَاكٌ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ أَرَاكٌ فَعَنَمٌ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ عَنَمٌ فَبُطْمٌ**». كذا ذكره، وهو خلاف ما عند ابن مَنْدَه وبقية المصادر، فهل وقع كذلك في نسخة أخرى لابن مَنْدَه؟ الله أعلم.

الفُسْتقية، شجرتها من أربعة إلى ثمانية أمتار، تنبت في الأراضي الجبلية، ثمرتها حَسَكةٌ مُفَلْطَحة خضراءُ، تنقشر عن غِلاف خشبيٍّ يحوي ثمرةً واحدة، تُؤكَل في بلاد الشام».

التخريج:

﴿صمند (٢/ ٨٧٤) "واللفظ له" / صحا ٦٨١١ / نعيم (سواك - كبير ٣/ ٥٥٢)، (كنز ٢٦٢٢٧) / فر (ملتقطة / ق ٣٦٨)﴾.

السند:

قال ابن مَنْدَه في (معرفة الصحابة): أخبرنا أحمد بن محمد بن عبد السلام البَيْروتي، حدثنا أبي، قال: حدثنا عبد الرحمن بن عبد الحَكَم، حدثنا سعيد بن عُفَير، حدثنا أبو وَهْب الغافِقي، عن عَمرو بن شَراحِيلَ المَعافري، عن أبي زيد الغافِقي، به.

ومدارُه - عندهم - على عبد الرحمن بن عبد الله بن عبد الحَكَم... به.

التحقيق

هذا إسناد ضعيف؛ فيه علتان:

الأولى: عَمرو بن شَراحِيلَ، وهو: ابن محمد المَعافري القُرْطبي؛ ترجم له ابن الفَرَضي في (تاريخ علماء الأندلس ٩٣٦)، والحُمَيدي في (جذوة المقتبس في ذكر ولاة الأندلس ١/ ٣١٦)، وأبو جعفر الضَّبِّي في (بغية الملتمس ١٢٣٨)، برواية اثنين عنه، ولم يَذْكروا فيه جرحًا ولا تعديلًا؛ فهو مجهول الحال.

الثانية: أبو وَهْب الغافِقي؛ لم نجد له ترجمة.

وقال ابن مَنْدَه - عَقِبه -: «هذا حديث غريب، لا يُعرَف إلا من هذا الوجه».

٢٠٦- رَابِعًا: مَا جَاءَ فِي النَّهْيِ عَنِ التَّسَوُّكِ بِعُودِ الرَّيْحَانِ وَالرُّمَّانِ وَنَحْوِهِمَا

[١٣٢٦ط] حَدِيثُ ضَمْرَةَ بْنِ حَبِيبٍ، مُرْسَلًا:

عَنْ ضَمْرَةَ بْنِ حَبِيبٍ، قَالَ: **نَهَى رَسُولُ اللهِ ﷺ عَنِ السِّوَاكِ بِعُودِ الرَّيْحَانِ وَالرُّمَّانِ،** وَقَالَ: «**يُحَرِّكُ عِرْقَ الْجُذَامِ**».

۞ **الحكم: مرسَلٌ ضعيف، وضعَّفه:** البُوصِيري، وابنُ حَجَر، والسُّيوطي، والمُناوي، والألباني.

التخريج:

﴿ش ٢٧٠٧٩ "واللفظ له" / حث ١٦٢ / نعيم (طب ٢٩٩، ٣٣٣) / ضحة (ق ١٩ / ب)﴾.

السند:

قال ابن أبي شَيْبة: حدثنا عيسى بن يونس، عن أبي بكر الغَسَّاني، عن ضَمْرة بن حبيب، به.

ورواه الحارث بن أبي أُسامةَ في (مسنده) - ومن طريقه أبو نُعَيم في (الطب) -: عن الحَكَم بن موسى.

ورواه عبدُ الملك بن حبيب في (الواضحة): عن عليِّ بن مَعْبَد، وأَصْبَغ بن الفرَج.

كلُّهم: عن عيسى بن يونسَ، به.

التحقيق

هذا إسناد ضعيف؛ فيه علتان:

الأولى: الإرسال؛ فضَمْرةُ بن حبيب من الرابعة، طبقة تلي الوُسْطى من التابعين (التقريب).

الثانية: أبو بكر بن عبد الله بن أبي مريمَ الغَسَّاني؛ قال الذهبي: «ضعَّفوه» (الكاشف ٦٥٢٦).

وبه ضعَّفه البُوصِيري في (الإتحاف ١٢٣٠).

وقال الحافظ: «هذا مرسَلٌ، وضعيف أيضًا» (التلخيص ١/ ١٢١).

ورمز له السُّيوطي بالضعف في (الجامع الصغير ٩٣٩٤)، **وضعَّفه المُناوي** في (التيسير ٢/ ٤٦٧)، **والألبانيُّ** في (الضعيفة ٤٧١٨)، وفي (ضعيف الجامع ٦٠٤٠).

تنبيه:

جاء في مطبوع (البناية شرح الهداية للعَيْني ١/ ٢٠٦): «وروَى الحارث في (سننه) عن سَمُرةَ بن جُنْدُب، قال: «**نَهَى رَسُولُ اللهِ ﷺ عَنِ السِّوَاكِ بِعُودِ الرَّيْحَانِ...**».

وهو تصحيفٌ في موضعين: الأول: قوله (سننه)، والصواب: (مسنَده). والثاني: قوله: «سَمُرة بن جُندُب»، والصواب: «ضَمْرَة بن حَبيب».

وهو على الصواب في (بغية الباحث ١٦٢)، و(إتحاف الخِيَرة ١٢٣٠)، و(المطالب ٦٨).

[١٣٢٧ط] حَدِيثُ سَمُرَةَ:

عَنْ سَمُرَةَ بْنِ جُنْدُبٍ، قَالَ: **نَهَى رَسُولُ اللهِ ﷺ عَنِ التَّخَلُّلِ بِعُودِ الرَّيْحَانِ وَالرُّمَّانِ**، وَقَالَ: «**إِنَّهُ يُحَرِّكُ عِرْقَ الْجُذَامِ**».

۞ **الحكم: ضعيف كسابقه، ولعل الصوابَ أنه (عن ضَمْرةَ بن حَبيب)، وليس (سَمُرَة).**

التخريج:

﴿نعيم (طب ٩٠٣)﴾.

السند:

أخرجه أبو نُعَيم في (الطب ٩٠٣) قال: حدثنا محمد بن الحسن اليَقْطِيني، قال: حدثنا عُمر بن سعيد بن سِنان (المَنْبِجي)[1]، قال: حدثنا (دُحَيْم)[2]، قال: حدثنا عيسى، عن أبي بكر بن عبد الله، عن سَمُرةَ بن جُنْدُب، به.

التحقيق

هذا إسناد ضعيف كسابقه؛ لأجل أبي بكر بن عبد الله بن أبي مريمَ الغَسَّاني، وقد تقدَّم.

(١) تصحف في المطبوع إلى: «المنيجي»، والصواب المَنْبِجي، نسبة منبج إحدى بلاد الشام، كما في (الأنساب للسمعاني ١٢/ ٤٤٠، ٤٤١)، و(اللباب لابن الأثير ٣/ ٢٥٩)، وانظر ترجمته في (تاريخ دمشق ٤٥/ ٥٩)، و(سير أعلام النبلاء ١٤/ ٢٩٠)، وهو صدوق عابد.

(٢) تصحف في المطبوع إلى: «سحيم»، والصواب المثبَت؛ فهو المعروف في شيوخ المَنْبِجي، ولم نجد في شيوخه من يُسمَّى (سحيم)، بل لم نجد في هذه الطبقة من يسمَّى (سحيم)، والله أعلم.

ولذا قال ابن محمود شارح أبي داود: «وهو ضعيف» (فيض القدير ٦/ ٣١٥).

قلنا: والذي يبدو - لنا - أن قوله: (عن سَمُرةَ بن جُندُب) تحريفٌ من (ضَمْرةَ بن حَبيب)، فما أقربَهما، والحديث محفوظٌ عن عيسى بن يونسَ، عن أبي بكر بن عبد الله الغَسَّاني، عن ضَمْرةَ بن حَبيب به، ولكن بلفظ: «**السِّوَاك**» بدلَ: «**التَّخَلُّل**»، كما تقدَّم.

وقد عزاه ابن طُولُون في (الطب ص ٢٨٨) بلفظ «**التَّخَلُّل**» لأبي نُعَيم، عن حمزة بن حبيب، وهو تصحيفٌ من (ضَمْرة). وفيه تأكيدٌ لما استظهرْناه، والله أعلم.

وقد تقدَّم التنبيهُ على مثْل هذا التصحيف في كتاب: (البناية) للعَيْني.



[١٣٢٨ط] حَدِيثُ رَاشِدِ بْنِ سَعْدٍ:

عَنْ رَاشِدِ بْنِ سَعْدٍ، قَالَ: **نَهَى رَسُولُ اللهِ ﷺ عَنِ السِّوَاكِ بِعُودِ الرُّمَّانِ وَعُودِ الرَّيْحَانِ**، وَقَالَ: «**إِنَّهُ يُحَرِّكُ عِرْقَ الْجُذَامِ**».

۞ **الحكم: مرسَلٌ ضعيف، بل منكَر من هذا الوجه.**

التخريج:

﴿مستغفط (ق ١٦٧)﴾.

السند:

أخرجه المُسْتَغْفري في (الطب): عن ابن المكِّي، عن أبي يَعْلَى، عن عبد الصمد بن الفَضْل، عن شَدَّاد بن حَكيم، عن عيسى بن يونسَ، عن الأَحْوَص بن حَكِيم، عن راشد بن سعد، به.

ابن المكِّي: هو أحمد بن عبد العزيز، الفقيه الشافعي النَّسَفي، ترجم له عُمرُ النَّسَفيُّ في (القند في ذكر علماء سمرقند ٩٨)، وأثنَى عليه، فقال: «كان خزينة شيوخِ أصحاب الحديث من أهل نَسَف، عامَّةُ أحاديثِهم كانت عنده».

وشيخُه هو: أبو يَعْلَى عبد المؤمن بن خلَف التَّمِيمي، إمامٌ حافظ (تذكرة الحفاظ ٣/ ٥٦).

وعبد الصمد بن الفضل هو: أبو يحيى البَلْخي، ذكره ابن حِبَّان في (الثقات ٨/ ٤١٦)، ووثَّقه الدارَقُطْني في (العلل ٢/ ٣٥٧)، وقال الخليلي: «ثقةٌ متفق عليه» (الإرشاد ٣/ ٩٤٢).

التحقيق

هذا إسناد منكَر؛ فيه ثلاثُ علل:

الأولى: الإرسال؛ فإن راشد بن سعدٍ تابعيٌّ من الثالثة (التقريب ١٨٥٤).

الثانية: الأَحْوَص بن حَكيم؛ «ضعيف الحفظ» (التقريب ٢٩٠).

الثالثة: المخالفة؛ فإن المحفوظ عن عيسى بن يونس، هو ما رواه الجماعة عنه، عن أبي بكر الغَسَّاني، عن ضَمْرةَ بن حَبيب، به. كذا رواه أبو بكر بنُ أبي شَيْبة، والحَكَمُ بن موسى، وعليُّ بن مَعْبَد، وأَصْبَغُ بن الفرَج، كلُّهم عن عيسى، به. وقد تقدَّم.

وخالفهم شَدَّاد بن حَكِيم البَلْخيُّ، فرواه عن عيسى بن يونسَ، عن الأَحْوَص بن حَكِيم، عن راشِد بن سعد، به.

وشدادٌ هذا، قال عنه ابن حِبَّان: «أُحِبُّ مجانبةَ حديثِه؛ لتعصُّبه في الإرجاء، وبُغضِه مَن انتحل السُّنَنَ أو طلبها، وكان مرجئًا مستقيمَ الحديث إذا روَى عن الثقات»، وقال الخليلي: «صدوق» (لسان الميزان ٤/ ٢٣٧).

فمِثْلُه لا يقوَى على مخالفة واحدٍ ممن ذكرناهم، فكيف بهم مجتمعين؟!

وعليه؛ فالحديث من هذا الوجه منكَرٌ لا يصح.



[١٣٢٩ط] حَدِيثُ قَبِيصَةَ مُرْسَلًا:

عَنْ قَبِيصَةَ بْنِ ذُؤَيْبٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «لَا تَتَخَلَّلُوا بِقَضِيبِ آسٍ[1]، وَلَا قَضِيبِ رَيْحَانٍ؛ فَإِنِّي أَكْرَهُ أَنْ يُحَرِّكْنَ عِرْقَ[2] الْجُذَامِ».

وَفِي رِوَايَةٍ: «لَا تَخَلَّلُوا بِعُودِ الْآسِ، وَلَا عُودِ الرُّمَّانِ؛ فَإِنَّهُمَا يُحَرِّكَانِ عُودَ[3] الْجُذَامِ».

الحكم: مرسَلٌ ضعيف جدًّا، وضعَّفه المُعَلِّمي اليماني.

اللغة:

(الآسُ): ضَرْبٌ من الرياحين (لسان العرب ٦/ ١٩).

التخريج:

﴿طبسي (لآلىء ٢/ ٢١٨) "واللفظ له" / نعيم (طب ٣٠٠) / فر (ملتقطة ٤ / ق ١٤٩) / كر (٧/ ٩١) "والرواية له"﴾.

التحقيق

له طريقان عن الزُّهري، عن قَبِيصَة:

الطريق الأول:

أخرجه ابن السُّنِّي في (الطب) - كما في (اللآلىء المصنوعة ٢/ ٢١٨)،

(١) كذا في (اللآلئ)، ووقع في (الطب) لأبي نُعَيم، و(الغرائب الملتقطة): «بقصب يابس»، ورواية (اللآلئ) أصح، كما في رواية ابن عساكر، والشواهد التالية، وانظر اللغة.

(٢) في (اللآلئ): «عروق»، والمثبت من (الطب) لأبي نُعَيم، و(الغرائب الملتقطة).

(٣) كذا رواه خطأً بعضُ رواته عند ابن عساكر، ونبَّه على ذلك ابن عساكر، فقال - عَقِبَه -: «والصواب: عِرْق الجُذَامِ».

ومن طريقه أبو نُعَيم في (الطب ٣٠٠)، والدَّيْلمي في (مسند الفردوس) كما في (الغرائب الملتقطة ٤ / ق ١٤٨) - قال: أخبرني عليُّ بن محمد بن عامر، (حدثنا أبو عبد الملك القُرَشي، حدثنا سُلَيمان بن عبد الرحمن)[١]، حدثنا عبد الله بن كَثير القارئ، حدثنا زُهَير بن محمد، (عن)[٢] الزُّهْري، عن قَبِيصةَ بن ذُؤَيْب، به.

وهذا إسناد ضعيف جدًّا؛ فيه علتان:

الأولى: الإرسال؛ فقَبِيصةُ بن ذُؤَيبٍ تابعيٌّ من كبارهم، وقيل: له رؤية؛ ولذا أدخله بعضُهم في الصحابة، ولكن لا يصحُّ سماعُه، قال أبو موسى المَدِيني في الذيل: «أورده العسكري في الصحابة، وقال جعفر: لا يصحُّ سماعُه؛ لأنه وُلِد يومَ الفتح، وروَى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أحاديثَ مراسيلَ» (تهذيب التهذيب ٨/ ٣٤٦).

الثانية: زُهَيْر بن محمد، أبو المُنْذِر العَنْبَري؛ تُكُلِّم في حفْظِه عامَّةً، وفي رواية الشاميِّين عنه خاصَّةً؛ انظر (تهذيب التهذيب ٣/ ٣٤٩ - ٣٥٠)، وقد

---

(١) وقع في مطبوع (اللآلئ): (حدثنا أبو بكر عبد الملك)، وذِكر (بكر) فيه مقحَمٌ، وجاء على الصواب في (الغرائب الملتقطة). وأما في (الطب) لأبي نُعَيم، فسقطت أداة التحمُّل بينهما، فجاء هكذا: (حدثنا أبو عبد الملك سُلَيْمان بن عبد الرحمن القُرَشي)! والصواب المثبَت، وهو أبو عبد الملك أحمد بن إبراهيم القُرَشي، وانظر رواية (ابن عامر عن أحمدَ هذا عن سُلَيمان) في (عمل اليوم والليلة لابن السُّنِّي ٤٢٦)، و(الترغيب والترهيب لقَوَّام السُّنَّة ٦٠٤)، و(معجم السفر لأبي طاهر السِّلَفي ١١١١).

(٢) تصحَّف في مطبوع اللآلئ، إلى: «بن»، والتصويب من (الطب) لأبي نُعَيم، و(الغرائب الملتقطة).

تقدمتْ ترجمتُه مفصَّلةً في باب: «ما رُوي في دفن الأظفار والشعَر والدم»، حديث رقم (؟؟؟؟؟).

والراوي عنه هنا هو: سُلَيمان بن عبد الرحمن الدمشقي.

وبهاتين العلتين ضعَّفه الشيخُ المُعَلِّمي، فقال: «أحاديث أهل الشام عن زُهَيْرٍ منكَرةٌ، وقَبِيصةُ تابعيٌّ» (حاشية الفوائد المجموعة ص ١٥٩).

الطريق الثاني:

رواه ابن عساكرَ في (تاريخ دمشق ٧/ ٩١) قال: أخبرنا أبو القاسم بن عَبْدانَ، أنبأنا أبو القاسم بن أبي العلاء، أنبأنا أبو الحسن أحمد بن الفتح بن عبد الله بن عبد الخالق المعروفُ بابن فَرْغانَ الفقيهُ المَوْصليُّ بها، حدثنا محمد بن الحسين بن أحمدَ الأَزْديُّ، حدثنا أحمد بن يعقوبَ بن سَرَّاج، حدثنا إبراهيم بن الهَيْثَم، (عن)[١] عبد العزيز بن يحيى الأُوَيسي، حدثنا خَيْرانُ بن العلاء، حدثنا إبراهيم بن العلاء بن محمد، حدثنا الزُّهْري، عن قَبِيصَةَ بن ذُؤَيْب، به.

وهذا إسناد ضعيف جدًّا؛ فيه - مع إرساله - علتان:

الأولى: خَيْرانُ بن العلاء، قال عنه ابن بَشْكُوال: «منكَر الحديث» (شيوخ ابن وَهْب ٤٩)، وذكره ابن حِبَّان في (الثقات) على عادته، ولذا ليَّن توثيقَه الذهبيُّ، فذكره في (الميزان ٢٥٨٥) وقال: «وُثِّق، وله خبر منكَرٌ، لعل

(١) في مطبوع تاريخ دمشق: «بن»، والصواب المثبت، وهو إبراهيم بن الهيثم البلدي، ويؤكد ما ذكرنا قول ابن عساكر عقبه: «هو عبد العزيز بن عبد الله بن يحيى بن عمرو بن أويس بن سعد بن أبي سرح القرشي العامري نسبه إلى جده». والمعروف بالرواية عن خيران، هو عبد العزيز الأويسي، كما في (تاريخ الإسلام ٤/ ١١٠٢).

ذلك من شيخه». وانظر (لسان الميزان ٣٠٠٠).

الثانية: إبراهيم بن العلاء بن محمد، ترجم له ابن عساكر في (تاريخه)، ولم يَزِدْ على قوله: «وأظنُّه والدَ محمد بن إبراهيمَ الدمشقي، الذي كان يسكن عَبَّادانَ»، وساق له هذا الحديثَ.

فتفرُّد مثْلِه عن الزُّهْري مما يُعَدُّ منكَرًا.

تنبيه:

قال ابن قُدامةَ: «رواه محمد بن الحسين الأَزْديُّ الحافظ بإسناده» (المغني ١/ ١٣٧).

ولم نقف عليه، ولكن رواه ابنُ عساكرَ من طريقه.

وعزاه ابن المِبْرَد في (التخريج الصغير والتحبير الكبير ٣/ ١٥٤) لحديث أبي الحسن التَّغْلِبي، ولم نقف عليه.



[١٣٣٠ط] حَدِيثُ الْأَوْزَاعِيِّ، مُعْضَلًا:

عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ: يَرْفَعُ الحَدِيثَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ: **أَنَّهُ نَهَى عَنِ التَّخَلُّلِ بِالْآسِ**، وَقَالَ: «**إِنَّهُ يَسْقِي عِرْقَ الْجُذَامِ**».

الحكم: معضَلٌ ضعيف.

التخريج:

﴿طبسي (لآلئ ٢/ ٢١٨) / نعيم (طب ٣٠١، ٣٣٥)﴾.

السند:

أخرجه ابن السُّنِّي في (الطب) - كما في (اللآلىء المصنوعة ٢/ ٢١٨)، وعنه أبو نُعَيم في (الطب ٣٠١، ٣٣٥) - قال: أنبأنا حامد بن شعيب[١]، حدثنا شُرَيح بن يونسَ[٢]، حدثنا الفرَج بن الفَضَالَة، عن الأَوْزاعي، به.

التحقيق

هذا إسناد ضعيف جدًّا؛ فيه علتان:

الأولى: الإعضال؛ فإن الأَوْزاعي من الطبقة السابعة، وهي طبقة أتباع التابعين (التقريب ٣٩٦٧).

---

(١) هو حامد بن محمد بن شعيب أبو العباس البَلْخي، وثَّقه الدارَقُطْني وغيرُه. انظر ترجمته في (سير أعلام النبلاء ١٤/ ٢٩١).

(٢) كذا في (اللآلئ) و(الطب لأبي نُعَيم)، وهو تصحيف، صوابه: (سُرَيج) بسين مهملة وجيم، كذا ضبطه ابن ماكولا في (الإكمال ٤/ ٢٧٢)، وأبو عليٍّ الغَسَّاني في (تقييد المهمل وتمييز المشكل ٢/ ٢٩٣)، وابن ناصر في (توضيح المشتبه ٥/ ٣٢٤)، وابن حَجَر في (تبصير المنتبه ٢/ ٧٧٩). وسُرَيجٌ هذا من أكثر الأسماء تصحيفًا في الكتب، فالله المستعان.

الثانية: فرَج بن فَضَالةَ الشامي؛ «ضعيف»، كما في (التقريب ٥٣٨٣).

قال الشيخ المُعَلِّمي: «والفرَج ضعيف، والأَوْزاعيُّ من أتباع التابعين» (حاشية الفوائد المجموعة ص ١٥٩).



[١٣٣١ط] حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ:

عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ﵄، قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللهِ ﷺ أَنْ يُتَخَلَّلَ بِالْآسِ وَالْقَصَبِ، وَقَالَ: «إِنَّهُمَا يَسْقِيَانِ عِرْقَ الْجُذَامِ».

۞ **الحكم: موضوع، وهو ظاهر كلام** الإمام أحمدَ، **وأقرَّه:** العُقَيلي، وابن عَدِي، والمُسْتَغْفري، والخطيب، وابنُ القيِّم، وغيرُهم. وأورده ابن الجوزي في الموضوعات، **وتبعه** الذهبي، والفَتَّنِي. **وضعَّفه جدًّا** السُّيوطيُّ، والشَّوْكاني.

التخريج:

﴿علحم ٤٩١٧، ٤٩١٨ / عق (٣/ ٥١٣ -٥١٤) / عد (٩/ ١٤٢، ١٤٨) "واللفظ له" / مستغفط (ق ١٦٥ - ١٦٦) / خط (٣/ ٥٩٠) / ضو ١٤٢٣، ١٤٢٤﴾.

السند:

أخرجه ابن عَدِي في (الكامل ٩/ ١٤٨) - ومن طريقه ابن الجوزي في (الموضوعات ١٤٢٣) - قال: حدثنا جعفر بن سَهْل البالِسي، حدثنا أحمد بن الفرَج، حدثنا يحيى بن سعيد العَطَّار، حدثنا محمد بن عبد الملك الأنصاري، عن عطاء، عن ابن عباس، به.

وعلَّقه عبد الله بن أحمدَ في (العلل ٤٩١٧) - ومن طريقه العُقَيلي في (الضعفاء ٣/ ٥١٤)، وابن عَدِي في (الكامل ٩/ ١٤٢)، والمُسْتَغْفِري في (الطب ق ١٦٥ - ١٦٦)، والخطيب في (تاريخه ٣/ ٥٩٠)، وابن الجوزي في (الموضوعات ١٤٢٤) -: عن يحيى بن صالح الوُحَاظي، عن محمد بن عبد الملك الأنصاري، به[1].

---

(١) إلا أنه قُلب في الطب للمستغفري، فأصبح (عن محمد بن عبد الملك الأنصاري، =

فمدارُه - عند الجميع - على محمد بن عبد الملك الأنصاري، به.

قال ابن عَدِي - عَقِبَه -: «وهذا لا أعلم يرويه عن عطاء غيرُ محمد بن عبد الملك».

التحقيق

هذا إسناد تالف؛ فيه محمد بن عبد الملك الأنصاري، وهو متروك متَّهَم، قال عبد الله بن أحمدَ: سألت أبي عن شيخ روَى عنه يحيى بن صالح الوُحَاظي يقال له: محمد بن عبد الملك الأنصاري، قال: حدثنا عطاء، عن ابن عَباس: **نَهَى رَسُولُ اللهِ ﷺ أَنْ يُتَخَلَّلَ بِالْقَصَبِ وَالْآسِ...**؟ قال أبي: «قد رأيت محمد بنَ عبد الملك، وكان أعمى، وكان يضع الحديث ويكذب» (العلل ومعرفة الرجال ٤٩١٧، ٤٩١٨)، وقال أحمد أيضًا: «كذاب، خَرَقْنا حديثَه مذ حين» (تاريخ بغداد ٣/ ٥٩٠)، وقال أبو حاتم: «ذاهب الحديث جدًّا، كذاب، كان يضع الحديث» (الجرح والتعديل ٨/ ٤)، وقال البخاري ومسلم والنَّسائي والساجي: «منكر الحديث»، وقال النَّسائي أيضًا: «متروك»، وقال في التمييز: «ليس بثقة، ولا يُكتَب حديثُه»، وقال الحاكم: «روَى عن نافع وابنِ المُنْكَدِرِ الموضوعاتِ». (لسان الميزان ٧١٠٩).

والحديث أورده العُقَيلي في (الضعفاء ٣/ ٥١٤) مع قول أحمدَ المتقدِّم، ثم ذَكر له ثلاثةَ أحاديثَ أخرى منكَرةً، وقال: «كلُّها لا يتابَع عليها إلا من جهةٍ هي أوْهَى من جهته».

وكذا أورده ابن عَدِي في ترجمته، وقال عَقِبَه: «وهذا لا أعلم يرويه عن عطاء غيرُ محمد بن عبد الملك» (الكامل ٩/ ١٤٨)، ثم ختم ترجمتَه بقوله:

= عن يحيى بن صالح الوُحَاظي)! وهو خطأٌ ظاهر.

«ولمحمد بن عبد الملك غيرُ ما ذكرتُ... وكلُّ أحاديثِه مما لا يتابِعه الثقاتُ عليه، وهو ضعيف جدًّا» (الكامل ٩/ ١٥١).

وأورده ابن الجوزي في (الموضوعات ٣/ ٢٠٠)، وذكر كلام أحمدَ المتقدِّم.

وقال الذهبي: «وقد ساق له ابن عَدِي جملةَ أحاديثَ واهيةٍ، وبعضُها أنكرُ مِن بعض» (ميزان الاعتدال ٣/ ٦٣١). وقال في (تاريخ الإسلام ٤/ ٩٦٣): «ومِن بلاياهُ: يحيى الوُحَاظي، عنه، عن عطاء، عن ابن عباس: ...»، وذكر هذا الحديثَ. وقال في (تلخيص الموضوعات ٦٨٨): «فيه: محمدُ بن عبد الملك الأنصاري، كذاب».

وقال ابن القيِّم: «لا يثبُت» (زاد المعاد ٤/ ٢٨١).

وقال السُّيوطي: «محمد بن عبد الملك متروك» (اللآلىء المصنوعة ٢/ ٢١٨).

وقال الفَتَّنِي: «فيه: محمدُ بن عبد الملك، كذاب» (تذكرة الموضوعات ص ١٤٣).

وقال الشَّوْكاني: «وفي إسناده: محمدُ بن عبد الملك الأنصاريُّ، متروك. ورواه العُقَيلي بإسناد آخَرَ فيه وضَّاعٌ» (الفوائد المجموعة ص ١٥٨).

قلنا: كذا قال، وليس ثَمَّة راوٍ آخَرُ عند العُقَيلي، فالكل يرويه من طريق محمد بن عبد الملك.

ولذا تعقَّبه الشيخُ المُعَلِّمي، فقال: «هو محمد بن عبد الملك الأنصاري نفْسُه» (حاشية الفوائد المجموعة ص ١٥٨ / حاشية رقم ١).

[١٣٣٢ط] حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ:

عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا، أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «**لَا تَتَخَلَّلُوا بِالْقَصَبِ، وَلَا بِالرُّمَّانِ؛ فَإِنَّكُمْ تُحَرِّكُونَ عِرْقَ الْجُذَامِ**».

۞ **الحكم: موضوع، قاله** الذهبي، **وأقرَّه** ابن حَجَر، وسِبْط ابن العَجَمي، وابن عِرَاق.

التخريج:

﴿خطر (لآلىء ٢/ ٢١٨ - ٢١٩)﴾.

السند:

أخرجه الخطيب في (الرواة عن مالك) - كما في (اللآلئ المصنوعة ٢/ ٢١٨) - قال: أنبأنا أبو الحسن محمد بن إسماعيلَ بن عُمرَ البَجَليُّ، أنبأنا أبو الحسن محمد بن عليٍّ الحِبْرِي، أنبأنا أبو نصْرٍ اللَّيْثُ بن محمد بن اللَّيْث المَرْوزي، حدثنا جعفر بن أحمدَ بن موسى المَرْوزي، حدثنا أحمد بن عبد الله الشَّيْباني، حدثنا عبد الله بن الزُّبَير، حدثنا مالك، عن نافع، عن ابن عُمر، به.

التحقيق

هذا إسناد مظلمٌ تالف؛ فيه علتان:

الأولى: أحمد بن عبد الله الشَّيْباني؛ **قال الذهبي** - عَقِب ذكره لهذا الحديث في ترجمة عبد الله بن الزُّبَير شيخِ أحمدَ هذا -: «فهذا موضوع، ولعل الآفةَ: الشَّيْبانيُّ» (ميزان الاعتدال ٤٣١٩). **وتبِعه سِبطُ ابن العَجَمي**، فذكر الشَّيْباني هذا في (الكشف الحثيث ص ٤٩).

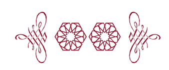
وقال ابن عِرَاق: «هذا يحتمل أنه الجُوَيْباري؛ فإنه يقال له: الشَّيْباني أيضًا، والله أعلم» (تنزيه الشريعة ١/ ٢٩)، وذكر الحديثَ (٢/ ٢٥٩)، وذكر كلامَ الذهبيِّ وأقرَّه.

قلنا: وما أبداه ابن عِرَاقَ احتمالًا، هو الأظهر لدينا؛ فإن هذه طبقةُ أحمدَ بن عبد الله الجُوَيْباري الشَّيْباني، وهو كذاب وضَّاعٌ خبيث، فهذا المتن أليَق به. وانظر ترجمته في (لسان الميزان ٥٦٦).

الثاني: عبد الله بن الزُّبَير الراوي عن مالك؛ لا يُعرَف.

ولذا قال الخطيب: «منكَر من حديث مالك، وعبد الله بن الزُّبَير شيخٌ مجهول» (اللآلىء المصنوعة ٢/ ٢١٩)، وانظر (مجرد أسماء الرواة عن مالك للرشيد العطار ٤٠٤). **وأقرَّه الذهبي** في (الميزان ٤٣١٩).

وقال ابن حَجَر: «وكنتُ جَوَّزتُ أنه الحُمَيدي، ثم ظهر لي أن الحُمَيديَّ ما له رواية عن مالك» (لسان الميزان ٤/ ٤٧٩).



١- رِوَايَة: «الْقَصَب؛ فَإِنَّهُ يُورِثُ الْآكِلَة»:

وَفِي رِوَايَةٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**لَا تَخَلَّلُوا بِالْقَصَبِ؛ فَإِنَّهُ يُورِثُ الْآكِلَةَ، فَإِنْ كُنْتُمْ لَا بُدَّ فَاعِلِينَ فَاقْشُرُوا قِشْرَهُ الْأَعْلَى**».

۞ **الحكم: موضوع، قاله** ابن حجر. **وضعَّفه:** المُسْتَغْفري. **وعدَّه في مناكير راويه:** الذهبيُّ.

التخريج:

〖مستغفط (ق ١٦٦) "واللفظ له"〗.

السند:

أخرجه المُسْتَغْفِري في (الطب ق ١٦٦): عن أبي القاسم عبد الله بن عليٍّ الدَّاوُدي، عن أبي عبد الرحمن العُمَري، عن عليِّ بن حَرْب، عن وَضَّاح بن يحيى، عن أبي شِهاب، عن حمزة النَّصِيبي، عن نافع، عن ابن عُمرَ، به.

التحقيق

هذا إسناد ساقط؛ آفتُه: حمزة بن أبي حمزة النَّصِيبي، قال عنه أحمد: «مطروح الحديث»، وقال ابن مَعين: «لا يساوي فَلْسًا»، وقال البخاري وأبو حاتم: «منكَر الحديث»، وقال النَّسائي والدارَقُطْني: «متروك الحديث»، وقال ابن عَدِي: «عامَّةُ ما يرويه مناكيرُ موضوعة، والبلاءُ منه ليس ممن يَروِي عنه، ولا ممن يروي هو عنهم»، وقال ابن حِبَّان: «ينفرد عن الثقات بالموضوعات حتى كأنه المتعمِّدُ لها، لا تحل الروايةُ عنه»، وقال الحاكم: «يَروي أحاديثَ موضوعة». (تهذيب التهذيب ٣/ ٢٩). ولذا قال الحافظ: «متروك متَّهَم بالوضْع» (التقريب ١٥١٩).

وبه ضعَّف الحديثَ المُسْتَغْفريُّ، فأسند عَقِبَ الحديثِ عن يحيى بن مَعِين

أنه سُئِل عن حمزةَ النَّصِيبي، فقال: «ليس حديثُه بشيء».

وذكره الذهبي في ترجمته من (الميزان)، فقال: «عَمرو بن عامر، حدثنا حُسين، عن حمزة بن أبي حمزة، عن نافع، عن ابن عُمرَ مرفوعًا: «**لَا تَخَلَّلُوا بِالْقَصَبِ؛ فَإِنَّهُ يُورِثُ الْآكِلَةَ، فَإِنْ كُنْتُمْ لَا بُدَّ فَاعِلِينَ فَانْزِعُوا قِشْرَهُ الْأَعْلَى**». أخرجه البخاري في الضعفاء» (ميزان الاعتدال ١/ ٦٠٧).

وقال الحافظ: «وأورد له البخاريُّ وابن حِبَّانَ من موضوعاته: حديثَ: «**عَسْقَلَانُ أَحَدُ الْعَرُوسَيْنِ**»... وحديثَ: «**لَا تَخَلَّلُوا بِالْقَصَبِ؛ فَإِنَّهُ يُورِثُ الْآكِلَةَ**»، وغيرَ ذلك» (تهذيب التهذيب ٣/ ٢٩).

قلنا: ولم نقف عليه عند البخاري، ولا عند ابن حِبَّانَ، فالله أعلم.



[١٣٣٣ط] حَدِيثُ أَنَسٍ:

عَنْ أَنَسٍ، مَرْفُوعًا: «**لَا تَخَلَّلُوا بِالْقَصَبِ، وَلَا بِعُودِ التِّينِ، وَلَا تَغْتَسِلُوا بِمَاءٍ مُسَخَّنٍ فِي الشَّمْسِ؛ فَإِنَّ ذَلِكَ يُورِثُ الْآكِلَةَ**».

الحكم: باطل موضوع.

التخريج:

〖مقرئ (فوائد - لآلىء ٢/ ٦ - ٧، ٢١٩)〗.

سبق تخريجُه وتحقيقُه في باب: «التطهُّر بالماء المشمس»، حديث رقم (؟؟؟؟؟).



[١٣٣٤ط] حَدِيثُ سَعِيدِ بْنِ سَعْدِ بْنِ عُبَادَةَ:

عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «**لَا تَخَلَّلُوا بِالْآسِ وَالرُّمَّانِ وَالْقَصَبِ؛ فَإِنَّهُ يُورِثُ الْآكِلَةَ. وَلَا تَغْتَسِلُوا بِمَاءٍ سُخِّنَ فِي الشَّمْسِ؛ فَإِنَّهُ يُورِثُ الْبَرَصَ**».

الحكم: باطل موضوع.

التخريج:

[مستغفط (ق ٥٤ - ٥٥ "واللفظ له"، ١٦٦)].

سبق تخريجُه وتحقيقُه في باب: «التطهُّر بالماء المشمس»، حديث رقم (؟؟؟؟؟).



[١٣٣٥ط] حَدِيثُ عَائِشَةَ:

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللهُ تَعَالَى عَنْهَا، قَالَتْ: «**نَهَى رَسُولُ اللهِ ﷺ أَنْ يُسْتَاكَ بِعُودِ الْآسِ، وَعُودِ الرُّمَّانِ؛ فَإِنَّهُمَا يُحَرِّكَانِ عِرْقَ الْجُذَامِ**».

۞ **الحكم: لم نقف على سنده.**

التخريج والتحقيق:

عزاه ابن طُولُونَ في (الطب النبوي ص ٢٨٨) لابن السُّنِّي، ولم نقف عليه؛ فإن كتاب الطب لابن السُّنِّي لم يطبَع بعدُ، ولم يتيسر لنا الوقوفُ على الأجزاء الموجودةُ من نسخه الخطية. فالله المستعان.



[١٣٣٦ط] حَدِيث: اسْتَاكُوا بِكُلِّ عُودٍ...:

حَدِيث: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «**اسْتَاكُوا بِكُلِّ عُودٍ، مَا خَلَا الْآسَ وَالرُّمَّانَ؛ فَإِنَّهُمَا يُهَيِّجَانِ عِرْقَ الْجُذَامِ**».

۞ الحكم: **لا أصل له بهذا اللفظ.**

التحقيق

ذكر هذا الحديث أبو الحسن الحَرَالِّيُّ المَرَّاكُشي، كما في كتاب البِقَاعي (نظم الدرر في تناسب الآيات والسور ٢/ ٢٤٣، ٢/ ٣٢٥).

ولم نقف عليه بهذا اللفظ في شيء من دواوين السُّنَّة، إنما الذي وقفْنا عليه ما تقدَّم، أنه نهى عن السِّواك بالآسِ والرُّمَّان، دون قولِه: «**اسْتَاكُوا بِكُلِّ عُودٍ**». **وكلٌّ منكَر**، ولا يصحُّ في هذا الباب شيءٌ عن النبي ﷺ. والله المستعان.



٢٠٧- خَامِسًا: مَا رُوِيَ فِي التَّسَوُّكِ بِالْأَصَابِعِ

[١٣٣٧ط] حَدِيثُ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ:

عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «**تُجْزِئُ مِنَ السِّوَاكِ: الْأَصَابِعُ**».

۞ **الحكم: ضعيف، وضعَّفه** ابن عَدِي، والبَيْهَقي، والنَّوَوي، وابنُ دقيقِ العيدِ، وابنُ حَجَر، والألباني.

التخريج:

﴿عد (٨/ ٤٣٨) / هق ١٧٩ "واللفظ له"، ١٨٠، ١٨١، ١٨٣ / نعيم (سواك - إمام ١/ ٣٩٨) / ضيا (٧/ ٢٥٢/ ٢٦٩٩، ٢٧٠٠) / ضيا (سنن ٢١٧) / فر (ملتقطة ٤ / ق ٣٢٦)﴾.

التحقيق

رُوي هذا الحديثُ من عدة طرق عن أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

الطريق الأول: عن النَّضْر بن أنس، عن أبيه:

أخرجه البَيْهَقي في (السنن ١٨٠) قال: أخبرنا عليُّ بن أحمدَ بن عَبْدانَ، أخبرنا أحمد بن عُبيد، حدثني أبو الضَّحَّاك بن أبي عاصِم النبيل، ثنا محمد بن موسى، ثنا عيسى بن شُعيب، ثنا ابن المُثَنَّى، عن النَّضْر بن أنس، عن أبيه، به.

محمد بن موسى هو الحَرَشي «ليِّنٌ» كما في (التقريب ٦٣٣٨)، ولكنه قد تُوبِع:

فرواه أبو نُعَيم في (السواك) - كما في (الإمام لابن دقيق ١/ ٣٩٨) -: من طريق عُقْبَةَ بن مُكْرَم.

ورواه البَيْهَقي في (السنن ١٨١)، والضِّياء المقدسي في (المختارة ٢٧٠٠): من طريق عبد الرحمن بن صادر.

ورواه الضِّياء في (المختارة ٢٦٩٩)، و(السنن والأحكام ٢١٧)، والدَّيْلمي في (مسند الفردوس) كما في (الغرائب الملتقطة ٤ / ق٣٢٦)[1]: من طريق محمد بن المُثَنَّى.

كلهم: عن عيسى بن شعيب، عن عبد الله بن المُثَنَّى الأنصاري، عن النَّضْر بن أنس، عن أنس، به.

وهذا إسناد ضعيف؛ فيه ثلاثُ علل:

الأولى: عبد الله بن المُثَنَّى؛ قال عنه الحافظ: «صدوق كثير الغلط» (التقريب ٣٥٧١).

الثانية: عيسى بن شعيب، أبو الفضل البصري الضرير؛ قال عَمرٌو الفَلَّاس - وروَى عنه حديثًا -: «حدثَنا عيسى، بصريٌّ صدوق...» (التاريخ الكبير للبخاري ٦/ ٤٠٧)، وقال ابن حِبَّان: «كان ممن يخطىء حتى فحش

(١) وإن وقع فيها: «عبد العزيز بن محمد بن المُثَنَّى، حدثنا عيسى بن شعيب». فصوابه: «عبد العزيز عن محمد بن المُثَنَّى»، فالذي يروي هذا الحديثَ عن عيسى هو محمد بن المُثَنَّى كما عند الضياء، ولم نجد في الرواة مَن يسمَّى بـ«عبد العزيز بن محمد بن المُثَنَّى». والله أعلم.

خطؤُه، فلما غلبت الأوهامُ على حديثه؛ استحق التَّرْك» (المجروحين ٢/ ١٠١). ولذا قال الذهبي: «صدَّقه الفَلَّاس، وتركه غيرُه» (تاريخ الإسلام ٤/ ١١٧٨)، وقال في (ديوان الضعفاء ٣٢٧٩): «ضعيف»[(١)]. وقال ابن حجر: «ليِّنٌ» (لسان الميزان ٢١٥٩). ومع هذا قال في (التقريب ٥٢٩٨): «صدوق له أوهامٌ»!.

الثالثة: المخالفة؛ فقد رواه خالد بن خِدَاش - مخالفًا عيسى بنَ شعيب - عن عبد الله بن المُثَنَّى، عن بعض أهل بيته، عن أنس: أن رجلًا من الأنصار من بني عَمرو بن عَوْف، قال: يا رسول الله، إنك رغَّبْتَنا في السِّواك، فهل دون ذلك من شيء؟ قال: «**أُصْبُعَاكَ سِوَاكٌ عِنْدَ وُضُوئِكَ، تُمِرُّهُمَا عَلَى أَسْنَانِكَ...**»، وسيأتي تخريجُه قريبًا.

وخالد بن خِدَاش، وثَّقه جماعة، وضعَّفه آخرون؛ ولذا قال الحافظ: «صدوق يخطيء» (التقريب ١٦٢٣).

فهذا الوجه هو الصواب عن عبد الله بن المُثَنَّى؛ فإن عيسى بن شُعيب لا ينهَضُ لمعارضة خالدِ بن خِدَاش وإن كان فيه كلام، فإنه أوثق منه، ولذا رجَّحه البَيْهَقي فقال - عَقِبَ روايتِهِ لطريق ابن شعيب -: «كذا وجدْتُه في كتاب عيسى بن شُعيب، والمحفوظ من حديث ابن المُثَنَّى...» فذكره. (السنن عقب ١٨١).

ومع هذا تساهَل الضِّياءُ، فقال عَقِبه: «هذا إسنادٌ لا أرى به بأسًا» (السنن

---

(١) ووقع في مطبوع (ديوان الضعفاء): «عيسى بن شعيب البصري، قال مَطَرٌ الورَّاق: ضعيف»، وهذا خطأٌ، صوابُه: «عن مَطَرٍ الوَرَّاق» كما في (الميزان ٦٥٧١)، والتضعيف قولُ الذهبي.

والأحكام ١/ ٧٨)، مع ذِكْره له في (المختارة).

وتبِعه السُّيوطي فرمز لصحته في (الجامع الصغير ٩٩٩٩)، **وقال المُناوي:** «إسناده لا بأس به» (التيسير ٢/ ٥٠٧).

وقد بيَّنَّا ما به من بأس، والله أعلم.

الطريق الثاني: عن عبد الحَكَم القَسْمَلِي، عن أنس:

أخرجه ابن عَدِي في (الكامل ٨/ ٤٣٨) - ومن طريقه البَيْهَقي في (السنن ١٧٩) - قال: حدثنا الساجي، قال: حدثني محمد بن موسى، حدثنا عيسى بن شُعيب، عن عبد الحَكَم القَسْمَلي، عن أنس، به.

وهذا إسناد ضعيف؛ فيه ثلاثُ علل:

الأولى: عبد الحَكَم القَسْمَلي «ضعيف» كما في (التقريب ٣٧٤٩).

وعدَّه ابن عَدِي في مناكيره، فذكره في ترجمته مع جملة من حديثه، ثم قال: «وعامَّةُ أحاديثه مما لا يتابَع عليه» (الكامل ٨/ ٤٣٩).

وبه ضعَّفه أيضًا: البَيْهَقي في (السنن)، **وابنُ المُلَقِّن** في (البدر المنير ٢/ ٥٧).

الثانية: عيسى بن شعيب، أبو الفضل البصري الضرير؛ قال عَمرُو الفَلَّاسُ - وروَى عنه حديثًا -: «حدثَنا عيسى، بصريٌّ صدوق...» (التاريخ الكبير للبخاري ٦/ ٤٠٧)، وقال ابن حِبَّان: «كان ممن يخطىء، حتى فحش خطؤُه، فلما غلبت الأوهامُ على حديثه استحق التَّرْك» (المجروحين ٢/ ١٠١). ولذا قال الذهبي: «صدَّقه الفَلَّاس، وتركه غيرُه» (تاريخ الإسلام ٤/ ١١٧٨)، وقال في (ديوان الضعفاء ٣٢٧٩): «ضعيف»[(١)]. وقال ابن حجر:

(١) ووقع في مطبوع (ديوان الضعفاء): «عيسى بن شُعيب البصري، قال مطر الورَّاق: =

«ليِّنٌ» (لسان الميزان ٢١٥٩). ومع هذا قال في (التقريب ٥٢٩٨): «صدوق له أوهامٌ»!.

الثالثة: محمد بن موسى، وهو الحَرَشي: «ليِّنٌ» كما في (التقريب ٦٣٣٨).

ومع هذا، فقد اختُلِف عليه:

فرواه الساجي عنه، عن عيسى بن شعيب، عن عبد الحكم، عن أنس، كما في هذا الطريق.

ورواه أبو الضَّحَّاك ابن أبي عاصِم النبيل، عن محمد بن موسى، عن عيسى بن شعيب، عن ابن المُثَنَّى، عن النَّضْر، عن أبيه. كما تقدَّم في الطريق الأول.

وأبو الضَّحَّاكِ هذا اسمُه: مَخْلَد، كما جاء في بعض الأسانيد، ولم نقف له على ترجمة.

فرواية الساجيِّ أصحُّ؛ لأنه حافظ ثبْتٌ، ولكنَّ الصواب: عن عيسى بن شعيب، عن عبد الله بن المُثَنَّى، عن النَّضْر بن أنس، عن أنس، به. كذا رواه عنه جماعة من الثقات، وقد تقدَّم ذِكرُهم.

وعليه؛ فرواية عبد الحَكَم القَسْمَلِي منكَرةٌ، والحمْل فيها على محمد بن موسى؛ فإنه «ليِّنٌ» كما سبق، والله أعلم.

الطريق الثالث: عن ثُمَامة، عن أنس:

أخرجه البَيْهَقي في (السنن ١٨٣) قال: أخبرنا الأستاذ إسماعيل بن أبي نصر

= ضعيف»، وهذا خطأٌ، صوابه: «عن مَطَرٍ الوَرَّاق» كما في (الميزان ٦٥٧١)، والتضعيف قولُ الذهبي.

الصابوني، حدثنا أبو محمد الحسن بن محمد المَخْلَدي، حدثنا محمد بن حَمْدُونَ بن خالد، حدثنا أبو أُمَيَّةَ الطَّرَسُوسي، حدثنا عبد الله بن عُمر (الجَمَّال)[١]، حدثنا عبد الله بن المُثَنَّى، عن ثُمَامةَ، عن أنس، به.

وهذا إسناد ضعيف؛ فيه علتان:

الأولى: عبد الله بن المُثَنَّى؛ وهو «صدوق كثيرُ الغلط»، كما تقدَّم.

الثانية: عبد الله بن عُمر الجَمَّال؛ لم نعرِفْه، ولعله عبدُ الله بن عَمرو الجَمَّال، المترجَمُ له في (تاريخ بغداد ١١/ ٢٠٠)، فهو من طبقة صاحبنا، ولم يذكر فيه الخطيبُ جرحًا ولا تعديلًا؛ فهو مجهول الحال.

وبنحو ما ذكرنا قال الشيخ الألباني في (الضعيفة ٥/ ٤٩٣).

وقد تقدَّم أن المحفوظ: عن عبد الله بن المُثَنَّى، عن بعض أهله، عن أنس، كما قال البَيْهَقي.

الطريق الرابع: عن أبي هُرْمُزَ الحَمَّال، عن أنس:

قال ابن دقيق العيد: «وله طريق آخَرُ عن أنس: من جهة الحَكَم بن يَعْلَى[٢]، عن أبي هُرْمُزَ الجَمَّال[٣]، قال: سمِعتُ أنس بنَ مالك يقول:

---

(١) أثبته محقِّقو طبعة هجر: «الحمال» بالحاء، وقالوا: «في الأصل: الجمال».

(٢) وقال محقق الإمام: «في الأصل: الحكم بن عيسى، وصُوِّب في الهامش». وجاء في (البدر المنير ٢/ ٥٨): الحكم بن عيسى. ولعل ما أثبته محقِّق الإمام هو الصواب؛ فإن الحكم بن عيسى هذا لا يُعرَف، بخلاف الحكم بن يَعْلَى. والله أعلم.

(٣) أثبته محقِّق الإمام: «الجمال» بالجيم، وقال: «في الأصل يُشبِه أن يكون (الحمال) بالحاء، والصواب بالجيم، كما في (الأنساب) للسمعاني». اهـ. وكذا وقع بالجيم =

سُئِلَ رَسُولُ اللهِ ﷺ مَا يُجْزِئُ مِنَ السِّوَاكِ؟ قَالَ: «**الْأَصَابِعُ**».

وذَكر ههنا عن أحمدَ أنه قال: «ليس بصحيح. أبو هُرْمُزَ ليس بثقة. انتهى» (الإمام ١/ ٣٩٩).

فيبدو أن النقل من السواك لأبي نُعَيم، كما هو الحال في الأحاديث التي قبلَه، ويؤكِّد ذلك قولُه عَقِبَ الحديث: «وذَكر ههنا» و«انتهى». والله أعلم.

وهذا إسناد تالفٌ؛ فيه علتان:

الأولى: أبو هُرْمُزَ هو نافع بن هُرْمُز، وقيل: ابن عبد الواحد؛ ضعَّفه أحمد وابنُ مَعينٍ وجماعةٌ، وكذَّبه ابن مَعين مرةً، وقال أبو حاتم: «متروك، ذاهب الحديث»، وقال النَّسائي: «ليس بثقة». انظر (ميزان الاعتدال ٩٠٠٠)، و(اللسان ٨٠٩٣).

وقال ابن حِبَّان: «كان ممن يَروي عن أنس ما ليس من حديثه، كأنه أنسٌ آخَرُ! ولا أعلم له سماعًا، لا يجوز الاحتجاجُ به ولا كتابةُ حديثه إلا على سبيل الاعتبار. روَى عن عطاء، عن ابن عباسٍ وعائشةَ بنسخة موضوعة» (المجروحين ٢/ ٤٠١).

الثانية: الحَكَم بن يَعْلَى؛ وهو الحَكَم بن يَعْلَى بن عطاء المُحَاربي، قال البخاري: «عندَه عجائبُ، منكر الحديث، ذاهب، تركتُ أنا حديثَه» (التاريخ الكبير ٢/ ٣٤٢)، وقال أبو حاتم: «متروك الحديث، منكَر الحديث»، وقال أبو زُرْعة: «ضعيف الحديث، منكَر الحديث» (الجرح والتعديل ٣/ ١٣٠)، وقال ابن حِبَّان: «يَروي عن العراقيِّين والشاميِّين المناكيرَ الكثيرةَ التي يسبِقُ

= في (المجروحين لابن حِبَّان ٣/ ٥٧)، و(تاريخ الإسلام ٤/ ٥٣٠)، ولم تذكر بقية المصادر هذه النِّسْبة.

إلى القلب أنه المعتمِّد لها، لا يُحتج بخبره» (المجروحين ١/ ٣٠٥-٣٠٦)، وانظر (لسان الميزان ٢٧١٠).

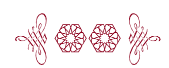
وللحديث طريقٌ خامس عن أنس، لكن بسياق مختلِفٍ؛ ولذا أفردْناه بالذِّكر فيما يلي، وهو ضعيف أيضًا.

وعليه؛ فحديث أنسٍ هذا واهٍ؛ فكلُّ طرقه واهيةٌ منكَرة؛ **ولذا ضعفه البَيْهَقي،** فقال: «وقد رُوي في الاستياك بالأصابع حديثٌ ضعيف» (السنن)، ثم سَرَد الطرقَ السابقة.

وقال النَّوَوي: «وأما الحديث المرويُّ عن أنس، عن النبي ﷺ: «**يَجْزِي مِنَ السِّوَاكِ الْأَصَابِعُ**» فحديث ضعيفٌ، ضعَّفه البَيْهَقي وغيرُه» (المجموع ١/ ٢٨٢)، و(الخلاصة ١٠١).

وقال ابن حَجَر: «في إسناده نظرٌ» (التلخيص الحبير ١/ ١١٨).

وضعَّفه الألباني في (إرواء الغليل ٦٠)، (ضعيف الجامع ٢٢٨٤).



١- رِوَايَة: «أُصْبُعَاكَ سِوَاكٌ»:

وَفِي رِوَايَةٍ، عَنْ أَنَسٍ: أَنَّ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ مِنْ بَنِي عَمْرِو بْنِ عَوْفٍ، قَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، إِنَّكَ رَغَّبْتَنَا فِي السِّوَاكِ، فَهَلْ دُونَ ذَلِكَ مِنْ شَيْءٍ؟ قَالَ: «**أُصْبُعَاكَ سِوَاكٌ عِنْدَ وُضُوئِكَ، تُمِرُّهُمَا عَلَى أَسْنَانِكَ. إِنَّهُ لَا عَمَلَ لِمَنْ لَا نِيَّةَ لَهُ، وَلَا أَجْرَ لِمَنْ لَا حِسْبَةَ**[(١)] **لَهُ**».

۞ **الحكم: ضعيف، وضعَّفه:** البَيْهقي، والعِراقي، وابنُ حَجَر، والعَيْني، والألباني.

التخريج:

﴿هق ١٨٢ / هقخ ١١٦ / خطج ٦٨٦ "مختصرًا" / المغني لابن قدامة (١/ ١٣٧)﴾.

السند:

أخرجه البَيْهَقي في (السنن ١٨٢) و(الخلافيات ١١٦) قال: أخبرنا أبو الحسين بن بِشْرانَ، أنا أبو جعفر الرَزَّازُ، ثنا أحمد بن إسحاقَ بن صالح، ثنا خالد بن خِدَاش، ثنا عبد الله بن المُثَنَّى الأنصاري، حدثني بعضُ أهل بيتي، عن أنس بن مالك، به.

وكذا رواه ابن قُدامةَ في (المغني ١/ ١٣٧)، من طريق رزق الله بن عبد الوهاب التَّميمي، عن ابن بِشْرانَ، به[(٢)].

ورواه الخطيب في (الجامع لأخلاق الراوي ٦٨٦) عن أبي الحسين بن

---

(١) تحرَّفت في المطبوع من (المغني) إلى: «حسنة»!.
(٢) إلا أنه وقع فيه: (محمد بن المُثَنَّى) بدلَ (عبد الله بن المُثَنَّى)! وهو خطأٌ، لعله سبقُ قلم من الناسخ، أو غيرِه، والله أعلم.

بِشْرانَ، عن ابن البَخْتَري - وهو أبو جعفر الرَزَّاز -، إلا أنه قال: أنا أحمدُ بن زُهَير، نا خالد بن خِدَاش، . . . به مقتصرًا على آخره.

ولا مانع أن يكون الحديثُ عند ابن بِشْرانَ عن ابن البَخْتَري، عن شيخين، عن خالد بن خِدَاش؛ فابن البَخْتَري حافظٌ واسع الرواية، وقد سمِع من أحمدَ بن إسحاقَ بن صالح وهو الوَزَّان، ومن أحمدَ بن زُهَير وهو ابن أبي خَيْثَمة، وكلاهما سمِع من خالد بن خِدَاش.

فحدَّث به تارةً عن هذا الشيخ، وتارة عن الآخَر، والله أعلم.

التحقيق

هذا إسناد ضعيف؛ فيه علتان:

الأولى: جهالةُ الراوي عن أنس؛ فإنه لم يُسَمَّ.

ولذا قال الحافظ: «وفي سنده جهالةٌ» (التلخيص الحبير ١/ ٢٦٤)، **وبنحوه العَيْني** في (عمدة القاري ١/ ٢٢).

وقال العراقي «في إسناده مَن لم يُسَمَّ» (التقييد والإيضاح ص ٢٦٨)، وقال أيضًا: «رجاله ثقاتٌ، إلا أن الراوي له عن أنس بعضُ أهله غيرُ مسمًّى، وقد ورد في بعض طرقه بأنه النَّضْر بن أنس، وهو ثقة» (طرح التثريب ٢/ ٦٨).

وتعقَّبه الألباني قائلًا: «وأما الطريق التي قبلَها، ففيها ذاك المجهولُ الذي لم يُسَمَّ من أهل بيت المُثَنَّى، ولا يُفيد تسميتُه في طريق (عيسى بن شعيب) بالنَّضْر بن أنس؛ لِمَا عرفتَ من سوء حال (عيسى)، وبالتالي لا فائدة من قول الضِّياء: «لا أرى بسنده بأسًا»، ولا في قول العِراقي أو ابنِه أبو زُرْعة في (طرح التثريب ٢/ ٦٨): «والنَّضْر بن أنس ثقةٌ»، فتنبَّه. ولذلك جزم البَيْهَقي في صدر الحديث بأنه حديثٌ ضعيف، والله أعلم» (الضعيفة ٥/ ٤٩٣).

الثانية: عبد الله بن المُثَنَّى؛ «صدوق كثير الغلَط»، وقد تقدَّم الكلامُ عليه.

وهذا الوجه رجح البَيْهَقي أنه المحفوظ من حديث ابن المُثَنَّى، كما سبق.



[١٣٣٨ط] حَدِيثُ عَمْرِو بْنِ عَوْفٍ الْمُزَنِيِّ:

عَنْ عَمْرِو بْنِ عَوْفٍ الْمُزَنِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**الْأَصَابِعُ تَجْرِي مَجْرَى السِّوَاكِ، إِذَا لَمْ يَكُنْ سِوَاكٌ**».

۞ **الحكم: باطل. وضعَّفه:** ابن دقيق العيد، وابن المُلَقِّن، وابنُ حَجَر، والسُّيوطي، والمُناوي، والألباني.

التخريج:

﴿طس ٦٤٣٧ "واللفظ له" / نعيم (سواك - إمام ١/٣٩٨)﴾.

السند:

أخرجه الطبراني في (الأوسط) - وعنه أبو نُعَيم في (السواك) - قال: حدثنا محمد بن عبد الله بن عِرْس، ثنا هارون بن موسى الفَرْوي، ثنا أبو غَزِيَّةَ محمد بن موسى، حدثني كَثير بن عبد الله بن عَمرو بن عَوْفٍ المُزَنيُّ، عن أبيه، عن جده، به.

قال الطبراني: «لم يَروِ هذا الحديثَ عن كَثير بن عبد الله المُزَنيِّ إلا أبو غَزِيَّة، تفرَّد به هارونُ الفَرْوي».

التحقيق

هذا إسناد تالف؛ فيه علتان:

الأولى: كَثير بن عبد الله بن عَمرو بن عَوْف المُزَني؛ كذَّبه الشافعي، وأبو داود، وقال أحمدُ وابن مَعين: «ليس بشيء»، زاد أحمد: «منكر الحديث»، وقال عبد الله بن أحمد بن حَنْبل: «ضَرَب أبي على حديث كَثير بن عبد الله في المسنَد، ولم يحدِّثنا عنه»، وقال أبو خَيْثَمة: قال لي أحمد بن

حَنْبل: «لا تحدِّث عنه شيئًا»، وقال أبو زُرْعة: «واهي الحديث، ليس بالقوي»، وقال النَّسائي والدارَقُطْني: «متروك الحديث»، وقال النَّسائي في موضع آخَرَ: «ليس بثقة»، وضعَّفه ابن المَدِيني، والساجي، ويعقوبُ بن سُفيانَ، وابن البَرْقي. وقال ابن عبد البر: «مجمَع على ضعفه». وقال ابن حِبَّان: «روَى عن أبيه عن جده نسخةً موضوعة، لا يحل ذِكرُها في الكتب ولا الروايةُ عنه إلا على وجه التعجُّب»، وقال ابن عَدِي: «عامَّة ما يرويه لا يتابَع عليه»، وقال ابن السَّكَن: «يروي عن أبيه عن جده أحاديثَ فيها نظرٌ»، وقال الحاكم: «حدَّث عن أبيه عن جده نسخةً فيها مناكيرُ» (تهذيب التهذيب ٨/ ٤٢١ - ٤٢٣). وقال الذهبي: «واهٍ» (الكاشف ٤٦٣٧). وأما الحافظ فقال: «ضعيفٌ، أفرط مَن نَسَبَه إلى الكذب»! (التقريب ٥٦١٧).

قلنا: بل مِن التساهُل وصْفُه بالضعف فقط، والله أعلم.

وبه ضعَّف الحديثَ جماعةٌ من أهل العلم:

فقال ابن دقيقِ العيدِ: «وكَثير بن عبد الله تُكُلِّم فيه» (الإمام ١/ ٣٩٨).

وقال ابن المُلَقِّن: «وكَثيرٌ ضعيفٌ بمَرَّة، حتى قال الشافعي فيه: إنه أحد أركان الكذب» (البدر المنير ٢/ ٥٩).

وقال ابن حَجَر: «وكَثيرٌ ضعَّفوه» (التلخيص الحبير ١/ ١١٨).

وقال الهَيْثَمي: «رواه الطبراني في الأوسط، وكَثيرٌ ضعيفٌ، وقد حسَّن التِّرْمذيُّ حديثَه» (المجمع ٢٥٧٧).

وتعقَّبه الألباني قائلًا: «والحديث مما تساهَل الهَيْثَمي في نقده، فقال في المجمع: «رواه الطبراني في (الأوسط)، وكَثيرٌ ضعيفٌ، وقد حسَّن التِّرْمذيُّ حديثَه»!. قلت: وهذا من تساهُل التِّرْمذي أيضًا، بل إنه قد يصحِّح حديثَه

أحيانًا! ولذلك قال الذهبي: فلهذا لا يَعتمِد العلماءُ على تصحيح التِّرْمذي. انظر (الميزان). فغَفَل الهَيْثَمي عن قاعدة: (الجرح مُقَدَّم على التعديل)، وعن اتهام الدارَقُطْني لـ (محمد بن موسى أبي غَزِيَّة) بالوضع» (الضعيفة ٥/ ٤٩١).

الثانية: أبو غَزِيَّةَ محمدُ بن موسى الفَرْوي؛ قال البخاري: «عندَه مناكيرُ»، وقال أبو حاتم: «ضعيف»، وقال ابن حِبَّان: «كان يسرق الحديثَ، ويَروي عن الثقات الموضوعاتِ»، وقال ابن عَدِي: «روَى أشياءَ أُنكِرتْ عليه»، واتَّهمه الدارَقُطْني بالوضْع، (لسان الميزان ٧٤٦٢).

والحديث رمز السُّيوطي له بالضعف في (الجامع الصغير ٣٠٦٨)، **وضعَّفه المُناوي** في (التيسير ١/ ٤٢٤)، و(فيض القدير ٣/ ١٨٠).

وقال الألباني: «ضعيف جدًّا» (الضعيفة ٢٤٧١).

تنبيه:

قال أبو الخير القَزْويني: «وقد رُوي عن النبي ﷺ: **أَنَّهُ كَانَ إِذَا لَمْ يَجِدِ السِّوَاكَ يَمُرُّ بِإِصْبعِهِ السَّبَّابَةِ مَعَ طَرَفِ ثَوْبِهِ عَلَى أَسْنَانِهِ**» (مختصر السواك - ق٣ / أ).

وقال المَرْغِينَاني الحَنَفي - عند ذِكرِه سُنَنَ الطهارة -: «والسواك؛ لأنه عليه الصلاة والسلام كان يواظِب عليه، وعند فقْدِه يُعالِج بالإصبَع؛ لأنه عليه الصلاة والسلام فَعَل كذلك» (الهداية ١/ ١٥).

قال الزَّيْلَعي: «قوله (رُوي أن النبي ﷺ كَانَ عِنْدَ فَقْدِ السِّوَاكِ يُعَالِجُ بِالْإِصْبَعِ): حديث غريبٌ، ورُوي ذلك من قوله ﷺ»، وذَكر حديثَ أنسٍ المتقدِّمَ. (نصب الراية ١/ ٩).

وقال ابن حَجَر: «قوله (رُوي أن النبي ﷺ كَانَ عِنْدَ فَقْدِ السِّوَاكِ يُعَالِجُ

بِالْإِصْبَعِ)، لم أجده مِن فِعْله، وإنما جاء من قوله» (الدراية ١/ ١٧).

وتعقَّب العَيْنيُّ الزَّيْلَعيَّ، فقال: «لو نظر الزَّيْلَعيُّ في (مسنَد أحمدَ) بالإمعان لاطَّلع على حديث عليٍّ رضي الله عنه؛ فإنه يُؤْذِن بأنه عليه السلام فعلَه، وهو «أَنَّ عَلِيًّا رضي الله عنه دَعَا بِكُوزٍ مِنْ مَاءٍ، فَغَسَلَ وَجْهَهُ وَكَفَّيْهِ ثَلَاثًا، وَتَمَضْمَضَ، فَأَدْخَلَ بَعْضَ أَصَابِعِهِ فِي فِيهِ... الحديثَ، وفي آخِره: وَهُوَ وُضُوءُ رَسُولِ اللهِ صلى الله عليه وسلم»» (البناية شرح الهداية ١/ ٢٠٧).

قلنا: ولكنَّ حديث عليٍّ هذا منكَرٌ، وانظر الكلامَ عليه فيما يلي.



[١٣٣٩ط] حَدِيثُ عَلِيٍّ:

عَنْ أَبِي مَطَرٍ، قَالَ: بَيْنَمَا نَحْنُ جُلُوسٌ مَعَ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلِيٍّ فِي الْمَسْجِدِ، عَلَى بَابِ الرَّحْبَةِ [مَعَ الْمُسْلِمِينَ]، جَاءَ رَجُلٌ [إِلَى عليٍّ]، فَقَالَ: أَرِنِي وُضُوءَ رَسُولِ اللهِ ﷺ - وَهُوَ عِنْدَ الزَّوَالِ -، فَدَعَا قَنْبَرًا، فَقَالَ: ائْتِنِي بِكُوزٍ مِنْ مَاءٍ، فَغَسَلَ كَفَّيْهِ وَوَجْهَهُ ثَلَاثًا، وَتَمَضْمَضَ ثَلَاثًا، **فَأَدْخَلَ بَعْضَ أَصَابِعِهِ فِي فِيهِ**، وَاسْتَنْشَقَ ثَلَاثًا، وَغَسَلَ ذِرَاعَيْهِ ثَلَاثًا، وَمَسَحَ رَأْسَهُ وَاحِدَةً، [ثُم قَالَ - يَعني: الأُذُنَين -] فَقَالَ دَاخِلُهُمَا مِنَ الوَجْهِ، وَخَارِجُهُمَا مِنَ الرَّأْسِ، وَرِجْلَيْهِ إِلَى الْكَعْبَيْنِ ثَلَاثًا، وَلِحْيَتُهُ تَهْطِلُ عَلَى صَدْرِهِ، ثُمَّ حَسَا حَسْوَةً بَعْدَ الْوُضُوءِ، ثُمَّ قَالَ: أَيْنَ السَّائِلُ عَنْ وُضُوءِ رَسُولِ اللهِ ﷺ؟ «**كَذَا كَانَ وُضُوءُ نَبِيِّ اللهِ** ﷺ».

۞ **الحكم: منكَر بذِكر إدخال الأصابع في الفم، وإسنادُه ضعيف جدًّا، وضعَّفه** السُّيوطي، وأحمد شاكر.

اللغة:

قوله: (**ثُمَّ حَسَا حَسْوَةً**)، **قال ابن الأثير**: «الحُسْوة - بالضم -: الجُرعة من الشراب بقدْر ما يُحْسَى مرةً واحدة. والحَسْوة - بالفتح -: المَرَّة» (النهاية ١/ ٣٨٧).

الفوائد:

قولُه: (**فَأَدْخَلَ بَعْضَ أَصَابِعِهِ فِي فِيهِ**)، استدلَّ به بعض العلماء على أن الأصابع تُجْزِيء عن السِّواك، والحديث لا يثبُتُ كما سيأتي بيانُه في التحقيق.

التخريج:

﴿حم ١٣٥٦ "واللفظ له" / حميد ٩٥ "والزيادات له"﴾.

السند:

أخرجه أحمد في (المسند ١٣٥٦)، وعَبْد بن حُمَيد في (المنتخب ٩٥)، قالا: حدثنا محمد بن عُبَيد، حدثنا المختار بن نافع، عن أبي مَطَر، به.

التحقيق

هذا إسناد ضعيف جدًّا؛ فيه علتان:

الأولى: أبو مَطَر، وهو الجُهَني البصري؛ قال عنه أبو حاتم: «مجهول لا يُعرَف»، وقال عُمر بن حَفْص بن غِياث: «تَرَك أبي حديثَ أبي مَطَر»، وسُئِل أبو زُرْعة عن أبي مَطَر: هل يُسمَّى؟ قال: «ما أعرِف اسمَه» (الجرح والتعديل ٩/ ٤٤٥)، وقال الذهبي: «مجهول» (الميزان ١٠٦١٠).

وبه أعلَّ السُّيوطي الحديثَ، فقال: «وأبو مطر مجهول» (جمع الجوامع ١٧/ ٣٢٨).

الثانية: المختار بن نافع، وهو واهٍ؛ قال عنه أبو زُرْعة: «واهي الحديث»، وقال البخاري، وأبو حاتم، والنَّسائي، والساجي: «منكَر الحديث»، وقال النَّسائي في موضع آخَرَ: «ليس بثقة»، وقال ابن حِبَّان: «منكر الحديث جدًّا، كان يأتي بالمناكير عن المشاهير حتى يسبِقَ إلى القلب أنه كان المتعمِّدَ لذلك»، وقال الحاكم أبو أحمدَ: «ليس بالقوى عندَهم». وشذَّ العِجْلي فوثَّقه. انظر (تهذيب التهذيب ١٠/ ٦٩ - ٧٠). ولذا قال الذهبي: «ضعَّفوه» (الكاشف ٥٣٣٢)، وقال ابن حجر: «ضعيف» (التقريب ٦٥٢٥). ولعله أسوأُ من ذلك، ولذا قال الذهبي متعقِّبًا الحاكمَ في تصحيحه حديثًا له بقوله: «كذا قال! ومختارٌ ساقطٌ» (تلخيص المستدرك ٣/ ١٢٥).

ولذا قال أحمد شاكر عن هذا الحديث: «إسناده ضعيف» (تحقيق المسند

١٣٥٥).

ثم إن زيادة (إدخالِ الأصابع في الفم عند المضمضمة) منكَرةٌ؛ فحديث عليٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في صفة الوضوء، رواه عنه جماعة من أصحابه، ولا يوجد في رواية واحد منهم ذِكرٌ لهذه الزيادة.

وكذا لم تأتِ في رواية أيِّ صحابيٍّ ممن روَى صفةَ وُضوء النبي ﷺ؛ كعثمانَ، وعبدِ الله بن زيد، وابنِ عباس، وغيرِهم. وانظر تخريج هذه الأحاديثَ برواياتها في: «كتاب الوضوء»، من هذه الموسوعة.

أمَّا قولُ الحافظ - عَقِبَ حديث أنسٍ وعَمرٍو المُزَنيِّ السابقَيْن، وكذا حديثِ عائشةَ التالي -: «وأصحُّ من ذلك ما رواه أحمد في مسنده، من حديث عليِّ بن أبي طالب: أَنَّهُ دَعَا بِكُوزٍ مِنْ مَاءٍ، فَغَسَلَ وَجْهَهُ وَكَفَّيْهِ ثَلَاثًا، وَتَمَضْمَضَ، فَأَدْخَلَ بَعْضَ أَصَابِعِهِ فِي فِيهِ... الحديثَ» (التلخيص الحبير ١/ ١١٨).

ففيه نظرٌ ظاهر؛ إذ حديثُ أنس - مع ضعْفه - أحسنُ منه حالًا، والله أعلم.



٢٠٨- بَابُ الِاسْتِيَاكِ لِمَنْ لَيسَتْ لَهُ أَسْنَانٌ

[١٣٤٠ط] حَدِيثُ عَائِشَةَ:

عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها، قَالَتْ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، الرَّجُلُ يَذْهَبُ فُوهُ، أَيَسْتَاكُ؟ قَالَ: «**نَعَمْ**». قُلْتُ: وَأَيُّ شَيْءٍ يَصْنَعُ؟ قَالَ: «**يُدْخِلُ أُصْبُعَهُ فِي فِيهِ، فَيَدْلُكُهُ هَكَذَا**»، وَأَشَارَ بِأُصْبُعِهِ إِلَى فِيهِ.

۞ **الحكم: منكر، وعدَّه من مناكير راويه:** ابنُ عَدِي، **وتبعه** ابنُ القَيْسَراني. **وضعَّفه:** الهَيْثَمي، وابنُ حَجَر، والصَّنْعاني، والمباركفوري، والألباني.

التخريج:

﴿طس ٦٦٧٨ / عد (٨/ ٢٤٥) "واللفظ له"﴾.

السند:

أخرجه ابن عَدِي في (الكامل)، قال: حدثنا أحمد بن محمد بن زَنْجُويه، قال: حدثنا محمد بن أبي السَّري، قال: حدثنا الوليد، قال: حدثنا عيسى بن عبد الله الأنصاري، عن عطاء بن أبي رباح، عن عائشةَ، به.

وأخرجه الطبراني في (الأوسط) قال: حدثنا محمد بن الحسن، ثنا محمد بن أبي السَّري، ثنا الوليد بن مسلم، ثنا عيسى بن عبد الله الأنصاري، به.

وقال الطبراني - عَقِبَه -: «لم يَروِ هذا الحديثَ عن عطاء إلا عيسى بنُ

عبد الله، تفرَّد به الوليدُ، ولا يُروَى عن عائشةَ إلا بهذا الإسناد».

التحقيق

هذا إسناد ضعيف جدًّا؛ فيه عيسى بن عبد الله الأنصاري؛ قال ابن حِبَّان: «لا ينبغي أن يُحتجَّ بما انفرد؛ لمخالفته الأثباتَ في الروايات» (المجروحين ٢/ ١٠٢)، وضعَّفه الدارَقُطْني، كما في رسالة (من تكلَّم فيه الدارَقُطْني في السنن ٣/ ١٠٢).

وترجم له ابن عَدِي في (الكامل)، وذكر له هذا الحديثَ وغيرَه، ثم قال: «وعامَّةُ ما يَرويه لا يتابَع عليه» (الكامل ٨/ ٢٤٦). **وأقرَّه ابن دقيقِ العيدِ** في (الإمام ١/ ٣٩٩).

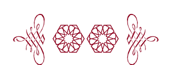
وقال ابن القَيْسَراني: «رواه عيسى بن عبد الله... وهو منكَر، ولم يتابَع عليه عيسى هذا» (ذخيرة الحفاظ ٣٨٢٢).

وقال الهَيْثَمي: «رواه الطبراني في (الأوسط)، وفيه عيسى بنُ عبد الله الأنصاري، وهو ضعيف» (المجمع ٢٥٧٤).

وقال ابن حَجَر - عَقِبَه -: «قلت: عيسى ضعَّفه ابنُ حِبَّان، وذكر له ابنُ عَدِي هذا الحديثَ مِن مناكيره» (التلخيص الحبير ١/ ١١٨). وقال في (الدراية ١/ ١٨): «إسناده ضعيف».

وكذا ضعَّفه الصَّنْعاني في (سُبُل السلام ١/ ٥٧)، **والمباركفوري** في (مرعاة المفاتيح ٢/ ٧٧)، **والألبانيُّ** في (تمام المنة ص ٩٠).

وللحديث طريقٌ آخَرُ عن عائشةَ، انظرْه في الرواية التالية:



١- رِوَايَة: «يَنْفَضُّ فُوهُ»:

وَفِي رِوَايَةٍ، عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها: أَنَّهَا سَأَلَتِ النَّبِيَّ ﷺ عَنِ الرَّجُلِ يَنْفَضُّ فُوهُ، فَلَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يُمِرَّ السِّوَاكَ عَلَى أَسْنَانِهِ؟ قَالَ: «**تُجْزِئُهُ الْأَصَابِعُ**».

۞ **الحكم:** **ضعيف، وضعَّفه:** ابنُ دقيقِ العيدِ، وابن المُلَقِّن. **وأشار لضعفه** ابنُ حَجَر.

التخريج:

[نعيم (سواك - إمام ١/ ٣٩٨)].

السند:

رواه أبو نُعَيم في (السواك) - كما في (الإمام لابن دقيق ١/ ٣٩٨) -: عن سُلَيْمان بن أحمد، عن أحمدَ بن المُعَلَّى، عن صَفْوانَ بن صالح، ثنا الوليد بن مسلم، عن المُثَنَّى بن الصَّبَّاح، عن ابن أبي مُلَيْكَةَ، عن عائشةَ، به.

التحقيق

هذا إسناد ضعيف؛ فيه علتان:

الأولى: المُثَنَّى بن الصَّبَّاح؛ وهو «ضعيف» كما في (التقريب ٦٤٧١).

وبه ضعَّفه ابنُ دقيقِ العيدِ، فقال- عَقِبَه -: «المُثَنَّى بن الصَّبَّاح يُضَعَّف» (الإمام ١/ ٣٩٨).

وقال ابن المُلَقِّن: «في إسناده المُثَنَّى بنُ الصَّبَّاح، وهو ضعيف» (البدر المنير ٢/ ٥٨).

وأشار لذلك الحافظُ بقوله: «وفيه المُثَنَّى بنُ الصَّبَّاح» (التلخيص الحبير ١/ ١١٨).

الثانية: الوليد بن مسلم؛ مدلِّسٌ، وقد عنعن.

٢٠٩- بَابُ مَا رُوِيَ فِي الِاسْتِيَاكِ بِفَضْلِ الْوَضُوءِ

[١٣٤١ط] حَدِيثُ أَنَسٍ:

عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ **كَانَ يَسْتَاكُ بِفَضْلِ وَضُوئِهِ**».

۞ **الحكم: ضعيف جدًّا، وضعَّفه:** ابن عَدِي، وابن القَيْسَراني، وابنُ دقيقِ العيدِ، وابن المُلَقِّن، وابنُ حَجَر، والبُوصِيري، والسُّيوطي، والمُناوي، والألباني. **واستغربه** الدارَقُطْني.

الفوائد:

قوله: **(كَانَ يَسْتَاكُ بِفَضْلِ وَضُوئِهِ) قال المُناوي:** «قيل: المراد به الغَسلُ، وقيل: التَّنْقية، أي: تنقية الفم» (فيض القدير ٥/ ٢١٦).

التخريج:

﴿عل ٤٠٢٠ "واللفظ له" / عد (١٠/ ٤٤٨) / قط ٩٤، ٩٥ / فقط (الثالث ١٠)، (أطراف ٩٠٨) / تمام ٧٤٧ / أصبهان (١/ ٤٤٦) / نعيم (سواك - إمام ١/٣٥٦) / خط (١٢/ ٢٦٨) / كر (٧/ ٨٥)﴾.

التحقيق

رُوي هذا الحديثُ عن أنس من طريقين:

الطرق الأول: عن الأعمش، عن أنس بن مالك:

أخرجه أبو يَعْلَى في (مسنده ٤٠٢٠)، قال: حدثنا عُبيد الله بن عُمر،

حدثنا يوسف بن خالد، عن الأعمش، عن أنس، به.

وأخرجه ابن عَدِي في (الكامل ١٠/ ٤٤٨)، والدارَقُطْني في (السنن ٩٥)، وفي (الأفراد) - كما في (الأطراف ٩٠٨)، وأبو نُعَيم في (تاريخ أصبهان ١/ ٤٤٦) وفي (السواك) - كما في (الإمام لابن دقيق ١/ ٣٥٦)-: جميعًا من طريق يوسفَ بن خالد... به.

وهذا إسناد ضعيف جدًّا؛ فيه علتان:

الأولى: يوسف بن خالد؛ قال عنه الحافظ: «تركوه، وكذَّبه ابنُ مَعين» (التقريب ٧٨٦٢).

وذكر ابن عَدِي هذا الحديثَ في ترجمته، وقال: «وليوسفَ غيرُ ما ذكرتُ من الحديث، ورواياتُه فيها نظرٌ، وكان من أصحاب أبي حَنيفةَ، وقد أجمع على كذبه أهلُ بلده» (الكامل (١٠/ ٤٤٩).

وتبِعه ابن القَيْسَراني، فقال: «رواه يوسفُ بن خالد السَّمْتي، عن الأعمش، عن أنس. ويوسفُ متروك الحديث» (ذخيرة الحفاظ ١٦٥٤).

وقال ابن حَجَر- عَقِبَه -: «يوسف هو السَّمْتي، ضعيفٌ جدًّا» (المطالب العالية ٢/ ٢٣١).

وقال البُوصِيري: «ويوسف بن خالدٍ كذاب، كذَّبه غير واحد، وقال ابن حِبَّانَ: كان يضع الحديث، لا تحل الروايةُ عنه» (إتحاف الخيرة ١/ ٢٨٨).

الثانية: الانقطاع؛ فإن الأعمش لم يسمع من أنس، قال ابن مَعين: «كلُّ ما روَى الأعمش عن أنس فهو مرسَل» (جامع التحصيل ٢٥٨).

وقد أعلَّه بهاتين العلتين: ابنُ دقيقِ العيدِ - فقال عَقِبَه -: «ويوسف بن خالدٍ السَّمْتيُّ تُكُلِّم فيه، وتُكُلِّم في سماع الأعمش عن أنس» (الإمام ١/ ٣٥٧).

وقال ابن المُلَقِّن: «فيه علتان: إحداهما: أن في إسناده يوسفَ بنَ خالد السَّمْتي؛ قال ابن مَعين: كذاب زِنديق. والثانية: أنه من رواية الأعمش عن أنس؛ وقد رآه ولم يسمع منه» (البدر المنير ٢/ ٥٥ -٥٦).

وقال ابن حجر: «رواه الدارَقُطْني، وفي إسناده يوسفُ بن خالد السَّمْتي؛ وهو متروك، ورواه من طريق أخرى[(١)]، عن الأعمش، عن أنس؛ وهو منقطع» (التلخيص الحبير ١/ ١١٧).

وقال المُناوي - بعد عزوه لأبي يَعْلَى -: «بإسناد فيه ضعْفٌ وانقطاع» (التيسير ٢/ ٢٧٥).

ومما يؤكِّد الانقطاعَ أن سعد بن الصَّلْت رواه عن الأعمش، عن مسلمٍ الأعور، عن أنس، كما سيأتي في الطريق الثاني.

وسعد بن الصَّلْت هذا قال عنه الذهبي: «ما رأيتُ لأحد فيه جرحًا، فمحلُّه الصدقُ» (تاريخ الإسلام ١٣/ ١٨٤).

فقولُه أَوْلى؛ ولذا قال الدارَقُطْني: «يَرويه يوسفُ بن خالد السَّمْتي عن الأعمش عن أنس، وخالفه سعد بن الصَّلْت، رواه عن الأعمش عن مسلم الأعور عن أنس، وهو أصحُّ» (العلل ٢٤٦٣).

وقال في (الأفراد): «تفرَّد به يوسف بن خالد السَّمْتي عنه. وخالفه سعد بن الصَّلْت، فرواه عن الأعمش عن مسلم الأعور عن أنس. وتفرَّد به سعدٌ عنه

---

(١) هو الطريق نفْسُه.

أيضًا» (أطراف الغرائب والأفراد ٩٠٨).

الطريق الثاني: عن الأعمش، عن مسلم الأعور، عن أنس:

أخرجه الدارَقُطْني في (السنن ٩٤)، وفي (الأفراد / الجزء الثالث ١٠) - ومن طريقه الخطيب في (تاريخه ١٢/ ٢٦٨) - قال: نا محمد بن أحمد بن محمد بن حَسَّان الضَّبِّي، نا إسحاق بن إبراهيم شَاذَانُ، نا سعد بن الصَّلْت، عن الأعمش، عن مسلم الأعور، عن أنس بن مالك، به.

وقال الدارَقُطْني في (الأفراد) - عَقِبَه -: «هذا حديث غريبٌ من حديث الأعمش، عن مسلم بن كَيْسانَ الأعورِ المُلَائي أبي عبد الله الضَّبِّي، عن أنس بن مالك. تفرَّد به (سعد)[1] بن الصَّلْت عنه، وتفرَّد به إسحاقُ بن إبراهيمَ شاذانُ عن سعد».

كذا قال، وقد وقفْنا لشاذانَ على متابعة:

فقد أخرجه ابن عساكر في (تاريخه ٧/ ٨٥) من طريق عبد الله بن ثابت القُرَشي، عن سعد بن الصَّلْت، عن الأعمش، عن مسلم الأعور، عن أنس، به.

وهذا إسناد ضعيف جدًّا؛ فيه مسلمٌ الأعور، وهو ابنُ كَيْسانَ الضَّبِّي، قال عنه الذهبي: «واهٍ» (الكاشف ٥٤٢٦)، وقال الحافظ: «ضعيف» (التقريب ٦٦٤١).

(١) أثبته المحقِّق في متن الكتاب: «سعيد»، وذكر أن الصواب «سعد»، وهو كما قال، كما رواه الدارَقُطْني في (السنن)، وكذا جاء على الصواب في (أطراف الأفراد ١٢٦٨).

وقد تُوبِع الأعمشُ؛ فقد أخرجه تَمَّام في (فوائده ٧٤٧) من طريق محمد بن الفَضْل بن عطية، عن مسلم الأعور... به.

وهذا متابعة واهيةٌ؛ فإن محمد بن الفَضْل بن عطية؛ قال فيه الحافظ: «كذَّبوه» (التقريب ٦٢٢٥).

والحديث رمز لضعفه السُّيوطيُّ في (الجامع الصغير ٧٠٣٥).

وقال الألباني: «ضعيف جدًّا» (الضعيفة ٤٢٦٨).

تنبيه:

عزاه ابن حجر في (المطالب ٦٦/ ٢)، والبُوصِيريُّ في (إتحاف الخِيَرة ٤٦٩/ ٢) للبَزَّار، وأحالا متْنَه على رواية أبي يَعْلَى هذه، والحديث في (مسند البزَّار ٧٥٥١) بلفظ: «**أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَتَوَضَّأُ بِفَضْلِ سِوَاكِهِ**»! كذا مقلوبًا. وكذا ذكره الهَيْثَمي في (كشف الأستار ٢٧٤) و(مجمع الزوائد ١٠٨٣)، تحت باب: «الوضوء بفضل السواك». وسيأتي الكلامُ على هذه الرواية في «كتاب الوضوء» إن شاء الله، حديث رقم (؟؟؟؟؟).



٢١٠- بَابُ الْمُحَافَظَةِ عَلَى السِّوَاكِ حَضَرًا وَسَفَرًا

[١٣٤٢ط] حَدِيثُ عَائِشَةَ:

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا، قَالَتْ: «**خَمْسٌ لَمْ يَكُنْ رَسُولُ اللهِ ﷺ يَدَعُهُنَّ (يُفَارِقُهُنَّ) فِي حَضَرٍ وَلَا سَفَرٍ: الْمِرْآةُ، وَالْمُكْحُلَةُ، وَالْمُشْطُ، وَالْمِدْرَى، وَالسِّوَاكُ**».

۞ **الحكم: باطل. وأشار ابن حِبَّانَ إلى وضْعه. وضعَّفه:** العُقَيلي، وابن عَدِي، والبَيْهَقي، وابن القَيْسَراني، وابن الجَوْزي، والزَّرْكَشي، والعِراقي، والهَيْثَمي، وابنُ حَجَر، والسُّيوطي، والمُناوي، والألباني.

اللغة:

(الْمِدْرَى): «شيء يُعمَل من حديد أو خشب على شكل سنٍّ من أسنان المُشْط، وأطولُ منه، يُسرَّح به الشعَرُ المتلبِّد، ويَستعمله مَن لا مُشْطَ له» (النهاية ٢/ ١١٥).

التخريج:

[طس ٥٢٤٢ "واللفظ له" / سط (ص ١٩٢) / عق (١/ ٢٨٣) / مكخ ٨٢٨ / مجر (٢/ ٥٠١) / عد (٢/ ١٣١، ٢١٢) / جصاص (١/ ٨٢) / كك (بدر ٢/ ١٠) / شذا (مشيخة صغرى ٤٧) / نعيم (سواك - إمام ١/ ٣٤٦) / مستغفط (ق ٤٣) / شعب ٦٠٧٢ "والرواية له" / خطج ٩٠١ /

علج ١١٤٦ / تد (٣/ ٩٤)].

التحقيق

مدارُ هذا الحديثِ - عندَهم - على هشام بن عُرْوة، عن أبيه، عن عائشة... به. وقد روي عنه من عدة طرق:

الطريق الأول: عن أيوبَ بن واقِد، عن هشام:

أخرجه العُقَيلي في (الضعفاء)، قال: حدثنا محمد بن عبد الله الحَضْرمي، قال: حدثنا سُلَيمان بن داودَ المِنْقَري، قال: حدثنا أيُّوب بن واقِد، به.

وأخرجه المُسْتَغْفِري في (الطب)، والبَيْهَقي في (الشعب)، وابن عَدِي في (الكامل ٢/ ٢١٢)، - ومن طريقه ابن الجوزي في (العلل المتناهية) -: كلُّهم من طرق عن سُلَيمانَ بن داودَ، عن أيوبَ بن واقِد... به.

وهذا إسناد ساقط؛ فيه علتان:

الأولى: أيوب بن واقِد؛ قال فيه الحافظ: «متروك» (التقريب ٦٣٠).

وقال العُقَيلي بعد أن أورد له هذا الحديثَ: «ولا يتابَع عليه، ولا يُحفظ هذا المتْنُ بإسنادٍ جيِّد» (الضعفاء ١/ ٢٨٣).

وأورده ابن عَدِي أيضًا في ترجمته، وقال - عقبه -: «هذا الحديث لم يُحدِّث به عن هشام بن عُرْوةَ إلا ضعيفٌ» (الكامل ٢/ ٢١٢). **وأقرَّه البَيْهَقي** في (الشُّعَب ٦٠٧٢).

الثانية: سُلَيمان بن داودَ المِنْقَري الشَّاذَكُوني؛ فهو وإن كان موصوفًا بالحفظ، فقد كان كذابًا يضع الحديث، كذَّبه: ابن مَعين وأحمدُ وصالحُ بن محمد جَزَرة وعبدُ الرزاق وغيرُهم، وقال البخاري: «فيه نظرٌ»، وقال

أبو حاتم وغيرُه: «متروك الحديث»، وقال النَّسائي: «ليس بثقة» (لسان الميزان ٣٦٠٢).

وبه ضعَّفه ابن الجوزي، فقال: «وفيه سُلَيمانُ الشَّاذَكُوني، قال يحيى: «كان كذابًا ويضع الحديث»، وقال البخاري: «هو عندي أضعفُ من كل ضعيف» (العلل المتناهية ٢/ ٦٨٩).

وضعَّف المُناوي أيضًا هذا الطريقَ، فقال: «عن عائشةَ بإسناد فيه كذابٌ» (التيسير ٢/ ٢٦٦).

الطريق الثاني: عن أبي أُمَيَّةَ بن يَعْلَى، عن هشام بن عُرْوة:

أخرجه الطبراني في (الأوسط ٥٢٤٢)، قال: حدثنا محمد بن الفَضْل السَّقَطي، قال: حدثنا محمد بن عُقْبَةَ السَّدُوسي قال: حدثنا أبو أُمَيَّةَ بنُ يَعْلَى، عن هشام بن عُرْوة، عن أبيه، عن عائشة، به[1].

وأخرجه الخرائطي في (مكارم الأخلاق)، وابن حِبَّان في (المجروحين)، وابن عَدِي في (الكامل ٢/ ١٣١)، والجَصَّاص في (أحكام القرآن)، وابنُ شَاذانَ في (مشيخته الصغرى)، وأبو نُعَيم في (السواك) - كما في (الإمام لابن دقيق) -، والخطيبُ في (الجامع لأخلاق الراوي)، وبَحْشَل في (تاريخ واسط) - ومن طريقه ذَكَره الرافعي في (تاريخ قزوين) -: كلُّهم من طريق أبي أُمَيَّةَ إسماعيلَ بنِ يَعْلَى... به.

وهذا إسناد ضعيف جدًّا؛ أبو أُمَيَّة إسماعيلُ بن يَعْلَى؛ قال عنه ابن مَعين والنَّسائي والدارَقُطْني: «متروك»، وقال ابن مَعِين مرةً: «ضعيف، ليس

(١) وقال عقبه: «لم يَروِ هذا الحديثَ عن هشام بن عُرْوة إلا أبو أُمَيَّة بن يَعْلَى». وفيه نظرٌ؛ فقد رواه عن هشام جماعةٌ، كما سيأتي.

حديثُه بشيء»، وقال البخاري: «سكتوا عنه»، وقال أبو حاتم: «ضعيف الحديث، أحاديثه منكَرة»، وقال أبو زُرْعة: «واهٍ، ضعيف الحديث، ليس بقوي». (لسان الميزان ١٢٦٦).

وقال ابن حِبَّان: «ممن ينفرد بالمعضلات عن الثقات، حتى إذا سمِعها مَنِ العلمُ صناعتُه لم يشُكَّ أنها **موضوعة،** لا يحل الاحتجاجُ به، ولا الروايةُ عنه، إلا للخواص للاعتبار. وهو الذي روَى عن هشام بن عُرْوة، عن أبيه، عن عائشةَ قالت: خَمْسٌ لَمْ يَكُنْ يَدَعُهُنَّ رَسُولُ اللهِ ﷺ فِي سَفَرٍ وَلَا حَضَرٍ: . . . الحديثَ» (المجروحين ٢/ ٥٠١).

وذكره ابن عَدِي أيضًا في ترجمته، وقال - عَقِبَه -: «وهذا الحديث لا أعلم يرويه عن هشام بن عُرْوةَ غيرُ أبي أُمَيَّةَ بنِ يَعْلَى، وعُبَيد[1] بن واقِدٍ شيخٌ بصري، وهو أيضًا في جملة الضعفاء» (الكامل ٢/ ١٣١).

وقال ابن القَيْسَراني: «فيه أبو أُمَيَّةَ بنُ يَعْلَى، يروي المعضلات» (معرفة التذكرة ٤٢٩).

وقال الهَيْثَمي: «رواه الطبراني في (الأوسط)، وفيه إسماعيلُ بن (يَعْلَى) أبو أُمَيَّة، وهو متروك» (المجمع ٨٨٧٧).

وقال الحافظ: «أخرجه الخطيب في الكفاية[2] . . . وفي إسناده أبو أُمَيَّةَ بنُ يَعْلَى وهو ضعيف، وأخرجه ابن عَدِي من وجه آخَرَ ضعيفٍ أيضًا» (الفتح

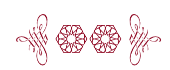
(١) كذا قال، ولم نقف على رواية عُبَيد بن واقِد هذه مسنَدة، فلعل الصواب: «أيوب بن واقد» المتقدِّمُ في الطريق الأول، والله أعلم.

(٢) كذا قال، ولم يخرِّجه الخطيب في (الكفاية)، إنما أخرجه في (الجامع لأخلاق الراوي)، فلعله سبقُ قلم من الحافظ.

١٠/ ٣٦٧).

والحديث قال عنه ابن الجَوْزي: «هذا حديث لا يصحُّ»، وضعَّفه مِن جميع طرقه (العلل المتناهية ٢/ ٦٨٩).

وضعَّفه أيضًا: الزَّرْكَشي في (الغرر السافر ١/ ٢٤)، **والعِراقي** في (المغني عن حمل الأسفار ١/ ٧٢٥)، **والسُّيوطي** في (الجامع الصغير ٦٩٠٦)، وفي (الدر المنثور ١/ ٢٧٩)، **والمُناوي** في (التيسير ٢/ ٢٦٦)، **والألباني** في (الضعيفة ٤٢٤٩)، و(ضعيف الجامع ٤٥٠١).



١- رِوَايَة «الْقَارُورَة» بَدَلَ «الْمِدْرَى»:

وَفِي رِوَايَةٍ، قَالَتْ: «**كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ إِذَا سَافَرَ، حَمَلَ الْمُشْطَ، وَالسِّوَاكَ، وَالْقَارُورَةَ، وَالْمِرْآةَ، وَالْمُكْحُلَةَ**».

۞ الحكم: باطل.

التخريج:

﴿نعيم (سواك - إمام ١/ ٣٤٦) "واللفظ له" / متفق ١٨٣﴾.

السند:

أخرجه أبو نُعَيم في (السواك) - كما في (الإمام لابن دقيق ١/ ٣٤٦) -: عن عبد الله بن جعفر، عن إسماعيل بن عبد الله، (عن)[1] بِشْر بن حُجْر، عن إسماعيلَ بن أبي زياد، عن هشام بن عُرْوة، عن أبيه، عن عائشة، به.

ورواه الخطيب في (المتفق والمفترق ١٨٣) قال: أخبرنا أبو نُعَيم الحافظ، حدثنا عبد الله بن جعفر بن أحمدَ بن فارس، حدثنا عبد الله بن مسعود العَبْدي، حدثنا بِشْر بن حُجْر، حدثنا إسماعيلُ بن أبي زياد، عن هشام بن عُرْوة، به.

التحقيق

هذا إسناد ساقط؛ فيه إسماعيلُ بن أبي زياد، وهو ابن مسلم السَّكُوني؛

(١) في مطبوع (الإمام): «بن»، وهو تصحيف، والصواب «عن»، كما أثبتناه؛ فإن إسماعيل بن عبد الله هو الحافظ سَمُّويَه، انظر ترجمته في (تاريخ الإسلام ٦/ ٢٩٧)، وشيخه هو بِشر بن حجر، انظر ترجمته في (الجرح والتعديل ٢/ ٣٥٥)، والله أعلم.

قال الدارَقُطْني: «متروك، يضع الحديث» (سؤالات البَرْقاني له ٤).



٢- رِوَايَة: «سَافَرَ بِسِتٍّ»:

وَفِي رِوَايَةٍ: «**أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ كَانَ إِذَا سَافَرَ، سَافَرَ بِسِتٍّ: بِالْمِرْآةِ، وَالْقَارُورَةِ، وَالْمُشْطِ، وَالْمِقْرَاضِ، وَالسِّوَاكِ، وَالْمُكْحُلَةِ**».

۞ **الحكم: إسناده مظلم.**

التخريج:

〔مكخ ٨٢٩〕.

السند:

أخرجه الخرائطي في (مكارم الأخلاق ٨٢٩)، قال: حدثنا أبو بدر عباد بن الوليد الغُبَري، حدثنا محمد بن الصَّلْت الأَسَدي، حدثنا عبد الكريم بن مسلم الجَزَري، حدثنا هشام بن عُرْوة، عن أبيه، عن عائشة، به.

التحقيق

هذا إسناد مظلم؛ عبد الكريم بن مسلم الجزري هذا؛ لم نجد له ترجمة.

ويبعُد أن يكون عبدَ الكريم بن مالك الجَزَريَّ (الثقة)؛ فهو أعلى سندًا من هشام بن عُرْوة، ولا تُعرَف له روايةٌ عنه. والله أعلم.

وقد تقدَّم قولُ ابن عَدِي: «هذا الحديث لم يحدِّث به عن هشام بن عُرْوة إلا ضعيفٌ» (الكامل ٢/ ٢١٢).

٣- رِوَايَة: «سَبْعٌ»:

وَفِي رِوَايَةٍ، قَالَتْ: «سَبْعٌ لَمْ يَكُنْ رَسُولُ اللهِ ﷺ يَتْرُكُهُنَّ فِي سَفَرٍ وَلَا حَضَرٍ: الْقَارُورَةُ، وَالْمُشْطُ، وَالْمِرْآةُ، وَالْمُكْحُلَةُ، وَالسِّوَاكُ، وَالْمَقَصَّانِ (وَالْمِقْرَاضَانِ)، وَالْمِدْرَى».

قُلْتُ لِهِشَامٍ: الْمِدْرَى، مَا بَالُهُ؟ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ عَائِشَةَ: «أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ كَانَتْ لَهُ وَفْرَةٌ إِلَى شَحْمَةِ أُذُنِهِ، فَكَانَ يُحَرِّكُهَا بِالْمِدْرَى».

۞ **الحكم: موضوع، قاله** أبو حاتم. **وأنكره** ابن عَدِي، وابنُ الجَوْزي. **وضعَّفه** الألباني.

التخريج:

〚عد (١٠/ ٤١٥) "والرواية له ولغيره" / مستغفط (ق ٤٣ - ٤٤) / خط (٨/ ٦٠٩) "واللفظ له" / علج ١١٤٥، ١١٤٧〛.

التحقيق

مدارُ هذه الروايةِ على هشام بن عُرْوة، عن أبيه، عن عائشة، وله عنه طريقان:

الطريق الأول: عن يعقوبَ بن الوليد، عن هشام، به:

أخرجه ابن عَدِي في (الكامل ١٠/ ٤١٥) - ومن طريقه ابن الجَوْزي في (العلل المتناهية ١١٤٧) - قال: ثنا عبد الله بن محمد بن ناجِيَة، ثنا محمود بن خِدَاش، قال: ثنا يعقوب بن الوليد الأَزْدي... به.

ورواه المُسْتَغْفِري في (الطب): من طريق محمود بن خِدَاش... به.

وهذا إسناد ساقط؛ آفتُه يعقوبُ بن الوليد الأَزْدي؛ فقد كذَّبه يحيى بن مَعين وابنُ حِبَّانَ وغيرُهما، وقال أحمد: «كان من الكذابين الكِبار، يضع

الحديث» انظر (ميزان الاعتدال ٩٨٢٩)، و(تهذيب التهذيب ١١/ ٣٩٨).

ولذا سُئِل أبو حاتم عن هذا الحديث؟ فقال: «هذا حديث موضوع، ويعقوبُ بن الوليد كان يكذب» (علل الحديث ٢٤٢٣).

وذكره ابن عَدِي في ترجمته، وختمها بقوله: «ويعقوبُ هذا عامَّةُ ما يرويه من هذا الطَّرْز[1]، وليس هو بمحفوظ، وهو بيِّنُ الأمرِ في الضعفاء» (الكامل ١٠/ ٤١٩).

وبه أعلَّه ابن الجوزي، فقال: «فيه يعقوبُ بن الوليد، قال أحمد: «كان من الكذابين الكِبار، يضع الحديث»، وقال يحيى: «لم يكن بشيء، كذابٌ»، وقال الرازي والنَّسائي: متروك الحديث، وقال ابن حِبَّان: يضع الحديث على الثقات» (العلل المتناهية ٢/ ٦٨٩).

الطريق الثاني: عن حسين بن عُلْوان، عن هِشام، به:

أخرجه الخطيب في (تاريخه ٨/ ٦٠٩) - ومن طريقه ابن الجوزي في (العلل المتناهية ١١٤٥) - قال: أخبرنا محمد بن عُمَر النَّرْسي، قال: أخبرنا أبو بكر الشافعي، قال: حدثنا إسحاق بن الحسن، قال: حدثنا أبو إبراهيم التَّرْجُماني، قال: حدثنا حسين بن عُلْوان، عن هشام بن عُرْوة، عن أبيه، عن عائشة، به.

هذا إسناده تالف؛ فيه حُسينُ بن عُلْوان الكَلْبي؛ كذَّبه ابن مَعين وغيرُه، ورماه صالح جَزَرة وابنُ حِبَّان وغيرُهم بوضْع الحديث، انظر (لسان الميزان ٣/ ١٩٠ - ١٩١).

---

(١) الطَّرْز والطِّرز: الشَّكْل والنمَط. (لسان العرب ٥/ ٣٦٨)، و(المعجم الوسيط ٢/ ٥٥٤).

وبه أعلَّه ابن الجَوْزي، فقال: «فيه حُسَين بن عُلْوان، قال أحمدُ ويحيى: هو كذاب، وقال ابن عَدِي وابن حِبَّان: كان يضع الحديث» (العلل المتناهية ٢/ ٦٨٩).

وضعَّفه الألباني في (الضعيفة ٤٢٤٩).



[١٣٤٣ط] حَدِيثٌ آخَرُ عَنْ عَائِشَةَ:

عَنْ أُمِّ الدَّرْدَاءِ، قَالَتْ: سَأَلْتُ عَائِشَةَ: مَا كُنْتِ إِذَا سَافَرْتِ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ، أَوْ حَجَجْتِ، أَوْ غَزَوْتِ مَعَهُ، مَا كُنْتِ تُزَوِّدِينَهُ؟ قَالَتْ: «**كُنْتُ أُزَوِّدُهُ: قَارُورَةَ دُهْنٍ، وَمُشْطًا، وَمِرْآةً، وَمِقَصَّيْنِ (مِقَصًّا)، وَمُكْحُلَةً، وَسِوَاكًا**».

❁ **الحكم: ضعيف جدًّا، وضعَّفه** الهيثمي.

التخريج:

﴿طس ٢٣٥٢ "والرواية له"، ٢٩٥٧ "واللفظ له" / طش ٢٥ / خل ٥٣٠ / نبغ ١٠٨٤﴾.

التحقيق

مدارُ هذا الحديث على محمد بن حِمْيَر، عن إبراهيم بن أبي عَبْلَة، عن أمِّ الدَّرْداء. وله عنه طريقان:

الأول: عن محمد بن حَفْص الأَوْصَابي، عن محمد بن حِمْيَر:

أخرجه الطبراني في (الأوسط) و(مسند الشاميين) قال: حدثنا إبراهيم بن محمد بن الحارث بن محمد بن عبد الرحمن بن عِرْق اليَحْصُبي الحِمْصي، قال: حدثنا محمد بن حَفْص الأَوْصابي، قال: حدثنا محمد بن حِمْيَر، عن إبراهيم بن أبي عَبْلَة، عن أم الدَّرْداء، به.

وهذا إسناد ضعيف جدًّا؛ فيه محمد بن حَفْص الأَوْصابي، وهو متَّهَم؛ قال ابن أبي حاتم: «أدركتُه وأردتُ قصْدَه والسماعَ منه، فقال لي بعض أهل حِمْص: ليس بصدوق، ولم يدرِك محمدَ بنَ حِمْيَر، فتركتُه» (الجرح والتعديل ٧/ ٢٣٧).

ومع ذلك ذكره ابن حِبَّان في (الثقات ٩/ ١٢٧) وقال: «يُغْرِب».

وقال الهَيْثَمي: «رواه الطبراني في (الأوسط)، وفيه محمدُ بن حَفْص الوَصَّابي، وهو ضعيف» (المجمع ٨٨٧٨).

وقال الحافظ: «محمد بن حفْص واهٍ» (تبصير المنتبه ٤/ ١٤٨٤).

الطريق الثاني: عن عُمر بن حَفْص بن عُمرَ الوَصَّابي، عن محمد بن حِمْير:

أخرجه أبو الشيخ في (أخلاق النبي ﷺ ٥٣٠) - ومن طريقه أبو محمد البَغَوي في (الشمائل ١٠٨٤) - قال: حدثنا عيسى بن محمد الرازي، نا عمرو بن إسحاق، نا عُمر بن حفْص الأَوْصابي[1]، نا ابنُ حِمْيَر... به.

وهذا إسناد ضعيف؛ علتُه: عُمر بن حَفْص؛ قال ابن المَوَّاق: «لا يُعرَف حالُه» (تهذيب التهذيب ٧/ ٤٣٥).

وقال الحافظ بن حجر: «مقبول» (التقريب ٤٨٧٩) أي: حيث يتابَع.

وعُمر بن حَفْص هذا هو أخو محمد بن حَفْص، قاله الحافظ في (تبصير المنتبه ٤/ ١٤٨٤)، وكلاهما يروي عن محمد بن حِمْيَر، كما في (الجرح والتعديل ٦/ ١٠٣، ٧/ ٢٣٧)، و(تهذيب الكمال ٢٥/ ١١٨).

❁ ❁ ❁

(١) وقع في إسناد البَغَويِّ: «محمد بن جعفر»، وهو خطأٌ، والصواب «عُمر بن حَفص» كما عند أبي الشيخ، وهو المعروف بالراوية عن «محمد بن حِمْير»، كما في ترجمة ابن حمير من (تهذيب الكمال ٢٥/ ١١٨)، وكذا في ترجمة عمر (تهذيب الكمال ٢١/ ٣٠٤)، بل وذكر المزي فيمَن روَى عنه «عَمرو بن إسحاقَ» كما جاء في هذا السند.

[١٣٤٤ط] حَدِيثُ خَالِدِ بْنِ مَعْدَانَ، مُرْسَلًا:

عَنْ خَالِدِ بْنِ مَعْدَانَ، قَالَ: «**كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يُسَافِرُ بِالْمُشْطِ، وَالْمِرْآةِ، وَالدُّهْنِ، وَالسِّوَاكِ، وَالْكُحْلِ**».

۞ **الحكم: مرسَل ضعيفٌ، وضعَّفه:** الذهبي، وابنُ حَجَر.

التخريج:

﴿سعد (١/ ٤١٦ "مختصرًا") "واللفظ له" / مستغفط (ق ٤٤)﴾.

السند:

أخرجه ابن سعد في الموضعين، قال: أخبرنا الفَضْل بن دُكَين، قال: أخبرنا مِنْدَل، عن ثَوْر، عن خالد بن مَعْدانَ، به.

ورواه المُسْتَغْفِري في (الطب): من طريق جُبَارَة، عن مِنْدَل... به.

التحقيق

هذا إسناد ضعيف؛ فيه علتان:

الأولى: الإرسال؛ فخالد بن مَعْدانَ من الثالثة من الوُسْطى من التابعين.

وبه أعلَّه الذهبي في (تاريخ الإسلام ١/ ٧٨٨)، **والحافظ ابنُ حَجَر** في (الفتح ١٠/ ٣٦٧).

الثانية: ضعْفُ مِنْدَل، وهو: ابن عليٍّ العَنَزي؛ قال ابن حَجَر: «ضعيف» (التقريب ٦٨٨٣).



[١٣٤٥ط] حَدِيثٌ ثَالِثٌ عَنْ عَائِشَةَ:

عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها، قَالَتْ: «**كَانَ لَا يُفَارِقُ مَسْجِدَ رَسُولِ اللهِ ﷺ: سِوَاكُهُ، وَمُشْطُهُ، وَكَانَ يَنْظُرُ فِي الْمِرْآةِ إِذَا سَرَّحَ لِحْيَتَهُ**».

وَفِي رِوَايَةٍ: «**كَانَ لَا يُفَارِقُ مَسْجِدَ رَسُولِ اللهِ ﷺ مَسْجِدَ بَيْتِهِ: سِوَاكُهُ، وَكَانَ يَنْظُرُ فِي الْمِرْآةِ أَحْيَانًا، وَيُسَرِّحُ لِحْيَتَهُ أَحيانًا، وَيَأْمُرُ بِهِ**».

۞ **الحكم: ضعيف جدًّا، وضعَّفه:** ابن عَدِي، والبَيْهَقي، والعِراقي، والهَيْثَمي، وابنُ حَجَر.

التخريج:

[طس ٦٣٦٧ "واللفظ له" / عد (٥/ ١٩٩) "والرواية له" / شعب ٦٠٧١].

سبق تخريجُه وتحقيقُه في باب «ما رُوي في تسريح اللحية»، حديث رقم (؟؟؟؟؟).



[١٣٤٦ط] حَدِيثُ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ:

عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رضي الله عنه، قَالَ: «**كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ لَا يُفَارِقُ مُصَلَّاهُ: سِوَاكُهُ، وَمُشْطُهُ، وَكَانَ يُكْثِرُ تَسْرِيحَ لِحْيَتِهِ**».

الحكم: إسناده تالفٌ. وضعَّفه: ابن المُلَقِّن، والحافظُ أبو الفَضْل العِراقي، وابنُه أبو زُرْعة.

التخريج:

[منده (أمالي ق ٤٤ / أ) / طاهر (تصوف ٥٤١)].

سبق تخريجُه وتحقيقُه في باب «ما رُوي في تسريح اللحية»، حديث رقم (؟؟؟؟؟).



[١٣٤٧ط] حَدِيثٌ رَابِعٌ عَنْ عَائِشَةَ:

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا، قَالَتْ: «**كُنْتُ أَضَعُ لِرَسُولِ اللهِ ﷺ ثَلَاثَةَ آنِيَةٍ مِنَ اللَّيْلِ مُخَمَّرَةً: إِنَاءً لِطَهُورِهِ، وَإِنَاءً لِسِوَاكِهِ، وَإِنَاءً لِشَرَابِهِ**».

۞ **الحكم: ضعيف. وضعَّفه:** مُغْلَطاي، وابنُ كَثير، وابن المُلَقِّن، وابن حَجَر، والبُوصِيري - **وأقرَّه** السِّنْدي -، والألباني.

التخريج:

﴿جه ٣٦٥ "واللفظ له"، ك ٣٤٣٤ / ٧٤٢٠ / بز ٢٣٩ / طس ٨٢٨ / مقط (٢/ ٦٠٧)﴾.

السند:

قال ابن ماجه (٣٦٥): حدثنا عِصْمَة بن الفَضْل ويحيى بنُ حَكِيم، قالا: حدثنا حَرَمِيُّ بن عُمَارة بن أبي حَفْصة، حدثنا حَرِيش بن الخِرِّيت، أخبرنا ابنُ أبي مُلَيْكة، عن عائشةَ، به.

ومدارُه - عندَهم - على حَرَميِّ بن عُمَارة، عن الحَرِيش بن الخِرِّيت، به.

وقال البزَّار: «وهذا الحديث لا نعلمُه يُروَى إلا عن عائشةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا، ولا نعلم له إسنادًا عن عائشةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا إلا هذا الإسنادَ».

وقال الطبراني: «لم يَروِ هذا الحديثَ عن ابن أبي مُلَيْكةَ إلا الحَرِيشُ، تفرَّد به حَرَميٌّ».

التحقيق

هذا إسناد ضعيف؛ فيه حَرِيشُ بن الخِرِّيت؛ قال عنه الحافظ: «ضعيف»

(التقريب ١١٨٧).

وبه ضعَّف الحديثَ: مُغْلَطاي في (شرح ابن ماجه ١/ ٢٦٤)، **وابنُ كثير** في (إرشاد الفقيه ١/ ٣٢)، **وابن المُلَقِّن** (البدر ٢/ ١٢)، **والبُوصِيري** في (الزوائد ١/ ٥٤، ٤/ ٤٤)، **وأقرَّه السِّندي** في (حاشيته على سنن ابن ماجه ١/ ١٤٨، ٣/ ٣٣٥).

وضعَّف إسنادَه: ابن حجر في (التلخيص ١/ ١١١)، **والعَيْني** في (البناية ١/ ٢٠١).

وضعَّفه الألباني في (ضعيف ابن ماجه ٨٠، ٧٤٢).

وأما الحاكمُ فقال - عَقِبَه -: «صحيح الإسناد ولم يخرجاه»!!. وهذا من تساهُله المعروف.



٢١١- بَابٌ: فِيمَا جَاءَ أَنَّ ابْنَ مَسْعُودٍ كَانَ صَاحِبَ سِوَاكِ رَسُولِ اللهِ ﷺ

[١٣٤٨ط] حَدِيثُ أَبِي الدَّرْدَاءِ:

عَنْ إِبْرَاهِيمَ، قَالَ: ذَهَبَ عَلْقَمَةُ إِلَى الشَّأْمِ، فَأَتَى الْمَسْجِدَ، فَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ، فَقَالَ: اللَّهُمَّ ارْزُقْنِي جَلِيسًا، فَقَعَدَ إِلَى أَبِي الدَّرْدَاءِ، فَقَالَ: مِمَّنْ أَنْتَ؟ قَالَ: مِنْ أَهْلِ الكُوفَةِ؟ قَالَ: «أَلَيْسَ فِيكُمْ صَاحِبُ السِّرِّ الَّذِي كَانَ لاَ يَعْلَمُهُ غَيْرُهُ - يَعْنِي: حُذَيْفَةَ -؟ أَلَيْسَ فِيكُمْ - أَوْ: كَانَ فِيكُمْ - الَّذِي أَجَارَهُ اللهُ عَلَى لِسَانِ رَسُولِهِ ﷺ مِنَ الشَّيْطَانِ - يَعْنِي: عَمَّارًا -؟ **أَوَلَيْسَ فِيكُمْ صَاحِبُ السِّوَاكِ وَالوِسَادِ - يَعْنِي: ابْنَ مَسْعُودٍ-؟**...» الحديثَ.

۞ **الحكم: صحيح** (خ).

الفوائد:

قولُه: **(صَاحِبُ السِّوَاكِ وَالْوِسَادِ)، قال الحافظ ابن حجر:** «يعني: أن ابن مسعود كان يتولَّى أمْرَ سواك رسول الله ﷺ ووِسادِه، ويتعاهَدُ خدمتَه في ذلك بالإصلاح وغيرِه، وقد تقدم في المناقب بزيادة: «**وَالْمِطْهَرَةِ**».

وتقدَّم الردُّ على الدَّاوُدي في زعمه: أن المراد أن ابن مسعود لم يكن في مُلْكه في عهد النبي ﷺ سوى هذه الأشياء الثلاثةِ!

وقد قال ابن التِّين هنا: المراد: أنه لم يكن له سواهما جهازًا، وأن النبي ﷺ أعطاه إياهما! وليس ذلك مرادَ أبي الدرداء، بل السياق يُرشِد إلى أنه أراد وصْفَ كلِّ واحد من الصحابة بما كان اختُصَّ به من الفَضْل دون غيرِه من الصحابة» (الفتح ١١/ ٦٩).

وقال الحافظ أيضًا: «وأغرب الدَّاوُديُّ فقال: معناه: أنه لم يكن يملك من الجهاز غيرَ هذه الأشياء الثلاثة. كذا قال! وتعقَّب ابنُ التِّين كلامَه فأصاب» (الفتح ٧/ ٩١).

قلنا: وسيأتي في الشواهد التالية إضافةُ السواك وغيرِه إلى رسول الله ﷺ، مما يؤكِّد ما ذهب إليه الحافظُ وغيرُه: أن المراد: أن ابن مسعود كان يحمل ذلك لرسول الله ﷺ، ويُختص بذلك ويُعرَف به.

التخريج:

﴿خ ٦٢٧٨ "واللفظ له" / حم ٢٧٥٤٩ / طي ١٠٦٦ / عه ٤٤٠٢، ٤٤٠٣ / فة (٢/ ٥٣٥) / ...﴾.

السند:

قال البخاري (٦٢٧٨): حدثنا يحيى بن جعفر، حدثنا يزيد، عن شُعْبة، عن مُغيرة، عن إبراهيم، عن عَلْقَمة - أنه قَدِمَ الشأم - (ح) وحدثنا أبو الوليد، حدثنا شُعْبة، عن مُغِيرة، عن إبراهيمَ، به.

وقال أحمد (٢٧٥٤٩): حدثنا محمد بن جعفر، حدثنا شُعْبة، عن مُغيرة، أنه سمِع إبراهيمَ يحدِّث، قال: أَتَى عَلْقَمَةُ الشَّامَ، فَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ... فذكره.

وسيأتي تخريجُ هذا الحديثِ كاملًا برواياته في «أبواب المناقب» من هذه الموسوعة إن شاء الله تعالى.

[١٣٤٩ط] حَدِيثُ ابْنِ مَسْعُودٍ:

عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: «أَنَّهُ كَانَ صَاحِبَ سِوَاكِ رَسُولِ اللهِ ﷺ، وَصَاحِبَ الْمِيضَأَةِ، وَصَاحِبَ النَّعْلَيْنِ».

۞ الحكم: صحيح المتن بما تقدَّم، وإسنادُه ساقط.

التخريج:

[حنف (حارثي ١٣٧٧)].

السند:

أخرجه الحارِثي في (مسند أبي حنيفة ١٣٧٧)، قال: حدثنا يحيى بن إسماعيل، حدثنا الوليد بن حَمَّاد، أنبأ الحسن بن زياد، أنبأ أبو حنيفة، عن عَوْن بن عبد الله، عن أبيه، عن عبد الله بن مسعود، به.

التحقيق

هذا إسناد ساقط؛ مسلسَلٌ بالعِلل:

الأولى: الحسن بن زياد اللُّؤْلُؤي الكوفي؛ وهو متروك كذاب؛ كذَّبه يحيى بنُ مَعين، وابنُ نُمَير، وأبو داود، ويعقوبُ بن سفيان، والساجي، وغيرُهم. وقال ابن المَدِيني: «لا يُكتَب حديثُه»، وقال أبو حاتم والنَّسائي: «ليس بثقة، ولا مأمون»، وقال الدارَقُطْني: «ضعيف متروك» (لسان الميزان ٢٢٧٨).

الثانية: أبو حَنيفةَ النُّعْمانُ بن ثابت؛ فهو وإن كان معدودًا من أئمة الفقه، فإنه ضعيف جدًّا في الحديث، قال عنه الإمام البخاري: «سكتوا عنه وعن رأيه وعن حديثه» (التاريخ الكبير ٨/ ٨١)، وقال ابن عَدِي بعد أن سَبَر

مروياتِه: «عامَّة ما يرويه غلطٌ وتصاحيفُ وزياداتٌ في أسانيدها ومتونها، وتصاحيفُ في الرجال، وعامَّةُ ما يرويه كذلك، ولم يصحَّ له في جميع ما يرويه إلا بضعةَ عشرَ حديثًا» (الكامل ١٠/ ١٣٣)، وقال ابن حِبَّان: «وكان رجلًا جَدِلًا ظاهرَ الورع، لم يكن الحديثُ صناعتَه، حدَّث بمئةٍ وثلاثين حديثًا مسانيدَ، ما له حديثٌ في الدنيا غيرُها، أخطأ منها في مئة وعشرين حديثًا، إما أن يكون أقلب إسنادَه، أو غيَّر متْنَه من حيث لا يعلم! فلما غلب خطؤُه على صوابه؛ استحق ترْك الاحتجاجِ به في الأخبار» (المجروحين لابن حِبَّان ٢/ ٤٠٥ - ٤٠٦). وانظر أيضًا (الجرح والتعديل ٨/ ٤٤٩)، و(الضعفاء للعقيلي ١٨٨١)، وغير ذلك.

الثالثة: الوليد بن حَمَّاد اللُّؤْلُؤي، ذكره ابن حِبَّان في (الثقات ٩/ ٢٢٦) على عادته؛ وقال أبو إسحاقَ الثَّعْلبي: «لا يُدرَى مَن هو» (لسان الميزان ٨٣٥٣).

الرابعة: يحيى بن إسماعيل وهو ابن الحسن بن عثمان الهمْداني البخاري، كما جاء في غير ما موضع من كتاب الحارثي؛ ولم نجد له ترجمة.



[١٣٥٠ط] حَدِيثُ عُمَرَ:

عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدَ، قَالَ: قَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ لِعَبْدِ اللهِ بْنِ مَسْعُودٍ: «**هُوَ أَحَقُّ النَّاسِ بِذَاكَ؛ كَانَ صَاحِبَ السِّوَاكِ وَالْوِسَادِ وَالنَّعْلَيْنِ، وَلَمْ يَكُنْ لَهُ ضَرْعٌ وَلَا زَرْعٌ، وَكَانَ يَشْهَدُ إِذَا دُعِينَا، وَيَدْخُلُ إِذَا غِبْنَا**»[١].

۞ **الحكم**: إسناده واهٍ.

التخريج:

﴿كر (٣٣/ ٨٥)﴾.

السند:

أخرجه ابن عساكر في (تاريخ دمشق ٣٣/ ٨٥) قال: أنبأنا أبو القاسم عليُّ بن إبراهيم، نا أبو بكر الخطيبُ، أخبرني أبو القاسم عبد العزيز بن عليِّ بن أحمدَ بن الفَضْل الوَرَّاق الأَزَجي، نا أبو بكر محمد بن أحمد بن محمد بن يعقوبَ المُفِيد، نا الحسن بن علي بن شَبِيب المَعْمَري، نا محمد بن حُمَيد، حدثنا هارون بن المُغيرة، نا إبراهيم بن الجَعْد النَّخَعي، عن عبد الرحمن بن يزيدَ، قال: قال عُمر بن الخطاب... فذكره.

التحقيق

هذا إسناد واهٍ؛ فيه محمدُ بن حُمَيد الرازي، وهو - مع سعة حفظه -، متَّهَم بسرقة الحديث، وكذَّبه أبو زُرْعة وصالح جَزَرة وغيرُهما، وقال البخاري: «فيه نظرٌ»، وقال النَّسائي: «ليس بثقة»، ولذا قال الذهبي: «وثَّقه

---

(١) كذا في مطبوع (تاريخ دمشق)، وفي (كَنز العمال ٣٧٢٠٤) - وعزاه لابن عساكر -، بلفظ: «وَكَانَ يَشْهَدُ إِذَا غِبْنَا، وَيَدْخُلُ إِذَا حُجِبْنَا».

جماعة، والأَوْلى ترْكُه» (الكاشف ٤٨١٠). وانظر (الميزان ٧٤٥٣)، و(تهذيب التهذيب ٩/ ١٢٩ - ١٣١).



[١٣٥١ط] حَدِيثُ عَبْدِ اللهِ بْنِ شَدَّادِ بْنِ الْهَادِ:

عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ شَدَّادٍ، قَالَ: «**كَانَ ابْنُ مَسْعُودٍ صَاحِبَ الْوِسَادِ، [وَالسِّوَادِ]، وَالسِّوَاكِ، [وَالنَّعْلَيْنِ]**».

❁ **الحكم:** إسناد جيِّد إلى عبد الله بن شَدَّاد.

التخريج:

﴿ش ٣٢٨٩١ "واللفظ له" / فة (٢/ ٥٥٠) "والزيادة الثانية له ولغيره" / طب (٩/ ٧٧/ ٨٤٥١) / بلا (١١/ ٢١٧) / حل (١/ ١٢٦) "والزيادة الأولى له ولغيره" / كر (٣٣/ ٨٩، ٩٠)﴾.

السند:

أخرجه ابن أبي شَيْبَة في (مصنفه ٣٢٨٩١) قال: حدثنا وَكِيع، قال: حدثنا المَسْعُودي، عن عَيَّاش العامري، عن عبد الله بن شَدَّاد (الكِناني)[1]، به.

ورواه يعقوبُ بن سُفْيانَ في (المعرفة والتاريخ)، وغيرُ واحد: عن أبي نُعَيم، عن المَسْعُودي، به. بذكر الزيادة الثانية.

ورواه أبو نُعَيم في (الحلية ١/ ١٢٦) عن الطبراني، عن عليِّ بن عبد العزيز، عن أبي نُعَيم.

وابن عساكر في (تاريخ دمشق ٣٣/ ٨٩)، من طريق عثمانَ بن أبي شَيْبَةَ،

---

(١) كذا في كل طبعات (المصنف) التي وقفنا عليها، كطبعة دار القبلة - المعتمدة -، والفاروق ومكتبة الرشد والهندية، ولم نجد من ذكر هذه النسبة في ترجمة عبد الله بن شداد، فالله أعلم.

عن وَكِيع. كلاهما عن المَسْعُودي به، بذِكر الزيادة الأولى.

فمدارُه - عند الجميع - على المَسْعُودي، به.

التحقيق

هذا إسناد جيِّد إلى عبد الله بن شَدَّاد؛ رجاله كلُّهم ثقات، والمَسْعُودي - وهو: عبد الرحمن بن عبد الله بن عُتْبة - كان قد اختلط، ولكن رواية وَكِيعٍ وأبي نُعَيمٍ عنه قبْلَ الاختلاط، كما قال الإمام أحمد.

وعبد الله بن شَدَّادٍ هو: ابن الهادِي اللَّيْثي، قال عنه الحافظ: «وُلِد على عهد النبي ﷺ، وذكره العِجْلي من كبار التابعين الثقات، وكان معدودًا في الفقهاء» (التقريب ٣٣٨٢).



[١٣٥٢ط] حَدِيثُ عُبَيْدِ اللهِ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُتْبَةَ:

عَنْ عُبَيْدِ اللهِ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُتْبَةَ، قَالَ: «**كَانَ عَبْدُ اللهِ بنُ مَسْعُودٍ صَاحِبَ سِوَادِ رَسُولِ اللهِ ﷺ - يَعْنِي: سِرَّهُ -، وَوِسَادِهِ - يَعْنِي: فِرَاشَهُ -، وَسِوَاكِهِ، وَنَعْلَيْهِ، وَطَهُورِهِ، وَهَذَا يَكُونُ فِي السَّفَرِ**».

❁ **الحكم:** إسناده ساقط.

التخريج:

﴿سعد (٣/ ١٤١) "واللفظ له" / بلا (١١/ ٢١٧) / كر (٣٣/ ٨٩)﴾.

السند:

أخرجه ابن سعد في (الطبقات ٣/ ١٤١) - ومن طريقه ابن عساكر في (تاريخ دمشق ٣٣/ ٨٩) - قال: أخبرنا محمد بن عُمر، قال: أخبرنا عبد الله بن جعفر، عن عبد الرحمن بن محمد بن عبد القاري، عن عُبيد الله بن عبد الله بن عتبة، به.

ورواه البَلاذُري في (أنساب الأشراف ١١/ ٢١٧) عن ابن سعد، ولكن قال: (عن عبد الله بن جعفر، عن رجل)، ولم يُسَمِّه.

التحقيق

هذا إسناد ساقط؛ فيه محمد بن عُمر، وهو الواقدي؛ متروكٌ متَّهَم، وقد تقدَّم بيانُ حالِه مِرارًا.

وعُبيد الله بن عبد الله بن عُتْبَةَ تابعيٌّ من الثالثة، وهو أحد الفقهاء السبعة.



[١٣٥٣ط] حَدِيثُ أَبِي زَائِدَةَ:

عَنْ أَبِي زَائِدَةَ، قَالَ: **كَانَ عَبْدُ اللهِ بْنُ مَسْعُودٍ صَاحِبَ وَضُوءِ رَسُولِ اللهِ** ﷺ وَسِوَاكِهِ. قَالَ: قَالَ لِي رَسُولُ اللهِ ﷺ: **مَعَكَ مَاءٌ؟** قُلْتُ: لَا، إِلَّا نَبِيذًا فِي إِدَاوَةٍ، قَالَ: «**ثَمَرَةٌ طَيِّبَةٌ، وَمَاءٌ طَهُورٌ**»، **فَتَوَضَّأَ**.

۞ **الحكم: ضعيفٌ باتفاق.**

التخريج:

﴿عد (٦/ ١١٨) "واللفظ له"، (١٠/ ٧٤٣ - ٧٤٤)﴾.

السند:

أخرجه ابن عَدِي في (الكامل ٦/ ١١٨) قال: حدثَنا عليُّ بن سعيد، حدثنا عِمْران بن موسى النَّحَّاس، حدثنا عبد الوارث بن سعيد، حدثنا أبو عبد الله الشَّقَري، عن شَرِيك بن عبد الله، عن أبي زائِدَةَ، به.

التحقيق

قال ابن عَدِي - عَقِبَه -: «وهذا الإسناد يشوشه أبو عبد الله الشَّقَري عن شَرِيك، فلا أدري مِن قِبَلِه أو مِن شَرِيك، وذاك أن جماعة - كالثوريِّ، وإسرائيلَ، وعَمرو بن أبي قيس، وغيرِهم - رَوَوْه عن أبي فَزَارةَ، عن أبي زيد مولى عَمرو بن حُرَيث، عن ابن مسعود، فهذه هي الرواية الصحيحة.

وأبو فَزارَةُ اسمُه راشِد بن كَيْسانَ، وأبو زيد مولى عَمرو بن حُرَيثٍ مجهولٌ، والحديث ضعيفٌ؛ لأجْل أبي زيد هذا».

قلنا: وهو كما قال، وقد تقدَّم الكلامُ على هذا الحديث في باب: «التطهُّر بالنَّبيذ»، حديث رقم (؟؟؟؟؟)، فانظر الكلامَ عليه هناك.

٢١٢- بَابُ مَا وَرَدَ فِي مَكَانِ وَضْعِ السِّوَاكِ

[١٣٥٤ط] حَدِيثُ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ:

عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ رضي الله عنهما، قَالَ: «**كَانَ السِّوَاكُ مِنْ أُذُنِ النَّبِيِّ ﷺ مَوْضِعَ الْقَلَمِ مِنْ أُذُنِ الْكَاتِبِ**».

۞ **الحكم:** **منكَر، وأعلَّه** أبو زُرْعة، وابنُ عَدِي، والبَيْهَقي، والتِّبْريزي، وابنُ حَجَر، والعَيْني.

التخريج:

﴿عد (١٠/ ٦١٦) "واللفظ له" / أقران ٣٣٨ / تمام ١٥٧٩ / مستغفط (ق ١٦٨) / بحيري ٤٨ / هق ١٦٠ / خط (١٣/ ٥٨٥)﴾.

السند:

أخرجه ابن عَدِي (الكامل ١٠/ ٦١٦) قال: أخبرنا الحسن بن سُفْيانَ، والهَيْثَم بن خلَف، قالا: ثنا عثمان بن أبي شَيبة، ثنا يحيى بن يَمَان، عن سُفْيان الثَّوْري، عن محمد بن إسحاقَ، عن أبي جعفر، عن جابر، به.

ورواه البَيْهَقي في (السنن): من طريق الطبراني، حدثنا الحَضْرمي، حدثنا عثمان بن أبي شَيبة... به.

ومدارُه عندَهم - عدا المستغفري - على يحيى بن يَمَان... به.

وقال الطبراني: «رواه عن ابن إسحاقَ سُفيانُ، ولم يَروِه عن سُفْيانَ إلا

يحيى» (سنن البَيْهَقي عقب الحديث).

التحقيق

هذا إسناد ضعيف؛ فيه يحيى بنُ يَمَان؛ قال عنه أحمد: «حدَّث عن الثَّوْري بعجائبَ»، وقال وَكِيع: «هذه الأحاديثُ التي يحدِّث بها يحيى بنُ يَمَانٍ ليست من أحاديثِ الثَّوْري»، وقال ابن عَدِي: «عامَّةُ ما يَرْويه غيرُ محفوظ، وهو في نفْسِه لا يتعمَّد الكذب، إلا أنه يخطىء ويُشتبَه عليه» (تهذيب التهذيب ١١/ ٣٠٦، ٣٠٧).

ولخَّص الحافظُ حالَه، فقال: «صدوق عابدٌ، يخطىء كثيرًا، وقد تغيَّر» (التقريب ٧٦٧٩).

قلنا: ثم إن المحفوظ في هذا الحديث؛ ما رواه عيسى بنُ يونسَ عند (أبي داود ٤٧)، وعَبْدةُ بن سُلَيمانَ عند (التِّرْمذي ٢٣)، ومحمد بن فُضَيل عند (أحمد ١٧٠٤٨)، ويَعْلَى بن عُبَيد عند (ابن أبي شَيْبة ١٧٩٧)، وغيرُهم، عن محمد بن إسحاقَ، عن محمد بن إبراهيمَ التَّيْمي، عن أبي سلَمة بن عبد الرحمن، عن زيد بن خالد الجُهَني، قال: سمِعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: «**لَوْلَا أَنْ أَشُقَّ عَلَى أُمَّتِي، لَأَمَرْتُهُمْ بِالسِّوَاكِ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ**». قال أبو سلَمة: «فرأيتُ زيدًا يجلس في المسجد، وإن السواك من أُذُنه موضِعَ القلم من أُذُن الكاتب، فكلَّما قام إلى الصلاة استاك».

هكذا رواه الحفاظ عن محمد بن إسحاقَ... به موقوفًا. وخالفهم ابنُ يَمَانٍ، في موضعين:

الأول: رفع الموقوف، **والآخر:** قلب الإسناد.

ولذا وهَّمه أبو زُرْعة، فقال: «وَهِمَ فيه يحيى بنُ يَمَان» (علل ابن أبي حاتم

١/ ٦٠٩).

وأورده ابن عَدِي في ترجمة يحيى بن يَمَان، ثم قال: «ولابن يمانٍ عن الثَّوْريِّ غيرُ ما ذكرتُ، وعامَّةُ ما يرويه غيرُ محفوظ، وابنُ يَمَان في نفْسِه لا يتعمَّد الكذب، إلا أنه يخطئ ويُشتبَه عليه».

وقال البَيْهَقي - عَقِبه -: «ويحيى بنُ يمانٍ ليس بالقوى عندهم، ويُشبِه أن يكون غلِطَ من حديث محمد بن إسحاقَ الأول إلى هذا» (السنن)، **وأقرَّه ابن دقيق** في (الإمام ١/ ٣٧٥)، **والزَّيْلَعيُّ** في (نَصْب الراية ١/ ٩)، **وابنُ المُلَقِّن** في (البدر المنير ٢/ ٦٦، ٦٧).

وقال ابن عبد الهادي - مفسرًا كلامَ البَيْهَقي -: «يعني: من حديث محمد بن إسحاقَ، عن محمد بن إبراهيمَ التَّيْمي، عن أبي سلَمةَ بن عبد الرحمن، عن زيد بن خالد الجُهَني. والله أعلم» (تعليقة على علل ابن أبي حاتم ١/ ١٨٧).

وقال ابن حجر - بعد نقْلِه كلامَ أبي زُرْعةَ السابقَ -: «إنما هو عند ابن إسحاقَ، عن أبي سلَمةَ، عن زيد بن خالد من فعله» (التلخيص الحبير ١/ ١١٨).

وأعلَّه التِّبريزي، فقال: «في سنده يحيى بنُ يمان» (المعيار في تمييز الحديث ١٣٥).

قلنا: وقد وقفْنا على متابعة ليحيى بن يَمَان، من معاويةَ بن هشام؛ فقد أخرجه المُسْتَغْفري في (الطب ق ١٦٦): عن أبي حامد الهمَذاني أحمدَ بن الحسين القاضي، عن المُنْكَدِري، عن الحسن بن عليٍّ بن عَفَّانَ العامري، عن معاوية بن هشام، عن سفيان، عن محمد بن إسحاقَ، عن أبي جعفر محمد بن عليٍّ، عن جابر بن عبد الله، به.

ومعاوية بن هشام «صدوقٌ له أوهامٌ» كما في (التقريب ٦٧٧١).

إلا أن في الإسناد إليه المُنْكَدِرِيَّ، وهو أحمد بن محمد بن عُمر؛ قال الحاكم: «له أفرادٌ وعجائبُ»، وقال الإدريسي: «يقع في حديثه المناكيرُ، ومِثْلُه - إن شاء الله - لا يتعمَّد الكذب» (ميزان الاعتدال ١/ ١٤٧).

تنبيه:

قال ابن المُلَقِّن: «روى ابن شعبانَ الفقيهُ المالكيُّ بسنده: أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ كَانَ يَجْعَلُ السِّوَاكَ مَوْضِعَ الْقَلَمِ مِنْ أُذُنِ الْكَاتِبِ» (البدر المنير ٢/ ٦٧ - ٦٨)، ولم نقف عليه، ولكن على كل حال، تفرُّد ابنِ شعبانَ به غيرُ معتمَد؛ فقد وهَّاه ابنُ حَزْم، انظر ترجمته في (لسان الميزان ٧٣٢٢).



[١٣٥٥ط] حَدِيثُ وَاثِلَةَ بْنِ الْأَسْقَعِ:

عَنْ وَاثِلَةَ بْنِ الْأَسْقَعِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: «**كَانَ أُنَاسٌ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ يَرْبُطُونَ (يُوَثِّقُونَ) مَسَاوِيكَهُمْ بِذَوَائِبِ سُيُوفِهِمْ [وَالنِّسَاءُ فِي خُمُرِهِنَّ]، فَإِذَا حَضَرَتِ الصَّلَاةُ اسْتَاكُوا ثُمَّ صَلَّوْا، وَكَانَ أَحَدُهُمْ إِذَا حَضَرَتِ الصَّلَاةُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ، فَكَانَ يَأْخُذُ سَيْفَهُ أَوْ قَوْسَهُ فَيُصَلِّي مَعَ النَّبِيِّ ﷺ**».

۞ **الحكم: ضعيفٌ جدًّا، وضعَّفه** البَيْهَقي، والبُوصِيري.

التخريج:

〖مع (خيرة ٤٦٨)، (مط ٦٥) "والرواية والزيادة له" / هق ٦٠٨٤ "واللفظ له"〗.

السند:

أخرجه أحمد بن مَنِيع في (مسنده) قال: حدثنا يوسف بن عطية، عن العلاء بن كثير، عن مَكْحُول، عن واثِلةَ بن الأَسْقَع، به.

وقال البَيْهَقي في (السنن): أخبرنا أبو عبد الله الحافظ، وأبو بكر أحمد بن الحسن القاضي، قالا: حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، حدثنا الحسن بن عليِّ بن عَفَّان، حدثنا أبو يحيى الحِمَّاني، عن أبي سعد، عن مَكْحُول، عن واثِلةَ بن الأَسْقَع، به.

التحقيق

هذا إسناد ضعيف جدًّا؛ آفته أبو سعد راويه عن مَكْحول، وهو العلاء بن كَثير أبو سعد الشامي؛ قال عنه قال أبو زُرْعة: «واهي الحديث، يحدِّث عن مَكْحول عن واثِلةَ بمناكيرَ»، وقال ابن عَدِي: «وللعلاء بن كثير عن مكحولٍ

عن الصحابة عن النبي ﷺ نُسخٌ كلُّها غيرُ محفوظة، وهو منكَر الحديث». (تهذيب التهذيب ٨ / ١٩١).

وقال ابن حِبَّان: «وكان ممن يروي الموضوعاتِ عن الأثبات، لا يحل الاحتجاجُ بما رواه وإن وافق فيها الثقات» (المجروحين ٢/ ١٧٣).

وقال الحافظ: «متروك، رماه ابن حِبَّان بالوضْع» (التقريب ٥٢٥٤).

وأما البَيْهَقي فقال - عَقِبَه -: «أبو سعدٍ البَقَّالُ غيرُ قوي»!.

قلنا: كذا قال! وليس كذلك، بل هو: العلاء بن كثير أبو سعد الشامي، كما جاء مصرَّحًا به في (مسند أحمد بن مَنِيع)، وهو المعروف بالرواية عن مَكْحول، بخلاف البَقَّال، فليس له روايةٌ عن مَكْحول. والله أعلم.

قلنا: وفي إسناد أحمدَ بن مَنِيع: يوسفُ بن عطية؛ وهو «متروك» كما في (التقريب ٧٨٧٣).

وقال البُوصِيري: «هذا إسناد ضعيف؛ مَكْحول مدلِّس، ويوسف بن عطيةَ ضعيف...» (إتحاف الخِيَرة ١/ ٢٨٧).

قلنا: وتابَع يوسفَ أبو يحيى الحِمَّانيُّ عند البَيْهَقي، وهو «صدوق يخطىء» (التقريب ٣٧٧١).



[١٣٥٦ط] حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ:

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، قَالَ: «**كَانَ أَصْحَابُ النَّبِيِّ ﷺ [يَضَعُونَ] أَسْوِكَتَهُمْ خَلْفَ آذَانِهِمْ، يَسْتَنُّونَ بِهَا لِكُلِّ صَلَاةٍ**».

۞ **الحكم: ضعيف، وضعَّفه** الدارَقُطْني.

الفوائد:

قال ابن هُبَيْرة: «اتفقوا على استحباب السِّواك عند أوقات الصلوات، وعند تغيُّر الفم» (اختلاف الأئمة العلماء ١/ ٣٩).

التخريج:

﴿معر ٢٠٢٠ "واللفظ له" / قطغ (لسان ٨/ ٤٢٢) "والزيادة له" / خطر (بدر ٢/ ٦٧) / مجموع الرغائب لابن عساكر (مُغْلَطاي ١/ ١١٨)﴾.

السند:

قال ابن الأعرابي: نا عبد الله بن محمد بن إبراهيم الكِشوري، حدثني عبد الله بن الصَّبَّاح بن ضَمْرَةَ الصَّنْعانيُّ ابنُ عمِّ المُثَنَّى بنِ الصَّبَّاح، نا يحيى بن ثابت، عن مالك، عن أبي زِناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة، به.

ومدارُه - عندَهم - على يحيى بن ثابت الجَنَدي... به.

التحقيق

هذا إسناد ضعيف؛ لجهالة يحيى بن ثابت الجَنَدي، لم يوثِّقه مُعتبَرٌ، إنما ذكره ابن حِبَّانَ في (الثقات ٩/ ٢٥٩) على قاعدته في توثيق المجاهيل.

ولذا قال الدارَقُطْني في (غرائب مالك) - عَقِبَه -: «لا يثبُتُ؛ تفرَّد به يحيى»

(لسان الميزان ٨/ ٤٢٢).

وفيه: عبدُ الله بن الصَّبَّاح بن ضَمْرةَ الصَّنْعاني؛ لم نقف على مَن ترجم له.



[١٣٥٧ط] حَدِيثُ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ الْجُهَنِيِّ:

عَنْ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ الْجُهَنِيِّ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ، يَقُولُ: «**لَوْلَا أَنْ أَشُقَّ عَلَى أُمَّتِي، لَأَمَرْتُهُمْ بِالسِّوَاكِ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ، وَلَأَخَّرْتُ صَلَاةَ الْعِشَاءِ إِلَى ثُلُثِ اللَّيْلِ**». قَالَ [أَبُو سَلَمَةَ][١]: فَكَانَ زَيْدُ بنُ خَالِدٍ يَشْهَدُ الصَّلَوَاتِ فِي الْمَسْجِدِ وَسِوَاكُهُ عَلَى أُذُنِهِ، مَوْضِعَ الْقَلَمِ مِنْ أُذُنِ الْكَاتِبِ، لَا يَقُومُ إِلَى الصَّلَاةِ إِلَّا اسْتَنَّ [قَبْلَ أَنْ يُصَلِّيَ][٢]، ثُمَّ رَدَّهُ إِلَى مَوْضِعِهِ.

۞ **الحكم: المرفوع صحيحٌ بما تقدَّم، وإسناده ضعيف، وضعَّفه كذلك** الألباني، لكنه صحَّحه بطريقه المتقدِّم.

وصحَّحه التِّرْمذي، والبَغوي، والسُّيوطي. **وحسَّنه** ابنُ عساكرَ.

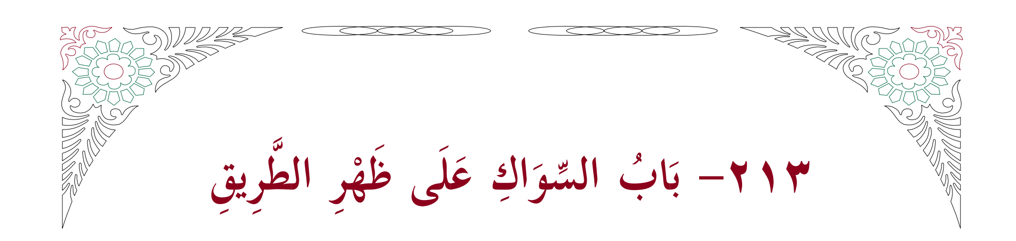
التخريج:

﴿د ٤٧ / ت ٢٣ "واللفظ له" / كن ٣٢٢٦ / حم ١٧٠٣٢، ٢١٦٨٤ "والزيادة الثانية له" / بز ٣٧٦٧ "والزيادة الأولى له" / ...﴾.

التحقيق

سبق تخريجُه وتحقيقُه في باب «السواك عند الوضوء والصلاة»، حديث رقم (؟؟؟؟؟).





٢١٣- بَابُ السِّوَاكِ عَلَى ظَهْرِ الطَّرِيقِ

[١٣٥٨ط] حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ:

عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**عَشَرَةٌ مِنْ أَخْلَاقِ قَوْمِ لُوطٍ: الْخَذْفُ فِي النَّادِي، وَمَضْغُ الْعِلْكِ، وَالسِّوَاكُ عَلَى ظَهْرِ الطَّرِيقِ، وَالصَّفِيرُ بِالْحَمامِ[(١)]، وَالْجُلَاهِقِ، وَالْعِمَامَةُ الَّتِي لَا يُتَلَحَّى بِهَا، وَالسَّكِينَةُ[(٢)]، وَالتَّطْرِيفُ بِالْحِنَّاءِ، وَحَلُّ أَزْرَارِ الْأَقْبِيَةِ[(٣)]، وَالْمَشْيُ فِي الْأَسْوَاقِ وَالْأَفْخَاذُ بَادِيَةٌ**».

الحكم: **موضوع، وكذا قال** الألباني، **وأشار إلى وضعه** السُّيوطي.

التخريج:

﴿فر (ملتقطة ٢ / ق ٣٠١)، (كبير ٥/ ٦١٦)﴾.

السند:

رواه الدَّيْلمي في (مسند الفردوس) - كما في (الغرائب الملتقطة ٢/

---

(١) كذا في (الفردوس ٤٠٨١)، وهي غير واضحة بنسخة (الغرائب)، وفي (جمع الجوامع): «والصفير، والحمام». ولعل الصواب الأول؛ لأنهم بذلك يكونون عشرة، وأما على رواية (جمع الجوامع) فإحدى عشرة.

(٢) كذا في (الغرائب) و(جمع الجوامع) و(الضعيفة)، وأما في (الفردوس ٤٠٨١): «السكينية».

(٣) كذا في (الغرائب) و(جمع الجوامع) و(الضعيفة): بالباء، وفي (الفردوس ٤٠٨١): «الأقنية» بالنون!.

ق٣٠١)، و(جمع الجوامع للسيوطي ٥/ ٦١٦) - قال: أخبرنا حمد بن نَصْر، أخبرنا أبو طالِب الصَّبَّاح، أخبرنا أبو بكر بن خزر، أخبرنا إبراهيم بن محمد الطَّيَّان، عن الحسين بن القاسم الزاهد، عن إسماعيل بن أبي زياد الشامي، عن جُوَيْبِر، عن الضَّحَّاك، عن ابن عباس، به.

التحقيق

هذا إسناد ساقط؛ مسلسَلٌ بالعِلل:

الأولى: إسماعيل بن أبي زياد الشامي، هو قاضي المَوْصل؛ قال فيه ابن حجر: «متروك، كذَّبوه» (التقريب ٤٤٦)، وانظر (تهذيب التهذيب ١/ ٢٩٨).

الثانية: جُوَيْبِر، وهو ابن سعيد الأَزْدي، قال فيه الذهبي: «تركوه» (الكاشف ٨٢٦)، وقال ابن حجر: «ضعيف جدًّا» (التقريب ٩٨٧).

الثالثة: الحسين بن القاسم الزاهد الأصبهاني، قال الجُورَقاني فيه هو وآخرين: «متروكون مجروحون» (الأباطيل ١/ ٢٠٧)، وذكر ابن نُقْطَةَ أنه سئل عنه بأصبهانَ فلم يُعرَف، (إكمال الإكمال ٤/ ٥٢٢، ٥٢٣)، وقال ابن الجوزي فيه هو والطيان: «مجهولان» (الموضوعات ٢/ ٣٦٣)، وقال الذهبي: «فيه لِينٌ» (الميزان ١/ ٥٤٦)، مع (اللسان ٣/ ٢٠٣).

الرابعة: إبراهيم بن محمد بن الحسن الأصبهاني الطَّيَّان يُعرف بأَبَّهْ، وبابن فِيرَهْ، قال الجُورَقاني: «منكر الحديث مجهول» (الأباطيل ١/ ٥٥١)، وقال مرة: «وإبراهيم بن محمد الطَّيَّان، والحسين بن القاسم، وإسماعيل بن أبي زياد، ثلاثتُهم مجروحون» (الأباطيل ١/ ٤٨١)، وذكر ابن نقطة أنه سئل عنه بأصبهان فلم يُعرَف، (إكمال الإكمال ٤/ ٥٢٢، ٥٢٣) وقال ابن الجوزي:

«وذكر بعض الحُفَّاظ أن الطَّيَّان لا تجوز الروايةُ عنه» (الموضوعات ٢/ ٣٦٣)، وقال الذهبي: «حدَّث بهمَذانَ، فأَنكروا عليه واتَّهموه، وأُخرِج» (الميزان ١/ ٦٢).

الخامسة: الانقطاع؛ الضَّحَّاك لم يسمع من ابن عباس، كما قال أبو زُرْعةَ وغيرُه، (جامع التحصيل ١/ ١٩٩).

وقد بيَّن السُّيوطي وَهاءَ هذا الإسناد، فقال: «الطَيَّان والثلاثةُ فوقَه كذَّابون» (الجامع الكبير ٥/ ٦١٦/ ١٥٥٤٢).

وعلى هذا، ففي الإسناد أربعةُ كذابين في نسَق واحد، إبراهيم الطَّيَّان، والحسينُ الزاهد، وإسماعيل الشامي، وجُوَيْبِر، وورد نحو ذلك الجرح في هؤلاء الأربعة من ابن عِرَاق، حيث قال عن حديثٍ آخَر: «وفيه أربعةٌ كذابون: أبو إسحاقَ الطَّيَّان، عن الحسين بن القاسم الزاهد، عن إسماعيلَ بن أبي زياد الشامي، عن جُوَيْبِر» (تنزيه الشريعة ١/ ٣٠٠)، وانظر أيضًا: (٢/ ٢١٦).

قلنا: فأمَّا إطلاق الكذب على إسماعيلَ فمسَلَّم، وأمَّا إطلاقُه على الثلاثة الآخرين ففيه نظرٌ؛ فأما جُوَيْبِرٌ والحسينُ الزاهدُ فأشدُّ ما ورد فيهما كما سبق أنهما متروكان، ولم نجد مَن كذَّبهما من الأئمة المتقدمين، وأما الطَّيَّانُ فمتَّهَم، والتهمةُ يحتمل أن تكون بالكذب أو بغيره، وانظر (الكشف الحثيث ص ٣٨).

والحديث حكم عليه الألباني بالوضع، وأعلَّه بإسماعيلَ وجُوَيْبِر، فقال: «أخرجه الدَّيْلمي (٢/ ٣٠١) عن إسماعيلَ بن أبي زياد الشامي، عن جُوَيْبِر... وهذا موضوع؛ إسماعيلُ هذا كذاب، وجُوَيْبِر متروك» (الضعيفة

٣/ ٣٧٩، ٣٨٠).

هذا، وقد رُوي بعضُ هذا الحديث موقوفًا على أنس، أخرجه الدُّولابي في (الكنى ٣٧٦، ١٣٢١) قال: حَدثنا إبراهيم بن الجُنَيد الخُتَّلي، قال: ثنا هيثم بن خارجة قال: ثنا أبو عِمْرانَ سعيد بن مَيْسرة البَكْري المَوْصلي، عن أنس بن مالك: أنه دخل عليه شابٌّ قد سَكَنَ عليه شعَرُه، فَقَالَ لَهُ: مَا لَكَ وَالسَّكِينَةُ؟ افْرُقْهُ أَوْ جُزَّهُ. فَقَالَ لَهُ رَجُلٌ: يَا أَبَا حَمْزَةَ، فِيمَنْ كَانَتِ السَّكِينَةُ؟ قَالَ: «**فِي قَوْمِ لُوطٍ، كَانُوا يُسَكِّنُونَ شُعُورَهُمْ، وَيَمْضُغُونَ الْعِلْكَ فِي الطُّرُقِ وَالْمَنَازِلِ، وَيَحْذِفُونَ، وَيُفَرِّجُونَ أَقْبِيَتَهُمْ إِلَى خَوَاصِرِهِمْ**».

وسنده واهٍ أيضًا، وعلتُه ابنُ مَيْسَرة، قال الألباني: «وهذا موضوع أيضًا، سعيد بن مَيْسرةَ كذَّبه يحيى القَطَّان، وقال ابن حِبَّان: «يروي الموضوعات»، وقال الحاكم: «روَى عن أنس موضوعاتٍ» (الضعيفة ١٢٣٣ / ٣/ ٣٧٩).

وروى ابن أبي الدنيا في (ذم الملاهي ١٤٦) من طريق سعد بن طَرِيفِ، عن الأَصْبَغ، عن عليٍّ، قال: «**مِنْ أَخْلَاقِ قَوْمِ لُوطٍ: الْجَلَاهِقُ - يَعْنِي بِالْجَلَاهِقِ: قَوْسَ الْبُنْدُقِ، وَيُقَالُ: الْمِقْلَاعُ -، وَالصَّفِيرُ، وَالحَدَقُ، وَمَضْغُ الْعِلْكِ**».

وسعد بن طَرِيف «متروك، ورماه ابن حِبَّانَ بالوضع، وكان رافضيًّا» (التقريب ٢٢٤١)، وأَصْبَغ هو ابن نُبَاتةَ، قال ابن حَجَر: «متروك، رُمي بالرفض» (التقريب ٥٣٧).

تنبيه مهم:

علق ابن ناصر الدين الدمشقي على قول الذهبي في (المشتبه): «إبراهيم بن محمد، ابن مَتُّويَه الأصبهاني، شيخٌ لابن المقرئ»، فقال ابن ناصر: «إبراهيم هذا هو ابن فِيرهْ الطَّيَّان، يُعرَف بأَبَّهْ، تقدم ذِكرُه في

حرف الهمزة والفاء، وكان إبراهيم هذا حافظًا قدوةً، إمامًا بجامع أصبهان» (توضيح المشتبه ٨/ ٣٦)، وانظر التوضيح أيضًا (١/ ١٣٨، ٧/ ١٣٩).

وذكر الذهبي ابن مَتُّويَه في (السير ١٤/ ١٤٢) وقال فيه: «الإمام المأمون القدوة أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن الحسن بن مَتُّويَه الأصبهاني إمام جامع أصبهان... وكان حافظًا حُجَّةً من معادن الصدق، ويعرف أيضًا بأَبَّهْ وبابن فِيرَهْ الطَّيَّان»، ثم ذكر مِن شيوخه هَنَّادَ بن السَّري.

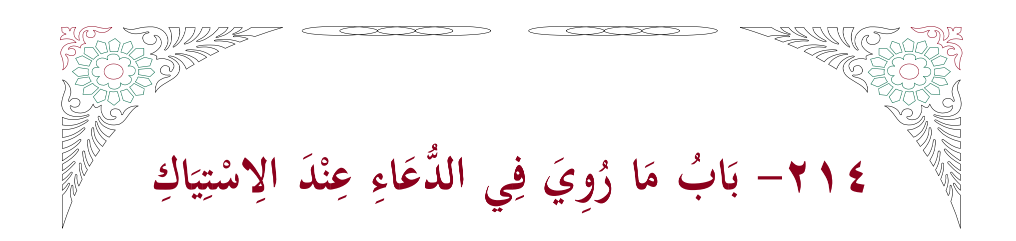
لكنه لما ترجم لابن مَتُّويَه في (تذكرة الحفاظ ٧٣٩) بنحو هذا، قال: «فأما إبراهيم بن محمد بن الحسن الأصبهاني فشيخ سوى ابن مَتُّويَه، لحِقَ هنَّاد بن السَّرِي وأحمدَ بن الفُرات وجماعةً، ونزل همَذان، روى عنه جبريل بن محمد ونصر بن حازم وجماعةٌ»، وترجم أيضًا لابن مَتُّويه في (التاريخ ٢٣/ ٨٥) ثم قال: «أما إبراهيم بن محمد بن الحسن الأصبهاني، فشيخ من طبقة ابن مَتُّويه، سمِع من: هَنَّاد بن السَّري... ويُعرَف أيضًا بأَبَّهْ، ويُعرَف أيضًا بابن فِيرَهْ الطَّيَّان».

ومحصل كلامِه أنه يوجد اثنان، كلاهما اسمه إبراهيم بن محمد بن الحسن الأصبهاني، ويعرف كل منهما بأَبَّه!، وبابن فِيرَهْ الطَّيَّان أيضًا!، وكلاهما من طبقة واحدة، وكلاهما روى عن هَنَّاد بن السَّري، ولكن أحدهما يعرف بابن مَتُّويَهْ، وهو ثقة حافظ، والآخر متَّهَم كما سبق ذِكرُه في بيان علل الإسناد، وأما ابن ناصر الدمشقي، فهذان الاثنان عندَه راوٍ واحدٌ ثقة.

ثم إن الناظر في ترجمته عند ابن نُقْطةَ الذي نقل أنه لم يُعرف بأصبهانَ، (إكمال الإكمال ٤/ ٥٢٢) وابن ناصر الدين الذي وثَّقه في (توضيح المشتبه ٨/ ٣٦)، وذكر أنه هو الذي تقدم ذِكرهُ في حرف الهمزة والفاء (التوضيح

١/ ١٣٨، ٧/ ١٣٩)، لوجد أنه لا فرق بين الترجمتين، حتى إنك لتجد أنهما قد اتفقا في الفقرة التي نقلاها عن الحافظ شِيرُويَه من كتاب طبقات الهمَذانِيين، فلو سلَّمْنا بما ذكره الذهبي وابنُ ناصر الدمشقي، لقلنا: الأقرب أنهما واحد كما هو ظاهر صنيع ابن ناصر، وعلى هذا فيكون قد اختُلِف في أمره، ولكن التحقيق أن (الطَّيَّان وابنَ فِيرَهْ وأَبَّهْ) كل هذه ألقاب خاصة بإبراهيمَ المتكلِّمِ فيه، ولم يذكر أحد ممن ترجم لابن مَتُّويَه أنه يُعرَف بواحد من هذه الألقاب إلا الذهبي وابن ناصر، غير أن ابن ناصر جعلهما شخصًا واحدًا، وفرَّق بينهما الذهبي، وهو الصواب، دون الخلط في الألقاب.

هذا، وقد تعقَّب صاحبُ كتاب (إرشاد القاصي والداني ص ٧٣، ٧٤) كلًّا من الإمام الذهبي وابن ناصر في هذا الخلط، لكنه وقع في خلط أشدَّ وأنكر، حيث خلط بين إبراهيم بن محمد بن الحسن ابن فِيرَهْ الطيان، وبين إبراهيم بن محمد بن إبراهيم الطَّيَّان القَفَّال المتوفي سنة (٤٨٠)، فالأول يروي عن أبي مسعود ابن الفُرات (المتوفي ٢٥٨) وسَمُّويَه (المتوفي ٢٦٧)، وهَنَّاد (المتوفي ٢٤٣)، بينما الثاني القَفَّال يَروي عن إبراهيمَ بن عبد الله المعروف بابن خُرَّشِيذ قُولَه، المتوفَّى (٤٠٠ هـ)، والقَفَّال هذا شيخ شِيرُويه بن شَهْرَدارَ الدَّيْلمي المتوفي (٥٠٩)، بينما يصل الدَّيْلمي إلى ابن فِيرَهْ صاحبِنا بثلاثة رجال، وتجد أن أبا سعد المالِيني المُتوفَّى (٤١٢ هـ) يروي عن ابن فِيرَهْ بواسطة أبي بكر الخَزَري كما في (الأنساب ٢/ ٣٦٠، ٣٦١)، ومع ذلك كلِّه فقد أخطأ هذا المتعقِّبُ أيضًا في نسبته عدمَ التفرقة بين الاثنين إلى الذهبي، مساويًا بينه وبين ابن ناصر؛ فإن الذهبي قد فرَّق بينهما كما بيَّنَّاه، لكنه أعطَى لابن مَتُّويَه ألقابَ ابنِ فِيرَهْ، والله أعلى وأعلم.



٢١٤- بَابُ مَا رُوِيَ فِي الدُّعَاءِ عِنْدَ الاسْتِيَاكِ

[١٣٥٩ط] حَدِيثُ أَنَسٍ:

عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ إِذَا اسْتَاكَ، قَالَ: «**اللَّهُمَّ اجْعَلْ سِوَاكِي رِضَاكَ عَنِّي، وَاجْعَلْهُ طَهُورًا وَتَمْحِيصًا، وَبَيِّضْ بِهِ وَجْهِي كَمَا تُبَيِّضُ بِهِ أَسْنَانِي**».

۞ **الحكم**: **موضوع**، وذكره السُّيوطي في الموضوعات، **وأقرَّه**: الفَتَّنِي، وابنُ عِرَاقَ، والشَّوْكاني، واللَّكْنَوي.

التخريج:

〚فر (ملتقطة ١ / ق ١٩٣)〛.

السند:

رواه الدَّيْلمي في (مسند الفردوس) - كما في (الغرائب الملتقطة) - قال: أخبرنا أبو بكر عبد الله بن الحسين بن أحمد بن جعفر المُعَدّل المُزَكِّي المقرئ، أخبرنا أبي، أخبرنا أبو عمرو أحمد بن أبي [الفُرَاتي][1]، حدثنا عبد الله بن محمد بن يعقوب البخاري، حدثنا الحَسن بن سَهْل البصريُّ ببَلْخَ، حدثنا عبد الرزاق، أخبرنا مَعْمَر، عن قَتَادَةَ، عن أنس، به.

(١) ما بين المعقوفين بياضٌ بنسخة الغرائب، وأثبتْناه من (ذيل اللآلئ ٤٥٩).

التحقيق

هذا إسناد ساقط؛ فيه علتان:

الأولى: عبد الله بن محمد بن يعقوبَ البخاري، يُعرَف بالأستاذ؛ قال الحاكم: «سمِعتُ أبا أحمدَ الحافظَ يقول: كان عبد الله بن محمد بن يعقوب الأستاذ يُثَبِّج الحديثَ[1]»، قال الحاكم: ولست أرتاب فيما ذكره أبو أحمدَ من حاله، فقد رأيت في حديثه عن الثقات من الأحاديث الموضوعة ما يَطول بذِكره الكتابُ، وليس يخفى حالُه على أهل الصنعة» (القراءة خلف الإمام للبيهقي ص ١٧٨).

ورماه أيضًا بوضع الحديث أبو سعيد الرَّوَّاسُ وغيرُه، وضعَّفه أبو زُرْعة أحمد بن الحسين الرازي، وقال الحاكم أيضًا: «هو صاحب عجائبَ وأفرادٍ عن الثقات، سكتوا عنه»، وقال الخطيب: «صاحب عجائبَ ومناكيرَ وغرائبَ، وليس بموضع الحُجَّة»، وقال الخليلي: «له معرفة بهذا الشأن، وهو ليِّنٌ، ضعَّفوه، حدثنا عنه المَلَاحِمي وأحمدُ بن محمد البصيرُ بعجائبَ» (الميزان ٢/ ٤٩٦)، و(اللسان ٤٤٣٠).

وبه أعلَّه السُّيوطي، فذكره الحديث في (الزيادات على الموضوعات) المسمَّى بـ(ذيل اللآلئ ٤٥٩)، وقال: «عبد الله بن محمد بن يعقوبَ البخاري قال في (الميزان): «متَّهَم بوضع الحديث»، وقال في (المغني): «يأتي بعجائبَ واهيةٍ»، وقال الخليلي: «حدَّثُونا عنه بعجائبَ». اهـ.

وتبِعه الفَتَّنِي، فذكر الحديث في (تذكرة الموضوعات ص ٣٢) وقال: «فيه

(١) أي: لا يأتي بالحديث على وجهه، انظر (شفاء العليل بألفاظ وقواعد الجرح والتعديل).

متهَمٌ بالوَضع»، **وبنحوه قال الشَّوْكاني** في (الفوائد المجموعة ص ١٤)، **واللَّكْنوي** في (أحكام السواك ص ٤٨).

وقال ابن عِرَاقَ في (تنزيه الشريعة ٢/٧٤): «فيه عبدُ الله بن محمد بن يعقوبَ البخاري»، أي: فهو علتُه، فقد ذكره ابن عِرَاقَ في مقدمة الكتاب ضِمْن مَن اتُّهِموا بالوضع.

الثانية: الحسَن بن سَهْل بن أَبانَ البصري؛ رُمي بالوضع أيضًا، فنَقل البَيْهَقي عن الحاكم أنه قال: «وأرى جماعةً من المتروكين يلتجئون في هذه المناكير والموضوعات إلى الحَسن بن سَهْل البصري عن قَطَن بن صالح الدمشقي، ولم يخرَّج لنا حديثهما عن الثقات، فكنا نقف على حالهما»، قال البَيْهَقي: ثم ذَكر شيخُنا أبو عبد الله من منكَرات حديثهما ما يُستدلُّ به على حالهما في الجرح، وقد ذكر مَن جمع في هذه المسألة أخبارًا روايةَ عبد الله بن محمد... وهي إنْ سلِمَت من عبد الله الأستاذِ فلن تَسْلَم من الحسن بن سَهْل؛ فآثار الوضْع ظاهرةٌ على رواياته» (القراءة خلف الإمام ص ١٧٨، ١٧٩).



٢١٥- بَابُ مَا رُوِيَ فِي كَرَاهِيَةِ السِّوَاكِ فِي الْمَجَالِسِ

[١٣٦٠ط] حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ:

عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**مَا هَلَكَ سَدُومُ وَمَا حَوْلَهَا مِنَ الْقُرَى حَتَّى اسْتَاكُوا بِالْمَسَاوِيكِ وَمَضَغُوا الْعِلْكَ فِي الْمَجَالِسِ**».

۞ الحكم: منكَر، وسنده ضعيفٌ جدًّا، وضعَّفه الهَيْثَمي.

التخريج:

﴿طب (١٢/ ١٥٦/ ١٢٧٤٥)﴾.

السند:

رواه الطبراني في (الكبير) قال: حدثنا الحسين بن إسحاقَ التُّسْتَري، ثنا زكريا بن يحيى زَحْمُويَه، ثنا سَوَّار بن مُصْعَب، عن الأسود بن قَيْس، عن عَمرو بن سُفْيانَ، عن ابن عباس به.

التحقيق:

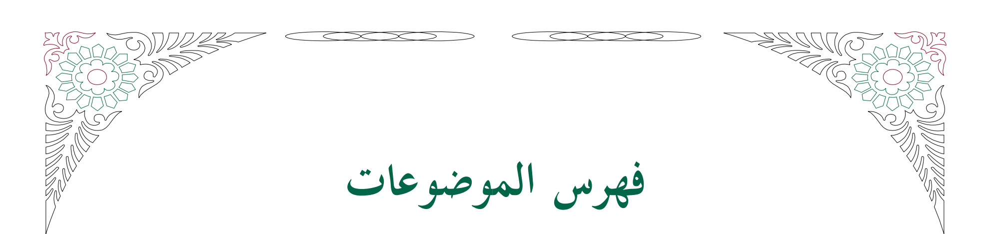
هذا إسناد ضعيف جدًّا؛ فيه سَوَّارُ بن مصعب، وهو الأعمى الهمْداني الكوفي، قال فيه البخاري: «منكَر الحديث»، وقال أحمد والنَّسائيُّ وأبو حاتم، وغيرُهم: «متروك الحديث»، وزاد أبو حاتم: «لا يُكتَب حديثُه، ذاهب الحديث»، (الجرح والتعديل ٤/ ٢٧١)، (الميزان ٢/ ٢٤٦).

وبه ضعَّفه الهَيْثمي، فقال: «رواه الطبراني، وفيه سَوَّارُ بن مُصْعَب، وهو متروك» (المجمع ٨٠٤٥، ١٢٩٤١).

وفيه: عَمرو بن سُفْيان، هو الثَّقَفي؛ ترجم له البخاري في (التاريخ الكبير ٦/ ٣٣٤)، وابنُ أبي حاتم في (الجرح والتعديل ٦/ ٢٣٤)، ولم يَذكرا فيه جرحًا ولا تعديلًا، وقال الحافظ: «مقبول» (التقريب ٥٠٣٨)، وانظر (تهذيب التهذيب ٨/ ٤٠).

وبقية رجاله ثقاتٌ مشاهيرُ، فالحُسين التُّسْتَري من الحُفَّاظ كما في (السِّير ١٤/ ٥٧)، وزَحْمُويَه كان من المتقنين، قاله ابن حِبَّان في (الثقات ٨/ ٢٥٣)، والأسود بن قَيْس هو العَبْدي، ثقة روَى له الجماعة، كما في (التقريب ٥٠٦).





فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة

تابع كتاب السواك

١٨٨- باب الاستياك يوم الجمعة

١٨٩- باب فيما روي في فضل التسوك يوم الجمعة

١٩٠- باب الاستياك عند قراءة القرآن

١٩١- بابُ السواك للصائم

١٩٢- بابُ السواك للمحرم

١٩٣- باب الاستياك عند الاحتضار

١٩٤- باب كيفية استعمال السواك

١٩٥- باب دفع السواك إلى الأكبر

٣٠٢- باب التيمن في الاستياك

٣٠٣- باب ما يستاك به وما لا يستاك به

أولا: التسوك بجريد النخل

٣٠٤- ثانيا: التسوك بالأراك

٢٠٥- ثالثا: التسوك بالزيتون وغيره

٢٠٦- رابعا: ما جاء في النهي عن
التسوك بعود الريحان والرمان ونحوهما

٢٠٧- خامسًا: ما روي في التسوك بالأصابع

٣٠٨- بابُ الاستياك لمن ليست له أسنان

٣٠٩- باب ما روي في الاستياك بفضل الوضوء

٣١٠- باب المحافظة على السواك حضرًا وسفرًا

٣١١- باب: فيما جاء أن
ابن مسعود كان صاحب سواك رسول الله ﷺ